

مذكرات

سعد زغلول



تحقيق

د. عبد العظيم رمضان

وثائق وتاريخ مصر المعاصر



الهيئة العامة لكتبات مصر



٠ ٣٢٤



الهيئة العامة للكتاب والاسناد

مذكرات سعد زغلول

الجزء الثانى

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة

مذكرات سعد زغلول

الجزء الثانى

تحقيق

د. عبد العظيم رمضان



المركز القومي للدراسات والبحوث

١٩٨٨

● اشترك في قراءة الكراسات :

سامى عزيز
محمد حجازى
استيرا غالى

● الإخراج الفنى :

ماهر الشمسى
محمد عبد العال
ماجدة
محمد المحجوب

**ويل لى من الذين يطالمون
من بعدى هذه المذكرات !**

سعد زغلول

كراس (٢٨) صفحة (١٥٨١)

تقديم

يسعدنى أن أقدم للقارئ العربى الجزء الثانى من مذكرات الزعيم الوطنى الكبير سعد زغلول ، بعد مرور نحو عام ونصف على صدور الجزء الأول . وهى مدة قياسية بكل المعايير ، حيث استغرق تحقيق الجزء الأول نحو خمس سنوات - أى من ١٩٨٢ حتى أواخر ١٩٨٦ . ويرجع السبب فى مضاعفة الجهد فى تحقيق هذا الجزء ، وإصداره فى هذا الوقت الوجيز ، إلى التحدى ! - التحدى لكل الظروف التى رافقت الجزء الأول ، سواء فى أثناء تحقيقه أو بعد صدوره - وتحدى اليأس الذى خالج قلوب كثير من القراء ، الذين خشوا من أنه طالما أن تحقيق الجزء الأول قد استغرق خمس سنوات ، فإن ظهور بقية الأجزاء سوف يستغرق ما لا يقل عن عشرين عاماً ! .

وبالنسبة للتحدى الأول ، فلم يكن يخطر بخلدى عندما أصدرت الجزء الأول أن الصعوبات التى رافقت تحقيقه وصدوره سوف تتضاعف فى الجزء الثانى ، بل كان العكس تماماً هو ما توقعت . لقد كان اعتقادى أن مجرد صدور الجزء الأول سوف يعطى دفعة قوية للعمل فى الجزء الثانى وبقية الأجزاء ، بما يمكننى من تحقيق أمل القراء فى قراءة كامل

مذكرات سعد زغلول في زمن معقول . وفي الوقت نفسه فإن ما كنت أتوقعه من ردود فعل إيجابية لصدور الجزء الأول كان من شأنه أن يعطى الأمل في مضاعفة شحنة العمل لدى الباحثين ، واعطائهم طاقة أكبر على التعامل مع الجزء الثاني بشكل مركز ، حتى يصدر ويكون في يد القراء في معرض الكتاب التالى - أى معرض عام ١٩٨٨ .

ولكن الذى حدث هو العكس ، فقد فوجئت بأن بعض الباحثين الذين كانوا يعاونونى في الجزء الأول توقفوا تقريباً عن العمل ثم خرجوا من المجموعة - وكل ذلك يتصل بالصراعات الداخلية داخل مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، وهى الصراعات التى كنت أدركها منذ البداية ، وكانت وراء حرصى على تجنب العمل فى المذكرات متاعب هذه الصراعات ، عن طريق إبرام عقد خاص مع الهيئة يحدد الحقوق والواجبات كما يحدد المسؤوليات - مما أشرت إليه فى مقدمة الجزء الأول ، وأمكن به انقاذ المذكرات من السقوط فى هوة ليس لها قرار .

وقد كان على مواجهة المتاعب الجديدة واستكمال النقص الذى طرأ على مجموعة العمل ، بضم السيدة استيرا غالى تادرس ، الباحثة بالمركز . كما طلبت ضم الباحثة هويدا عبد العظيم رمضان ، المعيدة بكلية البنات بجامعة عين شمس ، إلى المجموعة رسمياً . وكانت تعمل فى الجزء الأول من المذكرات متطوعة وبصفة غير رسمية ، وبدون أجر على الإطلاق ، بحكم ما تربطنى بها من صلة ، فأنا والدها وأستاذها - وهو ما سجلته فى مقدمة الجزء الأول .

وبإضافة السيدة استيرا غالى تادرس والأنسة هويدا عبد العظيم رمضان ، وبخروج السيد رمزى ميخائيل جيد والسيد محمد حجازى ، فإن مجموعة العمل فى مذكرات سعد زغلول أصبحت تتكون من السيد

سامى عزيز والسيد مصطفى الغاياتى والباحثين سالفى الذكر .

وقد اشترك فى قراءة كراسات الجزء الثانى كل من السيد سامى عزيز ومحمد حجازى واستيرا غالى ، وقام بالمراجعة - إلى جانب هؤلاء - كل من السيد مصطفى الغاياتى والأنسة هويدا عبد العظيم رمضان .

وبطبيعة الحال ، وكما حدث فى الجزء الأول ، فإن أنحمل وحدى كامل المسئولية عن تحقيق المذكرات - وهو عمل الأساسى - سواء من ناحية تجميع مادة الحواشى والتعليقات ، أو كتابتها ، أو تقسيم النص وتفسيره بعلامات الترقيم - التى تخلو منها كلية مذكرات سعد زغلول - أو نقد الوقائع ، إلى غير ذلك مما يتصل بتحقيق هذه المذكرات .

على أنه بالنسبة لبعض الوقائع القليلة التى تطلب الأمر فيها الرجوع إلى صحف تلك الفترة ، فقد كلفت بها الأستاذ سامى عزيز ، لوجود مقر عمله فى هيئة الكتاب بجوار الدوريات ، وهو ما قام به بكفاءة ملحوظة . وقد أشرت إلى مسئوليته عن هذه الحواشى فى موضعه .

وكما جرى فى الجزء الأول ، فقد قمت بنفسى بقراءة كراسات مذكرات سعد زغلول للتحقق من صحة مطابقتها لقراءة الباحثين ، كما راجعت الأصل على المکتوب على الآلة الكاتبة بالاشتراك مع الأنسة هويدا ، التى كانت اقامتها فى بيتى مما سهل لنا اجراء هذه المراجعة فى أية ساعة من ساعات النهار أو الليل ، ومواصلة العمل لتعويض التأخير الذى ترتب على خروج الباحثين سالفى الذكر ، حتى أمكن الانتهاء من هذا الجزء الثانى فى وقت وجيز .

هذا على كل حال فيما يتصل بمجموعة العمل في مذكرات سعد زغلول ، وما طرأ عليها من تغيير بخروج أفراد ودخول آخرين . وقد أمكن التغلب على كل هذه الصعوبات بفضل معاونة الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للكتاب .

أما فيما يتصل برود الفعل التي ثارت في أعقاب صدور الجزء الأول من المذكرات ، فقد استقبل الرأي العام المصرى صدور ذلك الجزء بتلهف وترحاب ، نظراً لمكانة صاحب المذكرات في قلوب المصريين ، بوصفه مفجر الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ومشعل ثورة ١٩١٩ القومية ، وزعيماً شعبياً بكل معنى الزعامة الشعبية ، نبت من صفوف الشعب الأعزل ، ولم يستند إلى أية قوة جيش أو ميليشيا أو حركة مسلحة ، وبفضل هذه القوة الشعبية العزلاء استطاع أن يزلزل أقدام الاحتلال البريطانى .

على أن مقدمة الكتاب ، التي سطرها صاحب هذا القلم ، أثارت نائرة القوى السياسية التي حاولت اهالة التراب على تاريخ الوفد ، والتي هونت من دور سعد زغلول الوطنى بالقول بأنه ركب الموجة الثورية ، رغم أنه صانع هذه الموجة الثورية ، وذلك لتصفية حساباتها مع الوفد .

كذلك فإن النقد العلمى الذى تضمنته المقدمة لبعض الأعلام التي ضربت بمعولها في صرح سعد زغلول ، تحت ستار العلمية ، في رسالة جامعية تخلت عن قواعد وأساسيات منهج البحث التاريخى — قد أدخل بتوازن هذه الأعلام ، فلم تجد في جعبتها غير القذف والتجاوزات والافتراءات تسوقها ضد صاحب هذا القلم ، كما سبق لها أن ساقتها ضد سعد زغلول نفسه ! ، بل إن هذه الأعلام لم تتورع عن قلب

الحقائق ، فادعت أن قراءتها المليئة بالأخطاء لمذكرات سعد زغلول هي القراءة الصحيحة ! ، وزعمت أن القراءة التي قامت بها مجموعة العمل في مذكرات سعد زغلول ، وعلى رأسها صاحب هذا القلم هي الخاطئة ! . ومن حسن الحظ أن أخطاء تلك الأقلام كانت من الوضوح بحيث انقلب الأمر على رأسها ، فمنيت بالخرى أمام القراء بعد أن بينا وجه الحقيقة فيما قدمت من افتراءات .

والغريب أن جريدة يومية مثل جريدة «الوفد» قد ترفعت عن نشر البذاءات التي تضمنها مقال كتبه الباحث الذي فنلنا ادعاءاته وأخطائه العلمية في مقدمتنا للجزء الأول ، واعتذرت بأنها لا تريد أن تتخذ صفحاتها ميداناً للتجريح الشخصي ، ولكن مجلة معروفة اشتهرت على مدى تاريخها بالعلمية والاتزان ، قبلت تلويث صفحاتها بذلك التجريح الشخصي ، مما دعانا إلى قبول دعوة رئيس تحريرها لنا للرد ، وهو ما فعلناه في عدد «الهلل» الصادر في أول إبريل ١٩٨٧ . . . وقد رأينا نشر هذا الرد في ملاحق هذا الجزء .

وعلى كل حال فإن هذا الهبوط إلى مستوى التجريح الشخصي لصاحب هذا القلم ، كان يمثل قمة سلبية ردود الفعل التي ثارت لصدور الجزء الأول ، وهو ما أحزنني حقاً ، وما لم أتوقعه بحال من الأحوال ، لسبب بسيط هو أنه غير مسبوق ! ، فلم يسبق في طول الحياة العلمية في مصر وعرضها أن انحدر الحوار حول عمل علمي إلى مثل هذا المستوى ، بل كان النقد العلمي هو السلاح التقليدي الذي تستخدمه أقلام الباحثين عادة في هجومها أو معارضتها ، وكان هذا السلاح يختلف قوة وضعفاً حسب قوة أو ضعف البراهين والأدلة المستخدمة . ولكن في حالتنا هذه فقد اختفى النقد العلمي اختفاء تاماً ، وحل محله التجريح الشخصي . على أنه من حسن الحظ أن

القرائن ، التى استخدمناها فى دفاعنا عن سعد زغلول فى مقدمتنا للجزء الأول ، لم تتعرض لأى تحد علمى من أى نوع ، مما كان يمثل افلاساً تاماً لمن افترضوا على سعد زغلول وشوهوا أعماله الوطنية .

وقد تبدى هذا الافلاس التام فى المناظرة التى أعدها باحث شاب كبير المقدرة ، هو الدكتور أحمد عبد الله ، فى ختام ندوة علمية حول «الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر» عقدت فى المعهد الايطالى بالقاهرة ، ونظمها المعهد الهولندى للآثار المصرية والبحوث العربية بالاشتراك مع قسم التاريخ بجامعة القاهرة ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وقسم الدراسات العربية بجامعة أمستردام ، فيما بين ٣١/٨ و ٣/٩/١٩٨٧ .

فعلى الرغم من أن هذه المناظرة - التى قبلتها كارها لمعرفتى بنتائجها مسبقاً - كانت تقدم فرصة ذهبية للطرف الآخر لإثبات صحة افتراءاته على سعد زغلول على ملأ من الجمهور ، الذى كان يتكون من المتخصصين والمهتمين بتاريخ مصر المعاصر والدراسات التاريخية عموماً - الا أن هذا الطرف الآخر فاجأ الجميع بهروبه من ميدان المناظرة ، والانهماك فى قراءة محاضرة مكتوبة معدة مسبقاً ، ليست لها أية صلة بموضوع المناظرة التى قبل الاشتراك فيها وحضر خصيصاً لأجلها ! .

وهذا هو ما أثبتته الدكتور أحمد عبد الله ، بأمانة تستحق التقدير ، فى كتاب أعمال الندوة الذى صدر تحت عنوان : «تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى ، أعمال ندوة الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢» ، تحت عنوان : «تقديم الحوار المفتوح بين د. عبد العظيم رمضان ود. عبد الخالق لاشين» . فقد أورد عن لسانى النص الآتى الذى أنقله كاملاً وهو :

« يجب أن أعترف بأنني قد اعترضت اعتراضاً شديداً على عقد هذه المناظرة ، ولم أقبلها إلا لسببين :

« أولاً ، حبي للدكتور أحمد عبد الله ، ورغبتي في تشجيعه باعتباره من الباحثين الجدد الموضوعيين الذين يستحقون الاحترام .

« ثانياً ، أنني خشيت أن أتهم بالتعالى عن قبول مثل هذه المناظرة أو هذه المناقشة . والسبب الرئيسي في كراهيتي ، أو رفضي لمثل هذه المناظرة ، هو أنني أعتقد أن ميدانها ليس هو هذه القاعة ، وإنما ميدانها هو اللجان العلمية ، مثل لجنة ترقية الأساتذة ، لأن هذا ليس خلافاً في وجهات النظر ، وإنما هو خلاف علمي ، خلاف علمي من أسهل ما يمكن حسمه . أما الخلاف في وجهات النظر فمن الصعب جداً التوصل إلى حله . والذي حدث هو خلاف علمي وليس خلافاً في وجهات النظر .

« لقد توقفت كثيراً في مقدمتي للجزء الأول عند مناقشة كتاب د. عبد الخالق لاشين ، وهو الكتاب العلمي الوحيد في مصر الذي صدر ضد سعد زغلول . ونحن نعرف في منهج البحث العلمي أن كل بحث يشكل مراجعة على كل ما سبقه من بحوث ، وعليه أن يختلف معها أو يتفق . ولذلك كان لزاماً علي أن أتوقف أمام هذا الكتاب ، احتراماً للجامعة عين شمس التي نوقش فيها ، وبما يمثلها هذا من مخاطرة . . . ولقد التزمت بالمنهج العلمي في ذلك ، وأثبت بالوثائق صحة ما اختلفت معه فيه ، وكنت أتوقع أن يتقدم د. لاشين مستكوراً لمناقشتي فيها كتبت ، ولكنني فوجئت - بدلاً من الحوار - بمجموعة من الشتائم وسيل من السباب وجهه لي د. لاشين ، ولم يحدث أى نقاش أو نقد لأى من النقاط التي أثيرتها . وكان يمكن أن أتجاوز عن هذا لولا أن الأستاذ جلال السيد قد نقل من مجلة «الهلال» فقرة ، ونشرها في جريدة «الجمهورية»

يوم الخميس (العدد الأسبوعي الذي يوزع نصف مليون نسخة) ،
ولولا ذلك لما فكرت في الرد على د. لاشين .

وقد سجل الدكتور أحمد عبد الله ما طرحته في الندوة من نقاط
الخلاف العلمي بيني وبين الدكتور المذكور ، التي وردت في مقدمتي
للجزء الأول - وقد أوردت منها إحدى عشرة نقطة - وقلت إن الدكتور
لاشين بدلاً من الرد العلمي على هذه النقاط «انهال على بالسباب
والشتائم والاهانات ، التي كنت أربأ به أن ينزل إليها ، وهذا ما جعلني
في البداية لا أوافق على هذه المناظرة ، لأن محل نقاش هذه الأمور يكون
في لجنة علمية وليس في ندوة عامة ، ولولا الحاج د. أحمد عبد الله لما
قبلت ذلك» .

وقد سجل الدكتور أحمد عبد الله هروب المناظر ، فكتب الآتي :
«ملحوظة : لم يرد الدكتور عبد الخالق لاشين على ملاحظات
الدكتور عبد العظيم رمضان ، كذلك لم يشر إلى موضوع مذكرات سعد
زغلول بطريقة مباشرة ، لكنه قام بقراءة ورقة أعدها حول منهجية
البحث التاريخي ، فكان ذلك خروجاً عن موضوع الجلسة» . (أنظر
أعمال الندوة من ص ٢٧٧ إلى ص ٢٨٠) .

والطريف أن الدكتور المذكور أراد - في ورقته - التعبير عن عبارة
«تقديس الوثائق وعبادتها» باللغة الانجليزية ، فترجها على النحو
الآتي : Documentalism & Recordphobia أى على العكس
تماماً من معناها ! ، لأن كلمة "Phobia" في اللغة الانجليزية - وهي
من أصل اغريقي - معناها «الخوف» - وبخاصة الخوف
اللا شعورى - كما أن كلمة Documentalism صحتها :
Documentation ، وليس للعبارة التي أوردها باللغة الانجليزية أى

صلة بالعبرة العربية التي أوردها ، وهي «تقديس الوثائق وعبادتها» ! . (أنظر ص ٨٢ من أعمال الندوة) .

على كل حال فلعلنى - فى عرض هذا الموضوع - أضع عيني على الباحثين الجدد فى علم التاريخ . فالموضوعية والوثيقة هما وحدهما السلاح المشروع للمناقشة العلمية ، وهما وحدهما اللذان يكسبان الباحث احترامه وأهميته . والاعتراف بالخطأ فضيلة تحسب للباحث ولا تنقص من شأنه ، فحسبه الاجتهاد والموضوعية . والباحث الحق هو الذى يتقبل النقد بصدر رحب ، ويستفيد منه فى استكمال عمله العلمى ، لأن الكمال صفة لله وحده ولا يتمتع بها البشر .

بقى علينا الآن أن نوضح لماذا أصدرنا هذا الجزء الثانى من مذكرات سعد زغلول فى صورته الحالية ؟ . لقد كان أملنا أن يكون كل جزء مثلاً لمرحلة زمنية معينة ، كان يصدر جزء عن سعد زغلول فى نظارة المعارف ، وجزء آخر عن سعد ناظراً للحقانية ، وجزء ثالث عن سعد وكيلاً للجمعية التشريعية ، وجزء رابع عن سعد زعيماً لثورة ١٩١٩ . . إلى آخره . على أننا اكتشفنا أن هذا التقسيم سوف يؤدى إلى تفاوت غير مقبول فى أحجام هذه الأجزاء ! .

فكما ذكرنا فى مقدمتنا للجزء الأول ، فإن سعد زغلول لم يكتب مذكراته موزعة بالتساوى حسب مراحل حياته المختلفة ، وإنما كان يكتب حين يريد أن يقول لنفسه شيئاً ، أو حين يريد أن ينفس عن صدره بأية صورة من صور التنفيس ، أو عندما كان يعيش فى أحداث يرى أنها تستحق التسجيل .

ومن هنا - وكما ذكرنا - فقد كانت أغزر كتاباته هى التى تولى فيها نظارنى المعارف والحقانية ، إذ كتب فيها ٧٧٧ صفحة ، وتنتهى فى ٣١

مارس ١٩١٢ . ثم فترة الحرب العالمية الأولى ، وقد كتب فيها ٥٧٢ صفحة ، ثم فترة ثورة ١٩١٩ ومفاوضات ملنر ، وقد كتب فيها ٧٥٨ صفحة . ومن ثم فلو أننا طبقنا هذه الخطة فسوف يترتب على ذلك صدور بعض الأجزاء في نحو ١٥٠٠ صفحة ! ، لأن النشر محققاً يختلف عن النشر مجرداً من التحقيق ، إذ يضاعف من عدد صفحات الكتاب بالضرورة .

لذلك كان علينا أن نضرب صفحاً عن الخطة الأولى ، وأن نراعى التقسيم الكمي ، بمعنى أنه لا يجب أن يزيد عدد صفحات كل جزء على حد لا يحتمله ككتاب ، فيتضاعف سعره فوق ما يحتمله القارئ . وهذا ما فعلناه في هذا الجزء .

ومن هنا فهذا الجزء يشتمل على مذكرات سعد زغلول في الفترة من ١١ يونية ١٩٠٨ إلى ١٢ يناير ١٩١٠ ، ويتكون من الكراسات رقم ١١ و ٩ و ١٥ و ١٤ ، بالإضافة إلى الجزء الثاني من الكراسة رقم ٣٠ ، ويتكون من يومية واحدة هي يومية ١٣ يناير ١٩٠٩ وتتكون من سطر واحد يقول فيه : « كنت أتردد بعد عودتي من أوروبا على الكلوب ، فملت إلى لعب الورق » . وموقعها بعد الكراسة التاسعة ، ولكننا اكتفينا بإثباتها هنا . وسوف يجد القارئ أن الترقيم في الكراسة التاسعة قفز من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠٠ ، وهو خطأ من فريدة كابس التي رقت الكراسات .

وقد خصص سعد زغلول الكراسة الحادية عشرة تقريباً للكلام عن مشاكله في وزارة المعارف ، فيما يختص بتعيين الوطنيين في وظائف التدريس ، والتعليم باللغة العربية ، والبعثات ، والمنافسة بين مدرسة القضاء الشرعي والأزهر ، والامتحانات ، ومعاركه مع مستشار

النظارة داندلوب . وتتناول هذه الكراسة الفترة من ١١ يولية سنة ١٩٠٨ إلى ٢٢ ابريل ١٩٠٩ .

أما الكراسة التاسعة فتناول المشاكل والقضايا السياسية ، وتبدأ من استعفاء مصطفى فهمى باشا من رئاسة النظارة ، وتعيين بطرس غالى باشا ، ودخول سعد النظارة الجديدة . وفى هذه الكراسة تعرض سعد زغلول لقضايا وأحداث هامة ، مثل اضطرابات الطلبة ، والصدام بين الخديو عباس والسيد محمد توفيق البكرى ، نقيب الأشراف ، والحركة الدستورية ، ونشأة التفكير فى قانون المطبوعات ، وافتتاح الجامعة المصرية ، وتقدير أحمد حلمى صاحب جريدة «القطر المصرى» إلى المحاكمة ، وتعيين الأمير حسين كامل رئيساً لمجلس شورى القوانين ، ومحاولة تعيين مصطفى لطفى المنفلوطى فى نظارة المعارف ، وانهقاد الجمعية العمومية . كما تتضمن تقييماً هاماً من سعد زغلول للحياة السياسية فى مصر فى تلك الفترة . وتتناول هذه الكراسة الفترة من ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ إلى ٤ فبراير ١٩٠٩ .

وتعتبر الكراسة الخامسة عشرة ، امتداداً للكراسة التاسعة ، إذ تتناول أحداث الفترة من ٦ فبراير ١٩٠٩ إلى أول يونيو ١٩٠٩ ، وهى أحداث سياسية أيضاً ، إذ يتعرض فيها سعد لنضال أعضاء الجمعية العمومية من أجل الاشتراك فى الحكم ، كما يتناول أحداث الإضطرابات التى وقعت فى الأزهر ، والصدام بين الخديو عباس والشيخ حسونة النواوى شيخ الأزهر . كما يتناول مشكلة قانون المطبوعات ، ومحاولة وضع قانون للمظاهرات والاجتماعات ، بالإضافة إلى محاكمة أحمد حلمى صاحب جريدة «القطر المصرى» . كما

يورد فيها سعد زغلول محاولته من أجل ترجمة الكتب الأجنبية ، ودور الحديو عباس في مسألة منح الرتب والنياشين ، واستعفاء السيد البكرى ، واحياء تلغراف اللورد جرانفيل ، وزير الخارجية البريطانية ، بمناسبة قضية شراء شركة سكة حديد الواحات ، وهو التلغراف الذى صدر فى ٤ يناير ١٨٨٤ ، ويقضى بضرورة اتباع الحكومة المصرية للنصائح التى تقدمها لها الحكومة الانجليزية فى المسائل التى تراها هامة ، طالما كان الاحتلال البريطانى قائماً فى مصر ، وضرورة أن يتخلى عن منصبه أى مسئول مصرى لا يريد أن يتبع هذه النصائح .

أما الكراسىة الرابعة عشرة فتتناول الفترة من ٣ مارس ١٩٠٩ إلى ١٢ يناير ١٩١٠ . وترسم صورة بليغة لردود فعل الشعب الغاضبة لصدور قانون المطبوعات ، التى وصلت إلى حد تهديد الطلبة للنظار الذين اشتركوا فى التصديق على المشروع بالقتل ! ووصول خطاب إلى سعد زغلول يهدده بالقتل ، وتأزم العلاقات بين سعد زغلول وصحيفة «الجريدة» ، واثابة سعد للقيام مقام رئيس النظار فى فترة غيابه ، وتفكير سعد جدياً فى الاستقالة من النظارة ، وغميده لذلك ببيع أراضيه فى قرطبة لكى يتمكن من مواجهة تكاليف المعيشة ، ثم عدوله عن ذلك . كما تتناول الكراسىة أيضاً العلاقة بين سعد وأخيه فتحى زغلول . هذا فضلاً عن تفاصيل وموضوعات عديدة تمتد على جميع الكراسيات .

وقد أملى سعد هذه الكراسيات جميعها ولم يكتبها بخط يده ، فيما عدا الكراسىة الرابعة عشرة ، وهو ما فعله فى الفترة التالية حتى استعفائه من النظارة ، حيث يتولى بعد ذلك بنفسه تدوين مذكراته حتى نهاية

الحرب العالمية الأولى وتأليفه الوفد المصرى .

ومن الطبيعى أن ينطبق على هذا الجزء نفس الملاحظات التى أوردناها على الجزء الأول فى مقدمتنا له ، من ناحية شكل الكتابة وبعض الأخطاء الاملائية ، مثل كتابة « ألا » على شكل « أن لا » عندما يكون اللفظ الواقع بعد « أن » فعلا لا اسما ، وكتابة الهمزة المضمومة الممدودة فى وسط الكلمة على واو ، بدلا من نبرة ، مثل « مسؤول » بدلا من « مسئول » ، أو كتابة « مسألة » على شكل « مسئلة » . وقد تركنا فى هذا الجزء كثيرا من هذه الكلمات على شكلها التى وردت فى الكراسات ليعيش القارئ فى جو المذكرات .

كذلك ، وكما فعلنا فى الجزء الأول ، فقد ألغينا قاعدة كتابة أرقام صفحات الكراسات فى أول السطر - وهى القاعدة التى درج عليها من حققوا المذكرات السابقة - للأثر السئ الذى يتركه انقطاع الكلام فجأة فى وسط السطر بسبب انتهاء الصفحة ، واستثناه بعد رقم الصفحة الجديد فى أول السطر التالى . فأوردنا أرقام صفحات الكراسات فى نفس السطر بدون انقطاع وميزناها عن طريق تغيير البنى الذى تكتب به من بنط ١٦ أبيض - وهو بنط السطر - الى بنط ١٨ أسود .

وقد آثرنا أن نلحق هذا الجزء بكشاف للأعلام والهيئات والحوادث والأماكن يشمل الجزئين الأول والثانى معاً ، بعد أن لاحظنا أن كشاف الجزء الأول ، الذى أعده اثنان من الباحثين ، به أخطاء كثيرة ولا يعتمد عليه . ولتسهيل ذلك مضينا بترقيم صفحات الجزء الثانى من حيث انتهى ترقيم الجزء الأول ، وسنوالى ذلك فى بقية الأجزاء .

والمهم أنه كان علينا أن نعتبر مذكرات سعد زغلول وحدة

واحدة ، ومن هنا فلم نر ضرورة لكتابة تراجم لشخصيات في هذا الجزء وردت في الجزء الأول ، لأنه يعد تكراراً لا لزوم له ، ومن شأنه مضاعفة حجم الكتاب بدون مبرر ، فأحلنا إلى الجزء الأول في الحواشي ، وسوف يساعد الكشف الواحد للجزءين كثيراً في هذا الصدد .

وأخيراً لا أملك إلا أن أشكر كل من ساهم في اخراج هذا العمل العلمي إلى حيز الوجود ، وخصوصاً الأستاذ الدكتور سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب ، الذي وضع امكانيات الهيئة في خدمة هذا العمل الكبير ، كما أشكر الأستاذة سميرة عرابي ، رئيس قطاع المطابع ، التي لولا تحمسها لهذا العمل لما انتهى الى هذه الصورة المشرفة ، وأشكر قسم الجمع التصويري الذي يرأسه الأستاذ يوسف عتاي الذي عني عناية فائقة بتنفيذ كل التوصيات التي أصدرتها في خصوص مراعاة علامات الترقيم ، وابراز بنط أرقام الصفحات بين السطور ، والاهتمام بالحواشي ، وغير ذلك مما يميز هذا العمل العلمي عن غيره من الاعمال الأخرى .

وأشكر الأستاذ سامي عزيز ، الذي كان ساعداً لي في هذه المهمة العلمية الشاقة ، وقد أداها بكفاءة وإخلاص ، كما أشكر الأستاذ مصطفى البغايات والسيدة استيرا غالي لما بذلاه من جهد في القراءة والمراجعة ، وفي عمل كشافات هذا الجزء وإعادة عمل كشاف الجزء الأول . كما أشكر ابنتي هويدا لدقتها في المراجعة التي أنقذت هذا الجزء من كثير من السقطات ، ولطول صبرها على تحمل شدة وانفلات أعصابي أحياناً ، ادراكاً منها لجسامة المسؤولية . وأرجو في نهاية هذا التقديم أن أكون قد وفقت في ارضاء ضميري ، وأدعو المولى تعالى أن

يبارك في هذا العمل وينفع به شعبنا المصرى وأمتنا العربية .

مصر الجديدة في ٢٣ اغسطس ١٩٨٨

د. عبد العظيم رمضان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بجامعة المنوفية



الكراسة الحادية عشرة

الكراسة الحادية عشرة

من ص ٥٢٧ الى ص ٥٨٨
من ١١ يونية ١٩٠٨ -
الى ٢٢ ابريل ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- مشكلة تعيين الوطنيين في وظائف التدريس .
- مسألة امتحان الشهادة الثانوية بين تلاميذ المدارس الحكومية والمدارس الحرة .
- مسألة الغاء تعليم اللغات في مدرسة المعلمين الخديوية .
- مسألة املاء امتحان اللغة الانجليزية في امتحان الشهادة الابتدائية بواسطة الانجليز .
- مسألة تعليم الأوروبيين اللغة العربية على نفقة الحكومة المصرية .
- مسألة زيادة سنوات الدراسة في مدرسة المعلمين الخديوية سنة واحدة للتمرين .

— مسألة اباحة الامتحان للراسبين فى مدرسة الحقوق والمدارس
العالية .

— قضية أهلية المصريين لأن يكونوا مدرسين بمدرسة الطب !
— مسألة البعثات .

— مسألة المحمل .

— المواجهة بين سعد ودنلوب .

— المنافسة بين مدرسة القضاء الشرعى والأزهر .

— مسألة برنامج تعليم الأوروبيين اللغة العربية .

— اتهام سعد زغلول بالتشدد مع الانجليز .

— قضية تمرد ناظرة المدرسة السنية .

(ص ٥٢٧)

من ١١ يونيو سنة ١٩٠٨ لغاية^(١)

(ص ٥٢٨)

١١ يونيو سنة ١٩٠٨

عقب الاعلان الذى امرنا بنشره فى الجرائد ، بدعوة كل من يريد
التدريس من أهله أن^(٢) يقدم طلبه مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له -
تقدم نحو أربعين طلباً من أناس مختلفين . وقد حولنا كل طلب على
الجهة المختصة به ، لفحصه وايداء رأيا عنها : فتحولت الطلبات
المختصة بالتدريس فى مدرسة الحقوق على ناظرها ، وفى مدرسة
المهندسخانة على ديوان الأشغال ، وفى مدرسة الطب على ناظرها ومدير
الصحة ، وفى المدارس الثانوية على مفتش أول النظارة وبعض المفتشين
معه .

-
- (١) هذه العبارة مبتورة ، وهى برأس الصفحة ، وقد بدأ سعد زغلول بها
الكراسة ، ولكنه نسي أن يكملها عند فراغه منها .
(٢) غير موجودة بالأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

وكل هذه الجهات أجابت بعدم لياقة الطالبين لتدريس العلوم التي يرغبون التوظيف لتعليمها ، إلا بعض الطلبات المختصة بالمدارس الثانوية ، وطالباً واحداً مختصاً بمدرسة الحقوق ! وهذا الأخير هو الذي جرى له ذكر في كتابات لامير ، مما هو معلوم — وأما الطلبات المختصة بالمدارس الثانوية ، فكان قيل عن أكثرها أن مقدميها أهموا^(٣) طلباتهم ولم يبينوا اللسان^(٤) الذي^(٥) يريدون التعليم به ، أو أنهم رغبوا أن يعلموا المادة المختصين بها بلغة لم تكن لغة التعليم — أى باللغة العربية ! .

فلما أدخلت اللغة العربية في تدريس بعض المواد بها ، وجدت من الضروري بحث هذه الطلبات . وبناء على ذلك ، تحولت ثانية على مسيو ستوارت المفتش بالنظارة لهذه الغاية ، وكان ذلك منذ مدة طويلة .

ثم مضت الأيام ، وجاء وقت تعيين بعض الوطنيين للتدريس بالوظائف الخالية بالمدارس الثانوية ، فكتب ستينوارت أساء تسعة أشخاص ، وطلب الاستعلام منهم عن بعض أمور رأى ضرورة السوقوف عليها ، فعرض على هذا الرأي ، فأيدته وأمرت بهذا الاستعلام .

ولكن هذا الأمر لم ينفذ ! حتى أخبرني المستشار^(٦) بذلك ، وبأنه

(٣) في الأصل : « أهم » .

(٤) أى : اللغة .

(٥) في الأصل : « الذين » .

(٦) أى المستشار داتلوب

لما علم بعدم تنفيذ الأمر يوم الأحد^(٧) غضب غضباً شديداً ، ومغربي مغربي وبراون على التأخر في تنفيذه ، وعلم أن السبب في ذلك هو أن ستوارت رأى أن يعين ، للوظائف الخالية ، من المدرسين الموجودين بالمدارس الابتدائية ! .

فعجبت لهذا الأمر كيف وقع ؟ وعلى الأخص في هذا الموضوع الذي أظهرت الاهتمام به كثيراً ، وارتبت في الأمر ! ولم يعين المستشار من هو الذي تقع عليه المسؤولية في هذا الأمر ، (ص ٥٢٩) وكان يلتبس الأعداء لمن أحصر المسؤولية^(٨) فيه ! فأظهرت الرغبة في عقوبة كل من ثبت تقصيره ، أو إهماله ، أو تعمله ، بحسب ما يستحق .

وشددت في الأمر حتى أتبين جليته ، واستقدمت بالتلغراف مغربي ، فأظهر لي مكتوباً من ستوارت بتاريخ ٩ يونيه - أي بتاريخ اليوم الذي دارت فيه المناقشة بيني وبين المستشار في هذا الموضوع - تتضمن الرغبة في صرف النظر عن الانتخاب للوظائف الخالية من الطالبين . فلم أفهم معنى لتقديم هذه الكتابة الآن ! مع أن المستشار قال إن السبب في عدم تنفيذ الأمر بالاستعلام هو ما ورد في ذلك المكتوب^(٩) .

(٧) هو يوم ٧ يونيه ١٩٠٨ ، وهو سابق على حديث دانلوب مع سعد زغلول - الذي كان في يوم ٩ يونيه كما سيرد - بيومين .

(٨) في الأصل : « المسؤولية » .

(٩) يقصد سعد زغلول أن توقيت كتابة ستوارت لخطابه ، كان بعد المناقشة التي جرت بين سعد ودانلوب وأبلغه فيها الأخير بأن السبب في عدم تنفيذ الاستعلام هو ما تضمنه كتاب ستوارت - الأمر الذي يدل على أن دانلوب هو الذي ضغط على ستوارت لكي يكتب كتابه هذا حتى يغطي =

وعجيب أن المستشار أخبرني بأنه — بعد أن عنف كثيراً كل من لهم دخل في تأخير الاستعلام ، ولو بالظن — أمر بالاستعلام فعلاً ، وكان ذلك يوم الأحد ، ولكن هذا الأمر لم ينفذ أيضاً لغاية يوم الأربعاء ! ورأيت أن أوقف أنا تنفيذه ، فأرسلت تلغرافاً بذلك إلى مغربي ، ولكن جاء هذا التلغراف غير محتاج إليه ، فإن الإيقاف كان حاصلًا ! ثم زاد تعجبي عندما أخبرني مغربي بأن المستشار لم يفاتحهم في هذه المسألة إلا يوم الأحد^(١٠) .

أتذكر تذكراً يقرب من اليقين أن الذي تلقى الأمر بالاستعلام هو مغربي ، وأنه حصل الكلام فيمن يكون الاستعلام باسمه : أيكون باسمي ، أو باسم مغربي ؟ وأن من بين المراد الاستعلام منهم ، شخصاً موظفاً بمصلحة الأوقاف — أتذكر كل هذا ، ومع ذلك يقال إن براون هو الذي تلقى ذلك الأمر ، وأنه معترف بتلقيه ، وأن ستيوارت كتب المذكرة بما يراد الاستعلام منه وعنه — بالانجليزية — إلى مغربي ، ولكن مغربي أبى قبولها ، لكونها باللغة الأجنبية وتقدمت إلى براون ! ويترك^(١١) الموضوع الأصلي إلى البحث في أن ستيوارت لم يكن له الحق

= سبب عدم تنفيذ الأمر بالاستعلام الذي أصدره سعد زغلول . ويدخل في عنصر التوقيت أن المناقشة بين سعد ودانلوب جرت يوم ٩ يونيه — وهو يوم الثلاثاء كما ثبت لنا — وكان حديث دانلوب أنه علم يوم الأحد — أي قبل يومين كما هو واضح — بعدم تنفيذ أمر الاستعلام ، وبأن السبب في ذلك هو ستيوارت ، ولم يكن ستيوارت قد كتب كتابه ، وإنما كتبه يوم المناقشة ! — أي بعد يومين .

(١٠) أي يوم ٧ يونيه ١٩٠٨ كما أوضحنا ، وهو سابق على مناقشة سعد ودانلوب بيومين .

(١١) أي المستشار دانلوب .

في تقديم المذكرة إلى مغربي ، مع أن هذا ليس هو الموضوع الذي يجب الاهتمام به ، ومع أن مغربي لم يكن من حقه رفض تلك المذكرة المعنونة باسمه ، وتحويلها على براون ! كل هذه معميات لم أصل إلى الآن لإدراك السر فيها ! .

١٢ يونيو سنة ١٩٠٨

قد انكشفت هذه المعميات ، حيث حضر كل من المستر براون وستيوارت ، وأخبرني الأول بأنه لما تحولت عليه مذكرة ستيوارت بالانجليزية ، ترجمها أحمد أمين ثم (ص ٥٣٠) عرضها^(١٢) هو عليّ ، فأقرت ما فيها ، وأمرت بتنفيذه . وقد عرضها^(١٣) بعد ذلك على المستشار — فيها عرضه من الأوراق الأخرى — فأخذها المستشار ، وردها إلى ستيوارت . ثم انصرف براون على ذلك .

وقال ستيوارت : إن المستشار عندما دفعها إليّ ، أظهر عدم استحسانه لها ، وقال : إن هذه الاستعلامات من المصالح ربما يترتب عليها أن تحجب تلك المصالح بلياقة الطالبين للتدريس ! فالأحسن التفكير في طريقة أخرى ! وبناء على ذلك تفكرت^(١٤) في هذه الطريقة ، وكتبت مذكرة بها بعد طول التفكير بتاريخ ٩ يونيو^(١٥) .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وردت إليّ مكاتبة من مغربي

(١٢) أي براون .

(١٣) أي براون أيضا .

(١٤) أي ستيوارت .

(١٥) هذا الكلام صريح في أن دانلوب كان هو نفسه السبب ، وبأنه لجأ إلى هذه الطريقة الملتوية حتى يحول دون تعيين أحد ممن تقدموا للتعيين من الوطنيين .

بتاريخ ١١ يؤيد قول براون ، ويقر بأن من ضمن الطالبين واحداً من موظفي ديوان الأوقاف .

فتبينت من كل هذا أن المذكرة عرضت على من طريقتين : براون ، ومغربي ، فوافقت عليها ، ولكن المستشار منع تنفيذها - بالطريقة التي صرح بها ستوارت في كلامه - وجبن مغربي عن التصريح بها .

ولقد أعلنت براون - عقب ذلك - بخطئه^(١٦) في عدم إخباري بما جرى في المذكرة بعد عرضها على . فأبدي تأسفه ، واكتفيت بهذا التأسف ، ونهت عليه ألا^(١٦) يعود إلى ذلك مرة أخرى . ولت ستوارت على كونه لم يجزى برأيه ، وإن كنت معجباً بصراحته . أما مغربي فلا أرى وجهاً للومه ، نظراً لجبنه ، ولكونه لم يتلق أمر إيقاف التنفيذ مباشرة ، وربما كان الحاصل له على عدم الإخبار ظنه أن في الإخبار سعاية بالمستشار .

(ص ٥٣١)

يراد جلب خمسة^(١٧) معلمين من الانجليز : بعضهم لتعليم التاريخ ، وبعضهم لتعليم اللغة الانجليزية . فلم أعارض في جلب الأولين ، لعدم وجود مصريين أكفاً لتعليم هذا الفن ، ولكنني رفضت جلب الآخرين ، ورأيت أن يتولى تعليم اللغة المعلمون الانجليز^(١٨)

(١٦) في الأصل : « بخطئه » .

(١٦ مكرر) في الأصل : « أن لا » . والصحيح ما ورد في المتن ، وهو ما سوف نقوم بتصويبه كلما قابلناه .

(١٧) في الأصل : « خمس » .

(١٨) في الأصل : « الانجليزيون » .

الذين كانوا مكلفين بتعليم الفنون^(١٩) الرياضية ، وتحلوا عن هذا التعليم بسبب ادخال اللغة العربية في تعليم هذه الفنون . وإذا لم يوجد من هؤلاء من يرغب في ذلك ، وجب أن يعين لتعليم اللغة الانجليزية بعض الوطنيين الحاملين للشهادة الثانوية على الأقل .

أبدت هذا الرأي ، وأصررت^(٢٠) عليه . فقدم لي المستشار مذكرة من بويد كارينتر ، المفتش الأول بالنظارة ، يزعم فيها أن تنفيذ هذا الرأي يترتب عليه : أولاً ، ضعف تعليم اللغة الانجليزية . وثانياً ، تجرد المدارس الثانوية - على التدريج - من المعلمين الانجليز ! .

فقلت : إن جلب الانجليز ، مع تعميم التعليم باللغة العربية ، يجعل عندنا عدداً كبيراً منهم بلا عمل . فالألزم الاقلال منهم على قدر الضرورة . وإذا فرضنا أن يوجد في تعليم اللغة ضعف ، فهذا الضعف يمكننا^(٢١) احتماله ، لأنه لا يكون إلا سنة واحدة ، وهى السنة المقبلة ، ولا يكون إلا في بعض تلامذة السنة الأولى من المدارس الثانوية . ومع كونه ضعفاً محتملاً ، فانه يمكن تداركه - في السنوات المقبلة - بواسطة التعلم على يد أساتذة من أبناء اللغة الانجليزية . وبناء على ذلك حصل الانصياع لهذا الرأي ، وسيجرى العمل بمقتضاه^(٢٢) .

(١٩) هكذا في الأصل ، ويقصد سعد زغلول : « العلوم » . واستخدمه لفظ « الفنون » في هذا الموضوع أمر غريب ، ولكن يبدو أنه كان شائعاً في هذا الوقت ، وهو خطأ .

(٢٠) في الأصل : « وأصررت » .

(٢١) في الأصل : « يمكننا » .

(٢٢) هذه القصة توضح ارتباط المعركة حول التعليم باللغة العربية - التي كان =

(ص ٥٣٢)

(امتحان الشهادة الثانوية)

عرض على مشروع يقضى بأن يكون امتحان الشهادة الثانوية ، في جميع المواد المخصصة للسنوات الأربع (٢٣) ! فرأيت أن في ذلك اجحافاً بتلامذة مدارس الحكومة ، لأنهم يمتحنون في كل عام امتحان الانتقال ، فلا معنى لامتحانهم في السنة الأخيرة في جميع المواد التي سبق امتحانهم فيها ! وفيه اضرار بهم من جهة هلهم على حفظ جميع ما تلقوه . غير أن الأمر ليس كذلك في طلبة المدارس الحرة ، لأنهم لا يمتحنون امتحان الانتقال المذكور .

ورأيت أن في تقسيم الامتحان بينهم وبين تلامذة الحكومة ، وجعل كل فريق منهم قسماً خاصاً قائماً بذاته ، تعدله أسئلة مخصوصة ، ولجان مخصوصة - لا يخلو من صعوبة في العمل ، ولا يسلم من الاعتراض .

ولذلك أوقفت الأمر حتى يستوفي حقه من التأمل والبحث . ويلزم الاستعانة في حل هذه المسألة بالرجوع إلى ما كان العمل عليه قبل انشاء شهادة الكفاءة (٢٣) .

كلفت ستيوارت أن يضع مشروعاً لتعيين المصريين في المدارس

= يخوضها سعد زغلول - بحجم العمالة الانجليزية . فكلمنا تعمم التعليم . باللغة العربية ، قل عدد المدرسين الانجليز .

(٢٣) في الأصل : « الأربعة » .

(٢٣ مكرر) انتهى كلام سعد زغلول من امتحان الشهادة الثانوية ، وبذلك فإن العنوان الذي وضعه على رأس موضوعها ، لا يسرى على ما تلى ذلك .

الثانية ، يضمن قيامهم بمهمتهم حق القيام ، وأن يكون أساس ذلك اعطاؤهم الوقت الكافي لتحضير دروسهم .

١٣ يونيو سنة ٩٠٨

كثرت الشكوى من الامتحان في املاء اللغة الانجليزية في امتحان الشهادة الابتدائية بواسطة الانجليز ، لأن التلامذة غير متعودين على نغمة أهل هذه اللغة وغنتهم^(٢٤) ، وطلبوا أن يكون الاملاء بمعرفة رجال من المصريين .

فتكلمت أسس مع المستشار في هذه المسألة ، بأن للشاكن الحق في هذه الشكوى ، ويلزم رفع هذه الشكوى . فقال : إن الامتحان في كل لغة يلزم أن يكون بمعرفة أهل هذه اللغة . وكلما فهم الممتحن^(٢٥) كلامهم وكتبه على وجهه ، كلما دل ذلك على تقدمه في اللغة . وإن في الامتحان فيها بغير الانجليز مسا بخواطرهم !

فقلت : لا أنكر أن تقدير استحقاق الممتحن^(٢٦) ودرجته في اللغة ، يكون أدق وأضبط إذا كان حاصلاً بواسطة أهل اللغة نفسها — ولكن المسألة ليست مسألة تقدير استحقاق ، أو تعيين درجة ، بل المسألة هي تفهيم الطلبة أسئلة الامتحان بالطريقة التي تلقوا اللغة بها ، إذ ليس من الانصاف أن يُطلب من التلميذ فهم نغمة أوغنة لم تتعود أذنه عليها ! وكل من تعلم لغة أجنبية يعلم حق العلم أنه يفهم

(٢٤) هكذا في الأصل.وغن غنا وغنة معناها في اللغة « تكلم من خيشومه » — أى من أقصى أنفه ، وهى طريقة الانجليز في النطق .

(٢٥) في الأصل : « الممتحن » بكسرة تحت الحاء ، وهو خطأ شائع ، لأن امتحن بمعنى اختبر .

(٢٦) في الأصل : « الممتحن » بكسرة تحت الحاء ، وهو خطأ كما أوضحنا .

المتكلمين بها من أهله أكثر مما^(٢٦) يفهم المتكلمين بها من أهلها . وليس في الأمر ما يوجب (ص ٥٣٣) مسا بالخواطر ، لأن جعل المصريين واسطة في تبليغ المتخين الكلمات المملة ، ليس لأن الانجليز غير أهل لتبليغها ، بل لأن الصورة التي يبلغون بها غير معتاد للممتحنين سماعها . فإذا قيس استحقاقهم على مقدار فهمهم هذه الكلمات من الانجليز ، كان ذلك اجحافا بهم . ولهذا يتعين - منعا لهذا الظلم - جعل الاملاء بواسطة المصريين .

فاحتج بضيق الوقت ، وبقلة المصريين ! . فقلت : لا ضيق في الوقت ، لأن الامتحان لا يبدأ فيه إلا بعد يومين ، واللغة العربية هي التي سيبدأ بها ، والمصريون الذين يعلمون هذه اللغة في المدارس الابتدائية يفوقون الحصر^(٢٧) ، فاللازم الانتخاب منهم ، ان لم يوجد غيرهم من نظار المدارس والمدرسين في المدارس الثانوية .

فقال : يمكن أن يعين في كل لجنة مصرى وانجليزى ، لأن العادة أن الاملاء تكون بمعرفة اثنين ! فقلت : أخشى أن يكون في ذلك ما يحير الممتحن ، إذ لا يبعد أن يختلط الأمر عليه بين النطقين المختلفين ، فلا يدري أيهما أصح ! ولذلك أرى أن يكون الكل مصريين . فوعد بأنه يشتغل بهذه المسألة عقب عودته حالا .

(٢٦ مكرر) في الأصل : « ما » .

(٢٧) قراءة ترجيحية ، لأن المستشار احتج بقلة المدرسين المصريين في المدارس الابتدائية ، ويكون رد سعد زغلول إن عددهم يفوق الحصر !

١٣ يونيه سنة ١٩٠٨

مدرسة المعلمين الخديوية

تكلمت مع المستشار أفس في عدم لزوم تعليم اللغات بهذه المدرسة ، وصرف الأوقات المخصصة لدراستها في تعلم مواد أخرى تكون مرتبطة بصناعة التعليم ، ومفيدة في تثقيف عقول المعلمين . وكذلك جرى الحديث في تخصيص كل طالب بفن معين ، لا يتلقى غيره إلا إذا كان له ارتباط به . فتردد في مسألة اللغات ، وتمتم بما لا يمكن ضبطه . ولم يجد ما يعترض به على التخصيص ، فقال : ان هذه مسألة صعبة ، تحتاج إلى تأمل ومزيد بحث ، فقلت : نعم ، ولكن مدرسة المعلمين أنشئت من زمن ، وهذا هو الوقت الذي يلزم البحث والتأمل فيه ، وتأخير المسألة مضر بالمدرسة ، ولذلك يلزم النظر فيها على الفور^(٢٣٧).

١٣ يونيه سنة ١٩٠٨

ذكرت اسم أحمد أفندي فهمي ، المدرس بمدرسة الناصرية ومدرسة القضاء الشرعي ، ضمن الذين يمكن ترشيحهم لوكالة مدرسة ثانوية^(٢٣٨) ، أو نظارة مدرسة ابتدائية . فعارض فيه بحجة أنه كان يتطلع دائماً للخروج من نظارة المعارف ، إلى وظيفة قضائية ! فقلت : إن ذلك من حقه ، (ص ٥٣٤) ولا حرج على الانسان في أن يسعى لتوسيع رزقه ، انما الحرج في الوسائل التي يستعملها ان كانت

(٢٧ مكرر) انتهى كلام سعد زغلول عن مدرسة المعلمين الخديوية الذي أفرد له عنوانا جانبيا . ولا يسرى هذا العنوان على ما تلا ذلك .
(٢٨) في الأصل : ثانية ، وهو سقطة قلم .

غير مشروعة ، فهل باشر شيئاً من هذه الوسائل ؟ على أنى لم أسمع
برغبته فى الانتقال من عهد وجودى بالنظارة^(٢٨)، وهو دليل على أن
الدافع له على السعى إنما كان بأسه من التقدم فى المستقبل ، فلما فتح
باب الأمل أمامه ، صرف النظر . ولقد حضرت درسه فى مدرسة
القضاء ، فأعجبني أسلوب تعليمه .

فقال : سأسأل عنه برنار ! فقلت : لا لزوم للسؤال منه ، لأنى
أظن أنه لا يحد تقدمه^(٢٩) ، فلا فائدة من أخذ رأى نعلم من قبل
مقتضاه ! فقال : سأرسل اليه ، وأكلمه فيما إذا كان لا يزال يبحث عن
الخروج من النظارة ! فقلت : لا فائدة من هذا السؤال ! فقال :
سأبحث عنه من المتحنيين الذين باشروا امتحان تلامذته هذا العام
ومن أمين باشا سامى . فقلت : أما من أمين باشا فلا ، لأنه يرى دائماً
ما يراه من هو أكبر منه ! . ولا بأس من مراجعة التقارير المقدمة عن
نتيجة امتحانات تلامذة هذا المدرس . وانتهى الكلام على ذلك .

١٣ يونيه سنة ١٩٠٨

قدم على حافظ ، وكيل مدرسة المعلمين الخديوية ، تقريراً باللغة
العربية عن توزيع الأعمال فى المدرسة للسنة المقبلة . وعلمت من
مغربى أنه قدم مثله بالانجليزية إلى المستشار . فكلمت المستشار فى
ذلك وقلت : إن هذه طريقة غير مرضية ، ولا يحسن السكوت عليها ،
لأنى لا أقبل أن يقيم الموظفون فى نظارة المعارف بعضنا رقيباً على البعض
الآخر ! وتأتى كرامتي أن أسمع لهم بشيء من ذلك . فضلاً عن أن فى
هذه الطريقة تكراراً للعمل بلا فائدة .

(٢٨) مكرر) أى « منذ توليت النظارة » .

(٢٩) يقصد أنه لا يحد مصلحته .

فقال : إني لم أنبه على واحد منهم بشيء من ذلك ، وهم يفعلونه من تلقاء أنفسهم . فقلت : بشئ ما يفعلون ! وما أنهم لم يؤمروا به ، فمن اللازم كفهم عنه ، وتفهمهم بأن ليس في المعارف سوى سلطة واحدة ، هي التي يرجع إليها في الأمور كلها ، وهي تتصرف في المسائل بحسب ما يترأى لها طبقاً للقواعد المقررة .

(ص ٥٣٥)

١٣ يونيو سنة ١٩٠٨

قد أمر بشيء ولا يتنفذ ، كما وقع في مسألة طالبي التوظيف بالمعارف . وقد يتنفذ على الوجه الذي لا أريده ، ويصعب الوقوف على من تلقى الأمر ، وتحديد مسؤولية كل من تداخل في إيقاف تنفيذه ! ولذلك أرى أن كل موظف يعرض أوراقاً ، يلزم أن تكون هذه الأوراق مصحوبة^(٢٩) بكشف يبين فيه موضوعها ، ويكتب ازاء كل موضوع مضمون الأمر الصادر بخصوصها ، ويخط العارض ، ويحفظ هذا الكشف عندي .

(ص ٥٣٦ مكرر) (٣٠)

يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٠٨

أخبرني المستشار بأنه تكلم مع المفتشين وأعضاء اللجنة العلمية الإدارية في مسألة حصول الاملاء في اللغة الانجليزية بواسطة المصريين ، فكلهم كانوا مخالفين في الرأي ، ورأوا أن هذه الطريقة مضرة ! ولكني رغبت من ذلك نفذتها تنفيذا لأمر سعادتكم !

(٢٩ مكرر) في الأصل : مصحوباً .

(٣٠) هذه الصفحة مقابل صفحة ٥٣٦ ، وهي غير مرقمة ، وقد قطع سعد .

فقلت : هذا غريب منهم ! وما كانت حجتهم في المخالفة ؟ .
فقال : إنهم كانوا يقولون إن المصريين لا يحسنون الإملاء ! فقلت : إن
كانوا قالوا ذلك ، فهم حيوانات لا يعرفون شيئاً ، لأن تعيين المصريين
ليس لاتقانهم الإملاء ، بل لأن إملاءهم هى التى تعود التلامذة
عليها ، بقطع النظر عما إذا كانت حسنة أو رديئة !

ثم مررت فى اليوم النالى بمحلات الامتحان فى درب الجماميز
والحلمية ، وسألت كلا^(٣١) من كروفوت وسوانسن وشارمن عن رأيهم
فى هذه المسألة ، فقالوا : إن هذه طريقة مفيدة ، وإنهم استحسوها !
ولما تقابلت معه بعد ذلك ، قلت له ما سمعته منهم خلافاً لما نقله
هو عنهم . وكان أخيرنى أن من ضمن المخالفين عاطف ، فأكد لى هذا
الأخير عكس ذلك^(٣١) !

انعقد مجلس المعارف الأعلى^(٣٢) يوم الأحد ١٤ يونيه سنة ١٩٠٨ ،

= زغلول الكتابة فى صفحة ٥٣٧ ليكتب فيها يومية ١٤ يونيه ١٩٠٨ ، التى
كان قد نسيتها . وكان علينا إما الالتزام بترتيب الصفحات ، أو بترتيب
اليوميات ، واخترنا ترتيب اليوميات لأنه الأصوب . ولذلك سوف
يلاحظ القارئ تكرار أرقام الصفحات ، وهى مسألة شكلية ، لأن
المهم هو متابعة اليوميات .

(٣١) أضيفت ليستقيم المعنى .

(٣١ مكرر) يقدم هذا النموذج الذى أورده سعد زغلول صورة جلية لشخصية
دانلوب ، التى لا تتورع عن الكذب على وزيره .

(٣٢) كان مجلس المعارف الأعلى ، حسب الأمر العالى الصادر بتشكيله فى ٢٤

ديسمبر ١٩٠٦ ، مكوناً من كل من : ناظر المعارف رئيساً ، ومستشار

المعارف ، والسيرفنسنت كوريت (المستشار المالى) ، والمسيو شارل دى

روكاسيرا ، واسماعيل سرى باشا ، ومصطفى ماهر باشا (مدير =

وعقب تلاوة محضر الجلسة الماضية ، قال علوى باشا (٢٣٧) : لى ملحوظة فيما قررناه بالجلسة الماضية ، قيدتها ونسيت ابداءها ، فهل تسمحون لى بها ، أو الوقت مضى عليها ؟ فقلت - وقد شعرت بأن هذه الملاحظة تختص بتعليم الأوروبوين اللغة العربية - : إن الملاحظات الحققة لا زمن لها ، وعلينا أن نغيرها جانب الالتفات فى أى وقت أبديت .

== الدقهلية) وحسين رشدى بك ، والدكتور محمد علوى باشا ، وعمود عبد الغفار بك (عضو مجلس شورى القوانين) ومرقس سميكة بك (عضو مجلس شورى القوانين) . (أمين سامى باشا : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥) (مطبعة المعارف ١٩١٧) وفى نوفمبر ١٩٠٧ صدر أمر عال بتعيين كل من المستر سدى هربرت ويلز ومحمد أنيس باشا عضوين فى مجلس المعارف الأعلى . (المقطم فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧) . (٣٢ مكرر) محمد علوى باشا (١٨٤٧ - ١٩١٨) هو طبيب عيون ، ورائد الصحة المدرسية فى مصر . تخرج من مدرسة طب قصر العيني ١٨٧٥ ، ومنحته جامعة مونبيليه بفرنسا الميدالية ١٨٨٠ على بحثه : « مباحث فى أنسجة الملتحمة فى القرنية عند الحيوانات الفقارية » . عين رئيسا لعيادة أمراض العيون بجامعة مونبيليه ، وطببا أول لمدارس الحكومة المصرية ١٨٨١ ، ثم مدرسا لأمراض العيون بمدرسة طب قصر العيني ١٨٩٣ . عضو الجمعية التشريعية ومجلس المعارف الأعلى . جعل التطعيم إجباريا فى المدارس . عين مراقبا للجامعة المصرية الأهلية ١٩١٤ . مؤلفاته : « احصائية عن انتشار الأمراض بالمدارس » ١٨٨٤ ، و « دراسة عيوب الملتحمة ونوعها ومعالجتها بالمدارس » . و « المؤتمر الطبى المصرى » ١٩٠٢ ، و « التحفة العباسية فى الامراض العينية » . ساعد على عقد مؤتمر تحسين حالة العميان بمصر ١٩١١)

فقال : تخصص في الميزانية مبلغ ٢٠٠ جنيه لتعليم الانجليز اللغة العربية ، واني غير موافق على ذلك لأنه (٣٣) إذا كان هؤلاء يريدون تعلم هذه اللغة فليتعلموها على نفقاتهم الخاصة ، لا على نفقات الحكومة المصرية — خصوصاً وأن هذا مضاد لمبدأ إلغاء المجانية من مدارس الحكومة !

فقلت : إن الذين يتعلمون هذه اللغة هم من المعلمين الموجودين في الخدمة ، الذين لا يمكن رقتهم . وتعليمهم اللغة العربية يساعد على تعميم التعليم باللغة العربية ، الذي هو من أقصى آمالنا ، ونستفيد بواسطته من معارف هؤلاء المعلمين على طريقة تساعد على جعل اللغة العربية واسطة في التعليم . والمسألة ليست مسألة نفود ، ولكن مسألة مبدأ شريف يجب التوصل إلى تحقيقه بكل الوسائل . فإذا كان وجود هؤلاء المعلمين ضرورياً فليكن غير ضار بالتعليم باللغة العربية . والمجانية لم تلغ في مدارس المعلمين .

وبعد مناقشة ، أعلن علوى باشا بأنه مقتنع بهذه الملاحظات . وقد قلت له : إن حسبك تعترض على ارسال أستاذين لانجلترا لتعليم الانجليز — الذين يريدون الدخول في الخدمة — اللغة العربية ، وكان أحدهما الشيخ شاويش ، الذي أبدى اعتراضه في « اللواء » على هذه المسألة ! فقال علوى إنه أبدى الملاحظة من نفسه لاتباعاً للواء .
(ص ٥٣٥) (٣٤)

يوم الاثنين ١٥ يونيه سنة ١٩٠٨

حصل الكلام مع المستشار في تعيين خلف للمسيو دو كوت ،

(٣٣) في الأصل : « لأنكم » ، وقد أحدثنا التغيير لتستقيم العبارة .
(٣٤) المقصود تكملة صفحة ٥٣٥ بعد أن قطعناها لاثبات يومية ١٤ يونية =

فقال : إن المستشار القضائي يريد تعيين المسؤول لوجران ، معلم اللغة الفرنسية بمدرسة الحقوق . فقلت : بلغنى أن هذا المعلم ضعيف ، حتى في اللغة التي يعلمها ! ولم ينل دبلوم الحقوق إلا في السنة الماضية . فتعيينه مدرسا للحقوق — وهو على هذا الضعف — يكون محل انتقاد ، ويُعيد ذكرى هيل ! فالأحسن البحث لهذه الوظيفة عن وطني من بين موظفي المحاكم ، وأعرف من بينهم من هو أوسع كفاءة من « لوجران » وأعلى شهادة ، وهو على أبو الفتوح ، وكيل النائب العمومي بمحكمة الاستئناف . فان قبل هو ، وقبلت نظارة الحفانية انتدابه ، كان ذلك أبعد عن الانتقاد ، وأفيد للمدرسة .

فقال : ولكن نظارة المالية ربما لا تقبل الاستمرار على تقرير مبلغ المائتين جنيه الذي كان يستولاه^(٣٥) دوكون سنويا ! فقلت : لا يمكن أن المالية تأبى ذلك ، لأنه يمكن أن يقال — بحق — إنها تسمح بصرف المال إذا كان المعين أجنبياً ، وتضن به إذا كان وطنياً ! ، ولا أراها تعرض نفسها لهذا الانتقاد ، الذي أكون أنا أول الموجهين له !

فقال : يجب استشارة المستشار القضائي في هذه المسألة ! فقلت : « إني لا أرى محلاً لاستشارته عما إذا كان اللازم تعيين وطني أو أجنبي ، ولا في اختيار الوطني ، لأن المدرسة تابعة لنظارة المعارف ، وهي المسؤولة عن إدارتها دون نظارة الحفانية ، ولا أريد أن أشارك في عمل مع شخص ، يكون له فيه العمل ، وعلى كل المسؤولية !

١٩٠٨ في موضعها الزمنى .

(٣٥) هكذا في الأصل ، ويقصد : « يستولى عليه » أى يتقاضاه . والمعنى أن نظارة المالية قد لا تقبل أن تدفع هذا المبلغ كمرتب لمصري وطني .

« فأنا أرى أنه لا يريد الا تعيين « لوجران » ! ولو كان يعرفه شخصياً دوني ، لكان الأمر مفهوماً ، ولكنه اعترف لي بأنه لا يعرفه شخصياً ، ولكنه سمع عنه من هيل ! وليس هيل حجة في هذا المعنى . وأظنني أعرف بمواطني من المستشار القضائي ، لأنني اشتركت في العمل مع بعضهم ، وسمعت البعض الآخر يترافع أمامي ، فأنا أقدر على معرفتهم من رجل كالمستشار القضائي هو (ص ٥٣٦) أبعد الناس عن مخالطتهم .

« وإذا اتفقنا على تعيين وطني من بين رجال المحاكم ، يتعين استشارة الحقانية فيه — لا من جهة صلاحيته أو عدمها ، بل من جهة الاذن له بمباشرة هذا العمل . ولذلك يحسن أن تتكلم مع المستشار القضائي فيما إذا كانت نظارة الحقانية يمكنها أن تسمح لعل بك أبو الفتوح بمباشرة تلك الوظيفة ؟

فتردد كثيراً ، وأخيراً ذهب إليه ، وعاد مخبراً بأنه صرح بأنه لا يقبل أن يعين أحد من رجال المحاكم بهذه الوظيفة ، لأن هذه الطريقة جربت سابقاً ولم تنجح ، فلا يصح العودة إليها مرة أخرى ، خصوصاً وأن انتداب رجال المحاكم للتدريس مضر بأعمالهم في هذه المحاكم !

ففهمت السر ، وقابلت المستشار (٢٣٥) مساءً في الكلوب ، وسمعت منه ما نقله إليّ عنه دنلوب ! فلم أجد أمام هذه الصعوبة إلا التوسط في الأمر بانتداب « لوجران » لهذه الوظيفة دون تعيينه نهائياً فيها ، فإن قام بالعمل — كما يزعمون — عين نهائياً ، ولا أظنه يصل إلى ذلك ، إذا صح ماروي لي عنه . وإن لم ينجح ، تعين شخص آخر بهذه الوظيفة .

(٣٥ مكرر) يقصد المستشار القضائي .

فتح المستشار مسألة طالبى وظائف التدريس ، بأن قال : إنه يريد أن يضع حداً لمسألة الأوراق وعرضها ، حسماً لما ينشأ عنها من المشاكل (وكان قد علم بما نبهت عليه من اتخاذ كشف يشتمل على ما يعرض من الأوراق ، وتاريخ عرضها ، والآراء التى تبدى بشأنها) فقد أبدى مستر براون وستيوارت من التردد فى مسألة طالبى الاستخدام ما عجبت له ! .

فقلت : ما هذا التردد الذى أبدياه ؟ فقال : إن كلا منهما غير عارف تماماً بما جرى فى المذكرة التى كتبها ستيوارت عنها . فقلت : إني ما كنت أريد فتح هذه المسألة الآن ، ولكن بما أنك فتحتها فاني أؤكد لك أن هذين الرجلين لم يترددا فى أقوالهما . فبراون قال : إنه بعد أن تلقى الأمر بخصوصها منى ، عرضها عليك ، كما عرض بقية الأوراق التى كانت معها جرباً على عادته ، فتناولتها منه ، وسلمتها إلى ستيوارت . وأيد ستيوارت ذلك بالحرف الواحد ، وقال : إنك دفعتها إليه ، وأمرته ألا يجزئ شيئاً من الاستعلامات فيها خشية أن تكون نتيجتها ظهور صلاحية الطالبين للاستخدام — قال لى ذلك كل منهما ، وأكدته تأكيداً . ولذلك رأيت أن أقف على هذا الحد من التحقيق .

فقال : إني أنكر كل الإنكار صحة قولهما ! وكيف يصدر منى ذلك بعد جريان ما جرى فى مسألة « لمبير » ؟ (٣٦) وهل أنا حيوان إلى هذا الحد حتى أعود إلى مسألة « لمبير » (٣٦) (ص ٥٣٧) على شكل

(٣٦) أقرأ عن « لامبير » فى الجزء الأول من المذكرات ص ٢٦٥ حاشية ٢٧٤ .
(٣٦ مكرر) أنظر مسألة لامبير فى الجزء الأول من المذكرات ص ٢٨٤ —

أقبح وأفظع ؟ فقلت : هكذا قال لي ، وأيد ستوارت قوله بابرار
الورقة - ولكن بما أنك تنكر قولها ، فالواجب عليّ أن اصدقك ،
والأحسن الوقوف بهذه المسألة عند هذا الحد . فسكت ، وانتقلنا الى
حديث غيره .

١٦ يونيه سنة ١٩٠٨

حضر المستشار مرغياً مزبدا ساخطاً على براون ، وقال : إن براون
كتب الخطاب المختص بالشيخ غسل إلى مستر براون بانجلترا^(٣٧) ،
وأَمْضاه منك بدون أن يعرضه عليّ ، مع أنه عارف بأنّي تكلمت فيه مع
جناب السير إلدن غورست ، وكان من الواجب عليه أن لا يَمْضيه حتى
يعرضه عليّ ، إذ ربما كان هناك أمر تجب رعايته في كيفية تحريره !

فقلت : اني لم^(٣٨) أفهم معنى لهذه الشكوى ! إن الخطاب الذي
عرضه براون هو جواب صادر مني إلى شخص كتب إلى أنا يترجاني في
أمر ، وأجبتّه إليه ، لأن الأسباب التي أبدأها مقبولة ، ولأن غورست
ترجاني أيضاً في قبوله ، فما مدخلك في صيغة جواب يصدر مني ؟ وهل
من وظيفتك أن تراقب صيغ الجوابات الصادرة من الناظر في الأمور التي
يتم الأمر فيها باتفاقنا ؟ إنّي أرى أن براون لم يفعل شيئاً يستحق
المؤاخذه عليه مطلقاً ، وليس له أن يتلقى أمراً بخصوص صيغة جواب
أمضى عليه الا مني .

(٣٧) مستر براون بانجلترا هو مستر ادوارد براون Edward Brown ، أستاذ
اللغات الشرقية بجامعة كمبردج ، وقد حضر لزيارة مصر سنة ١٩٠٢ ،
واقترح تدريس اللغة العربية في جامعة كمبردج ، ووافقه كرومر على
رأيه . وكان ادوارد براون يدرس اللغة العربية في كمبردج بينما كان
مارجوليوث Margoliouth يقوم بتدريسها في اكسفورد .

(٣٨) في الأصل : « لا لم » .

فقال : نعم : إني لا أنازع سعادتك في ذلك ، ولكن أهمية هذه المسألة أن السير غورست تكلم معي فيها ! فقلت : تكلم معك كما تكلم معي ، ولا أفهم دخلاً للحديث معه في صيغة الجواب !

فقال : ليست هذه المسألة وحيدة في بابها ، بل هناك كتب كثيرة وخطابات تصدر من النظارة ولا علم لي بها ! فقلت : هذه مسألة أخرى ، والذي أعرفه حق المعرفة ، وأؤكد كل التأكيد ، أن كلا من مغربي وبراون ، وغيرهما من موظفي الديوان ، يخبرونك بكل شيء يجري فيه — خصوصاً الأوراق التي تصدر !

فقال : ولكنهم يأتون لسعادتك بأوراق تكون خصوصية لي ، من غير إذن مني ! فقلت : وهذا أيضاً غير صحيح ، بل إنهم لا يقدمون لي ورقة من هذا القبيل إلا بعد اذنك بتقديمها ! حتى برادة — وهو سكرتيري الخاص — لا يعرض عليّ ورقة ، تكون كلفته بترجمتها لعرضها عليّ ، إلا بعد اذنك ! فإذا كان هذا حال السكرتير الخاص ، فكيف يمكن أن أصدق القول بأن غيره يختلس أوراقك الخاصة بك لعرضها عليّ !

والمسألة التي ذكرت فيها أن ابراهيم درويش أخذ كشف المسائل التي تعرض (ص ٥٣٨) على مجلس المعارف الأعلى من على مكتبك ، وقدمه إلى ، قد حققتها ، وتبين لي :

أولاً : أن ابراهيم درويش لم يأخذها ، بل مغربي هو الذي قدمها إليّ .

ثانياً : أنها لم تكن ورقة خاصة بك بصفة مذكرة لشخصك — كما تقول — لأنها مكتوبة باللغة الفرنسية لا الانجليزية ، ومطبوعة ، فلا معنى لأن تكون ورقة خاصة !

فبهت ولم يحرج جواباً . وشفعت ذلك بقولى : ما هى الطريقة التى يلزم سلوكها لاثبات اطلاعك على الأوراق حتى يرجع إليها عند الخلاف ، فتمتم ولم يقل مفيداً !

يوم الثلاثاء ١٦ يونيه سنة ١٩٠٨

قررت اللجنة العلمية الإدارية أن تكون مدة الدراسة ثلاث سنوات فى مدرسة المعلمين الخديوية - بناء عن رغبتي - بعد أن كان التصميم على جعلها أربعة . ولكنها جعلت سنة رابعة للتمرين ، لا يأخذ الطالب الدبلوم إلا بعد تمضيها . فرأيت أن زيادة سنة التمرين لا يفنى بمقصودى من جعل مدة الدراسة ثلاثة فقط ، وهو تشويق الطلبة للدخول فى هذه المدارس ، وتفضيلها على غيرها من المدارس العالية التى مدة الدراسة فيها أربع سنين .

وقد دخل على « بويد كريتر » أثناء عرض محضر اللجنة على ، فتكلمت معه فى هذا الشأن ، فقال : إن سنة التمرين ضرورية ، لأن تلك (٢٣٨) هى الطريقة المتبعة فى مدارس المعلمين عندنا . فقلت : وما الفائدة فيها ؟ مع أن القانون المالى ضرب مدة لاختبار الداخلين فى الخدمة - قد تبلغ الستين - حتى إذا حسنت بعدها الشهادة فيه ثبتت فى وظيفته ، وإلا أبعد عنها . وبناء على ذلك يكون اشتراط سنة التمرين قبل أخذ الدبلومة ، عبارة عن حرمان المتخرج من مدرسة المعلمين من مرتب الدبلومة النهائية - أى ١٢ ج - والاكتفاء بمرتب الشهادة الثانوية أى ٨ ج . وهذا من المنفردات .

على أنه لا معنى له فى حق حامل الشهادة الثانوية ، الذين تعينوا فى

(٣٨ مكرر) فى الأصل : « ذلك » .

وظائف التدريس ، وصرحت النظارة لهم بأن يتقدموا للامتحان النهائي إذا مضوا في التدريس مدة مساوية لمدة الدراسة - فهؤلاء لا يمكن وضعهم بعد النجاح في الامتحان مدة سنة تحت التمرين ، لأنهم تمرنوا على التدريس مدة ثلاث سنوات .

على أنى لا أفهم لماذا شُرح هذا التمرين في المعلمين الذين يباشرون القاء الدروس في المدرسة بصفة تمرين عمل ، ولا يشترط هذا في المتخرجين من مدرسة الحقوق والمهندسخانة لماذا تعطى الشهادة هؤلاء بمجرد نجاحهم في الامتحان ، ويتمتعون بمزاياها حالاً (ص ٥٣٩) أما طلبة مدرسة المعلمين فيطلب منهم أزيد من ذلك ؟ على أنه إذا كان هناك ضرر يترتب على عدم التمرين ، فانه في أولئك أشد من هؤلاء .

وفي هذا الأثناء دخل المستشار ، فانصرف بويد كاربنتر ، ووصلت الحديث مع المستشار ، وأسمعته ما أسمعت كاربنتر . فبعد أن جادل انصاع ، ولم يربدا من قبول هذا الرأى .

١٦ يونيه سنة ١٩٠٨

قررت اللجنة العلمية الادارية أن يفضل في دخول التلامذة بالمدارس الثانوية ، الأصغر فالأصغر سناً . ورأيت أن عدم وضع حد أعظم للسّن ، مع خلط تلامذة المجانية بغيرهم ، ربما أضربهم ، إذ قد يتأتى أن يكون « صغير السن » من الذين لم تتوفر فيهم شروط المجانية ! ولذلك رأيت أن يجعل أكثر سن للقبول سبع عشرة (٣٩) سنة ، وأن يجعل كل من تلامذة المجانية (٣٩) ، والذين يدفعون مصاريف ، فئة

(٣٩) في الأصل : « سبعة عشر » وهو خطأ

(٣٩ مكرر) في الأصل : « التلامذة المجانية » .

قائمة بذاتها ، وألا يعقد التفاضل إلا بين أفراد كل منها . وقد كان ذلك بعّد جدال طويل بيني وبين المستشار في هذا الخصوص ، وقررت ذلك في مجلس المعارف الأعلى .

١٦ يونيه سنة ٩٠٨

قررت اللجنة العلمية الادارية - بناء على طلب الدكتور كيتنج - ألا يقل سن طالب الدخول في مدرسة الطب عن ١٦ سنة ، ولا يتجاوز ٢٦ سنة ، وأنه - مع ذلك - يجوز أن يستثنى من حكم السن تلامذة المدارس الأجنبية !

فلم أفهم معنى لتخصيص هذا الاستثناء بتلامذة المدارس الأجنبية ! وسألت المستشار عن سبب هذا التخصيص ؟ فاصفر ، وأطرق طويلاً ، وقال : إن الدكتور كيتنج طلب ذلك ! فقلت : وما حجة أعضاء اللجنة في قبول هذا الطلب ، رغماً عن معارضة من كان يعارض منهم فيه ؟ فقال : لأن تلامذة المدارس الأجنبية ربما تأخروا لمرض أو غير ذلك ! فقلت : وهل هذه الأعذار لا تعرض للمصريين ؟ أرى الأحسن حذف هذا الاستثناء ، لأنه تمييز لا معنى له !

فقال : يجب أن نعرض الأمر على مصلحة الصحة ، كما هو الجارى . قلت : فليعرض ، ومهما كان من رأيها فلا بد من حذف هذا الاستثناء . ثم حضر عندي مدير الصحة بالاسكندرية ، وتفاوضت معه في هذا الأمر ، فوافق عليه ، وكتب بذلك . وبناء عليه قررناه في مجلس المعارف الأعلى .

(ص ٥٤٠)

٢١ يونيو سنة ٩٠٨

مدرسة الحقوق والمدارس العالية

أرى أن يباح للتلميذ ، الذى لا يسمح القانون ببقائه فى المدرسة لسقوطه — خصوصاً فى الامتحان النهائى — أن يتقدم لهذا الامتحان كلما أراد ذلك ، لأن هذه هى القاعدة فى المدارس الابتدائية والثانوية ؛ ولأن الشارع ، الذى يميز لمن بيده شهادة أجنبية أن يمتحن فى بعض المواد حتى يحصل على شهادة المعادلة — لا ينبغى له أن يحرم من الامتحان شخصاً تربى فى المدرسة ، وتلقى دروسه فيها ، وعرض نفسه للاختبار فى جميع المواد لا فى بعضها فقط ! ولأنه لا ضرر فى هذه الاباحة ، بل فيها نفع ، إذ تحمل الشخص على مواصلة الدرس ، وعلى عدم الاستخفاف بنفسه ، فإنه إذا رأى نفسه محروماً من الامتحان تضعف قيمته أمام عينيه ، وتنكسر نفسه ، وينقطع عن المطالعة ، وربما أدى ذلك به إلى مالا تحمد عقباه . ولأن هذا موافق لما عليه العمل فى الكليات الأجنبية .

ويظهر لى أن الحرمان من الامتحان لم ينتج إلا عن عدم وجود مدارس عالية تنافس مدارس الحكومة ، بخلاف الحال فى المدارس الابتدائية والثانوية ، فإن بمصر كثيراً منها ينافس مدارس الحكومة ، وأغلبه تابع لدول أجنبية تسعى دائماً فى حفظ شأن المدارس التابعة لها .

٢١ يونيو سنة ٩٠٨

شكا مدرس أوروباوى برأس التين ، يدعى فرنس ، من غمرة أعطيت إليه فى الامتحان الأرقى للترجمة من العربية إلى الانجليزية ، وزعم أنه كان يستحق غمرة أعلى منها . وتبين أنه ساقط فى كل المواد ،

وأن غمرته في الترجمة - مهما علت - لا ترفع من سقوطه شيئاً .
فالمستشار أراد إعادة النظر على امتحانه في المادة المذكورة بواسطة لجنة
أغلبها من الانجليز العارفين باللغة العربية ، فرفضت ذلك بتاتا :
أولاً :

لأن الامتحان حصل بمعرفة لجنة مشكلة تشكياً قانونياً ، وقرارها
يجب أن يكون نهائياً غير قابل للطعن ، مثل سائر القرارات التي من
نوعه . ولا فرق بين هذه الشكوى وما يرفعه التلامذة الساقطون غالباً
من الشكاوى وطلب إعادة النظر فيها .
ثانياً :

لأن الانجليزى ، مهما بلغت براعته في معرفة اللسان العربى ،
لا يمكنه أن يساوى فيه عربياً أتقن تعلم لغته ، كالأشخاص الذين
تألفت لجنة الامتحان منهم .
ثالثاً :

لأن في إعادة النظر على عمل هذه اللجنة جرحاً لخواطر أعضائها ،
ومسا بكرامتهم .

(ص ٥٤١)

فقال المستشار إن الرجل سيرفع أمره إلى لوندريه ، ويطلب إعادة
النظر على الترجمة فيها ! فقلت : ومتى كانت لوندريه محلاً لإعادة النظر
في القرارات التي تصدر من لجان امتحان في اللغة العربية ؟ فليشك (٤٠)
لمن شاء مما شاء ، أما أنا فلا أسمع لشكواه ، وإذا استمر عليها فلا بد

(٤٠) في الأصل : « فليشكو » .

من حالته على مجلس التأديب ، لأنه تابع لنظارة المعارف . وعلى أن
لست مكلفاً بالبحث في هذه الشكوى ، لأنها لم ترفع إلى - ولكنها إذا
رفعت فلا تجدوا مني إلا الإغضاء .

٢١ يونيه سنة ١٩٠٨

مسألة المعلمين :

سأل المستشار فكرى فيما يختص بالمعلمين الانجليزين اللذين
يتمرنان^(٢٤٠) على التعليم باللغة العربية . فقلت : يجب انتظار نتيجة
تمرينهم ، فان أمكنها أن يلقيا الدرس بسهولة ، وفهم التلامذة منها
المراد ، كلفا بالتدريس بالعربية ، والا فلا .

فقال : ولكنها حاملان لشهادة الامتحان الراقية ! فقلت : إن
هذه الشهادة لا تفيد شيئاً في هذا الباب ، لأنها لم تنقرر لهذه الغاية ،
والعبرة إنما هى بالكفاءة الفعلية . فقال : يجب حينئذ تقرير أن هذه
الشهادة تعطى الحق في التدريس باللغة العربية . قلت : يجب - قبل
ذلك - أن يكون البروجرام موافقاً للوصول إلى هذه الدرجة . وعلى
حسب رأى ، أرى أن كلا من بروجرام الامتحان الراقى والأرقى غير
واف بهذا الغرض ، فإذا أريد اعطاء شهادة بهذه المزية وجب تنظيم
بروجرام آخر . فسكت ولم يحرج جواباً . والذي أراه أنه يجب :

أولاً :

ألا تعطى هذه المزية .

وثانياً :

أنه - إذا كان من اللازم اعطاؤها - تحوير البروجرام على طريقة

(٤٠ مكرر) في الأصل : « يتمرنا » بدون نون .

واضحة كافلة للغاية . ولكن من هم الذين سيكلفون بوضع هذا البروجرام ؟

رأيت المدرسين المذكورين في أواخر يونيه ، فوجدتهما ضعيفين ولا يمكنهما أن يلقيا الدرس . وكان المستشار قد سافر إلى لندرا ، فتكلمت مع ستوارت في شأنهما ، وقلت له : إن الأحسن ألا يكلف هذان المدرسان بالتدريس باللغة العربية الآن ، وأن يبقيا في محلّهما (ص ٥٤٢) يدرسان في السنة الثالثة ثانوى . ويمكنهما أحيانا أن يعيدا بالعربية الدرس الذى يكونان ألقياه بالانجليزية ، فان في ذلك تمريناً لهما على العربية . حتى إذا تقوياً فيها أمكن النظر بعد ذلك في شأنهما . وبناء على ذلك أن يتعين وطنيان في الوظيفتين اللتين كان يراد تعيينهما فيهما .

قبل سفرى إلى أوروبا في ٢٧ يونيه بأربعة أو خمسة أيام ، رأيت أن يعاد امتحان الساقطين في امتحانات الانتقال من سنة إلى أخرى ، بالمدارس الابتدائية والثانوية ، وذلك^(٤١) أولى من الاستثناءات التى كانت تقررها النظارة كل عام لأسباب قد تكون متناقضة ، وقد تكون غير حقيقية ، وانما أبداها نظار المدارس محابة أو لأغراض أخرى .

وسهّل على هذا الأمر ، تشكيلُ لجان امتحان القبول في أوائل السنة المكتتية بالسنة المذكورة ، وقبول تلامذة من الخارج في السنة التى يظهر الامتحان استعدادهم لتلقى دروسها . وكنت أود تقرير هذا القرار بالمدارس العالية أيضاً ، ولكن عدم وجود تلك اللجان فيها ، وتعذر تشكيلها ، منعانى من ذلك التعميم .

(٤١) أضيفت ليستقيم المعنى . ويلاحظ أن سعد زغلول انتقل لمعالجة هذه المسألة دون عنوان ، على نحو ما فعل في مسألة المعلمين الانجليزين .

وقد وافق كل من باحثهم في هذا الأمر ، من مفتشين ونظار المدارس ، عليه واستحسنوه - الا على بك حسنى ، فانه كتب إلى خطاباً بأوروبا يعترض فيه عليه . غير أنى لما عدت ، باحثه في هذا الأمر أمام بعض مخالفيه في رأى من المفتشين ، فلم يكن منه إلا أن انضم إليهم . وقد أقرت اللجنة العلمية الادارية هذه الفكرة بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٨ ، ولم أسمع - لحد الآن - اعتراضاً على هذا القرار ممن ينتظر منهم المعارضة .

قبل قيامى إلى السفر شكلت لجنة مؤلفة من أمين باشاسامى واسماعيل بك حسين ومسيو كروفوت ومسيو بومان ، للنظر فى أمر الارسالية إلى أوروبا ، من اختيار التلامذة اللازم ارسالهم ، وتدير الوسائل اللازمة لتسفيرهم . وأمرتها أن يكون من هؤلاء أربعة يتخبون لدراسة الطب .

وكنت تكلمت مع كيتنج ، ناظر مدرسة الطب ، فى هذا الشأن ، فتكلم طويلاً فيه بكلام لم أفهم منه إلا أنه لا يريد مطلقاً أن يرسل أحداً من مدرسة الطب لكى يتعلم حتى يصير معلماً بعد^(٢١) ! وكان سبق لى الكلام معه منذ أشهر فى هذا الصدد ، فقدم لى تقريراً ، مصداً عليه من الدكتور جراهام ، خلاصته أن المصريين غير أهل للتعليم لأن يصيروا معلمين ! فغضبت من هذا التقرير غضباً (ص ٥٤٣) شديداً ، وعنفته عليه ، فقال : إنى وضعته بالحرية^(٢٢) !

فقلت : إذا ساغ لحررتك أن تمتد إلى حد أن تقدم لوزير مصرى تقريراً بعدم أهلية المصريين للتعليم ، فهلا يسوغ لهذا الوزير أن يخطئك

(٤١ مكرر) يقصد : أستاذاً جامعياً بمدرسة الطب .

(٤٢) أى بارادته وبدون ضغط .

في رأيك ؟ وإن أرى أن أحكم على نفسى قبل أن أصدق على هذا التقرير^(٤٣) . وصرفته .

وفي اليوم التالى حضر إلى الدكتور جراهام معتذراً عن التصديق الذى صدر منه ، بكلام اكتفيت به في ذلك الوقت .

لما فهمت ذلك من كيتنج ، أمرته أن يقدم تقريراً برأيه ، حتى يكون مسؤولاً عنه رسمياً . فقدّمه أثناء سفرى بتاريخ (٤٤) ، وهو يرمى إلى عدم الانتخاب من التلامذة بل من الموظفين ، ويضع شروطاً صعبة من شأنها أن تحمل الحكومة على عدم القبول بها ، وأن تخوف التلامذة من مستقبلهم . فحولت هذا التقرير على تلك اللجنة بكتاب أشرت فيه إلى صعوبة تلك الشروط ، واستحسان الانتخاب من التلامذة .

ولكن يظهر أن اللجنة أخطأت فهم قصدى ، فحولت المسألة على المالية ! فأقرتها ابتداءً ، ثم عدّلت عن قبول بعضها ، وهو ما يختص باحتساب مدة الدراسة في سنّى المعاش . ولكن المالية لم ترسل إلى الآن قرارها ، وقد أزف الوقت ، وكاد يفوت على إرسال التلامذة^(٤٥) ، فاستعجلت الدكتور كيتنج مرات ، وهو يحاول . وأخيراً أرسل يقول بأن محمد السباعى ، الذى قبل من التلامذة السفر ، عدل عنه ! . فأمرت — تليفونيا — بأن يضع اعلاناً بالمدرسة ، يدعو فيه من يرغب من التلامذة السفر أن يبدى رغبته . فتم ذلك ، ووردلى منه أمس ١٠

(٤٣) يقصد سعد زغلول انه — باعتباره مصرياً — يدين نفسه بعدم الأهلية للتعليم اذا صدق على التقرير .

(٤٤) بياض فى الأصل .

(٤٥) يقصد ارسالهم الى أوروبا .

أكتوبر سنة ١٩٠٨ خطاباً يتضمن أن ثمانية طلبوا السفر . ولكنه أبدى في شأن كل منهم ملحوظات تفيد عدم أهلية بعضهم للسفر ، أو اشتراطه شروطاً^(٤٦) غير مقبولة ، وغير ذلك مما يفيد عرقلة هذه المسألة بالكلية .

فبحثتهم واحداً واحداً ، ورأيت منهم تلميذاً يدعى عبد الرحمن جودة ، بالسنة الثانية ، تحصل في الكيمياء - وهى العلم الذى يراد تخصيصه به - على ٦١ فى التحريرى و ٨٠ عملى . فاستقدمته ، ورأيت فيه شاباً ذكياً^(٤٧) مملوءاً من الرغبة فى التعلم ، والميل إلى النبوغ فى ذلك الفن ، فأحضرت الدكتور كيتنج ، وكلمته فى شأن ارساله ، فقال إن هذا التلميذ لا ينفع ، لأنه غير نبيه ! فقلت : كيف ، ودرجاته هى تلك ؟ فقال : لاعبرة بهذه الدرجات ، لأن الممتحن هو الذى عينها له ! قلت : كيف يكون عدم اعتبارها ، وهى صادرة من الممتحن ! . وبأى شىء نتوصل لمعرفة درجة نباهة تلميذ إذا لم يكن بالدرجات (ص ٥٤٤) التى ينالها فى الامتحان ؟ أرسله على عهدى .

قلت ذلك وقد أخذ منى الغضب مأخذاً شديداً ، وأمرت المغربى - الذى كان واقفاً - بأن يكتب الأمر لمدرسة الطب بذلك . وبعد انصراف الحاضرين ، أخذ الدكتور يستعطفنى بالسؤال عن صحتى تارة ، والاعتذار عن توقيفه تارة أخرى . ثم انصرف .

واستحضرت التلميذ ، وألقيت عليه من النصائح ما ثبتت عزيمته على السفر ، وفهمت - من خلال كلامه - أن الدكتور كيتنج كان ينفر التلامذة من السفر ، بتخويفهم على مستقبلهم ! فحذرتهم من الاصغاء

(٤٦) فى الأصل : « شروط » .

(٤٧) فى الأصل : « ذكياً » .

لهذه التخويات . ثم علمت أنه قريب لعبد الفتاح أفندى صبرى ،
وكيل المدرسة السعيدية ، فاستقدمته وطلبت منه أن ينصح التلميذ
بالبثبات فى رأيه . فأفهمنى بأنه فعل ذلك هو وبعض أصدقائه ، وأكد
بأن التلميذ لا يحول عن رغبته ، كما أيد قوله عن سعى كيتنج فى تنفير
التلامذة من السفر بكثير من الوسائل !

قدم المستشار القضائى ، مسيو ماكليث (٢٤٧) ، فى خمسة
وعشرين يونيه سنة ١٩٠٨ تقريراً عن حالة مدرسة الحقوق الخديوية ،
والامتحان فيها . ولم أطلع عليه إلا بعد عودتى ، وبعد أن كلمنى
دنلوب فى شأنه .

رأيت امتدح ادارة المدرسة وموظفيها على العموم ، وأثنى على
المتحنيين ، وخص بالذكر منهم بعض الانجليز ، ككوغلن وإيموت ،
ودفع الاعتراض بضعف المدرسين الانجليز بضعف القسم الفرنسى
عن القسم الانجليزى ! وأشار إلى اشتغال التلامذة بما لا يعينهم ،
وإلى ضعفهم فى فهم الأحكام وعللها . وعرض الطرق التى أبدأها
بعض المتحنيين لازالة هذا الضعف ، واستحسن عدم توظيف وطنيين
فيها ، وعدم قبول غير تلامذتها فى امتحان آخر السنة . كما رغب أن
تزداد مكافأة المتحنيين للسنة الرابعة من جنيته إلى خمسة . وأشار بوجود
ملاحظة المتحنيين مسألة تقدير الدرجات للطلبة - انما بدون أن تغير
اللائحة الحالية - ويمكن ايقاف المتحنيين ، قبل الامتحان ، على أن
المعنى الذى تريده النظارة من المادة ١٦ انما هو اعطاء الدرجة على مجموع
الامتحانين ، فلا مانع من أن يؤجل المتحن وضع الدرجة ، إذا آنس
من الطالب ضعفاً ، حتى يجتبره فى الامتحان الآخر .

(٤٧ مكرر) فى الأصل : ماك كلرس .

وأرى أن هذا التقرير تحرر بعد المفاوضة مع دنلوب وهيل ،
والقصد منه تصويب تعيين هيل ناظراً ، وتأييد المدرسين الانجليز في
مراكزهم ، ومعارضة ما شرعت فيه من تعيين وطنيين بها ، وتعميم
امتحان آخر السنة لكل من لم يجد محلاً لتلقى (ص ٥٤٥) العلوم
فيها .

ولاً ، فقد دلت نتيجة الامتحانات على^(٤٨) أن الوطنيين نجحوا
في تدريسهم أكثر من الانجليز ، ومن غيرهم ! فقد كان متوسط
التلامذة في امتحان قانون المرافعات لهذه السنة : ١٦ر٥٦ للسنة الرابعة
التي تدرس المرافعات بالعربية ، و ١٤ر٧٣ للسنة الرابعة في القسم
الفرنساوي التي تدرس المرافعات باللغة^(٤٨) ، وقد كان متوسط السنة
الرابعة من القسم الانجليزي في السنة الفاتئة ١٣ر١٥ ، وكانت تدرس
بالانجليزية .

وليس هناك وجه لتخصيص الامتحان لتلامذة المدرسة^(٤٩) ، لأن
الحكومة إذا عُدت في عدم تأسيس أكثر من مدرسة للحقوق ،
فلا عذر لها في حرمانها من ضاقت المدرسة الوحيدة عنهم من
الامتحان . وعندى أن الحرمان من الامتحان ، مع احتكار الحكومة
للشهادات الدراسية ، وعدم توظيفها من لم يكن حاملاً لاحدى هذه
الشهادات — هو تعد على الحقوق المدنية ، التي يجب على الحكومة
احترامها ، وأن تسهل على الأفراد استعمالها .

(٤٨) أضيفت : « على » ليستقيم المعنى .

(٤٨ مكرر) هكذا في الأصل ، والمفهوم من السياق : « اللغة الفرنسية » .

(٤٩) أى قصر الامتحان على تلامذة المدرسة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان تعميم الامتحان المختص بالمدارس العالية لا يكون إلا تطبيقاً لمبدأ عام جرت عليه نظارة المعارف في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية ، فانها تبيع لغير تلامذة هذه المدارس — أيا كانوا — أن يتقدموا^(٤٩) لامتحان هذه المدارس . بل إن تعميمه في المدارس العالية أولى ، لأن طلاب علومها هم من الشبان الذين لا يحتاجون لمراقبة في السير والمواظبة ، احتياج تلامذة تلك المدارس لذلك .

على أنه ليس من الممكن التوفيق بين ذلك التقييد وبين الامتحان لنوال شهادة المعادلة ، فان هذا الامتحان يحصل في بعض المواد لكل طالب حامل لشهادة أجنبية ، ويترتب على النجاح فيه من الحقوق والامتيازات ما يترتب على النجاح في امتحان مدرسة الحقوق . إذ كيف يقبل الامتحان في بعض العلوم دون البعض الآخر ، اكتفاء بشهادة أجنبية ، ولا يقبل الامتحان في جميع المواد ؟ أما ما قيل من أن هذا التعميم يضر بنظام المدرسة ، فهو مردود :

أولاً :

بالتجربة التي دلت على أن قبول الامتحان من غير طلبة المدرسة لم يترتب عليه أقل خلل بنظامها .

وثانياً :

بأن نظام المدارس الابتدائية والثانوية محفوظ ، ولم يضر بشيء قبول غير تلامذتها في الامتحانات العامة . وكذلك لا وجه لما قيل من أن هذا التعميم قد يترتب عليه كثرة عدد تلامذة السنة الأولى كثرة ربما ضاقت عنها قاعات التدريس للسنة الثانية — لأننا نقول بأنه إذا بلغت

(٤٩ مكرر) في الأصل : تتقدموا .

الكثرة إلى هذا الحد ، فتأخذ السنة الثانية كفايتها من التلامذة المنتظمين في سلك (ص ٥٤٦) المدرسة ، وما فضل عن ذلك يقبل في الامتحان آخر السنة .

وأما القول بأن ذلك ربما يحوّل رغبة التلامذة عن الانتظام في سلك المدرسة ، فهو مردود أيضاً ، لأن هذا المبدأ مقرر - كما تقدم - بالمدارس الابتدائية والثانوية ، ومع ذلك فإن الرغبة في الالتحاق بتلك المدارس تزداد عاماً فعاماً ، حتى ضاقت المدارس عن احتواء الطالبين . على أن هذا ، إن كان وجيهاً من جانب الذين يريدون انتشار المعارف عموماً ، والمعارف الحقوقية على الخصوص - فليس بوجيه من قبل الذين يريدون التضييق عليها ، ويريدون أن يروا عدد طلاب الأخيرة في نقصان ! فقد قال قائل منهم ، وهو مسيو برناردى ، ونقل قوله المستشار القضائى في تقريره - أن عدد المحامين زاد عن حاجات البلاد ، وينبغى العمل على تنقيصه !

ولقد جرى كلام في خصوص مدرسة الحقوق ، وتقرير المستشار القضائى في شأنها ، فاعترضت عليه فيما رآه من عدم توظيف الوطنيين ، ومنع غير التلامذة من امتحان آخر السنة بمدرسة الحقوق . وقلت - في عرض الكلام عن هذه الأخيرة - أريد أن أعرف صراحة إن كان القصد تعميم المعارف أو تضييقها ؟ فإن كان الأول ، فلا يتفق معه تقييد الامتحان بالتلامذة^(٥٠) ، وإن كان الثانى ، وجب التصريح به على رؤوس الأشهاد ، حتى يعلم الكافة حقيقة المراد !

وكذلك ينبغى الجهر بمنع الوطنيين من التوظيف في هذه المدرسة ، وإبداء العلة فيه للناس ، حتى يكون الكافة على بينة من أمرهم ، وحتى

(٥٠) أى بالتلامذة المنتظمين وحرمان المتقدمين للامتحان من الخارج .

تقع المسؤولية^(٥١) أمامهم على صاحب هذا رأى وحده . والا فابدأه بطريق الخفاء ، والحمل على تنفيذه ، وتحمل المسؤولية عنه — أمر لا يمكننى قبوله . والأولى — إن كانت هذه الطريقة واجبة الاتباع — أن تلحق مدرسة الحقوق بنظارة الحقانية ، حتى تكون مسئلة أمام العموم عن ادارتها ، وعن نتائج آرائها التى تبديها الآن من وراء الستار .

فقال : اذن يجب أن يفعل ذلك بمدرسة الطب بالنسبة لمصلحة الصحة . قلت : وأيضاً بالنسبة لمدرسة المهندسخانة وديوان الأشغال ! فانه إذا وجب اتباع رأى كل واحدة من هذه النظارات ، فيما يختص بالمدرسة التى تشغل حسابها ، فالأحسن أن تتولى هى ادارتها ، حتى يكون المسئول هو العامل ، والعامل هو المسئول . فقال : إني محتاج لاعادة النظر على هذا التقرير مرة أخرى ؛ فلم ألق عليه الا نظرة عامة ، وسأعود لتلاوته . فقلت : لك ذلك .

(ص ٥٤٧)

ثم فى يوم السبت ١٠ أكتوبر استحضرت هيل ناظر مدرسة الحقوق ، وسألته عما إذا كان تكلم مع المستشار القضائى فى علاقه امتحان غير التلامذة بنظام المدرسة ؟ فلم يبد جواباً شافياً ، وفهمت من مهمته أنه تكلم معه . ثم سأله عما إذا كانت هناك حادثة خصوصية جعلت المستشار القضائى يرى بين نظام المدرسة وامتحان غير التلامذة علاقة ؟ فأجاب بالسلب . وسألته عما إذا كان عمل مقارنة بين نتيجة تدريس الوطنيين وغيرهم ، حتى ساع للمستشار القضائى

(٥١) فى الأصل : « المسؤولية » . وقد تعود سعد زغلول أن يكتب الهزمة المضمومة الممدودة فى وسط الكلمة على واو ، وصحتها على نبرة .

أن يستخلص من هذه النتيجة رأيه بمنع توظيف الوطنيين ؟ فأجاب كذلك بالسلب . واستخلصت من كل ما جرى معه من الحديث في هذا الموضوع ، ومن كلام المستشار فيه ، أن الكل متفقون على محتويات ذلك التقرير .

لم يُرفع إلى أمر التلامذة الذين ضاقت المدرسة عن قبولهم ، ويريدون أن يُسمح لهم بالدخول في امتحان آخر السنة . وانما قرأت كتابات من بعضهم في الجرائد ، بعضها يتضمن الاستعطاف ، وهو ما نشر في جريدة المؤيد ، وبعضها يوجه لوماً عنيفاً على نظارة المعارف ، وينسب لها سوء القصد في حرمانهم من هذا الامتحان .

ولقد رأيت في هذه الكتابة الأخيرة ، المندرجة في جريدة اللواء الصادر يوم الخميس ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، قحة وسفاهة من شأنها تشييط همم العاملين - ولكنها لا يصح أن تؤثر على غير كاتبها إذا عُرف^(٥٢) - فانها كافية وحدها لطرحة^(٥٣) ، وعدم الاشتغال به . ولكنه إذا لم يُعرف^(٥٤) ، فان الواجب السير في هذه المسألة على ما تقتضيه المصلحة العامة مهما كانت نتيجة السعي فيها - عُرف ذلك أو لم يُعرف^(٥٥) ، فان اللذة في صنع الخير ، لا في الاشتهار به .

بعد عودة المستشار ، أراد أن يفتح أبواب مدرسة المعلمين لكل

(٥٢) الجملة هنا مقتضية ، وقد يقصد سعد زغلول : اذا عُرف بسعى النظارة لدخول التلامذة الامتحان .

(٥٣) يقصد : ل طرح الموضوع - أى موضوع سعى النظارة لادخال التلامذة الامتحان .

(٥٤) أى لم يُعرف الاشتغال بالموضوع .

(٥٥) أى : عُرف ذلك السعى من جانب سعد زغلول أو لم يُعرف .

انجليزى من معلمى المدارس يريد تعلم اللغة العربية - ولو لم يعرف كلمة منها ! - وأن يشكل لذلك جملة فرق ، ويعين جملة مدرسين لهذه الفرق . فأبيت عليه ذلك ، وقلت : إن لم نقبل مشروع تكليف مدرسة المعلمين بتعليم اللغة العربية لبعض الانجليز ، إلا بقصد الاستفادة بمعارف من اجتهد في تعلم اللغة العربية ، ويريد التكمّل فيها ، بحيث لا ينقصه الا الشيء القليل منها حتى يتمكن من التفهيم بها ، إذا ساعد على ذلك في زمن قصير . ولذلك خصصنا (ص ٥٤٨) لهذا الأمر وظيفتين فقط . والاشتغال بتعليم الانجليزى من أول « أ ، ب » ، إلى حد أن ينبغ في اللغة العربية ، ويتمكن من القاء درس بها - يحتاج إلى زمن طويل يكفى لتخريج ثلاثة أجيال من المصريين ! ومن شأنه أن يثبط عزائم هؤلاء ، ويحملهم على سوء الظن بنا ، وينفرهم من الاقبال على وظائف التعليم - وبالجملة يحبط جميع المساعي التى بذلتها لغاية الآن في تحريض الناس على الرغبة في صناعة التعليم ، ويجعلهم يعترضون بحق بأن^(٥٦) القصد أن يكون التعليم في البلاد المصرية ضعيفاً : فإذا كان التعليم باللغة الانجليزية ، كان الضعف من جانب التلامذة في فهم الأساتذة ، لأنهم يعلمونهم بلغة هم ضعاف فيها ؛ وإذا كان التعليم باللغة العربية كان الضعف في جانب الأساتذة ، لأنهم انما يרטنون برطانة لا يوضحون بها^(٥٧) غامضاً . وأن القصد ابعاد المصريين عن وظائف بلادهم ، وحصرها في يد الانجليز بالوسائل المختلفة : بوسيلة التعليم باللغة الانجليزية تارة ، وبوسيلة تعليم اللغة العربية للانجليز تارة أخرى !

(٥٦) في الأصل : « أن » .

(٥٧) أضيفت « بها » ليستقيم المعنى .

نعم إنى أرى من الواجب تشجيع الموظفين الانجليز ، ولكن يجب ألا يكون تشجيعهم مبطناً لهمم أمتى ، وألا يكون موجباً لسوء الظن بى . ولذلك لا أتأخر عن مساعدة من يُرى فيه التقدم فى تعلم اللغة العربية من نفسه ، والقدرة على النبوغ فيها . ولهذا أرى ألا نستغل إلا بتعليم من اجتازوا الامتحان الابتدائى أو الامتحان الراقى منهم . فلم يجب بشىء مفيد ، ولكنه ظهرت عليه علامة الانهماك ، وراح إلى أعضاء اللجنة العلمية الادارية يبلغهم رأى ، ويكلف بعضهم بوضع مشروع موافق له . وعلمت أن مستر ولز ، مدير ادارة الزراعة والصناعة ، لم يرتح لهذا القرار ، فخاطبته بشأنه - بترجمة أحمد أفندى أمين - يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، وأوردت جميع ما سبق توضيحه ، فاقنتع ولم يجد وجهها للاعتراض .

أما مسألة تشكيل فرق كثيرة ، فقد رفضتها بتاتا ، لأن الغرض ليس اعطاء دروس خصوصية ، بل تسهيل تعلم اللغة العربية فى مدرسة على الانجليز . ولأنه إذا كان نظام المدارس يقضى بأن يؤلف الفصل ، لصغار التلامذة ، من أربعين ، فلا معنى لأن يكون الفصل ، المؤلف من كبار الأساتذة ، أقل من ذلك ! فلا بد من تشكيل فرقة من كل من اتحدت درجة معلوماتهم ، وسهل على بعضهم أن يسير مع البعض الآخر .

فلم يناقش فى هذا الأمر ، بل أذعن إليه . غير أن برادة بك ، المكلف بالنظر فى هذه المسألة مع بعض المفتشين الانجليز ، أخبرنى بأن المفتشين المذكورين يلحون فى زيادة عدد الفرق . فقلت : لا توافقهم ، واثبت على رأيك ، فانه رأى ، وقد أذعن المستشار اليه . فأنصرف على ذلك .

سافر المستشار يوم الخميس ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، من غير أن أعلم بسفـره إلا منه بعد عودته يوم السبت ! قال لى إنه أرسل تلغرافاً لعلـى حافظ لانتظاره ، ولم يجده ، ووجد أنه سافر بدون أن يُعلم أحداً بسفـره . وأخذ يشنع عليه .

فأمهلته حتى أتم كلامه ، الذى تبينت من خلاله أن سفره كان لقصد اعداد البناء الجديد لمدرسة اسكندرية ، لتدريس اللغة العربية للمعلمين الانجليز . فقلت له : إن سفر على بك حافظ كان باذنى ، فانه (ص ٥٤٩) طلب منى ذلك عندما كنت بالاسكندرية . أما قيامه بدون أن يكلف أحداً بالقيام مقامه فسانظر فيه ، ولكنى لا أوافق على اتخاذ ذلك البناء لهذه الغاية ، والأولى التدريس فى محل المدرسة الحالية ، حيث الأدوات معدة ، والناظر قريب منها ، والمدرسون مقيمون حولها ، ولا وجه لأن يشق عليهم فى ذلك . فسكت .

استدعيت على حافظ ، وسألته . وتبينت من اعترافه صحة ما تُسب إليه ، فعنفته ، ونصحته ألا يعود لمثل هذه الهفوة ، وأن يكون على حذر من أمره ، وألا يجعل للغير سبيلاً للانتقاد عليه ، وأفهمته أن سقوطه مضر بغيره من اخوانه ، ومثبط للهمة فى الأخذ بيدهم وترقيتهم . فوعد خيراً ، وانصرف يوم الأحد ١١ أكتوبر .

قبل قيامى إلى السفر ، كلفت اسماعيل بك حسنين بأن يتحد مع عاطف بيك وسوانسون وكروفوت لوضع قانون وبروجرام لمدرسة المعلمين . وبينت له الأساسات التى يضع ذلك عليها ، من حذف اللغة الفرنسية الاضافية ، وادخال بعض العلوم كالاقصاد السياسى والتاريخ الطبيعى ، وجعل كل من القسمين الأدبى والعلمى قاصراً على العلوم الخاصة به ، ومستوفيا لها .

فاستغلت هذه اللجنة في ذلك ، ووضعت القانون والبروجرام ، وأطلعني اسماعيل بك حسنين يوم عودتي من أوروبا ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٨ على القانون ، فاستحسنته اجمالاً ، وأبديت شيئاً من الملاحظات عليه ، وأمرته أن يهذه ويقدمه حالاً للجنة العلمية الادارية ، حتى تنظر فيه ، ويرفع لمجلس المعارف الأعلى للتصديق عليه . فأتمه على ذلك بمعونة زملائه .

ولما عاد المستشار اطلع عليه ، وقال لي : إنه موضوع وضعاً غير محكم ، ومحتاج لكثير من الاصلاح ، وليس مصحوباً بتقرير يبين فيه الأحكام وعللها . وقد كنت شعرت من عاطف واسماعيل بك حسنين أن اخوانها من الانجليز في اللجنة معارضون في ادخال التاريخ الطبيعي - فأدركت من هذا سر ذلك القدح ، خصوصاً وأنه حاول أن يؤجل النظر فيه ، مفضلاً عليه النظر في لائحة امتحان الدراسة الثانوية ، فلم أوافقه على ذلك ، وأصررت^(٥٨) على النظر فيه ابتداء ، لخطارة شأنه وتعلقه بالدراسة المشروع فيها ، لا بالامتحان البعيد أجله .

وقد كنت كلفت اسماعيل بك حسنين أن يبحث عن وطني لالقاء التاريخ الطبيعي بالعربية ، فعرض على تعيين ميخائيل افندى فرج ، الذي كان سبق تعيينه لتدريس الرياضة باحدى المدارس الثانوية ، فأمرت بتعيينه في الحال . ولما رأيت محاولة تأجيل النظر في القانون (ص ٥٥٠) والبروجرام ، تكلمت مع المستشار على وجوب السير على مقتضاهما مؤقتاً ، حتى يتم النظر فيهما ، ودعوت في الحال اسماعيل بك حسنين ، ونهيت عليه بذلك أمام المستشار .

(٥٨) في الأصل : « وأصررت » .

وبناء عليه ابتدئ في مباشرة الدروس بهذه المدرسة ، على القواعد التي وضعت ، وصار التاريخ الطبيعي يعلم بالعربي ، بواسطة مخائيل أفندي فرج ، والاقتصاد السياسي يعلم بواسطة أحد المدرسين هناك .

وفي يوم أمس - ١٢ أكتوبر - حضر المستشار ، وقال : إن ميخائيل^(٥٩) فرج ليس مختصاً بعلم التاريخ الطبيعي ، ولا الأستاذ ، الذي كلف بالقاء درس الاقتصاد السياسي ، قوياً فيه ! ومن حيث أن سعادتكم موجهون عنايتكم إلى تقدم هذه المدرسة وترقيتها ، فالألزم أن يعين لتدريس كل فن من هواختصاصي فيه . وبناء عليه أعرض تعيين مسيو ()^(٦٠) الانجليزي ، المدرس بمدرسة الزراعة ، لتدريس التاريخ الطبيعي ، وأحد أساتذة مدرسة الحقوق لتدريس فن الاقتصاد السياسي !

ففهمت الغرض ، وأجبت بأن القصد من تعليم الاقتصاد السياسي ليس تخريج اقتصاديين ، ولكن تعليم المعلم مبادئ هذا الفن العامة ، التي تختص بتوليد الثروة واستهلاكها وتوزيعها وتبادلها ، وهذا يكفي فيه القليل من العلم . وأما ميخائيل أفندي فرج ، فهو^(٦١) من كلية سان كلو ، وشهادته تدل على أنه تلقى هذا العلم ، مثل العلوم الرياضية التي هو أهل لتعليمها بالاتفاق . على أن الأحسن أن تسير المدرسة في هذه السنة على الطريقة التي ابتدأت السير فيها ، وفي العام المقبل ننظر في احتياجاتها ، التي تكون التجربة قد أظهرتها . فأذعن لذلك .

(٥٩) في الأصل : « مخائيل » - بالعامية - وهي مكررة على هذا النحو .

(٦٠) بياض في الأصل .

(٦١) أضيفت ليستقيم المعنى .

خلت وظيفتان ، كان يشغلها في المدارس الثانوية انجليزيان ، بسبب استعفائهما . وقضى الحال أن يعين انجليزى بدل أحدهما ، وأمرت « كروفوت » المفتش بتعيين وطنى مكان الثانى ، فلم يفعل إلى الآن ! (١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٨) . وعرض على المستشار إلغاء هذه الوظيفة ، فقلت : الأولى من إلغائها تعيين وطنى فيها ، كما كلفت بذلك كروفوت من قبل . والأصح أن يقال بأن الوظيفة تخلق للانجليزى خلقا ، ويُعدم الموجود منها إذا تحتم تعيين وطنى فيها ! . ثم كلفت بعد ذلك براده واستيوارت بالبحث عن تعيين وطنى فيها ، بطريقة أن يعين انجليزى رياضى لتعليم اللغة الانجليزية التى كان مشغلاً بتدريسها المستر فليتشر المستعفى ، ويعين مكان هذا وطنى رياضى . فراحا يبحثان على ذلك ، بعد أن أجابا بالامكان .

[ص ٥٥١]

١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٨

تقرر في مجلس المعارف الأعلى ألا يقبل في المدارس الثانوية من كان سنه أكثر من سبع عشرة سنة (٦٢) ، لكثرة عدد الطلاب ، وقلة المحلات . فشرعت في تنفيذ هذا القرار بالدقة ، بحيث لم أقبل لهذه القاعدة استثناء مهما وصل إلى من الرجاء ، ومهما بلغ الراجى من النفوذ .

وبعد مضى الميعاد المحدد لتقديم الطلبات ، تبين أن هناك محلات خالية ، وأن هناك طلبات يزيد سن أصحابها عن ذلك الحد . فقررت أن يقبل الأصغر فالصغير ، إلى حد أن تمتلئ تلك المحلات الخالية . وشدت في تنفيذ هذا المبدأ رغما عن الرجاءات الكثيرة التى تنهال على

(٦٢) في الأصل : « من سبعة عشر سنة » ، وهو خطأ .

كل يوم من كل صوب ، لأنى رأيت أن أرضى الحق ولو أغضب الخلق ، وألاحظ مصلحة التعليم مهما عرضنى ذلك لسخط ذوى المآرب الشخصية ومن لا يعلمون .

ومع ذلك فلم أسلم من الاتهام بتقرير الاستثناءات ! فقد نُقل إلى المستشار عرّض بذلك للجنة العلمية الادارية ، حيث قال إن بعض نظار المدارس يشكون من كون النظارة ترسل اليهم أنا فأنا كثيرا من المستنيات ! وسيعلم قائل هذا القول قيمته عند ميسس الحاجة .

بعد أن تقرررت الميزانية لسنة ١٩٠٩ ، التى اشتملت على زيادة ٣٥٢٢٤ جنيها عن ميزانية العام الماضى - احتاج الأمر لزيادة (٦٣) مبلغ ٤٠٠ جنية عليها ، ففاتحت فى شأنه المستشار المالى يوم زيارته لى يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، فرأيته مصرا على رفض كل زيادة بحجة قلة المال هذا العام ، وكرر هذا الرفض للمستشار فى اليوم التالى ، وقال : إذا وجد هذا المبلغ فى ميزانية نظارة المعارف التى حصل الاتفاق عليها ، فلا معارضة له فيه ، ولكنه يرفضه إذا كان زيادة عنها .

بصر على ذلك المستشار المالى بدعوى أنه زاد الميزانية ٣٥٢٢٤ جنيها ! وفى الحقيقة أن هذه الزيادة يقابلها زيادة فى إيرادات نظارة المعارف تبلغ ٣٢٠٢٠ جنيها ، فيكون ما تدفعه المالية من عندها ٣٢٠٤ جنيها فقط ! فمن لى بمن يعرف هذه الحقيقة ، وينظر كيف تعجز حكومة عن ٤٠٠ جنية ؟ وإلى الحد الذى وصلنا اليه ؟

وقد قلت لدنلوب إن الأوفق ألا نشغل نفوسنا بالبحث فى ميزانيتنا عن هذه الزيادة ، وأن نعرضها على مجلس المعارف الأعلى كما هى ، وللمالية بعد ذلك الحرية فى رفضها أو قبولها . ولست مكلفا بالنتيجة ،

(٦٣) فى الأصل : « للزيادة لزيادة » .

إنما بالسعى إليها . كما أنى لا أكون مسئولا عما يقع من الخلل فى الادارة
[ص ٥٥٣] بسبب هذا الشح الذى لا مثيل له فى الحكومات ،
والذى هو بالمسكنة أشبه !

طلب ناظر المدرسة السعيدية المستر شارمن تعيين ضابطين ،
زيادة عن الضباط الأربع ، لمناسبة نقل مدرسته إلى البناء الجديد
بالجيزة . فرأيت هذا الطلب مبالغا فيه ، لأن الضباط الموجودين لديه
يكفون للقيام بالأعمال اللازمة للادارة ، [ص ٥٥٢] ولأنه يمكننا
استعمال^(٦٤) الوظائف المطلوبة فى مدرسة أخرى ، أو لعمل
آخر^(٦٥) [ص ٥٥٣] خصوصا ولم يكن مقدرا قبول تلامذة داخلية
بها ، الا بمقدار خمسين فقط ، ولأن وظائف الضباط تنحصر - فيما عدا
ملاحظة الطوابير ومراقبة التلامذة الداخلية ليلا - فى مراقبة الخدمة^(٦٦)
والخدمة .

وكانت اللجنة العلمية منعقدة وقت ورود هذا الطلب ، فعرض
عليها ، ومالت إلى قبوله ، وأرسل المستر براون إلى نجبرى بميلها .
فطلبت واحدا من أعضائها ليوقفنى على أسباب هذا الميل ، فانتدبت
مستر إليوت ، ناظر التوفيقية . ولما سألت^(٦٧) قال : لا^(٦٨) سبب

(٦٤) فى الأصل : « لأنه يمكننا من استعمال » ، وقد أجرينا التعديل كما هو فى
المتن حتى يستقيم المعنى .

(٦٥) العبارة الواردة فى ص ٥٥٢ أضافها سعد زغلول ، وهى العبارة الوحيدة
فى تلك الصفحة .

(٦٦) هكذا فى الأصل ، وصحتها « خَدم » و « خُدام » ، وهى جمع خادم
وخادمه .

(٦٧) فى الأصل : « سأله » .

(٦٨) فى الأصل : « لا » .

سوى كون المستر شارمن أبدى هذا الطلب ! . فقلت : ليس هذا بسبب ! وأشرت إلى أن في تعيين وكيل للمدرسة كفاية ، وأنه ليس من اللازم الاكثار من تعيين الضباط . وفهمت منه أن رأيه مبنى على كون المدرسة سيكون فيها مئتان^(٢٦٨) في الداخلية . فقلت : ذلك ربما يكون في السنة المقبلة ، لا في هذه السنة ، فاللازم الاختصار على ذلك . ومع هذا فإن اللجنة العلمية أقرت بالأغلبية على اجابة هذا الطلب ! فرأيت التصديق على هذا القرار خيرا من رفضه .

ومن اللازم النظر في مسألة الضباط على وجه العموم ، لأنه قد كثر وجودهم في المدارس ، والمهام المقررة لهم زائدة بكثير عن الخدم^(٢٦٩) التي يقومون بها . وقد كان السبب في الاكثار منهم - على ما يظهر - ايجاد وظائف للمدرسين ونظار المدارس ، الذين كانت تلغى وظائفهم في المدارس بسبب ادخال اللغة الانجليزية والعمل على نحو اللغة الفرنسية منها . غير أن هذا الزمن مضى وانقضى ، ولم يعد في الامكان احتمال مثل هذه الوظائف ، التي ، مع كونها عبئا ثقيلا على ميزانية المعارف - فإن فائدتها قليلة ، ويمكن الحصول عليها بتعيين موظفين من الأصاغر الذين يتناولون مرتبات قليلة .

[ص ٥٥٤]

١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨

في يوم الخميس ، الساعة ثلاثة ونصف بعد الظهر ، انعقد مجلس النظر بسرأي رأس التين تحت رئاسة سمو الجناح العالى ، ولم يغيب من

(٢٦٨ مكرر) في الأصل : مئتان ! .

(٢٦٩) هكذا في الأصل ، وصحتها « خيّمات » ، وهي جمع خيْمة .

النظار الا مصطفى باشا ومظلوم باشا ، وأهم ما دارت المباحثة عليه هو :

أولا : مسألة الحج : فقلت إن تقرير ابراهيم بك مصطفى كان أصوب ، لولا أنه لم يتكلم عن الصعوبة ، التي أشير اليها في تقرير القومسيون ، الناشئة من عدم وجود الماء في الطريق الذي اختاره البيك المشار اليه ، وهو الطريق من « الوجه »^(٧٠) إلى « العلا »^(٧١) . ثم تقرر - نظرا لتغير الحالة بتركيا^(٧٢) - ارسال مندوب مصرى للبلاد الحجازية ، حتى يستطلع الأحوال ، ويبحث ، مع ولاة الأمور الآن ، في الطريق التي ينبغي للمحمل سلوكها ذهابا وإيابا ، وأن يلتزم من الحكومة العثمانية أن تسهل هذه المأمورية على المندوب المذكور في تلك البلاد .

وبهذه المناسبة قلت : إن القرار الذي أصدره مجلس القَرْنَتَيْنَات ،^(٧٣) لضرب الحجر الصحي على الحجاج المصريين الذين يعودون من طريق سوريا ، دون السوريين الذين يقدون إلى القطر المصرى - فيه تحكّم ، وربما أوّلّه الناس إلى تعمد الاضرار بالحجاج . ولذلك ينبغي على الحكومة أن تسعى جهدها في حل المجلس المذكور على تعديل ذلك القرار . نعم إن هذا المجلس دولي ، وقراراته نافذة ،

(٧٠) تقع على البحر الأحمر بالملكة العربية السعودية .

(٧١) بالملكة العربية السعودية .

(٧٢) يقصد انتهاء عهد الاستبداد الحميدى بعد اضطراب السلطان عبد الحميد العثمانى فى يولييه ١٩٠٨ الى إعادة الدستور وإجراء الانتخابات ، وبداية عهد المشروطية الثانية .

(٧٣) يقصد « بمجلس القَرْنَتَيْنَات » مجلس الحجر الصحى ، وهى تعريب كلمة Quarantine فى الانجليزية ، أو Quarantaine فى الفرنسية .

غير أن الحكومة يجب عليها أن تظهر للأمة أنها فعلت ما تستطيع لتخفيف الضرر عنها . فقول ذلك ببعض الاستحسان من المستشار المالي ومن ناظر الحربية ، أما البقية فكانوا سكوتا ، كأن الموضوع لا يهمهم في شيء !

ثانيا : على ما عرضته نظارة المالية من اعطاء الحق لمن ينفصلون عن خدمة الحكومة ، اعتبارا من هذا اليوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، لغاية وجوب العمل بقانون المعاشات الجديد - بحسب أحكامه - نظرا لأن كثيرا من الموظفين يريدون ترك وظائفهم لأسباب صحية ، أو لأنهم أتموا سنى الخدمة واستحقوا المعاش ، أو لأسباب أخرى - ولذلك رأت المالية - رافة بهم - تحويلهم هذا الحق بقرار يصدره مجلس النظر بصفة استثنائية .

ثم على ما عرضته نظارة المالية أيضا ، من تعديل المادة ٧٠ من مشروع قانون المعاشات الجديد ، بما يجعلها مطابقة لهذا القرار ، بحيث يكون لهذا القانون تأثير في^(٧٤) الوقائع التي تحدث من يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٢ .

فقلت : لماذا القرار والتعديل ؟ هلا يُرى في التعديل كفاية عن القرار ؟ فقال بطرس باشا : إن القرار طريقة تأمين . فقلت : وهلا يُعترض على القرار بأنه استثناء لقانون لم يصدر من سلطة ليست مستقلة وحدها بالتشريع ؟ فقال المستشار المالي : إن القانون إن لم يصدر [ص ٥٥٥] فلا معنى للقرار ! وإن صدر فلا وجه للاعتراض ! فسكت الكل .

(٧٤) أضيفت ليستقيم المعنى . وكانت العبارة : « يكون لهذا القانون تأثير هذا الوقائع » فحذفنا كلمة « هذا » ، واستبدلنا بها كلمة « في » على النحو الوارد في المتن لكي تستقيم العبارة .

واختصرت هذا الحد من المناقشة ، لعدم الفائدة منها . وإن كان جواب المستشار غير وحيه ، لأنه يجوز أن يصدر القانون غير مشتمل على تعديل المادة ٧٠ ، فإذا نفذ حكم القرار في هذه الحالة ، كان استثناء لقاعدة قبل وضعها ، صادرا من سلطة لم يكن لها تمام الاستقلال في التشريع .

تناولت أمس ، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، خطابا من المستشار المالى يعرض فيه عدم الاشارة لمسألة حفظ الحق ، في محضر جلسة مجلس المعارف الأعلى ، المنعقد بتاريخ ١٤ اكتوبر ، ويشكر فيه لنا توفير المبالغ ، المطلوب زيادتها على الميزانية ، من الميزانية نفسها . ويقول إنه لم يطلب حفظ الحق بصفته الشخصية ، وانه اذا روعى المبدأ - الذى أشرت اليه - من وجوب صرف كل ما تمس الحاجة اليه ، وقعت المالية المصرية في افلاس !

فأجبت في الحال بالموافقة على حذف ذلك من محضر مجلس المعارف الأعلى ، وبينت له قصدى مما قلته عن وجوب دفع ما تمس الحاجة اليه ، من أن ذلك عند الامكان . وأشرت له بأن ألاحظ في قراراتى دائما حالة المالية المصرية ، ولذلك أرجأت طلب بعض الأمور الضرورية التى رأيت أن الحالة المالية لا تسمح بها ، ولم أطلب الا ما يستدعى الحاجة اليه واعتبرت امكان صرفه .

علمت أن المستشار يجمع من النظارة أوراقا تختص بالأوامر التى أصدرتها غير موافقة للقانون ، كمسألة اعادة الامتحان الخمسة من طلبة الحقوق ، وقبول تلامذة في المدارس الثانوية عمرهم يتجاوز السبع عشرة (٢٧٤) سنة . ويظهر أنه يريد أن يعد بذلك ورقة اتهام ، انتقاما

(٧٤ مكرر) في الأصل : « السبعة عشر سنة » : وهو خطأ .

للمسائل الأخرى التي قررتها موافقة للقانون - ولكنها غير موافقة لأفكاره - لما فيها من المصلحة العامة لتقدم المعارف وتقليل الاساءة اليها : كمسألة اعادة الامتحان ، وتعليم التاريخ الطبيعي بمدرسة المعلمين ، وكون تعليمه باللغة العربية ، وعدم اباحة تعليم الانجليز المتدئين اللغة العربية على مصاريف الحكومة ،^(٧٥) والاحتجاج بشدة على ما تضمنه تقرير المستشار القضائي من الكف عن تعيين وطنيين بمدرسة الحقوق ، وعن قبول غير المنتظمين في سلك تلامذتها في امتحان آخر السنة ، ()^(٧٦) والشروع في توظيف بعض الوطنيين في الوظائف التي خلت من الانجليز - كل ذلك وما شاكله أضرم في صدره نار الحقد ، فأخذ يبحث عما عساه يكون مخالفا للقانون من الاجراءات التي صدرت [ص ٥٥٦] منى . ولكن سوف يعلم أن القانون لم يحترم في هذه النظارة الابعمل ، وأنه كان يعمل دائما على مخالفته بحجة الاستثناء .

١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨

جرى الكلام مع المستشار في شأن التلامذة الذين تجاوز سنهم سبع عشرة سنة ، ويرغبون الدخول في المدارس الثانوية ، بمناسبة أن العدد الذي تحول منهم على مدرسة اسكندرية لم يتقدم منه في الميعاد القانوني ، الذي كان مضروبا لغاية يوم الثلاث ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، الا ٢٨ تلميذا ، وباقي الخمسين لم يتقدموا . فرأيت النظر في أن يقبل مكانهم من يلونهم في السن من الراغبين ، وكان عددهم ثلاثين .

(٧٥) في الأصل : تكررت كلمة « تعليم » بعد كلمة « المتدئين » . وقد حذفناها ليستقيم المعنى .

(٧٦) كلمة غير مقروءة ، وقد تكون مشطوبة .

فقال المستشار : إني لا أعلم إن كان بمدرسة اسكندرية محلات خالية ، أولا ؟ وإن كان يجوز لنا أن نقبل أزيد من العدد المقرر في الميزانية ؟ فقلت : إن هناك محلات خالية ، وعلمت بذلك من مسيو كروفوت الذى عينته لهذه الغاية . فقال^(٧٧) : ولكنى لم أقابله ! فقلت : إنه قابلنى وأفهمنى ذلك . فكرر عدم رؤياه له . فقلت : لا أهمية لذلك بعد أن رأيته أنا بنفسى ، وتحققت منه ما قلت . فقال : وما رأى ناظر المدرسة ؟ قلت : لم نأخذ رأى ناظر المدرسة فى هذا الشأن ، ولكن استعداده لقبول الخمسين الذين تحولوا على مدرسته بدون معارضة ، وادخال ثمانية وعشرين منهم فعلا بالمدرسة ، وكلام كروفوت - كل ذلك يدل على أنه غير معارض فى الزيادة . فقال : ولكنه أخبر مدير الجمارك بأن مدرسته مملوءة ولا متسع للزيادة فيها ، وسأجرى تحقيقا عن هذا التناقض . قلت : إن هذا التحقيق لا معنى له ، لأن هذه العبارة ، إذا كان الناظر قالها فلم يقلها بصفة رسمية ، ولا يصح أن نعلق عليها أهمية ما بعد تلك الوقائع^(٧٧) ، ولا دخل للنظارة فيما يتكلم به بعض عمالها مع أناس من الخارج ، إذ لاحق لها فى مراقبة ذلك ، ولا يتأتى أن نستعمل هذه المراقبة ، لأن كل انسان حر فيما يقول خارج دائرة وظيفته .

هذا فيما يختص بالمحلات ، أما ما يختص بالزيادة عن العدد المقرر فى الميزانية ، فإن الزيادة الممنوحة - بحسب الاتفاق بيننا وبين المالية - هى التى يترتب عليها زيادة فى المباني أو فى العمال ، وما عدا ذلك ففائز . ولهذا فانى لم أسمح بزيادة طلبت الا تحت هذا الشرط . فقال : لا أعلم هذا الاتفاق ! قلت : هذا الاتفاق موجود .

(٧٧) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٧٧ مكرر) فى الأصل : « الوقائع » بالياء .

واستدعيت المغربي بك ، فأحضره .

قلت : ولكن المسألة الآن ، هي في معرفة ما إذا كان الزائد سنهم عن سبع عشرة^(٧٨) سنة يقبلون أولا ؟ فقال : إن هذه المسألة لم تعرض على إلا بعد صدور الأمر بها بيومين ، فانه صدر في يوم ١١ ، ولم يتقدم لعرضه على اللجنة العلمية الادارية الا في يوم ١٣ أكتوبر ، [ص ٥٥٧] فلا يمكن النظر فيه الآن ، مخافة أن تناقض آراء اللجنة الأمر الصادر من سعادتك . فقلت : انه كان يجب عرض ذلك على اللجنة ابتداء ، والتأخر في عرضه اهمال يجب البحث عن السبب فيه . ومن حيث أن هناك طالبين ، من التلامذة الذين تجاوز سنهم الحد المقرر ، يطلبون الدخول ، وبمدرسة اسكندرية محلات خالية - فينبغي أن اللجنة تنظر في هذا الأمر الجديد .

قال : إن هناك مخالفة أخرى ، وهي اعادة الامتحان لخمسة من طلبة الحقوق ! وإن مسؤول عن تنفيذ القانون ، ولا أدري كيف يمكن عدم الالتفات الى القرارات التي وضعها مجلس المعارف الأعلى ، وصدق عليها مجلس النظار ؟

قلت : في الواقع ان هذه مخالفة لظاهر القوانين ، ولكنني أستغرب كل الاستغراب من كونك تشكو من مخالفة القانون ، مع انك أنت العامل على مخالفته ، ولم أتعلم مخالفته الا منك ، ومن أعمالك في النظارة ؟ ولست أنت الذي تحملني على احترام القانون لأن تريت على احترامه ، وكانت هذه أخص وظائفى . كانت النظارة تأمر بنقل تلامذة من فرقة الى فرقة لمجرد شهوتها ، أو تبعاً لرغبة نظار المدارس ،

(٧٨) في الأصل : « سبعة عشر سنة ، وهو خطأ قد تكرر ، وسنقوم بتصويبه كلما صادفناه دون اشارة .

ووقع أنها قررت نقل نحو ثمانمائة تلميذ^(٧٨) في عام واحد من سنة الى سنة أخرى ، فلم أقبل أن أجرى على هذه الخطة التي ، مع كونها مخالفة للقانون ، غير معقولة ، لأنها تعطي الحق ، لمن يجهل الشيء وظروفه — أن يحكم عليه حكما مغايرا للحكم من اختبره ووقف على جميع الظروف التي احتفت به . فرأيت أن أعيد امتحان الخمسة تلامذة المذكورين بعد مضي بضعة شهور ، يكونون تمكنوا فيها من تقوية معلوماتهم ، حتى اذا تبين لمختبرهم أنهم أهل للانتقال نقلوا ، والا فلا .

فهل هذه المخالفة مما يصح أن يتنقذ عليها من تعود أن يرتكب أفظع منها ؟ وهلا أكون في هذه المخالفة أقرب لاحترام القانون ونصوصه ممن يدوس أحكامه تحت أقدامه من غير أن يحيط بجميع الظروف ؟ ثم أى ضرر ترتب على هذا الامتحان ؟ ترتب عليه نجاح أربعة من خمسة ، وهي نتيجة تشهد بسوء الطريقة المتبعة من جعل الامتحان مرة واحدة في العام . ثم بأي حق يسوغ لك أن ترفع في وجهي هذه المسألة ، وأمامك مدرسة بتمامها ، فتحت وباشرت التدريس في ساعات ، وعلى حسب بروجرام — من غير أن يعرض كل ذلك على مجلس المعارف الأعلى ! وهي مدرسة المعلمين ! الأحسن ألا تتخذ القانون وسيلة لمحاربتي ، لأنه سلاح يجرحك ألف مرة قبل أن يجرحنى مرة واحدة ، وانى أفتخر بأنى أنا الذى علمت هذه النظارة كيف تحترم القوانين ، وانى مستعد لاثبات ذلك بالاحصاء .

قال : إنى لا استطيع على هذه الحالة صبرا ، وقد رفعت الأمر للسير الدون غورست ، وأحطته علما بهذه المخالفات ، لأنه يرى أن

(٧٨ مكرر) في الأصل : تلميذاً ، وهو خطأ .

مجلس الشورى ، [ص ٥٥٨] الذى لم يسمح له بالنظر فى قوانين المدارس وبروجراماتها ، ينتقد أشد الانتقاد على تلك المخالفات ! قلت : إن هذا المجلس انما ينتقد على المخالفات السابقة ، التى من شأنها قتل روح التعليم وتضييقه ، أما الاجراءات التى من شأنها نشر التعليم والتوسع فيه ، كالاجراءات التى تتألم أنت الآن منها ، فلا تقابل الا بمزيد الاستحسان ، ولا يكون نصيبها منه الا الثناء الجميل . دع القانون ومجلس الشورى ، ولا تمسك بهما ، وأظهر ما عندك من الأمور التى أغاظتكم فى الحقيقة ، أما هذه - التى أشرت اليها - فلا أهمية لها عندى . وإنى مستعد لأن أقول للسبر غورست كل ما قلته لك ، وأن أسرد له جميع المخالفات التى ارتكبت ، وأقول له : إنى حقيقة أخالف القانون أحيانا لمصلحة عامة فى منفعة بلادى ، وأخالفه جهرا ، ولكنى لا أنظاها باحترامه ، وأعمل فى السر على مناقضة أحكامه . أما أنت ، فانك - على العكس - تعمل على معاكسة الأوامر التى تصدر منى فى مصلحة التعليم العام !

قال : إنى أتبرأ من ذلك ، وأنكره كل الانكار ، وأرجو أن تتفضل على بإبداء شىء مما تشير اليه فى أقرب وقت . قلت : من ذلك مسألة الاستعلام عن طالبى الاستخدام فى وظائف التدريس من الوطنيين - فقد أمرت استيوارت بالألا تنفذ أمرى فيها ، خيفة أن يكون جواب المصالح ، التى يستعلم منها ، فى صالح هؤلاء الطالبين . فقال : انى أنكرك ذلك كل الانكار ! هذا لم يحصل منى ! قلت : ولكن براون واستيوارت يؤكدانه كل التأكيد . قلت لك إنى سأعرض كل ذلك على السيرالدين غورست ، لأنى أحب أن أخبرك بما سأقول فى شأنك ، جريا على الصراحة التى هى من سجيى - لا مثلك ترفع الشكوى فى أمور قبل أن تتكلم فيها مع المشكومه . هذا أمر يتعلق بك

وبطبيعتك لا أناقشك فيه ، ولكنه يخالف ما تتظاهر^(٧٩) به من المودة
إلى ، اذ ليس من المودة فى شىء أن يكون همك — بعد عودتك — جمع
المخالفات التى تتوهمها ، وتحرير ورقة اتهام تكون هى أول ما يطلع
عليه^(٧٩) غورست من أحوال مصر !

فقال : إني أؤكد لك بأنى لم أشكوك . وإنى متأسف كل الأسف
على أنك فهمت ذلك ، وعلى عدم اخبارك بتلك الأمور قبل عرضها ،
لأنى كنت أتوهم أنى غير مأذون بذلك منك ، فانك لا تحب مشاورى فى
الأمر ، وقد قلت لى مرة فى العام الماضى : انى اذا استشرتكَ فذاك
محض فضل منى ، لا واجب على .

فقلت : انك غخطىء فى هذا ، وانى أرى من السواجب
استشارتك ، لأن وظيفتك مستشار ، ولكن لا يجب على اتباع
مشورتك ، فان الكلمة الأخيرة لى . هذا الذى قلته لك ، وأقوله
الآن ، وفى كل زمان ومكان .

فقال : ما كنت أفهم ذلك ، وقد فهمته الآن ، وبناء على ذلك
أصبح مركزى [ص ٥٥٩] غير ما كنت أظن . وأكرر مزيد أسفى على
ما يكون فرط منى مكذرا لك ، وسأخبر السيرالدين غورست بذلك .
فقلت : هذا شأنك ، ولكن ليكن فى علمك أنى أقول جميع ما قلته لك
للسير غورست ، اذا فاتحنى فى المسألة . وانفض المجلس على ذلك ،
وكانت الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم ١٧ اكتوبر سنة ١٩٠٨ .

ثم بعد عودتى من الديوان ، وجدت كارت فيزيت^(٨٠) من

(٧٩) فى الأصل : « يتظاهر » .

(٧٩ مكرر) أضيفت : « عليه » ليستقيم المعنى .

(٨٠) بطاقة زيارة .

السيرالدين غورست ، فتوجهت اليه في المساء لرد الزيارة ، وعند دخولي عنده صادفني دنلوب خارجا ، فقال : إني أخبرت غورست بالأمر فانددهش من كون سعادتكم فہتم أنى شكوتكم ، وسيُظهر لكم اندهاشه . فقلت : سارى ذلك .

ثم دخلت عند السير إلدين غورست ، وبعد تبادل عبارة التحية المعتادة ، وسؤالى عما صنعتہ فى السفر ، وعن مصطفى باشا^(٢٨٠) وصحته ، قال : إن دنلوب كان عندى من منذ بضعة أيام ، وفى أثناء الاستفسار منه عن الأحوال أخبرنى ببعض المسائل ، لاعلى سبيل الشكوى ، ولكن على سبيل الاخبار : من ذلك مسألة التلامذة الذين تجاوز سنهم سبع عشرة سنة ، ومسألة اعادة الامتحان لخمسة تلامذة فى مدرسة الحقوق ، ومسألة اعادة امتحان الانتقال بالمدارس الابتدائية والثانوية .

فبينت له ، فى كل مسألة ، الأسباب التى حملتنى على القرار الذى اتخذته بخصوصها بيانا واضحا كافيا . وقلت - بعد كل البيانات - : إنى أظن أنى أقرب فى ذلك كله للقانون من الحالة التى كانت متبعة بالنظارة قبل وجودى . وإننا فى نظارة المعارف لم نكن إلا بصفة عمال للمصلحة العامة ، فلا نتربص بالناس الشر ، ولكننا نتحرى الخير جهدنا ، ويجب علينا أن نفعله ولو كان فى ذلك بعض المخالفة لظاهر القانون ، لأن العبرة بروحه لا بنصه . وإنى متأكد بأن مجلس الشورى والرأى العام يكونان معى فى ذلك .

قال : هذا طبعاً لأن هذه القرارات من متمنياتها . قلت : ولست أخشى اتباع القوانين ، ولا أتهرب من أحكامها ، وسوف ألاحظها

(٨٠ مكرر) مصطفى فهمى باشا .

بغاية كل دقة - ولكنى أعلمك بأن الذين يشكون من مخالفتي لها سيشكون لك غدا من تشددي في تنفيذها ! قال : اذن أكون معك ضدهم .

ثم قال : ولكن الذى أهمنى - أكثر مما تقدم - مسألة المدرسين الانجليزين اللذين^(٨١) رفضت تعيينهما في المدارس الثانوية ! قلت : نعم رفضت ذلك لأنى اختبرتهما مرتين ، فوجدت فيهما ضعفا لا يحسن معه استقلالهما بالقاء الدروس بالعربية . فقال : إنا نريد تشجيع هؤلاء المدرسين ، فإذا فرض أن فيهم ضعفا ابتداء ، فإن تمرنهم على استعمال العربية في الدرس يزيل عما قليل هذا الضعف . والمعول عليه في هذا الباب هو تفهيم التلامذة ، بقطع النظر عن حسن العبارة وقبحها . على أنه إذا ضعف هذا الفهم في مبدأ الأمر ، فمن الواجب [ص ٥٦٠] احتمالها ، والا إذا كان هذا باعثا على الاحجام عن تعليمهم ، فذلك مما يثبط من همهم ، ولا يشجعهم على القيام بوظائفهم . ومن فائدة المصريين أن يعرف الانجليز لغتهم ، وأن يعرفوا هم لغة الانجليز ، حتى تجمل معاشرتهم ، ويسود حسن التفاهم بينهم على الدوام .

قلت : إني لست معارضا في تعلم الانجليزى اللغة العربية ، لأنه مادام موجودا عندنا فانه من فائدتنا أن يعرف لغتنا ، ونستفيد من معلوماته بواسطتها ، ولذلك قبلت أن يتعلموا في مدرسة المعلمين ، وبينت الأسباب التى حملتنى على ذلك بمجلس المعارف الأعلى ، الذى انعقد في شهر يونيو الماضى ، وقد عينت مستر روب في مدرسة المعلمين من زمن ، وهو يعلم بالعربية . فالمسألة ليست مسألة معارضة في

(٨١) في الأصل : الذين .

المبدأ ، وإنما هي معارضة في حالة مخصوصة ، وهي حالة هذين المدرسين ، لأن ضعفها في الالتقاء يترتب عليه عدم فهم التلامذة ، وهو المقصود الأول من التعليم ، وإذا لم تكن نبالي بضعف التعليم مدة محدودة ، فلماذا لا نعين وطنيين في وظائف تدريس المواد المختلفة ، لكي يعلموا باللغة العربية ، ألم تكن الحجة في منعهم هي أنهم ضعاف ، ويترتب على ضعفهم اضعاف التعليم ، ولا يحسن أن نشجع الأساتذة باضرار التلامذة ؟ .

قال : ولكن هذين المدرسين أقوياء ! . قلت : ليس الأمر كذلك ، فقد اختبرتهما بنفسى ، وأظن أن لى إلما بالعبية يمكنى من معرفة القوى والضعيف فيها ! فقال : ولكن دنلوب يقول انها أقوياء ، وكذلك ناظر المدرسة التى كانا يتمرنان بها ! فقلت : أما دنلوب ، فليس بحجة فى الموضوع ، لأنه لا يعرف العربية الا قليلا جدا ، وأما ناظر تلك المدرسة ، فهو إمعه ، يدير قلعه لكل ربح ، ولا ثقة لى به . فقال : لعل الحياء أخذهما بحضرتك عن اظهار براعتهما فى العربية . فقلت : لم ألمح منها ذلك ، وكانت محادثتهما غاية فى المجاملة ، قال : إنا نريد تشجيع هؤلاء المدرسين . قلت : انى مستعد لتعيينها إذا أصررتى على ذلك ، ولكن هذا خلاف رأى . قال : يمكن اختبارهما بواسطة بعض أشخاص تتدبونهم ليتسمعوا درسهم على غير شعور منهم بحضورهم . قلت : هذه طريقة لا بأس من سلوكها ، وسأناظر فيها . وانصرفت فى يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

تفاوضت مع المستشار واستوارت بشأن هذين المدرسين ، وتبين أن ستوارت أعلم دنلوب بالقرار الذى كنت اتخذته فى شأنها ، من كونها ييقيان فى محلاتها ، ويلقيان الدرس بالانجليزية مرة وبالعبية مرة

أخرى . ولكن المستشار ينكر ذلك ، وعرض أن يعين [ص ٥٦١] لاستعمال هذه الطريقة في السنة الثانية . فرفضت ذلك .

وأخيرا قر القرار على أنهما يبقيان مكانهما ، ويقومان بالدروس المنوطة بهما بالانجليزية في السنة الثالثة ، ثم يلقيان في السنة الثانية ثلاث دروس فقط ، بحضور المدرس المصري ، حتى إذا وجد التلامذة غير فاهمين لعبارة ، بينها لهم . وهذه الطريقة أقل الطرق ضررا ، ولا تضيع على التلامذة شيئا .

ثم قلت للمستشار : لقد اتعبت نفسك في هذه المسألة ، فإنك إذا كنت فاتحتني فيها قبل عرضها على غورست لما كنتُ جهلت ما جرى فيها ، ولكان الأمر تم على ما تم عليه الآن . فامتقع لونه ولم يجر جوابا .

ثم في مساء اليوم توجهت للسير الدون غورست ، وأخبرته بما تم عليه الحال . فقال : إن هذا لا بأس به ؛ وإن لم يكن تمام المراد !

ثم خضنا في حديث غيره ، يختص بمأمورية أباطة^(٢٨١) ، فكذب ما ادعاه أباطة تكذيبا صريحا ، وقال : انه ليس بمثل هذه الأقوال

(٨١ مكرر) كان اسماعيل أباطة باشا قد سافر في وفد من الأعيان الى لندن ، في منتصف شهر يولييه ١٩٠٨ ، لما ذكره من « رفع صوت الضرر والاستياء للأمة الانجليزية بعاصمة بلادها » ، وللمطالبة ببعض الاصلاحات الدستورية ، مما أثار عليه محمد فريد ، الذي هاجمه في خطبة بالاسكندرية في ١٤ أغسطس ١٩٠٨ ، كما هاجمته بعض الجرائد الوطنية ، وإن لقي تأييد الخديوي في عهد الوفاق . ولما كان اسماعيل أباطة باشا يمثل وجهة نظر فريق من المعتدلين في الحركة الوطنية ، الذين يرون اشراك مجلس شورى القوانين والجمعية

توصل الأمم لنيل الدستور^(٨٢) ثم تنقلنا في الحديث عن شؤون شقى ، وبعد ذلك انصرفت .

١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٨

توجهت لنظارة الحفانية ، لرد زيارة مستشارها . فسألت عنه من فتحى ، فقال : إنه عند الناظر . فمضيت إلى أودة هذا الأخير ، فاعترضنى حاجبه قبل الوصول إلى بابها ، وقال : إن المستشار عنده ! - ولسان حاله يدفعنى عن الدخول ! - فاستغربت هذه الممانعة ، وأحسست بأنها طبعاً من^(٨٢) تأثر الناظر بسلطة المستشار . فصرخت فيه قائلاً : إذهب فافتح الباب ! ودخلت ، فقام . وبعد هنيهة انصرفت المستشار ، ورأيت فى الناظر الكسل والانخدال ، وبعد كلمات قلت : إن حاجبك غشيم ، وقصصت عليه قصته ، فقال إن

= العمومية فى الحكم ، فلذلك رأينا عرض خطبة اسماعيل أباطة فى الكونتنتال يوم ١٤ يوليو ١٩٠٨ ، وتقرير الوفد الاباطى الذى سافر الى لندن للسير جراى ، فى حاشيتنا المطولة رقم ٢٢٠ على صفحة ٤٠٣ من الكراسة التاسعة .

(٨٢) كتب الخديوى عباس حلمى يصف تأثير هذه الواقعة فى نفس السير إلدون جورست فقال : « كان قد حصل يوما وفد مصرى تكون من بعض أعضاء الجمعية الوطنية على مقابلة لوزير الخارجية الانجليزية ، فما كان من سياسيينا الطيبين إلا أن بدءوا منذ دخولهم يشكون من تصرف الانجليز فى مصر ، ويطالبون بعدد كبير من الاصلاحات . وكان معنى ذلك أنهم لا يقرون إدارة الوزير الانجليزى فى مصر . وقد تأثر السير إلدون جورست تأثراً كبيراً بهذا الحادث ، ولم يغفر ما عاش لأولئك الرجال ! » . (انظر مذكرات عباس حلمى المصرى يوم ٥ يولية سنة ١٩٥١) .

(٨٢ مكرر) قراءة تقريبية . وكان ناظر الحفانية ابراهيم فؤاد باشا .

الحق معه ، لأنه ربما كان هناك شغل ! فقلت : إني حضرت لأسرّك بحضورى ، لا لأتساجر معك ، فلا نطيل القول فى هذا المجال . وانصرفت بعد أن عذرت الحاجب وخطأت نفسى فى مفاخرة الناظر .

وصعدت إلى المستشار ، فقال : هل لم يتكلم الناظر معك فى مدرسة القضاء ؟ فقلت مبتسما : لا ! قال : وما رأيك فيها ؟ قلت : رأى ألا تسمح الحكومة بأى عمل يكون من شأنه إضعافها^(٨٣) ، وأعلم أن هناك من يشتغلون الآن لتقرير كفاءة الأزهرين لتولى وظائف القضاء ، ولكنى أرى أن قبول الحكومة لمثل هذا المشروع يعد تناقضا فى العمل ، لا يليق بحكومة تود الكرامة لنفسها أن تفعله . فإن الحكومة رأت أن الأزهر غير صالح لتخريج قضاة ، فأنشأت هذه المدرسة لتخرجهم ، ولم ترض عنها بالمال ، بل أنفقت [ص ٥٦٢] عليها كثيرا منه فى أنشائها وإدارتها ، وهى مستعدة لأن تنفق أكثر من ذلك ، واجتازت بها عقبات كثيرة ، وتم لها الآن ما تريد من اقبال الطلبة عليها ، وكف العلماء عن معارضتها ، بل موافقتهم عليها لقبولهم التوظيف فيها ، وحملهم أولادهم على الانتظام فى سلك تلامذتها ، وأثنى مجلس شورى القوانين - فى ديسمبر الماضى - على الحكومة لأنشائها ، وبذل ما بذلت من المال فى سبيلها - بعد كل ذلك ترضى الحكومة أن ينافس الأزهر هذه المدرسة فى أخص وظائفها ، وهو تخريج قضاة ؟

إنهم يمهّدون لهذا المشروع بجعل جميع العلوم التى تدرس فى المدرسة من ضمن ما يدرس بالأزهر منها . وإنى سررت بهذا الأمر جدا ، من جهة أنه إقرار صريح بالأشياء فى العلوم التى تدرس بهذه

(٨٣) أى إضعاف المدرسة .

المدرسة مخالف للدين . غير أن وضع المشروعات شيء ، وتنفيذها كما ينبغي شيء آخر ! .

والأزهريون عاجزون عن مجازاة المدرسة وتنفيذ ذلك المشروع على وجه يترتب عليه الفائدة المرجوة . والدليل على ذلك أن سبعة من الطلبة لم يقبلوا في امتحان الدخول للمدرسة بصفة تلامذة ، ولكنهم قبلوا في امتحان الأزهر بصفة علماء مدرسين فيه ! وزد على ذلك أن الأزهر لا يشتغل بتربية الصفات الفاضلة في نفوس طلابه ، ولكن المدرسة تشتغل بذلك ، وقد جرت في هذا السبيل شوطا بعيدا جعل بين طلبتها وبين زملائهم من المجاورين^(٨٤) بعدا شاسعا . فلا ينبغي للحكومة بعد ذلك أن تتساهل في المحافظة على هذه المدرسة ، لأن البلاد تخسر بضعفها خسارة كبيرة . فقال : أعرف ذلك !

وبعد أخذ ورد في هذا الموضوع ، انتقلت إلى الكلام معه فيما اشتمل عليه تقريره من المسائل ، وهى : تقوية الطلبة في معلوماتهم ، عدم قبول غير طلبة المدرسة في امتحاناتها ممن لم تتسع لهم محالها ، منع الزيادة في الموظفين الوطنيين ، زيادة أتعاب المتحنيين بالسنة الرابعة :
أولا :

إنى أرى أن الأفيد في هذه المسألة ، تقوية معلومات الطلبة في الدراسة الثانوية ، بادخال مبادئ الفلسفة والمنطق في بروجرامها . أما الطريقة التى أشار اليها كوجلن وإيموس من جعل التعليم درسا مصورا لا خطابا يلقى - فلا أظن أنه واف بالغرض ، لأن الأساتذة اعتادوا الاملاء ، فلا يشتغلون بتصوير المسائل كما ينبغي . على أن هذه الطريقة لا تفيد الا فهم الأحكام القانونية ، لا عللها والمبادئ الأصلية

(٨٤) أى الأزهريين .

التي ترجع اليها وملكة الحكم عليها ، وتميز صوابها من فسادها .
فقال : أظن كذلك . وفي الواقع أن أهم كل شيء هو تقوية معلومات
التلامذة وتأسيسهم ، حتى يكونوا مستعدين لفهم ما يلقي عليهم .
ثانيا :

قال المستشار : اني لا أفهم أن يكون هناك طريقان (٢٨٤) : طريق
يوجب على التلامذة النظام [ص ٥٦٣] والمواظبة والمصاريف ،
وطريق يجعلهم في حل من كل ذلك ؟

قلت : إن هذه المسألة يجب أن يلاحظ فيها الواقع ، لا النظر
المجرد . والواقع أن قبول غير التلامذة في الامتحان ليس بدعة في
المدارس المصرية ، بل هو جار في المدارس الابتدائية والثانوية منها .
وعندى أن قبوله في المدارس العالية أولى ، لأن طلبتها كبار ، لا تفيد
فيهم الا مراقبة أنفسهم بأنفسهم ، بخلاف تلامذة المدارس الأخرى ،
فإنهم محتاجون للمراقبة . ومن جهة أخرى فإن لمن ضاقت في وجهه
رحبات المدارس العالية أن يقول للحكومة اني لا أكلفك بناء يتسع
لأمثالي ، ولكن لي عليك حق ، أن تسهل أمامي طرق اكتساب الأهلية
الطبيعية التي أريد الوصول اليها . والامتحان هو من هذه المسهلات .

قال : ولكن هذه الطريقة يترتب عليها الاكثار من عدد المتعلمين
الذين لا شغل لهم ، فيصبحون وشغلهم المشاغبة وتكدير الراحة !
قلت : لم نصل إلى هذا الحد ! ومع ذلك ، فإن كان لهذا الخوف من
محل ، ورؤى أن الوقاية منه لا تكون الا بحرمان أمثال هؤلاء من
الامتحان . فإن نظارة المعارف ليس من اختصاصها أن تقرر الحرمان

(٨٤ مكرر) في الأصل : طريقتان .

المذكور ! فقد قالت الحكومة ، في جوابها إلى مجلس شورى القوانين ، إن اللوائح والقوانين التي تضعها ليس لها صفة الزامية ، بل هي اختيارية محضة . وحرمان بعض الناس من الامتحان هو إلزام ، لا تُخضع له الناس الا بقانون يشترك في اصداره جميع السلطات التشريعية ! فبهت قليلا ، ثم قال : عندك حق !

قلت : رأيك تميل إلى عدم الزيادة في الموظفين الوطنيين ، فما هي الأسباب التي بنيت عليها هذا الرأي ؟- قال : لأنهم غير كفاء ! قلت : ولكن العمل أظهر أنهم أكفأ من غيرهم ! فنتيجتهم في المادة التي يعلمونها كانت أحسن من نتيجة غيرهم من الانجليز والفرنساويين - كما كتب لي هيل خطابا بذلك ! - على أنه لا يصح تعميم الحكم في هذه المسألة ، بل هذا يختلف باختلاف الأشخاص ، فليس كل الوطنيين بأكفاء ، ولا كل الأكفاء بوطنيين . ووضع قاعدة عامة لمثل هذا غير صائب . على أنه إذا تقدم إلى شخصان : وطني وأجنبي ، وببدا الأول منها شهادة أعلى قيمة من شهادة الثاني ، فهل أرفض ذاك ، وأقبل هذا بناء على الجنسية ؟

قال : ان كثيرا من حملة شهادة الدكتوراه^(٨٥) لا يعرفون شيئا ! . قلت : لا أعارض في ذلك ، ولكن مثلهم في هذا كمثل حملة شهادة الليسانس ، وإذا لم تتخذ^(٨٥) الشهادات عنوانا على الكفاءة^(٨٦) ، فما هي العلامة التي نغيز بها الأكفاء من غيرهم ؟ قال : يمكنك أن تعتمد على ما يقول الغير ! قلت : ليس عندي من أهل الفن من يمكن أن أعتمد عليه في ذلك .

(٨٥) في الأصل : « الدكتوراه » بدون هاء مربوطة .

(٨٥ مكرر) مطموسة في الأصل .

(٨٦) في الأصل : « أكفاء » .

وبعد أخذ ورد على هذا المنوال ، اتفقنا على أنه لا بأس من تعيين الوطنى ، إذا وجدت شهادته عالية ، تحت الاختبار بصفة انتداب ، وكذلك الأجنبى .

أما مسألة زيادة الأتعاب^(٨٧) فلا أعارض فيها ، إذا وافقت المالية عليها .

ثم انتقلنا للكلام عن [ص ٥٦٤] الخمسة التلامذة الذين أعيد امتحانهم ، فقال : إن هذا ضد القانون الذى لا يبيح امتحانين فى العام ! قلت : أحب أن تعرف أولا الطريقة العامة الجارية فى نظارة المعارف لنقل التلامذة من سنة إلى سنة أخرى ، حتى ترى أن ما قررته هو أقرب للقانون من العادة المتبعة فى هذه النظارة ، التى لاحق لرجالها أن يشكوا من طريقي ، ثم بيئتها . فقال : ولكن هذا نقض لما قرره اللجنة^(٨٨) التى كانت مشكلة تحت رئاستى !

قلت : هذا خطأ ! أولا ، لأن اللجنة الثانية لم تكن بمثابة استئناف للجنة الأولى ! ولكنه^(٨٩) هو امتحان آخر السنة تقدم عنها^(٩٠) ، فالقرار الصادر من لجنتك محترم . ثم قيل لهؤلاء التلامذة إنكم ضعاف بحكم هذا القرار ، فإذا تقويتم بعدها فى مدة أربعة أشهر وتبين ذلك بالامتحان ، انتقلتم ، والا بقيتم — أى^(٩١) مثل ما إذا رفضت المحكمة قضية بالحالة التى هى عليها ، فانه يسوغ لها أن تعيد النظر فيها إذا تغيرت تلك الحالة !

(٨٧) يقصد زيادة أتعاب المتحنيين .

(٨٨) يقصد لجنة الامتحان .

(٨٩) أى امتحان اللجنة الأولى .

(٩٠) أى تقدم عن امتحان اللجنة الثانية .

(٩١) أضيفت لتوضيح المعنى .

فقال : نعم ، ولكن اعادة الامتحان مخالفة للقانون ! قلت : نعم ، ولكن أرجوك أن تعترف بأن هذه المخالفة أقرب للقانون بكثير من طريقة نظارة المعارف . قال : أعترف بذلك . وكان هذا آخر الحديث .

وفي أثناء المناقشة على مسألة الوطنيين ، تناول تقريره لبحث عن الجملة التي أشرت اليها^(٩٢) ، وقد زاد اصفرار لونه ، وأخذ شئ من الاضطراب ، ومكث يقلب صفحات التقرير أزيد من عشر دقائق عله يعثر عليها ، فلم يجد لذلك سبيلا . ولم أساعده في البحث عنها لاعتلال عيوني . وكان يظهر التعجب من نفسه : كيف أنه أورد تلك الجملة ؟ ويكرر سؤالها إذا كنت متأكدا من وجودها ؟ ويقول : مع ذلك إن هذا رأيي ! قلت : ولكن التصريح به جارح - خصوصا وقد أرسل التقرير للمدرسة ، وتوزع على مدرسيها الذين منهم الوطنيون . فقال : ولكنه ليس معدا للنشر . قلت : ولكن النظارة جرت فيه على العادة ، وطلب منه هيل عشرين نسخة ، فأعطيت اليه بعد أن لاحظت للمستشار وهيل أن توزيعه غير مناسب . فقال : إنه سيتوزع بصفة خاصة ، مع التنبيه على من يتناوله بعدم اذاعة شئ مما فيه !

٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٨

قررت اللجنة العلمية الادارية قبول تلامذة من الذين تجاوز سنهم سبع عشرة سنة لغاية ثمان عشرة سنة فقط . حضر المستشار في الساعة واحدة بعد الظهر ، وقال : إن السير الدن غورست يرجوكم أن تؤجل النظر في مسألة اجازة الدخول في امتحان آخر السنة ، لمن ضاقت عنهم

(٩٢) أي الجملة الخاصة بمنع الزيادة في تعيين الموظفين الوطنيين .

مدرسة الحقوق من الطلبة ، وذلك حتى يقابل ماك كليريس^(٩٣) المستشار القضائي ، ويفاوضه في هذه المسألة . فقلت : وهو كذلك . ويظهر لي أن هذه حيلة ، الغرض منها إهمال المسألة وعدم اتخاذ قرار [ص ٥٦٦]^(٩٤) فيها بغير الرفض . وسيكشف المستقبل ذلك !

ورد للنظارة خطاب من كيتينج^(٩٥) بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ٩٠٨ ، يفيد أن عبد الرحمن جودة لا يصح أن يتناول ٢٥٠ جنيتها ، مثل زملائه من الطلبة الذين تقرر ارسالهم لأوربا - وذلك مخالف لما كان عرضه في التقرير ، الذي قدمه بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٨ ، عن تلامذة الارسالية الأربعة ، وما يلزمهم من المصروفات - ثم ورد خطاب آخر يعلن عدم نجاح التلميذ المذكور في الكشف الطبى ، حيث وجد بعيونه مرض ربما أودى بها .

في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ٩٠٨ ، نهبت على المغربى أن يتخذ دفترا لفيد المسائل التى تتحول على اللجنة العلمية الادارية ، بحسب تاريخ ورودها ، وأن تكون الدعوة باجتماعها - فى غير الأوقات المقررة - صادرة منى ، طبقا للمادة « ٧ » من قانون نظام المدارس .

فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ٩٠٨ ، عرض على براءة^(٩٦) بروجرام تعليم الأورباويين باللغة العربية ، فوجدته معيبا من وجهين :

(٩٣) هو المستر مالكوم ماكليرث Sir Malcolm McIlwraith المستشار

القضائى ، وقد عين فى سنة ١٨٩٨ .

(٩٤) وردت صفحة ٥٦٦ قبل صفحة ٥٦٥ فى المذكرات بسبب سرعة الترقيم .

(٩٥) ناظر مدرسة الطب .

(٩٦) أحمد براءة بك ، سكرتير سعد زغلول وكاتم أسرارهم (انظر ترجمة له فى

الجزء الأول من المذكرات) ص ٣٩٣ ، حاشية ٣٥١ .

الأول : كثرة عدد الفصول ، خلافا لما كنت نبهته عليه سابقا .
فلما كنت (٩٧) أبديت له أنه يلزم معاملة هؤلاء المعلمين كمعاملة
التلامذة ، بالنسبة للعدد الذى يتألف الفصل منه . ولكنه عارض فى
أن يكون فى كل فصل عشرة ، ورأى أن يكون عشرين ، مع أن
الفصول فى المدارس تتألف غالبا من أربعين تلميذا صغيرا ، قد يحتاج
الواحد منهم (٩٨) لمن يعرفه كيف يجلس أمام تحته ، وكيف يمسك
القلم ، وكيف يقبض على القرباس ، وكيف يصغى إلى الأستاذ ،
ويلتفت إلى ما يلقيه عليه !

والثانى : تحديد مواد الدراسة بدون التفات للغرض منها ،
وجعلوا هذه المواد هى بعينها مواد الامتحان الراقى والأرقى .

وقال لى : إنه عرض كل ذلك على المستشار ! فأنفعلت انفعالا
شديدا ، إذ تحقق ما كنت أحسبه من السعى فى جعل بروجرام هذا
التعليم موافقا لغرضهم ، لا للغرض منه ! وأمرته أن يعرض الأمر على
اللجنة العلمية الادارية ، لأنى رأيت التحوير فيه قبل ذلك ،
ويكون (٩٩) له صيغة أخرى . وسوف أرى ماذا تقرر اللجنة فيه .

[ص ٥٦٥ (٢٩٩)]

فى يوم الاثنين ٢ نوفمبر سنة ٩٠٨ أخبرنى المستشار بأن

(٩٧) أضيفت « كنت » ليستقيم المعنى .

(٩٨) أضيفت : « الواحد منهم » ليستقيم المعنى .

(٩٩) فى الأصل : « يكون » وقد أضيفت الواو ليستقيم المعنى .

(٩٩ مكرر) الموقع الصحيح لهذه الصفحة يأتى قبل صفحة ٥٧٢ من

المذكرات - أى قبل يومية ٧ نوفمبر ١٩٠٨ وبعد يومية أول

نوفمبر - ولكن سعد زغلول كتبها فى هذا الموضع ، ولم نر بأسا :

جراهم^(١٠٠) مدير مصالح الصحة ، اعترض بخطاب أرسله اليه ، على انتخاب محمد شمس الدين أفندى ، حكيم اسبتالية المجاذيب ، لأن يكون من ضمن تلامذة الارسالية^(١٠١) المصرية . ثم عرض على ، فى اليوم التالى ، صورة خطاب كان أرسله كيتنج إلى المدير المذكور ، يطلب فيه ارسال شمس الدين أفندى لمحدثته فى شأن ارساله إلى أوروبا .

فوجدت الاعتراض شديدا ، واستغربت جدا من هذه الاجراءات ! لأن شمس الدين أفندى لم يتقرر فى شأنه شىء ، وكل ما حصل هو أنه قدم طلبا لنا برغبته السفر بصفة تلميذ إلى أوروبا ، فكتبنا إلى كيتنج نطلب منه أن يبدى رأيه فى شأنه ، فكتب يقول : إن من الأوفق أن تسأل مصلحة الصحة عن سلوكه ، وإنه يظن أنه لا يرضى بأن يتخصص للكيميا والطبيعة ، بل يريد أن يدرس الطب (جواب كيتنج بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ٩٠٨) . فكتبنا النظارة اليه ، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ، نطلب منه أن يقابل شمس الدين ، ويتأكد من قبوله لدراسة الكيمياء والطبيعة . هذا كل ما حصل ، فاعتراض مصلحة الصحة يظهر أنه اعتراض متفق عليه ، الغرض منه التشجيع ! وقد قلت للمستشار : عجا ! انى لا أرى من المصالح اعتراضا فيها يخص انتخاب موظفيها ، الا فى مسألة الارسالية !

= من إثباتها فيه ، لأنها غير مرتبطة بوقائع تتطلب ترتيبا زمنيا .
(١٠٠) Sir Ronald Graham سكرتير جورست ، وعين مديرا للصحة ، وكانت ادارة تابعة لنظارة الداخلية ، ثم أصبح مستشارا لنظارة الداخلية .
(١٠١) أى البعثة الدراسية .

في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، عرض على مستر ولز ، مدير إدارة الزراعة والصناعة ، تعديلا في بروجرام مدرسة الزراعة ، وطلب أن آذنه بتنفيذه مؤقتا . فقلت : ذلك مخالف للقانون ، ولا بد أن يعرض على اللجنة العلمية أولا ، ثم مجلس المعارف ، وأخيرا مجلس النظر . فقال : ولكن هذا يستلزم زمنا طويلا ! قلت : نعم ، ولكن لا حيلة لي في الأمر . على أنك إذا نفذته من نفسك تحت مسؤوليتك ، فاني أغض النظر عنه . فراح للجنة العلمية الادارية ، وأبى عليه دنلوب التصديق حالا . فأبدى لهم ما قلته له أخيرا ، وانصرف من اللجنة بنية تنفيذه .

بلغني المستشار أن اللجنة العلمية الادارية قررت أن يقبل من زاد . سنهم عن سبع عشرة سنة إلى ثمان عشرة سنة فقط ، فقلت له في الحال : ولكني أمرت ، منذ كنت في اسكندرية أخيرا يوم ١٥ أكتوبر ، بقبول تلميذ يزيد سنه على ذلك ، فانصرف ساكتا .

ثم عاد إلى المغرب^(١٠٢) في اليوم التالي ، واستفسر مني عن هذا التلميذ ؟ ، فأخبرته بشأنه ، وأمرته أن يكتب خطابا إلى ناظر مدرسة اسكندرية ، يخبره فيه بارسال الأوراق الخاصة بهذا التلميذ اليه^(١٠٣) للاجراء^(١٠٤) على مقتضى الأمر الصادر مني له بالتاريخ المذكور . ثم حضر المستشار ، وتكلمنا في هذه المسألة . فقال : لا حاجة لعرضها على اللجنة ، وتبقى المسألة كذلك . ثم طلبت محضر هذه الجلسة ،

(١٠٢) محمد علي المغربي بك ، مدير الأقلام العربية بنظارة المعارف .

(١٠٣) أي إلى المغرب .

(١٠٤) أي لاتخاذ الاجراءات .

فقل إنه لم يتم بعد ، وأخيرا استلمت صورة منه يوم السبت ٢٣ أكتوبر عند سفرى إلى الاسكندرية ، فقرأت فيه : « ان اللجنة ، نظرا للظروف الحاضرة ، قررت قبول التلامذة بمدرسة اسكندرية ، إذا كان منهم أقل من ثمانى عشرة سنة (٢١٠٤) ، وأن يرفض من سنهم أزيد من ذلك » . ثم قال تقرير اللجنة (١٠٥) : « ومع هذا فإن اللجنة تعتقد كل الاعتقاد أن الحد المقرر للسن في هذا العام أزيد بكثير مما يلزم لحسن التعليم المعنوى والأدى ، وأنها ترى أن نظارة المعارف تستمر في بذل مجهوداتها حتى تصل تدريجيا إلى تطبيق أحكام القانون المختصة بالسن » .

ف عجبت لهذه الملاحظة ، ورأيت أنها ترمى إلى الاعتراض على ما فعلته من قبول التلامذة الذين تجاوز سنهم سبعة عشر عاما . فحضرت مشروع قرار يتضمن أن تسامح اللجنة في تطبيق الأحكام المختصة بالسن ، جعل في المدارس الابتدائية عددا غير قليل من التلامذة الذين تجاوز سنهم الحد القانونى ، ويحق لهم أن ينتظروا قبولهم في المدارس الثانوية عند حصولهم على الشهادة الابتدائية ، فلا يجوز قطع هذا الأمل الشرعى عليهم ، بمقتضى حكم قاعدة عدم جواز سريان القوانين على الحوادث الماضية .

ثم بعد أن أعددت هذا المشروع ، شعرت [ص ٥٦٨] بأن عبارة اللجنة في قرارها متناقضة ، لأنها ، من جهة ، قبلت أزيد من

(١٠٤ مكرر) في الأصل : « ثمان عشر » وهو خطأ .

(١٠٥) أضيفت « ثم » ، و « تقرير اللجنة » ليستقيم المعنى . وقد وردت العبارة المأخوذة من تقرير اللجنة بين قوسين ، فوضعناها بين علامتى تنصيص .

السن المقرر ، ومن جهة ، رأيت أن السن المقرر أزيد من الحد اللازم
لحسن التعليم - وأن هذين الحكمين المتناقضين لابد أن يكونا حصلا
في زمانين مختلفين ! .

لما عدت من الاسكندرية ، استدعيت سكرتير اللجنة برنار ،
واطلعت على ذات محضر الجلسة ، فوجدته معنونا بالعبارة الآتية :
« محضري جلسة يوم الأربعاء والخميس ٢٠ و ٢١ أكتوبر » - من غير تمييز
أحدهما عن الآخر - فتأكد عندي ذلك الشعور ، ونبهت على السكرتير
بأن يلاحظ أن يكتب ، في محضر كل جلسة تالية ، أن محضر الجلسة
السابقة تلى ، وصدق عليه ، أو لوحظ عليه . . الخ .

وسألته : هل المستشار اطلع على عبارة ذلك القرار ؟ قال :
نعم ، لأنى سلمته قبل قيامه نسخة منه ، وهو الذى أملاها . قلت :
عجبا ، انه يعترض على نفسه بهذا القرار ! أيريد الانتحار ؟ لأن قبول
تلامذة الآن يزيد ستهم عن الحد إنما هو نتيجة المخالفات التى ارتكبتها
اللجنة العلمية . فقال : سأبدي له ذلك ، وانصرف .

وبعد ذلك حضر المستشار ، ففاحتته فى المسألة ، فأذكر أولا أنه
اطلع على المحضر وأقر عليه ! فأفهمته ما فى هذه العبارة من المس
بالنظارة ، وان اللجنة لاحق لها فى ابدائها ، لأنها ليست لجنة مراقبة
على الناظر ، بل هى لجنة مساعدة له . وأشارت اليه بأن مثل هذا القرار
معد للعرض على مجلس المعارف الأعلى ، وإن كان ذلك مغالفا للعادة
التي جريتم عليها هنا ، خلافا للقانون . وإذا عرض الأمر على هذا
المجلس ، مع وجود تلك الملاحظة ، اضطرت - لتبرير عملي - إلى
بيان جميع المخالفات التى كانت هى السبب الوحيد فى القرار الذى
أصدرته ! ولا أريد الوصول إلى هذا الحد ، لأن ذلك مدعاة للانتقاد .

فقال : ربما كانت العبارة غير جيدة ، وسأجرى تحويلها بحذف صدر الملاحظة ، وإبقاء عجزها ، مع تعديل عبارته . قلت : الأحسن أن لا تكون أصلا ! فتمتم ، وانصرفنا على ذلك .

ثم علمت بعد ذلك - خصوصا من مستر ولز ، مدير ادارة الزراعة والصناعة - يوم السبت ٣١ أكتوبر ، أن القرار بشأن السن صدر في يوم ، والملاحظة أبديت في اليوم التالي بناء على اقتراح المستشار ! فأبنت للرجل ما جريات هذه المسألة ومقدماتها ، فاستغرب ، وقال : لم أفهم - عند التصديق عليها - أنها موجهة اليك ، ولكن فهمت - كما قال المستشار - أنها بيان معد لايقاف مجلس المعارف الأعلى على رأى اللجنة في السن . وفي أثناء وجوده استدعيت برنار ، سكرتير اللجنة ، وأمرته أن يجعل محضر كل جلسة في يومى الأربعاء والخميس [ص ٥٦٩] مستقلا بنفسه .

ثم استدعيت المستشار ، وقلت : إني أصرح لك بأن تلك العبارة ، التى تكلمنا عنها يوم الخميس ، تمس بى ، ولا يمكنى أن أقبلها من هذه اللجنة المؤلفة من موظفين تحت ادارتى . وإذا أصررت على اثباتها ، فلا بد من بيان كل معلوماتى فى هذا الخصوص لمجلس المعارف الأعلى . وإنى متشدد فى هذا الأمر ، نظرا لما علمته الآن من أن الملاحظة كتبت فى اليوم التالى ليوم تحديد السن ، وأنت أنت المقترح لها .

فاضطرب ، وقال : إنى متأسف جدا ، لأن هذه العبارة تمس بك ، ولا يمكنى أن أبقي عبارة تخرج خاطرك . قلت : حسنا تفعل ، فإنى أحب الصراحة ، والعمل بالاخلاص . فقال : ولكنى لم أفهم ذلك يوم الخميس منك . فقلت : ليس العيب فى ذلك عندى ، لأن عباراتى كلها كانت صريحة فى أن الجملة جارحة ، إذ قلت : إن هذه

اللجنة لجنة مساعدة لا مراقبة ، وأنه (١٠٦) ليس لها الحق في ابداء ملحوظات للنظارة ، وإنما مؤلفة من أناس تحت ادارتي ، وإنك لست منفصلا عن النظارة - إلى آخر هذه العبارات التي لا يمكن الشك في افادتها للمعنى الذي وصفته الآن بوصفه الحقيقي .

فقال : إني متأسف جدا على عدم فهمي ، ومندهش من كون لم أصل إلى فهم مرادك من كل تلك العبارات ! أما الآن ، وقد فهمت ، فلا أسهل من إلغائها . ثم أخذ يكرر ويعيد أقواله ، التي جاء في خلالها الاستفهام عما إذا كنت عملت تحقيقا ضده ؟ فقلت : لم أفعل تحقيقا ، ولكنني استفهمت من ولزعت حقيقة فكرته في تلك الملاحظة التي اشترك في ابدائها ، ولي الحق في هذا السؤال ، لأن المسألة خطيرة ولا أحب أن أجهل حقيقتها . قال : ولكنني تكدرت من كونك نبهت على السكرتير بالأمور التي نبهت عليها من غير أن تخاطبني في شأنها ، مع أني أنا المختص بتلقيها منك . قلت : فعلت ذلك لأن كلها تعليمات تختص بتحرير المحاضر ، وجعلها مستوفاة للشرائط القانونية ، لأنني أريد أن تكون كل الأعمال موافقة للقانون ، حتى لا يُعترض علينا بأننا نعمل على مخالفته . غير أني لما علمت الآن بأنك تريد أن تتلقى مثل هذه التعليمات مباشرة ، فسأفعل ذلك ، لأن الغرض تنفيذها . وحصل تبادل عبارات من هذا القبيل ، ثم انفض المجلس .

يوم الخميس ٢٩ أكتوبر

أبلغني المستشار أن السير إلدن غورست استحسّن ما رأيته من قبول امتحان من ضاقت عنهم مدرسة الحقوق . ثم قررت ذلك اللجنة

(١٠٦) في الأصل : « وان » .

العلمية الادارية أمس . وحضر مغربي مندهشا من عدول المستشار عن رأيه الذي كان يرغبى ويزيد فى شأن مخالفته ، ويظهر الاصرار على السعى بما فى جهده لتأييده (١٠٧)

[ص ٥٦٩]

يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر : قابلت السير إلدن غورست ، وحصل الكلام فى القومسيون ، المشكل تحت رئاسة ناظر الحقانية ، للنظر فيما يتعلق بتعيين (١٠٨) المعلومات اللازمة لمن يكون قاضيا . وقال : إن المعول عليه اختيار الحكومة للقضاة ، وهى بالطبع ترجح اختيار (١٠٩) تلامذة مدرسة القضاء . قلت : إذا فعلت الحكومة ذلك ، كان هذا أوفق بصنعها فى تأسيس هذه المدرسة .

ثم خضنا فى حديث [ص ٥٧٠] الارسالية المصرية وتعيين ناظر لها . وعرض على تعيين شخص افكر اللورد كرومر فى تعيينه ، فوافقت عليه ، لأنى رأيت أنه أحسن من يمكن تعيينهم الآن . ولكن الأمر موقوف على قبوله ، وستجرى المخابرة فى شأنه . ثم جرى الحديث (١١٠) فى شؤون أخرى مختلفة لا علاقة لها بنظارة المعارف .

(١٠٧) كتبت هذه الفقرة فى الصفحة المقابلة لصفحة ٥٦٨ ، وقد فات فريدا كابس ترقيمها . وقد أملاها سعد زغلول فى وقت لاحق ، لأنه استكمل روايته عن ملاحظة اللجنة العلمية الادارية ، وما جرى من اعتراضه عليها وتحقيقه فى شأنها ، حتى يوم السبت ٣١ أكتوبر . ثم انتقل إلى يومية يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر ، دون أن يثبت يومية ٢٩ أكتوبر . ولذلك أثبتا هذه اليومية قبل يومية ٣٠ أكتوبر حفاظا على الترتيب الزمنى لليوميات .

(١٠٨) يقصد : بتحديد .

(١٠٩) أضيفت كلمة « اختيار » لتوضيح المعنى .

(١١٠) أضيفت : « الحديث » ليستقيم المعنى .

أول نوفمبر سنة ٩٠٨

عرض على المستشار أحكاما تختص بقبول بعض من لم توجد لهم محلات بمدرسة الحقوق في امتحان آخر السنة للسنة الأولى ، فوجدتها أحكاما متعددة ، وقلت : إن الرأي عندي أن يوضع حكم واحد ، وهو أن هؤلاء يعاملون كتلامذة بالمدرسة ، إلا فيها يختص بالمواظبة والمصاريف . فقال : إنا لا نريد أن نغس المصاريف الآن . قلت : وهو كذلك ، فليكن الاستثناء قاصرا على المواظبة ، مع ملاحظة الاختلاف في مقدار المصاريف .

تلميذ زاد سنه ثلاثة شهور عن السن المعين للدخول في مدرسة الحقوق ، طلب أن يقبل فيها ، فتكلمنا في هذه المسألة ، فتردد في الأمر ، فقلت له : إن تحديد السن تقرر في هذا العام ، فلا ينبغي أن يسرى على التخرجين من المدارس الثانوية فيه ، لأن في هذا اضراراً لحق مكتسب لهم . فأذعن إذ لم يجد جواباً !

قلت له : إن اللجنة العلمية الادارية قررت ، من جهة ، انتقال تلميذ سقط في امتحان آخر السنة ، وفي امتحان أولها - لأن ناظر المدرسة كان قد أعلنه عقب الامتحان الأول بأنه مقبول . ومن جهة أخرى ، رفضت قبول تلامذة كان ناظر مدرسة الزقازيق طلب قبولهم استثنائياً لتجاوزهم السن ، وقبل منهم المصاريف ، فعاد هؤلاء يستردون المصاريف المذكورة ، ففي هذين القرارين تناقض !

قال : ولكن اللجنة لم تكن تعلم ، عند اصدار القرار الثاني ، قبول ناظر مدرسة الزقازيق للمصاريف ! قلت : يجوز ذلك ، ولكن التناقض أمام الناس موجود ! فضلا عن ذلك فإن القرار الأول مناقض

للقانون ، لأنه (١١١) لم يعط نظارة ولا للجنة العلمية الادارية حق الاستثناء . نعم إن اللجنة قررت على أن لها هذا الحق ، فاستعملت الاستثناء كثيرا ، ولكن كانت خطأ فاحشا في ذلك ، وهذا القرار مخالف أيضا للمنشور الصادر بإعادة الامتحان في أول السنة للساقطين ، لأنه صرح بأن الاستثناء [ص ٥٧١] بعده ممنوع .

فارتبك في أمره ، وتلعثم في الجواب . فقلت : إني أرى وجوب رد المصاريف لأربابها - وإن كان القانون منع من الرد منعاً صريحاً - لأنني أظن أن منع الرد هو في حالة ما إذا عدل التلميذ من نفسه عن الدراسة ، أو ردت لسبب من الأسباب بعد قبوله ، ولكنه لا ينطبق على حالة ما إذا كان عدم القبول آتياً من نفس نظارة المعارف لعدم استيفاء التلميذ للشروط القانونية ، لأن عدم الرد ، بعد رفض التلميذ لهذه العلة ، يعد احتيالا على أكل أموال الناس بالباطل ، ولا يليق بالحكومة أن تقع تحت هذا الوصف .

وأما تلميذ السعيدية ، فقد بلغني أن هناك كثيرا من مثله ، وأرى أن قبوله سيحرك أمثاله للمطالبة بمثل ما حصل عليه . ولهذا أرى ألا تعرض المسألة على مجلس المعارف الأعلى ، حتى نرى ما يكون من شأنهم . فأكد لي أن شارمن حقق له أن هذا الأمر لم يحصل لغير ذلك التلميذ . فقلت : إني علمت غير ذلك . قال : سأؤكد أيضا من المسألة .

ثم في يوم ٣ نوفمبر سنة ٩٠٨ أخبرني المستشار بأنه علم ، من البحث الذي أجراه ، أن هناك ثلاثة تلامذة آخرين ! قلت : إذن وجب عرض المسألة على مجلس المعارف الأعلى . فقال : الأحسن

(١١١) أى القانون .

رفض التلميذ . قلت : كيف ذلك ، وقد قررت اللجنة بقبوله ؟
قال : تُبَدَّل قرار القبول بقرار الرفض . قلت : انى لا أسمع بذلك .
ولهذه المناسبة تكلم فى مسألة محاضر اللجنة العلمية الادارية ،
وأبدى رغبته فى تنفيذها قبل إمضاءها والتصديق عليها . قلت : إن
ذلك مخالف للقانون ، لأنه يجب أن تتل فى الجلسة التالية ، ويصدق
عليها من الأعضاء . وبعد ذلك تعرض على للاعتماد . ولا أقبل أن
تعرض على خالية من هذه الشريط .

فقال : ولكن الجارى فى مجلس المعارف الأعلى أن تنفذ قراراته
بالعرض على مجلس النظار ، قبل تلاوتها فى الجلسة التالية والتصديق
عليها ! قلت : أولا ، إن عرضها على مجلس النظار ليس تنفيذا ، إنما
هو للتصديق عليها وصيرورتها نافذة . وثانيا ، فما يجرى فى
مجلس^(١١١) المعارف الأعلى هو أيضا غير قانونى . فقال : الأحسن أن
نجرى عليه ، بما أن ذلك عادة متبعة ! قلت : هذه العادة غير موافقة
للقانون ، ولا أسمع بمخالفة القانون مطلقا ، إذ لا أود أن أكون على
الدوام متها بمخالفته ! فامتقع لونه ، ولم يجر جوابا !

[ص ٥٧٢]

٧ نوفمبر سنة ٩٠٨

طلب حقى بك العظم ، مدرس اللغة التركية بالمدرسة
التوفيقية ، اقالته للتوجه إلى بلاده ، والتمس أن تكون إقالته على طريقة
لا تضيع عليه ما يستحقه من التعويض . ورأيت أن أساعده على
ذلك ، لكونه من عائلة عظيمة وفقيرا ، وافتكرت أن وظيفته لا فائدة

(١١١ مكرر) فى الأصل : المجلس .

لنا منها ، وأن الأحسن استبدال وظيفة مدرس عربى بها^(١١٢) . وقد تكلمت مع المستشار فى هذا الشأن ، فوافق عليه قبل أن يعرف منى نية المساعدة على عدم اضاعة المكافأة عليه . ولكنه ، بعد أن كشفت له هذه النية ، شرع يجادل ، تارة بأن المالية لا تقبل ! وأخرى بأن المسألة سياسية ويلزم مراجعة غورست فيها ! .

قلت : أما المالية ، فلا دخل لها فى المسألة ، إذ لا يمكنها أن تلزم نظارة المعارف باستبقاء وظيفة لا فائدة منها ، ولا أن تعارضها فى استبدالها بما هو أنفع وأفيد^(١١٣) . وأما السياسة فلا دخل لها فى هذه المسألة ، لأن الموضوع ليس الغاء اللغة التركية من المدارس ، ولكن الغاء وظيفة مدرس فى مدرسة ليس فيها تلامذة يرغبون تعلم اللغة التركية ! ومع ذلك فإذا كنت تريد الاسترشاد فلا أمنك من ذلك ، ولكن رأى لا يتغير فى المسألة . ثم عاد فى يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ٩٠٨ موافقا على ما رأيت ، بناء على كون غورست لم ير مانعا منه !

حصل الكلام يوم ٥ نوفمبر فيما قرره اللجنة العلمية من قبول انتقال تلميذ سقط فى امتحان آخر السنة ، وامتحان أولها ، وفى مخالفة ذلك للقانون . فقال : إن لسعادتكم الحق فى إلغاء هذا القرار . قلت : نعم إن ذلك من حقى . فقال : وغورست لا يستحسن الاستثناءات التى اعتادتها نظارة المعارف ، وأنا كذلك لا استحسنها .

فقلت : إن غورست موافق لى فى هذه المسألة ، ولم يأت بشىء جديد ، لأنى منعت كل استثناء فى هذا العام . وكان اتفاق هذه

(١١٢) فى الأصل : « استبدالها بوظيفة مدرس عربى » ، وهو خطأ .

(١١٢ مكرر) هكذا فى الأصل ، وصحة الجملة : « استبدال ما هو أنفع وأفيد بها » .

الاستثناءات أهم باعث لى على اعادة امتحان الساقطين فى أول السنة ، وقد تضمن المنشور الصادر بخصوص هذا الامتحان التصريح بذلك فى عبارة صدر بها . أما أنت فقد أكثر من الاستثناءات مع كونها مخالفة للقانون ، ولما قلت لك : إن اللجنة العلمية الادارية لاحق لها فى أن تنظر فى موضوع امتحانات التلامذة ، بل فى كونها^(١١٣) وقعت مستوفاة للشرائط القانونية ، وفى كون قرارات اللجان موافقة للقانون - قلت : إذن يكون عملها عمل كاتب ! وأجبتك^(١١٤) بأن هذا ليس عمل كاتب ، ولكن مراقب على تنفيذ القانون ، ومع ذلك فلا ضرر فى أن يكون عملها عمل الكاتب ! . فاصفر ، وانتقل إلى حديث غيره .

[ص ٥٧٣]

انتهت مسألة الارسالية - مسألة تعيين ملاحظ للارسالية^(١١٥) فى انجلترا - حيث أشار اللورد كرومر بتعيين كوربت بك النائب العمومى^(١١٦) ، وعرض على ذلك غورست ، فاستحسنه ، لأن هذا الرجل أحسن من غيره ، وأعرف نوعا بالمصريين وعاداتهم ، وكان أصله معلما ، وله علاقات كثيرة بالجامعات الانجليزية ، ويمكنه أن يقوم بهذه الخدمة أحسن من سواه ، غير أن صحته ضعيفة . وقد حصل الكلام فعلا معه ، واتفقت الآراء على تعيينه بصفة مؤقتة ، بمكافأة قدرها أربعمئة جنيه فى السنة ، وأن تستأجر له الحكومة محلا فى لوندرة ، وأن يكون له كاتب ، وأن يأخذ أجازة ثلاثة أشهر فى أول كل

(١١٣) أى الامتحانات .

(١١٤) فى الأصل : « وأجبتها » . وهى زلة قلم .

(١١٥) أى مشرف على البعثة .

(١١٦) فى الأصل : « النائب العمومى » .

سنة . ورأيت أن الأحسن أن يكون الكاتب مصرياً ، حتى يستفيد من وجوده بلوندره بالدراسة في أوقات الفراغ وبالمعايشة وسأبحث عنه .

يوم الخميس ١٢ نوفمبر : تكلم معى المستشار فى أنه وجد كاتباً جامعاً للصفات المذكورة ، وهو قبضى فى الديوان ، واسمه ()^(١١٧) فقلت : إن الأحسن أن يكون مسلماً ، لأنى وإن كنت غير متعصب بشىء ، إلا أن تعيين قبضى لهذه المأمورية بعد تعيين بطرس باشا غالى رئيساً للنظار ، ربما يعد محاباة له ، فالأحسن صرف النظر عنه ، والبحث عن آخر مسلم . ولا تركز فى البحث إلى برنار ، لأنه متهم بالميل إلى الأقباط ، ومحايثهم . فقال : إن برنار لم يتدخل فى الأمر . فقلت : الأحسن ما رأيت . وتم الأمر على ذلك .

قال فى اليوم نفسه : إن السير إلدن غورست يرى وجوب أن تكون المراقبة فى النظارة انجليزية ، بحيث تكون أكثرية المفتشين من الانجليز ، وإنك قدمت الوطنيين كثيراً ، وأضعفت بذلك من همم الانجليز ، وإنه ، بصفته معتمداً لدولته ، يجب عليه السعى فيما يشجعهم . وهو يؤيد^(١١٨) رأيه بأنه لم يتقدم واحد من الانجليز هذا العام ، على أنه تقدم فيه كثير من الوطنيين .

فأدركت أنه يريد أن يستضعفى فى وقت تزعر مركزى - وهو الوقت الذى سقطت فيه الوزارة الفهمية ، ولم يكمل تشكيل الوزارة التالية - فأخذتني العزة عن مجاراته فى الكلام ، وقلت : « إن كان السير جورست يرى ، بصفته قنصلاً جنرالاً ، أن يسعى فى تشجيع الانجليز وترقيهم فى الوظائف المصرية ، فأنى بصفة كونى وزيراً مصرياً ، يجب

(١١٧) بياض فى الأصل .

(١١٨) أضيفت « هو » ليستقيم المعنى .

على العمل على تشجيع مواطني ، وعلى ترقيةهم في وظائف بلادهم .
ولقد كان من ضمن ما كلمت فيه جناب اللورد كرومر عقب تعييني ،
ووافقتي عليه وأبدى فيه ، تشجيع الوطنيين الأكفاء ، وإلى الآن لم أخط
إلا الخطوة الأولى في هذا السبيل ! .

« على أن قومي يسددون [ص ٥٧٤] نحوي سهام الملام ،
بدعوى أني متحد معكم على اضعاف شأنهم وتثييط همهم ! فما الذي
أنا صانع بين هاتين القوتين ، وتينك التهمتين ؟ هل يمكنك أن توفق
بين الصالحين ، وتنتظر - بفكرك الثاقب - طريقة تضمن تشجيع
العنصرين ، فأنفذها بدون تردد ؟

« كيف ساغ للسير غورست أن يتصور ذلك معا ؟ وقد قدمت من
الانجليز من تعيين وكيلًا لمدرسة الفنون والصنائع ، وكثيرا من
المدرسين في مدرسة الصنائع والمهندسخانة في العام الماضي . ولم تخل
في هذا العام وظيفة يليق أن يرقى انجليزى اليها ، ثم منعه عن ذلك .

« على أن الوطنيين ، الذين تقدموا في هذا العام ، لم يكن القصد
من تعيينهم في الوظائف التي تعينوا فيها تشجيعهم فقط على العمل ،
ولكن جعلهم واسطة بين نظار المدارس من الانجليز وتلامذتهم ، حتى
يسود حسن التفاهم بينهم ، وتتفق التربية العصرية مع الأخلاق
المصرية . وليس المراد - على ما أظن - أن نخلق وظائف لكي نرقى
الانجليز اليها ، تشجيعا لهم ! لأن خلق الوظيفة للشخص من مبادئ
الحكومات المختلة التي تعمل لصالح نفسها ، أكثر مما تعمل لصالح
أمتها ، وأظن أن المبدأ الذي يجب أن نجرى عليه هو أن نبحث عن
الشخص للوظيفة .

قال : لا ، ولا نريد الا كما تريد ، ولا كلام لنا في الماضي ، وإنما

الكلام في المستقبل . قلت : إننا يجب علينا أن نسير على هذا المبدأ في المستقبل . وأرجوك أن تفكر في الطريقة التي يمكننا بها التوفيق بين تشجيع الوطني وتشجيع الانجليزى .

قال : إني لم أرد أن أقل للسير غورست عن كون على عمر تعيين وكيلا مع وجود ناظر وطنى ، ولا تعيين وكيل مصرى مع ناظر كذلك في مدرسة اسكندرية - مع أن هذا ليس له نظير في المدارس . قلت : لذلك نظير فيها ، وهو الحاصل في مدرسة الناصرية ، حيث يوجد صالح أفندى فهمى بصفة وكيل ، وأمير باشا سامى بصفته ناظر . ومدرسة المعلمين منقسمة إلى قسمين ، كل قسم منها يرأسه رئيس .

فقال : وانظر كيف أن نفس مواطنيك يعملون جهدهم في اضعافك عندنا ! فقد حدثني بعضهم - بمن يشغلون مراكز سامية - أنك توجهت للمدرسة المعلمين ، وخطبت في كل فصل منها مهنتا التلامذة بتعيين اسماعيل بك حسنين ناظرا لهم ، بقصد اظهار انتصارك على العنصر الانجليزى بتعيين مصرى في نظارة المدرسة مكان انجليزى ! .

قلت : ليس الأمر كذلك ، ولكن أخبرني البعض أنه كان من عادة يعقوب أرتين^(١١٨) أن يزور بعض المدارس عند افتتاحها تشجيعا لها ، فلم ألتفت اليه ، وخرجت في اليوم الثانى من منزلى ، ولم أقصد شيئا الا الحضور إلى الديوان ، فخطر في بالى أثناء الطريق أن أبدأ بزيارة مدرسة المعلمين ، لأنى موجه كل اهتمامى إليها ، بالنظر لكونها

(١١٨ مكرر) يعقوب أرتين أرمنى أرسله محمد على في بعثة إلى فرنسا في عام ١٨٢٦ ، وعاد ليعمل في خدمة محمد على ، فعين وكيلا لشورى المدارس ، وشغل منصب ترجمان الباشا ، ثم وزيرا خلفا لبوغوص يوسف .

المدرسة التي تعد المدرسين للمدارس الابتدائية والثانوية . ولما رأيت التلامذة ، أردت أن أحبيهم ، وأن اهتمهم بتعيين ناظرهم الجديد - من غير التفات لوطنية سلفه^(١١٩) . وإذا صح لكم أن تتأثروا من عمل مثل هذا - مع أنه لا محل للتأثر منه - فإنه لا يصح بحال من الأحوال أن [ص ٥٧٥] يتأثر منه مواطني ، وأن يتخذوه سببا للسعاية بـ عندكم ! اني عاجز عن تصور ذلك !^(١٢٠) .

في يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ٩٠٨ - أي في اليوم التالي لتشكيل الوزارة الجديدة - أخبرني بطرس باشا بأن الانجليز يقولون : إنك شديد عليهم ، وانك تتداخل بين التلامذة والأساتذة ، وتشتد على الانجليز ، وتخالف أحكام القانون المالي . فقلت : هل عينوا واقعة لكل من هذه التهم ؟ فقال : لا . قلت : إذن هي تحككات لا يصح الالتفات اليها . قال : ان المستشار المالي سيخبره بالمخالفة المالية غدا . قلت : فلنتظر !

في الغد - أي يوم السبت ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٨ - حضر السير إلدن غورست في النظارة لزيارتي ، وأشار في أثناء حديثه إشارة خفيفة إلى شيء من هذه التهم . فقلت : سمعت أن موضوع هم ثلاث ! فقال : ليس تهما ، ولكنها انتقادات . قلت : وتنحصر هذه الانتقادات في ثلاثة أمور (سردتها) ، وطلبت بيان الوقائع التي تكوّن كل تهمة منها ؟ فلم يأت بواقعة واحدة !

(١١٩) أي لجنسية سلفه .

(١٢٠) واضح هنا أن سعد زغلول يكذب دانلوب بطريقة عملية ، وبحيط محاولته في الابتاع بيه وبين مواطنيه - وهي المحاولة التي يقصد بها دانلوب تحويل سعد زغلول عن سياسته في تعيين الوطنيين في الوظائف .

قلت : أما عن الشدة في معاملة الانجليز ، فهي غير حقيقية ، والواقع أن أحاسنهم كثيرا . قال : ليست الشدة في المعاملة ، ولكن في النظر إليهم ، والاهتمام بشأنهم ! قلت : هذه مسألة أخرى .

وأدركت أنه يشير إلى ما حدثني دنلوب به يوم الخميس ١٢ نوفمبر سنة ٩٠٨ . قلت : وأما التداخل بين الأساتذة والتلاميذ ، فإنني أؤكد أنه لم يحصل إلا مرة واحدة في حادثة السعيدية الشهيرة ، وكان ذلك بناء على دعوة الناظر نفسه ، مساعدة له على تأييد النظام في مدرسته . فتمتم وهمهم متممة وهممة أفهمتنى أنه يشير إلى زيارة مدرسة المعلمين ، ولكنه أراد ألا يصرح بها . قلت : وإن خطتي التي جريت عليها هي أن أترك لكل ناظر في مدرسته ، ولكل رئيس في دائرة رئاسته ، الحرية التامة في العمل ، وألقى عليه المسؤولية الكاملة عنه . وكان يخطر ببالي أن يكون هذا مجلبة الشكر والثناء ، ولم يخطر على بالي أن أتهم بضده .

وأما مخالفة القانون المالي ، فلا أتذكر شيئا منها . وفي الواقع أن - كما قال لي اللورد كرومر - لست ماليا ، ولكني لم أخالف القانون المالي في شيء . وإنما الذي أتذكره أن المالية كتبت إلى نظارة المعارف تطلب منها أن تأخذ رأيها في الكتب التي تريد شراءها ، فعارضت في هذا الطلب ، بناء على أن القانون الصادر بتشكيل اللجنة الإدارية العلمية جعل ذلك من اختصاصها . وحدثني بعد ذلك المستشار المالي في هذا الخصوص ، فقال : إن هذه المراقبة ضرورية جدا لحسن النظام . قلت : إنني مستعد لأن أحترم كل ما جاء به القانون من الأحكام في هذا الموضوع . فكان جوابه على هذا أنه يتشبت في ذلك ولو أدى الأمر إلى استعفائه ! فعجبت من هذه الحدة ، وهذه الشدة ! وقلت : لم يصل [ص ٥٧٦] الأمر إلى هذا الحد ! ثم انتقلنا إلى حديث غيره ، ولم تهدأ هذه الحدة حتى صارت ليينا ولطفا . وليس هذا الموضوع موضوع مخالفة ارتكبت ،

ولكنه موضوع حق طلب ، ونوقش فيه ، ولا يزال باب المناقشة مفتوحا . فإن لم يكن هناك أمر آخر فلا أدري كيف سأخبر أن يسمى ذلك مخالفة للقانون ؟

ثم قلت : أرجو أن تأمر كل من يقدم لك غيبة ، أو انتقادا ضدي ، بتعيين ما يتهم به أو ينتقد عليه ، حتى أتمكن من الدفاع عن نفسي . وليس شيء أظلم من التهم والانتقادات العامة المبهمة ، التي يستحيل على من توجهت عليه أن يدفع أثرها عن نفسه . قال : لك ذلك .

قلت : ولك أن تسألني عن كل شيء يتصل بك ضدي من غير تأخير ، حتى لا تتراكم التهم بعضها على بعض ، فتسنى وقائعها بعد أن تتراكم في النفس من سوء الظن بي ما يصعب على أن أزيله من نفسك . فقال : كذلك ، ثم انصرف .

وحضر بعده بطرس باشا ، ويده مذكرة مكتوبة لمجلس النظر عن مسألة شراء الكتب ، وخطاب لي من المستشار المالي يخبرني فيه بأن المسألة سترفع إلى المجلس لتفسير نص المادة ١٣٥ من القانون المالي التي هي موضوع الخلاف ، وقال : إن السبب في هذه المسألة الاتفاق الذي عقده نظارة المعارف مع جرائمولان . قلت : إن هذا الاتفاق لم يتم في مدتي ، وأظن أن المالية تداحلت فيه .

وقصصت عليه ما جرى بيني وبين المستشار المالي ، وقلت : إن لم أفهم هذه الاجراءات ؟ لماذا الالتجاء اليك ، أو إلى مجلس النظر ، قبل أن تتم المناقشة بيننا في الموضوع ؟ هذا سر لم أدرك مغزاه : خصوصية تقام ضد من لا يريد الخصام ! ودعوى ترفع على من هو مستعد لأداء الحق متى انتضح من المناقشة الودية فيه ! وإن أؤكد لك بأن لم أبحث

هذه المسألة مطلقا ، وقد يجوز أن يكون الحق فيها لجانب المعارف ، أو لجانب المالية ، فلتتمهل حتى ندرسها وننظر نتيجة الدرس . قال : ولكنى أرى الحق بجانب المالية . قلت : يجوز ! ولأجل أن تكون موافقتى على ذلك وجيهة ، يلزمنى درس المسألة . وانصرف على هذا .

وقد درست المسألة ، وتبين أن نظارة المعارف لم تستشر - لغاية الآن - نظارة المالية فى الكتب التى تشتريها من الموظفين ، أو تكلفهم بتأليفها . وأن المادة ١٣٥ مختصة بالأعمال الإضافية - أى الأعمال التى يكلف بها الموظف زيادة عن أعمال وظيفته . وفى القانون المالى نصوص تستثنى نظارة المعارف من وجوب استشارة المالية فى شراء اللوازم المدرسية . وفى ظنى أن الكتب وتأليفها أولى بأن تستأثر نظارة المعارف بالنظر فيها .

ثم قابلت رئيس النظار ، وأخبرته بما رأيت . فقال : إنك لم تبدأ سياسيا ، بل محاميا ! . على فرض أن يكون الحق بجانبك ، فإنى أرجوك أن لا تتشبث فى المسألة ، لأن المسائل المالية من اختصاص نظارة المالية ، وكلمة مستشارها فيها هى الكلمة العليا . قلت : إن كان المراد الحكم على الاجراءات الماضية بالخطأ ومخالفة القانون ، فلا أقبل ذلك ، لأن [ص ٥٧٧] الحق بجانب النظارة . ولا يتوهم أنى أدافع عن عمل شخصى صدر منى ، ولكنى أدافع عن عمل تكرر من النظارة كثيرا ، واستمرت على تكراره من غير أن ترفع نظارة المالية اعتراضا ضده . وأما إذا كان المراد اتخاذ طريقة جديدة للسير عليها ، فذلك ما يمكن أن لا أنازع فيه^(١٢١) فقال : انك إذا أردت ، تكتب

(١٢١) يقصد سعد زغلول أنه لن يعترض اذا وضعت نظارة المالية قاعدة جديدة . (يمكن الرجوع أيضا الى ص ٣٨٦ من الكراسة رقم ٩) .

المالية لك بما تريد . قلت : سأنتظر ما تبديه في هذا الكتاب .
وانصرفنا .

كلفت مسيو كروفوت المفتش ، أن يتوجه إلى اسكندرية ،
ويستطلع أحوال مدرستها ، ويتحقق من ادارة ناظرها الجديد ، وكيفية
معاملته لموظفيه وللمدرسين والتلامذة ، وعلاقاته بسكان الثغر . وبعد
ذلك حضر المستشار ، وأخبرني بأنه يريد أن يتوجه إلى اسكندرية لمثل
هذه الغاية . فرأيت أن أعدل - حينئذ - عن تعيين كروفوت ، فقال :
لا بأس من توجهه ، حتى نزداد يقينا .

ثم توجه ، وعاد في مساء الأحد الماضي ، وأخبرني يوم الاثنين أن
نتيجة أبحاثه هي في مصلحة على حافظ وأنه وجده سائرا سيرا مرضيا ،
خصوصا مع الأساتذة على اختلاف أجناسهم ، وأنه محافظ على كرامة
الناظر . غير أن له بعض هفوات - سردها - فوجدتها ترجع إلى عدم
الاهتمام بشخص المستشار ، مثل كونه لم يعتن بارسال طرد حضر
اليه ، أو باستقبال بعض الموظفين الانجليز الذي وصى عليهم هو أو
غيره . وقال : إنه بذل النصيح لعل حافظ ، ويرجو أن تكون نتيجة
نصائحه مفيدة . وأضاف بأنه سمع أن التفات التلامذة للدروس ربما
كان أحسن من الزمن السابق . قال : وإن كروفوت موافق له على هذه
الأفكار .

قلت : اننى مسرور من هذه النتيجة ، لأنى أحب نجاح هذا
العامل ، خصوصا بعد ما تصدى بعض الجرائد للطعن عليه . قال :
ولكنى أبدى ما أبديته مع التحفظ حتى يكشف المستقبل الحقيقة كلها .

في يوم الخميس ٢٦ نوفمبر قابلت السير إلدن غورست ، وحصل
الكلام فى شأن تلامذة المهندسخانة ، وما تم فى شأنهم ، وما أنا عازم

عليه من بذل النصيحة للتلامذة عموما ، مباشرة وبواسطة نظار المدارس وأساتذتها .

فقال : أليس لأساتذة مدرسة الحقوق تأثير على تلامذتها ؟ قلت : لا تأثير لهم فيهم ! أما الفرنسيون ، فلأن الضعيف منهم ليس له منزلة في قلوبهم ، وأما القوى فليس عنده من البواعث ما يحمله على الاهتمام بنصحهم - خصوصا بعد أن خرجت المدرسة من نفوذهم ، ودخلت تحت الإدارة الانجليزية . وأما الانجليز ، فلضعف أغلبهم من جهة ، ومن جهة أخرى فلامتلاء عقول التلامذة بعدم كفاءتهم ، سواء كان ذلك ناشئا عن اختبارهم الشخصي ، أو عما يوسوس به بعض الناس في صدورهم ، أو تنشره الجرائد . فوافق على ذلك ، ثم انصرفت بعد التأكد من الموافقة على الخطة التي [ص ٥٧٨] رسمناها للتلامذة .

في يوم الأحد ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٨ انعقد مجلس المعارف الأعلى ، وقرر لائحة مدرسة المعلمين بعد أن أدخل فيها تعديلين ، أحدهما - بناء على طلبى - وهو تعميم دراسة التاريخ الطبيعى لكل من الفصلين الأدبى والعلمى ، بعد أن كانت قاصرة على الثانى فقط . والثانى - بناء على طلب مصطفى ماهر باشا^(١٢٢) - وهو جعل الحصص المخصصة للترجمة ثلاثا ، عوضا عن اثنين .

وصدق هذا المجلس أيضا على المذكرة التى قدمتها اليه ، المختصة بقبول تلامذة فى المدارس الثانوية يزيد سنهم عن الحد المقرر . وفى آخر الجلسة أبدى الأعضاء امتنانهم من اللائحة التى عرضت

(١٢٢) انظر ترجمة مصطفى ماهر باشا فى الجزء الأول من المذكرات .

عليهم ، واقترح علوى باشا^(١٢٣) شكر ناظر المعارف على كونه وفق
لوضعها بالكيفية التى تقررته بها ، فوافق الأعضاء جميعا على ذلك .
وقلت : إن هذا العمل اشتركت فيه مع المساعدين لى بالنظارة ، فلم
أكن مستحقا وحدى له .

لم يحضر فى هذه الجلسة سرى ورشدى^(١٢٤) ، واعتذرا فى الوقت
الأخير ، وسألت روكاسيرا عما إذا كان رأى أن فى استمرار هذين
الناظرين بمجلس المعارف تناقضا مع دخولهما فى هيئة النظارة^(١٢٥) ؟ .
فقال : تلك كانت فكرة مرت بخاطرى ، وأبديتها لورشدى قبل أن
أتمعن فيها ، وكنت قستها على الهيئات القضائية ، ولكنى لم أوفها حقها
من البحث .

ترد علينا خطابات من بعض آباء التلامذة المحكوم بالايقاف
عليهم ، يعترضون على النظارة فيها بأنها لم تخبرهم بغياب أبنائهم قبل
تقرير العقوبة عليهم . ورأيت أن لا وجه لهذا الاعتراض ، لأن وجوب
الاجبار هو فى غير حالة الاعتصاب ، مثل ما يقع عادة لمرض ، أو
سفر ، أو غير ذلك من الأعذار . أما فى حالة الاعتصاب ، وعلى
الأخص الاعتصاب الذى يحصل الاتفاق عليه فى المدرسة ، وينفذ

(١٢٣) محمد علوى باشا (أنظر ترجمته فى حاشية رقم ٣٢ مكرر) .

(١٢٤) اسماعيل سرى باشا ، ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية فى
نظارة بطرس غالى باشا (أنظر ترجمته فى ص ٢٣٦ من الجزء الأول من
المذكرات) ، وحسين رشدى باشا ، ناظر الحفانية فى نظارة بطرس
غالى باشا (أنظر ترجمته فى ص ٢٣٥ من الجزء الأول من المذكرات) .

(١٢٥) يقصد دخولهما لأول مرة فى هيئة النظارة ، لأنها لم يكونا ناظرين فى نظارة
مصطفى فهمى باشا .

بالخروج منها في غير وقت الانصراف - فلا معنى لاختبار آباء التلامذة عنها قبل توقيع العقاب ، طبقا للقرار الصادر من نظارة المعارف بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦ .

ويؤخذ من لهجة بعض هذه الخطابات أن بعض آباء التلامذة يسيء الظن بنظارة المعارف ، ولا يختلف عن ابنه في الحماقة والطيش وعدم التبصر في العواقب - وهي روح ولدتها فيهم أقوال الجرائد التي أضلت كثيرا من العقول حتى جعلت كثيرا من الناس ينفرون^(١٢٥) في مقام الاستعطاء ، ويتخذون للوصول إلى الغرض من الوسائل ما يبعدهم عنه .

[ص ٥٧٩]

تقرر بجلسة مجلس المعارف الأعلى ، بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٠٨ ، أن يكون للدراسة الثانوية امتحانان ، أحدهما : في آخر السنتين الأوليين^(١٢٦) ، والثاني : في آخر السنة الرابعة . وأن يكون موضوع كل امتحان ما درس في السنتين السابقتين عليه ، وأن تعطى لمن يسقط في الامتحان الأخير شهادة تدل على اتمامه الدراسة الثانوية إذا نال أربعين في المائة من مجموع النمر ، ولم يكن صفرا في أية مادة من المواد ، وكان حاصلا على الشهادة الابتدائية .

[ص ٥٨٠]

١١ يناير سنة ٩٠٩

طلب مستر مارون ، المعلم بمدرسة المعلمين الناصرية ، حالته على

(١٢٥) مكرر (يقصد يهاجون النظارة .

(١٢٦) في الأصل : « الأولتين » .

المعاش لمرضه ، وأراد المستشار تعيين انجليزى بدله ، ففضلت تعيين وطنى فيها براتبه ، وهو من ٣٥ إلى خمسة وأربعين جنيها ، ولكننى لم أجد وطنيا أهلا ، ففضلت تعيين أحمد أفندى فهمى بعنوان وكيل ، فأبدى المستشار بعض الصعوبة من جهة كون مدرسة المعلمين مرؤوسة لوطنى ، وكون غورست يرى ألا يعين وكيل وطنى مع ناظر وطنى ! (١٢٧)

فقلت : ولكن هذه مدرسة خصوصية ، ويجب أن يكون لها وكيل ، ولا يتأتى أن يكون وكيلها انجليزيا بصفته الدينية ، فوجب أن يكون وطنيا ! فتم الاتفاق على ذلك بعد تردد طويل .

رأيت أن يجعل مرتب من يتدثون الخدمة فى الحكومة بصفة معلمين من المتخرجين الوطنيين من مدارس أوروبا ، من ١٦ إلى عشرين جنيها ، تميزا لهم عن المتخرجين من مدرسة المعلمين الخديوية ، حتى يكون ذلك مشوقا لتلامذة هذه المدرسة فى التغرب لطلب العلم فى البلاد الانجليزية .

فقال المستشار : ان غورست كان يعارض فى هذا المبدأ عندما كان مستشارا ماليا . فقلت : قد تغير الحال ، وسياسة التشجيع تقضى بهذا التمييز . فقال : يمكننا أن نفعل ذلك للمتخرجين من الجامعات . قلت : إذن يجب علينا أن نسهل طريق الدخول فيها ! ولكن إذا منعنا التلامذة منها ، ثم منحنا ذلك الامتياز ، كان الأمر - كما يقال - حاصلا فارغا ! فتم الاتفاق على ذلك بعد جدال من هذا القبيل ، وان يبدى هذا الاقتراح لنظارة المالية لترى رأيها فيه .

(١٢٧) فى الأصل : ويرى غورست ألا يعين .. الى آخره . وقد عدلنا العبارة ليستقيم المعنى .

حصل الكلام فى اعطاء على حافظ محمد السيد مرتب الوظائف
التي تثبتا فيها : الأول نظارة مدرسة الاسكندرية ، والثاني وكالة
المدرسة الخديوية — بطريق الاستثناء ، لعدم مضى المدة اللازمة للترقية
عليهما . فاتفقت الآراء على ابقائهما حتى يجرى دورهما !

تقرر فى مجلس المعارف الأعلى ، المنعقد بتاريخ ٩ يناير سنة ٩٠٩ ،
أن تقترح نظارة المعارف على المالية الغاء بطلان الشهادة الابتدائية ، اذا
مضى عليها ثلاث سنوات ، والثانوية اذا مضى عليها خمس سنوات ،
من غير دخول فى خدمة الحكومة ، وأن يكون الحامل لهما أو —
لأحدهما — أهلا دائما للخدمة .

١٤ يناير سنة ٩٠٩

قدم كثير من أهالى رشيد عريضة للمعية السنية ، ولنظارة
المعارف ، باعادة مدرستهم . فبحث المسألة ، [ص ٥٨١] وتبين
أن هذه المدرسة كانت من ضمن عدة مدارس صدر أمر الخديوى
اسماعيل بانشائها ، والانفاق عليها من ريع عشرة آلاف فدان ،
خصصت لهذه الغاية (تفتيش الوادى) ، وأنها كانت تدار ابتداء بمعرفة
ديوان الأوقاف ، ثم تحولت منه على النظارة . وهى ، بعد أن باشرت
ادارتها عدة سنوات ، ألغتها بحجة عدم اقبال التلامذة عليها لفقرهم
وكثرة المصاريف .

وقد تكلمت أمس فى هذه المسألة مع المستشار ، وقلت : يظهر أن
للمتمسسين حقا فى التماسهم ، لأن نظارة المعارف استمرت على
استغلال ذلك الوقف ، ولكنها أبطلت المصرف . فقال : انى لا دراية
لى بالمسائل الحقوقية ، وأنت بها أدرى ، والمسألة الآن فى يد المالية .
فقلت : ان نظارة المعارف أمينة عليها ، فالواجب عليها أن تجادل عنها

نظارة المالية ، وأن تقيم في وجهها كل حجة تؤيد ذلك الحق الذى هو^(١٢٨) وديعة في يديها . فاذا لم تصل بعد ذلك لا قناع المالية ، فقد قمنا بالواجب علينا ، وخرجنا من المسئولية الملقاة على عواتقنا .

فأخذ يردد بعض كلمات وأسئلة لا محصل لها ، ثم انتهى الأمر بأن^(١٢٩) تبحث المسألة بحثا دقيقا ، وأن تؤيد الحق فيها ، مهما كانت نتيجته .

أرادت نظارة المدرسة السنية أن ترفق تلميذة تدعى فكرية حسنى ، وعرض طلبها على اللجنة الادارية ، فرفضته ، وقررت استبقاء التلميذة بالمدرسة لا تمام دروسها . فلم تنفذ النظارة هذا القرار وعارضت فيه . فأيدت تلك اللجنة قرارها الأول بقرار ثان . وأصرت النظارة على عدم التنفيذ ! وطالت المخاطبة بين النظارة وبينها في هذا الشأن ، حتى تقرر ايقافها ، وتحويلها على مجلس التأديب .

فلما علمت بذلك ، كتبت للنظارة خطابا تظهر فيه الاستعداد لقبولها ، وتخبّر أنها أرسلت تستدعيها للمدرسة . غير أن ولى أمرها رفع عريضة بتاريخ ١٢ يناير سنة ٩٠٩ ، تفيد أن النظارة لم تدخل التلميذة في الفصل ، بل وضعتها في حجرة وحدها ، ولم تسمح لها بمخالطة نظيراتها .

فاستدعيت النظارة أمس ، واستفهمت منها عن صحة ذلك ، فأقرت بصحته . قلت : انى لا أعتبر هذا تنفيذا لأوامر النظارة . والواجب أن يكون التنفيذ بقبول التلميذة في الفصل ، ومعاملتها كقريناتها ، فافعل ذلك حالا ، وان لم تفعله عرضت نفسك للإيقاف

(١٢٨) أضيفت « هو » ليستقيم المعنى .

(١٢٩) فى الأصل : « أن » .

والمحاكمة التأديبية . ورفضت أن أقبل منها أى اعتذار حتى تنفذ ذلك الأمر كما ينبغي .

فاستمهلتنى حتى تتفكر ، فأمهلتنى الى ما بعد الظهر بساعة . ولما لم يأت خبر من طرفها ، أمرت بارسال خطاب اليها يتضمن المعنى الذى أشرت اليه سابقا ، وحصل ذلك باتفاق مع المستشار .

فعلت ذلك صباحا ، وفي المساء قرأت فى جريدة « مصر الفتاة » مقالة عن مسألة التلميذة المذكورة ، تنهم فيها ناظر المعارف بأنه يتفق مع الناظرة سرا على ضد ما يأمر به جهرا ! فانظر [ص ٥٨٣] لقوم كتب الله عليهم الجهل ، وأضل أبصارهم ، وسلطهم على من يتمون بصوالحهم ، وصرفهم عن لا يشتغلون الا بفوائدهم الذاتية ! .

ومن أغرب الأشياء ، أن هذه المطاعن انتهت بأن جعلتنى أضحك فى كثير من الأحيان منها ، وأهزأ بالطاعنين ، وأنحيلهم أطفالا يلعبون ، ثم لا أرى فى نفسى — بعد ذلك — الا نشاطا فى العمل ، واقبالا على فعل كل ما أعتقد فيه منفعة عامة !

لم تنفذ الأمر ، ولم تجب عليه بشيء . فكتبت اليها يوم الخميس ٢١ يناير سنة ٩٠٩ أستفهم عما تم فيه ، فكتبت وكيلى المدرسة بأنه كُتب إلى ولى أمرها بالاستفهام عن سبب تغييها اليومين السابقين ؟ ، ثم ذهب بها ولى أمرها إلى المدرسة ، فرفضت الناظرة قبولها قائلة بأنها رفعت الأمر إلى السير إلدن غورست ! فقررت إيقافها ، وتحولها على مجلس التأديب لمحاكمتها ، وأصدرت الأمر بذلك فى يوم الجمعة ٢٢ يناير سنة ٩٠٩ ، بعد أن تفاوضت مع المستشار ومع مسترجراهام .

رأيتها قدمت لهذا الأخير تقريرا عن المسألة ! وقد تكلم معى بعد ذلك المستشار فى شأن عدم محاكمتها ، والاكتفاء منها بخطاب تعترف

فيه بخطئها^(٢٩) ، وتبدى تأسفها منه . فأبيت عليه ذلك كل الإباء ،
وقلت : إن العمل على هذا الرأى يوقع الاضطراب فى الادارة ،
ويكون محلا لانتقاد الكافة ، ويعجزنى عن تأديب أى شخص يخالف
أمرى . واذا كان الانجليز يريدون تأييد النظام ، وتعويد الناس على
الطاعة وامثال الأحكام ، فلا يصح أن يكونوا هم أول الناقضين لها ،
المستخفين بشأتها !

[ص ٥٨٢] (١٣٠)

ثم تقابلت مع بطرس باشا ، وأحطته علما بميل المستشار إلى صرف
النظر عن المحاكمة ، والاكتفاء بالاعتذار . فقال : ان هذا هو
الأولى ، اذ بذلك تنتهى المسألة ! قلت : إن هذا غير ممكن ، لأنه
يكون تلاعبا بالمصلحة ، وضعفا لا ينبغى أن نوسم به . وبما أننا بدأنا
السير ، فلا بد أن نستمر فيه لآخر الطريق ، وإنى واثق بأنى اذا لم أبدأ فى
الأمر رخاوة ، فلا يستطيعون أن يفعلوا شيئا . فقال : عظيم .

[ص ٥٨٣]

وفى اليوم التالى جاعنى مستر ولز ، وخاطبنى فى هذا الشأن ،
فاستعملت معه هذا اللسان ، وقلت : انى سأضعك حكما فى هذه
المسألة ، حتى تشعر بالمسؤولية ، وتنظر فيها بما يحفظ على المصلحة
كرامتها ، وعلى الادارة حسن انتظامها ، وبما يردع عن ارتكاب مثل
هذا الأمر .

(١٢٩ مكرر) فى الأصل : « بخطأها » ، وهو خطأ .
(١٣٠) ماورد فى هذه الصفحة استدراك من سعد زغلول لمعلومات نسبها أثناء
املاء روايته فى صفحة ٥٨٣ ، ثم عاد الى هذه الصفحة مرة أخرى .

ثم زرت في المساء السير إلدن غورست ، وتكلمت معه اجمالا في هذه المسألة ، فوافقني كل الموافقة على رأيي ، وقال بأن الناظرة اذا حضرت لديه أفهمها خطأها .

وقد أحضرت مستر ولز ، وأعطيت له التنبيهات اللازمة ، وقلت له : إن مجلس التأديب مراقب من الرأي العام ، ومن المجلس الأعلى ، الذي سينظر في المسألة بصفة استثنائية ، وقد عينت رئيسا على هذا المجلس ، حتى لا تجد المتهم في نفسها حرجا من قضائك ، ولا يكون لها حجة علينا . وإني عينت كاتباً معك ، أحمد أمين ، لأن له دراية بالقوانين .

وتم ذلك ، وشرع المجلس في اجراءاته ، واستفهم مني عما اذا كان يجوز للمتهم أن تحضر في المجلس بمحام عنها ؟ فأفدته بعدم الجواز ، وبأن للمجلس [ص ٥٨٥] مع ذلك الحرية التامة في تقرير ما يشاء . فأعلنها بعدم القبول ، ولا تزال المسألة تحت النظر .

[ص ٥٨٤] (١٣١)

شرع مجلس التأديب في أعماله ، فسأل بعض الشهود بعض أسئلة بواسطة رئيسه . وقد عرض على المستشار أن أقابل بعض الشهود ، كبويد كارينتر ، قبل جواب السؤال الموضوع له ، فرفضت ، وقلت : الأحسن ترك الشهود على حريتهم ، يقولون ما يشاؤون في موضوع ما سئلوا فيه ، ولا أريد أن أطلع على أقوالهم قبل أدائها ، ولكني أريد ذلك بعد الأداء . ثم قلت : إن أخذ أجوبة الشهود بالكتابة بعيدا عن

(١٣١) استكمل سعد زغلول روايته في هذه الصفحة المقابلة لصفحة ٥٨٥ ، بعد أن قطع سطرين في الصفحة الأخيرة . ثم عاد الى صفحة ٥٨٥ .

المجلس ورئيسه ، غير موافق للقواعد القانونية ، لأن الشهادة تكون مشافهة بمواجهة الشهود له والشهود عليه ، وبينت حكمة ذلك .

قلت : إنه يتبين من التحقيقات التي جرت في هذه الدعوى ، وأجوبة الناطرة ، أن بعض موظفي المعارف يكاتبون المفتشين في النظارة ، ويتلقون أوامر منهم ربما كانت مخالفة أو معاكسة للأوامر الصادرة من الناظر ! ولذلك أرى أن تصدر تعليمات لكل ناظر المدارس ، وجميع رؤساء فروع نظارة المعارف ، ألا يتلقوا أوامر تختص بأداء وظائفهم إلا من ناظر المعارف نفسه . وكل موظف باشر أمرا مخالفا للأمر الرسمي ، أو معاكسا له ، يستحق العقاب تأديبيا .

فاضطرب كلامه ، وابتدأ في موافقتي على عدم استحسان تلك العادة ، ولكنه تردد ، وحاول في مسألة المنشور ، فحاد عن موضوعه ، فتركت الأمر الآن ، حتى ينتهي الحكم في الدعوى .

[ص ٥٨٥] [١٣٢]

يوم ١٠ فبراير سنة ٩٠٩

قدم لى طلبة السنة الثانية من مدرسة الحقوق في القسم الفرنسوى ، عريضة (١٣٣) يتظلمون فيها من الزامهم بتعلم اللغة الانجليزية ، ويلتمسون جعلها اختيارية لهم . فتكلمت في ذلك مع المستشار ، وسألته عن سبب هذا الالزام ؟ فقال - بعد تلعم - : إن سببه طلب تلامذة القسم الانجليزى مساواة القسم الفرنسوى بهم في الالزام بتعلم

(١٣٢) هذه تكملة ص ٥٨٥ التى قطعت بصفحة ٥٨٤ المقابلة كما أوضحنا .

(١٣٣) أضيفت ليستقيم المعنى . وقد كتبت كلمة « عريضة » بعد عبارة طلبة السنة الثانية ، ثم شطبت .

لغة أجنبية ! قلت : إني لا أرى في تعلم القسم الفرنسي للغة الانجليزية من الفائدة ما أراه في تعلم القسم الانجليزى للغة الفرنسية . ولا معنى لأن نكلف شخصا بعمل لا فائدة له منه ، لأن نظير هذا الشخص طلب الزامه به ! قال : إني أريد أن أبحث المسألة . قلت : لك ذلك ، ودونك أوراقها .

سألت المستشار عن الفائدة التى تعود على مصر من الاتفاق المنعقد فى سنة ١٩٠٤ بين مدرسة الطب وبعض الكليات فى لندن ، وهو الاتفاق الذى يقضى بأن يحضر الامتحان فى هذه المدرسة كل سنة فى الشفاهى مندوب من قبل الكلية المذكورة على مصاريف الحكومة المصرية ، ذهابا وإيابا فى الدرجة الأولى ، مع تعويض قدره عشرة جنيهات عن كل يوم يقيمه فى مصر !

فقال : فائدة مصر أن أبناءها الذين يتمون دراستهم فى هذه المدرسة يمكنهم أن يدخلوا فى تلك الكلية ، ويحصلوا على شهاداتها . قلت : وما كان عدد التلامذة المصريين الذين أتموا دراستهم وأرادوا الدخول فى تلك الكلية ، ولم يتمكنوا من هذا قبل ذلك الاتفاق ؟ فاضطرب فى الجواب ، وقال : لم يكن هناك أحد من التلامذة المذكورين ، ولكن المقصود بهذا الاتفاق هو تسهيل الأمر على تلامذة الارسالية المصرية فى أوروبا . قلت : ولكن المخاطر التى انبى عليها هذا الاتفاق لا أثر فيها لمسألة الارسالية المصرية ! قال : انها فى الحقيقة خالية من ذلك ، ولكن هذا الأمر كان مقصودا فى الذهن بعقد الاتفاق المذكور .

قلت : ولكن هذا الاتفاق مضر من وجهين :

الأول ، أنه غل بسلطة الحكومة المحلية ، لأنه يجعل للمدارس

الأجنبية سلطة على مدرسة الطب ، بحيث لا تعدل في [ص ٥٨٦]
بروجراماتها الا اذا قبلت بذلك الكلية ، ولا يمكنها أن تسلم شهادة الا
اذا اشتركت هذه الكلية في الامتحان .

والوجه الثاني ، أنه يوجب الاضطراب في أعمال الامتحان ، وعدم
حصولها في تاريخ واحد .

فقال : إن الوجه الثاني في محله ، وأما الأول ، فهو في الحقيقة
تداخل ، ولكنه لا ضرر فيه ! فقلت : لا يكفي في قبوله عدم وجود
ضرر له ، بل يلزم أن يكون فيه منفعة ! على أنه مهما كان الأمر ، فانه
تقييد لحرية السلطة المحلية ، ولا يصح لحكومة تحترم نفسها أن تقبله .
فطلب أن يتفكر في الأمر ، فأملهته .

ثم تكلم في مجلس التأديب ، وعدم خبرة أعضائه ، وتشكى من
كون ولز لم يجتمع به ، ولم يستشره في شأن من شؤون الدعوى .
فقلت : إنه لا حيلة لنا الآن فيه^(١٣٤) ، والأحسن الابتعاد بقدر
الامكان عنه ، حتى لا يقال إن هناك تأثيرا عليه ، وقد تركته لنفسه
يتصرف في الدعوى بحريته كيف يشاء ، وإني لم أستحسن أنه استفهم
منى عن قبول المحامي ، ولذلك قلت له إنه حر فيما يراه فيها . فقال
كذلك .

ولكن وردني خطاب الآن من مغربي يفيد أن المستشار حضر في
منتصف الساعة الخامسة ، بحجة استحضار الشيخ شريف من
الزقازيق بمجلس التأديب ، وكان أخبرني بأنه يريد مخافة ولز قبل انعقاد
المجلس ببرهة !

(١٣٤) أى في ويلز .

تكلمت مع المستشار في شأن ما حصل بالجمعية العمومية من استحسان ما صنعتها النظارة في التعليم الديني ، وفي مدرسة المعلمين ، وفي اقتراح اعطاء المال لها حتى تتمكن من تنفيذ الاصلاحات التي تنويها . فكان يستقبل هذا البيان بالانقباض ! ويسرع إلى الخوض في حديث آخر ، كمن يؤلم بالشيء فيتخلص من آله بالهرب منه !

في يوم ١١ فبراير سنة ١٩٠٩

كنت كلفت المستشار بأن يبحث عن أسباب كثرة الساقطين في امتحان مدرسة الطب بالسنة الأولى والثانية ، فمكث مدة ، ثم قال : إنه تحدث مع مندوب الجامعة في هذا الامتحان ، فأخبره بأنه حضر امتحانات في انجلترا مدة عشرين عاما ، ولم ير نتيجة الامتحان في مدرسة الطب ، من جهة كثرة عدد الساقطين فيه ! قلت : وهل كتب ذلك في تقريره ؟ قال : لا ، ولكنه ابداه شفاها . قلت : هذا غريب جدا ، لأن كثرة الساقطين عن الناجحين [ص ٥٨٧] تدل على أحد أمرين : إما وجود نقص في التعليم ، أو زيادة في البروجرام . فكيف أمكن لتلك المدارس أن ترضى بهذه الحال ، ولاتنهض لاصلاحها مدة عشرين عاما ؟ هذا كلام غير معقول ، وإذا كنا نحني الرؤوس أمام عالم مثله في مسألة فنية ، فلا يسعنا الا أن ننبد قوله في مسألة عقلية ! فاختلط المستشار ، ولم يجب بجواب عن هذا الاعتراض .

يوم ١٣ فبراير سنة ٩٠٩

سألني المستشار عما اذا كنت رأيت ولز ؟ فقلت : لا ، ولا أريد أن أقابله . قال : إني أريد مقابله لكي أحضه على نهو الدعوى التأديبية ، فقد كثر الكلام فيها ، والنساء الانجليزيات ينددن بالنظارة ، ويدافعن عن الناظرة دفاعا شديدا !

قلت : إن الأحسن أن تبتعد عن مقابلة ولز ، أما نقد النساء وغيرهن في هذه الدعوى ، فلا أعبا به ، لأنى على تمام الاعتقاد بأننا فعلنا أقل مما كان يجب علينا . والانتقاد الذى أحشاه هو الذى يرجع إلى رمينا بالضعف ، والمبالغة في ملاينة الناظرة ومطاولتها . ولقد عاقبت ناظر مدرسة منذ قليل من الأيام بقطع ماهية نصف شهر ، لأنه استعمل لهجة شديدة ضد النظارة ، عقب اطلاعى على تلك اللهجة فورا . ولكنى صبرت كثيرا على هذه المرأة ، وما فعلت بعد ذلك شيئا الا رفع الأمر لفاضيها الطبيعى ، حتى تجادل عن نفسها ، أو تلقى ما تستحق من العقاب . فليتنقد المتقنون بعد ذلك ما شاءوا ، وليس لانتقادهم عندى الا الاستخفاف .

قلت له بعد ذلك : إنى اذا فهمت التعليم باللغة الانجليزية للبنين فلا أفهمه للبنات ، بل لا أفهم تعليمهن لغة أجنبية ! لأنهن لا يردن الاستخدام فى الحكومة ، ولا مباشرة الصنائع الحرة ، التى يوجب اختلاط الأجانب بها معرفة لغة أجنبية . ولذلك يحسن بنا أن ننظر فى هذه المسألة .

فقال : إن السبب فى ذلك عدم وجود المعلمات الوطنيات . قلت : يمكننا أن نعين لتعليمهن شيوخا من الذين بلغوا من العمر حد الكمال ، ولا يخشى منهم على الفتيات . قال : ولكن آباء التلميذات لا يرغبون (١٣٥) فى تعليم هؤلاء . قلت : من أين لنا أن نعرف ذلك ؟ إن رأى عندى أن يكون تعليم البنات على نوعين : نوع تعلم فيه لغة أجنبية لمن يريد تعلمها ، ونوع يكون تعليمها وطنيا عربيا لا أجنبية فيه ، لمن يردن ذلك . وبهذه الطريقة نتمكن من نشر التعليم فى النساء نشرنا

يوافق حال البلاد وعوائدها . فأبدى ترددا ، وانتهى بالبحث والنظر .

[ص ٥٨٨]

١٥ فبراير سنة ٩٠٩

حكم مجلس التأديب بتاريخ ١٣ فبراير في الساعة السابعة ونصف مساء ، بانذار ناظرة المدرسة السنية ، وقرر أنها لم تعتمد عدم الطاعة الا من تاريخ ١٣ يناير ، وأنها نظرا للخدمات التي أدتها ، وللتنهيج^(١٣٥) الذي قام بها ، يكتفى في حقها بهذا العقاب ! وحضر عندي « ولز » في صباح اليوم التالي ، فلم أرد أن أناقشه في موضوع الحكم ، ورفضت أن أسمع منه تفصيلا في شأنه . فاضطرب اضطرابا شديدا ، وانصرف على هذه الحال . وفي نيتي استئنافه ، وأعلنت ذلك للمستشار . ولكن الصعوبة في انتخاب من يرأس مجلس التأديب المخصوص .

وعلمت أن أمين سامي هو الذي سعى في تخفيف العقوبة ، وساعده شارمن ، وانضم اليهما ولز ، وأن رأى قمحة وحمزة لم يكن بعيدا عن التخفيف .

٢٥ فبراير سنة ٩٠٩

ولم أر أن استأنف هذا الحكم خشية ألا يكون من وراء الاستئناف حكم يناسب الجرم ، خصوصا وأن الهيئة التي يجب أن تنتظر فيه تكون مؤلفة من أشخاص ليس منهم أحد تابعا لنظارة المعارف ، لعدم وجود وكيل لها ، ولزوم انتخاب وكيل احدى النظارات مكانه . ففضلت

(١٣٥ مكرر) قراءة ترجيحية . ويكون المعنى : الاضطراب الذي حدث لها .

عدم الاستئناف ، واستعمال مالى من السلطة فى نقلها إلى مدرسة أخط من مدرستها بكثير . وفعلنا تم ذلك أمس .

ولكن دنلوب كان يخشى أن بعض المعلمات فى مدرستها يستعفين^(١٣٦) ، وتلميذاتها يبدین سخطهن ، وأنها هى تجد المسكن المخصص لها فى مدرسة معلمات الكتاتيب ببولاك ، أدنى من كل وجه من مسكنها فى السنة . فلم أحفل بذلك كله ، وأمضيت أمر النقل ، بعد أن تأكدت أن المسكن مناسب للسكنى . ووردنى منها خطاب بالامثال ، وعلمت أنها توجهت للمدرسة فعلا ، وانتهى الأمر .

٢٢ أبريل سنة ١٩٠٩

أخذت تشاغب بعد نقلها ، فتطلب تارة تعويضا عن مسكنها ، الذى^(٢١٣٦) حرمت منه مدة إقامتها ، وطورا اجراء بعض تصليحات فى المسكن الجديد ، ثم تكميل أثاثه ، وآونة الإذن لها بغسل وكى ملابسها ، فأجبت من ذلك إلى ما لها حق فيه ، ورفضت ما عداه .

وكان المستشار يعصدها فى كل ما تطلبه ! وقد لجأ كثير من أصدقائها إلى الجرائد ينشرون فيها المطاعن تلى المطاعن ضدى ، وضد نظارة المعارف ، فلم أحفل بها ، لأن كل ما فعلته أقل مما كان ينبغى فعله ، ولم يحصل الا باتفاقى مع السير إلدن غورست .

(١٣٦) قراءة تقريبية .

(١٣٦ مكرر) فى الأصل : التى .



الكراسة التاسعة

الكراسة التاسعة

من ص ٣٧٧ الى ص ٥٠٧

من ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ -

الى ٤ فبراير ١٩٠٩

محتويات الكراسة

- استعفاء مصطفى فهمى باشا
- تعيين بطرس غالى باشا
- دخول سعد زغلول الوزارة الجديدة
- تعنيف الخديو للسيد محمد توفيق البكرى
- اضطرابات الطلبة
- تقييم سعد زغلول للحياة السياسية .
- الحركة الدستورية .
- نشأة التفكير فى قانون المطبوعات

- مسألة القاضى الشرعى التركى
- افتتاح الجامعة المصرية
- مظاهرة الطلبة ضد جريدة « المؤيد »
- لائحة مدرسة المعلمين
- مقاضاة جريدة « القطر المصرى »
- مسألة أوراق الغازى مختار باشا
- تعيين الأمير حسين كامل رئيسا لمجلس شورى القوانين
- محاولة تعيين مصطفى لطفى المنفلوطى فى نظارة المعارف
- انعقاد الجمعية العمومية .
- طلب الجمعية العمومية انشاء مجارى للقاهرة .

[ص ٣٧٩]

قبل استعفاء اللورد كرومر بسنة ، حدثني مصطفى باشا في أوروبا ، ونحن نتنزه في ضواحي سالزبورج ، بأنه يريد الاستعفاء طلبا للراحة والتمتع بالحياة الخصوصية ، ولكنه يتربص بهذا الاستعفاء وقتا تكون الأحوال فيه هادئة والنفوس مطمئنة ، حتى لا يُظن أن استعفاءه نتيجة اضطراب في الأحوال ، ومقدمة لسوء المآل . وتمنى لو أنه يقتنى منزلا في ضواحي لوسرن ، ليمضي فيه زمن الصيف .

وعقب استعفاء اللورد كرومر ، أبدى لى هذه الرغبة ، وقال : إن الأحسن لى الانسحاب ! فلم أوافقه على ذلك ، كما لم^(١٣٨) يوافقه عليه السير إلدن غورست ، وألح عليه بالبقاء فى منصبه . وكان يظهر اليه كثيرا من الانعطاف ، وينحى الفرص التى يدل الناس فيها على مكانة الرئيس من الاحترام ، كتوديعه عند السفر فى الباخرة ، واستقباله عند العودة فى المحطة - على خلاف ما كان يفعل اللورد كرومر .

(١٣٨) فى الأصل : « كما لو » .

غير أن اتفاق غورست مع الخديوى ، وعودة الثانى إلى التداخل فى الأمور بما تقضى به المصلحة الخاصة ، لا المصلحة العامة ، ورجوعه (٢١٣٨) الى الانعام بالرتب والنياشين ، واختصاصه بها قوما مخصوصين — كل ذلك أخاف الرئيس على مستقبل البلاد ، وأخرج مركزه ، لأنه كان على الدوام ينصح الجناح العالى بأن يضع نفسه فوق الكل ، وأن يترك للحكومة حرية التصرف فى الادارة .

وزد على ذلك سعى المقرين فى الاستخفاف بالحكومة ، وحمل الجرائد والخطباء على امتهائها واحتقارها ، مما ترتب عليه إضعاف سطوتها فى نفوس العامة ، وكثرة الأشقياء فيها ، إلى حد يشكو الكل الآن منه . وما ساعد على هذا الاختلال تداخل المعية بين المديرين والأهالى ، بتحريض هؤلاء ضد أولئك ، حتى أصبح المدير ولا سلطة له على سكان مديريته ، اذا كان (١٣٩) من المغضوب عليهم .

ولهذا صمم الرئيس على الاستعفاء ، وكاشف بهذا التصميم بعض أخصائه . وما كنت موافقا له فى أول الأمر ، وتكلمت معه كثيرا فى عدوله عنه ، خصوصا أثناء السفر فى كارلسباد وايشل (٢١٣٩) بعد الانقلابات فى تركيا . ولكنى لم أستطع اقناعه ، وفارقه وهو على هذه العزيمة .

(١٣٨ مكرر) فى الأصل : « ورجوعهم » .

(١٣٩) فى الأصل : « اذا من المغضوب عليهم » . وقد أضفنا « كان » ليستقيم المعنى .

(١٣٩ مكرر) ايشيل ، مدينة وميناء يقع فى جنوب تركيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

ولما عاد إلى مصر في ٢١ أكتوبر سنة ٩٠٨ ، قابل السير إلدن غورست في اليوم التالي ، وأخبره بما أصر عليه ، وحدد يوم الثلاثاء ١٠ نوفمبر سنة ٩٠٨ لتنفيذه ، وذلك حتى تمضي أيام العيد ، وينقضى عيد الملك أيضا . ولم يكشف أحدا غيري بهذا الأمر .

غير أن الاشاعات أخذت تتوالى بسقوط الوزارة قبل عودته من أوروبا بقليل ، وبعد عودته أيضا ، حتى إن جريدة المؤيد ، بعد أن نشرت الاشاعات في يوم ، عادت في اليوم التالي ، فقالت : إن الاستعفاء لم يحصل ، ولكنه يتم عقب العيد ، بلا مهل !

فوقع في نفسي من ذلك أن السير غورست أخبر الخديوى ، وهو أخبر الشيخ على يوسف . وما يؤكد ذلك ما نشره يوم الثلاثاء ١٠ نوفمبر ، قبل الجلسة التي طلبها مصطفى باشا من الخديوى ، من أن طلب هذه الجلسة هو لتقديم الاستعفاء ! مع أن الأمر كان [ص ٣٨١] سرا مكتوما !

وقد كان تحدد لهذه الجلسة الساعة ٤ بعد الظهر من اليوم المذكور ، ولكن جعلت بعد ذلك في الساعة ٣ وعشرين دقيقة . وفيها قال مصطفى باشا للجناب العالى : إني قضيت أغلب حياتي في خدمة بيتكم الكريم ، وشخصكم العظيم ، وقد بلغت من الكبر حدا لا تساعدني فيه صحتي على الاستمرار على خدمة ذاتكم الكريمة . نعم إني أشعر هذا العام بصحة أحسن ، ولكن استمرار العمل من شأنه اضعاف الصحة ، وتعريضها للخطر في مثل سني . ولذلك أرجو مولاي أن يتفضل على بالاستراحة من مسند الوزارة ، وأن يعفو عما يكون صدر مني أثناء تأدية وظيفتي ، مما ربما كان يمس خاطره

الشريف ، أو يخالف رغبته السامية ، لأنه إن كان حصل شيء من ذلك ، فذلك على غير قصد مني ، اذ العصمة لله وحده .

فقال الجناب العالي : إني متأسف أشد الأسف على خروجكم من مسندكم ، وإني أعرف لكم الخدمات الجليلة التي قمتم بها أثناء توظيفكم ، وكنت أود أن تبقىوا على الدوام فيها . وفي الحقيقة اني لا أعتد بتلك الهفوات ، ولا أجعل لها أثرا في نفسي ، لأنها في الحقيقة غير مقصودة . وكونوا واثقين بأنكم تكونون على الدوام مشمولين برعايتي ، وأرجو أن تمدوني بآرائكم السديدة في مهام الأمور ، التي لا أنفك عن استشارتكم فيها ، كلما مست الحاجة لذلك . وإني أرجو لكم تمام الصحة ، وكمال الراحة .

فانصرف وقلبه ممتلئ شكرا . ولاقيته بعد ذلك فرحا جزلا ، فقص على ما فات ، وقال لي : خرجت من لدن الحضرة الفخيمة الخديوية على عزم أن أمر بك ، ولكني رأيت أن أذهب للترهة توا ، فظهرت لي المظاهر التي كنت أشاهدها كل يوم في طريق الجيزة ، صاحكة باسمه ، وأحسست كأنما حمل ألقى من على عاتقي ، وشعرت بخفة في جسمي ، لم أشعر بها من قبل ! غير أن السير لادن غورست حضر عندي في هذه الساعة ، وترجاني أن أكمم الأمر حتى تنتهي مخابراته مع لندرة . [ص ٣٨٠] (١٤٠) وإني مسرور جدا من خروجي في هذه الظروف الحاضرة ، غير أن السير غورست أخبرني بما كدرت كدرا عظيما ، وأرجو أن أستسمحك في أن لا أقوله لك ، لأنني أعطيت له عهدا بأن لا أبوح به ، وهو لا يتعلق بشخصك أصلا ، فلا تسألني عنه !

فقلت في الحال : لعل الأمر الذى تكتمه هو تعيين بطرس باشا
غالى في رئاسة النظار ! فاندعش ، وقال : من ذا الذى قال لك ذلك ؟
قلت : لم يقل لى أحد به ، ولكنه شىء ألقى في روعى عقب كلامك
هذا ! فقال : إني على عهدى ، لم أقل ، ولكنك أنت الذى قلت .

ثم فهمت أن الجنب [ص ٣٨١] العالى عرض عليه^(١٤١)
تعيين بطرس باشا رئيسا للنظار ، ويريد أن يخبر دولته في ذلك الليلة .
وهو^(١٤٢) لم يعارض في هذا الأمر ، لأنه لا شىء فيه سوى كون
المعروض قبطيا ، ولكن لذلك سابقة بتعيين نوبار باشا رئيسا للنظار !

قال لى مصطفى باشا : فهت ! ولم أجب على سؤاله^(١٤٣) ،
الذى كرره ثلاث مرات ، بل بقيت ساكنا وهو يكرر السؤال ، لأن
ذلك لم يكن يخطر لى^(١٤٤) على بال ، لأن غورست يكره الأقباط
عموما ، ويطرس خصوصا ، ولأن المبدأ الذى جرت عليه الحكومة ،
هو أن لا يقبل في رئاسة النظار غير مسلم ، ولأن الانجليز يجتهدون -
خصوصا الآن - في استرضاء المسلمين ، وعدم الإتيان بما يمس
خوابطهم ، ولأن المقرر في الأذهان كان تعيين فخرى باشا . نعم إن
بطرس كفاء ، وأحبه ، غير أنى أخشى أن يقع ذلك عند المسلمين
موقعا سيئا ، وأن تكون سياسة الحكومة به سياسة مواربة لا سياسة
صريحة .

(١٤١) أى : على جورست .

(١٤٢) أى : جورست .

(١٤٣) أى : على سؤال جورست .

(١٤٤) أى : لم يخطر لمصطفى فهمى باشا .

إلى هذه الساعة لم يكن مصطفى باشا كاشف زملاءه بما عزم عليه ، وكنت أحدثه في هذا الشأن [ص ٣٨٢] قبل تقديم الاستعفاء ببضعة أيام ، وأبدت له أنه ينبغي أن يكاشف زملاءه بنيتهم ، فانهم متضامنون معه ، واستعفاؤه يوجب حتما سقوطهم . فقال : إن استعفائي هو لسبب شخصي^(١٤٥) لا لأمر سياسي يختص بالحكومة ، وليس هذا استعفاء بل هو استراحة شخصية ، وأخشى أن لو كاشفتهم بالأمر أن اضطربهم بذلك إلى متابعتي . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فانه ما دام الأمر شخصيا ، لا يمكنهم أن يعتبروا على فيه ، اذ ليس بيننا ما يصحح هذا العتاب !

فلم أوافق على رأيه ، وتفارقنا مختلفين فيه . ثم فاتحته في الأمر في الجلسة المذكورة ، وأبنت له خطأ رأيه الأول ، فاعترف به ، وأمر بجمع اخوانه في الغد عنده الساعة ١٠ صباحا . فاجتمعوا ، وقال لهم : إني رأيت أن أستريح من عناء الأعمال طلبا لصحتي ، نعم إنها أحسن من السابق ، ولكنها لا تحتمل استمرار العناء . ورأيت ألا أخبركم بالأمر قبل وقوعه ، حتى يكون الأمر قاصرا على ، ويكون لكم الحرية في البقاء ، أو الاعتزال . وقد أمضيت عزيمتي أمس ، وتفضل الجنب العالي بقبول استعفائي . وليس من شيء في نفسي الا مفارقتكم ، فقد لبثت فيكم عدة سنين ، نشتغل — بالانحد — خير البلاد .

وكان بطرس مطرقا ، وقال : هذا مما يؤسف عليه ، ولكن قضى الأمر . وقال فخري : كان يلزمك أن تخبرنا من قبل . ثم خاض الكل

(١٤٥) في الأصل : « لشخصي » .

في حديث آخر ، بعد أن رجاهم مصطفى باشا ، بأن يجعلوا الأمر سرا بينهم ، حتى يعلن رسميا^(١٤٦) .

وقد كان مصطفى باشا استلم من شفيق^(١٤٧) خطابا في المساء ، يرجوه فيه - بأمر الجناب العالي - أن يكتم الأمر ، ولا يوح لأحد به . فلما انصرفت في المساء من عنده ، ذهبت إلى الكلوب ، قرأت الخبر متشرا ! ووجدت نشرة من جريدة « البورس اجيسيان »^(١٤٨) ، تحمل خبر الاستعفاء^(١٤٩) ! وكثرت على الأسئلة ، فلم أجد للكتمان سبيلا ، غير أني كنت أقول ان الاستعفاء وقع ، ولكن القبول لم يحصل لغاية الآن . وقد امتلأت المجالس الخصوصية بحديث الاستعفاء ، ويكون الترشيح للرئاسة دائرا بين فخرى وبطرس . ورشح الناس كثيرين غير الذين تعينوا فعلا ، منهم : اسماعيل باشا أباطة ، وزكى باشا^(١٥٠) ، وسرهنك باشا^(١٥١) ، وشفيق باشا ، وعدلى باشا .^(١٥٢)

وبقى الأمر معلقا ، والناس تتحدث به ، والدوائر الرسمية لا تستطيع إثباته أو نفيه ، وسמاسة الترشيح يترددون على المعية ، ويختلفون الى الناس ، حاملين في كل ساعة اسما جديدا ، واستمرت

(١٤٦) في الأصل : « رسما » .

(١٤٧) . أحمد شفيق باشا ، رئيس الديوان الخديوى .

(١٤٨) La Bourse Egyptienne

(١٤٩) واضح أن الخديو عباس حلمى هو مصدر الخبر .

(١٥٠) أحمد زكى باشا (يرجع الى ترجمته في الجزء الأول من المذكرات ص

٣١٥ حاشية ٤٠٠) .

(١٥١) اسماعيل سرهنك (يرجع الى ترجمته في الجزء الأول من المذكرات ص

٢٣٦ حاشية ١٨٣) .

(١٥٢) عدلى يكن باشا (يرجع الى ترجمته في الجزء الأول من المذكرات

ص ٣٧٦ حاشية ٥٧٠)

هذه الحال من مساء الثلاث ١٠ نوفمبر (١٥٣)، إلى ظهر الخميس ١٢ منه .

غير أنه في مساء الأربع حضر عندى الشيخ على يوسف ووجهه يتلأأ سرورا . وفهمت منه أن الأمر تم على ما ظهر به ، ألا فيما يختص بناظر المالية . وتبين لى - من كلامه ، ومن أقوال كثيرين غيره - أن الجتاب العالى ، كان يستشير فى تشكيل وزارته مثل اسماعيل أباطة ، والشيخ على يوسف ، وشوقى (١٥٣) ، ويوسف صديق (١٥٤) . وأخبرنى بعضهم بأنه رأى هذا الأخير فى غرفة مع [ص ٣٨٣]

(١٥٢ مكرر) فى الأصل : « عشرة ١٠ نوفمبر » وقد حذفنا : « عشرة » .
(١٥٣) أحمد شوقى (١٨٦٨ - ١٩٣٢) الملقب بأمير الشعراء . وقد ولد بالقاهرة لأسرة ثرية امتزجت فيها الدماء العربية والتركية والكردية واليونانية ، وتعلم فى مدرسة الحقوق ، وذهب فى بعثة الى فرنسا . فدرس الأدب الفرنسى مع دراسته للقانون ، وعمل بعد عودته فى « القلم الافرنجى » بالديوان الخديوى ، وتوثقت صلته بالقصر فى عهد الخديو عباس حلمى ، فصار « شاعر الأمير » المعبر عن سياسته ، مما أفقده ثقة الوطنيين . وحين خلع الانجليز عباس حلمى ولولوا مكانه السلطان حسين كامل ، قابل أحمد شوقى هذا العمل بالسخط وعبر عن مشاعره فى شعره ، فأبعد الى أسبانيا ، وبقي هناك طوال الحرب العظمى ، وعاد الى مصر أقرب الى قضايها الشعب بسبب ثورة ١٩١٩ ، فأصبح شاعر الشعب والعروبة والاسلام بعد أن كان شاعر الأمير والخليفة . (الموسوعة العربية الميسرة ص ١١٠١) .

(١٥٤) يوسف صديق بك ، درس الحقوق فى مونبليه فى فرنسا ، وعندما كون عباس حلمى حوله مجموعة فرنسية من المعارضين للاحتلال البريطانى تعمل للاستقلال المصرى كان يوسف صديق بك قاضيا وطنيا فى المحاكم المختلطة ، وقد دخل فى هذه المجموعة ، وقد ساء الانجليز حامته الوطنية ، فأصر اللورد كرومر على فصله مع اسماعيل الشيمى .

وصيفة الجناح العالى ، وأباطة والشيخ على يوسف فى غرفة أخرى ، وشوقى وشفيق فى غرفة ثالثة ! والكل يرشحون من يريدونه ، وكل يؤيد رأيه فيمن يريد ، وأن أباطة كان معاضدا لبطرس كل التعضيد ، أما الشيخ على يوسف فانه كان يخالفه ، ويحذر الجناح العالى منه . وأخيرا تم النصر للأول على الثانى .

فى كل هذه الغوغاء ، لم أتحرك حركة واحدة لاستشاق خبر ، أو استطلاع خفية ، بل تركت الأمر لمدبره يصرفه كيف شاء . ولم يكن منى الا سماع ما يسديه من يزورنى ، أو يلتقى بى من المعارف والأصدقاء . ولم يكن يؤسفنى من السقوط (١٥٥) الا حصوله ضمن سقوط الكل ، لأنى أحب أن يكون خاصا للأسباب الخاصة التى قامت بى ، ولا تزال قائمة ، وتستمر كذلك حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا : إما بازالتها ، أو باظهارها للناس جميعا (١٥٦) .

فى يوم الخميس ١٢ نوفمبر ، بعد عودتى من الديوان ، ورد على خطاب من بطرس فى ظرف مطبوع عليه « رئاسة مجلس النظار » — يدعونى للتشريف فى منزله فى الساعة الثالثة بعد الظهر . فوجدت لديه رشدى واسماعيل باشا سرى بقاعة ، وفى قاعة أخرى كتبة مجلس النظار وأمامهم أوراق .

وبعد هنيئة ، حضر بطرس وقادنا الى غرفة صغيرة أخرى ، وقال : لا حاجة بى لأن أعرفكم موضوع اجتماعنا ، فأنتم تفهمونه !

(١٥٥) أى خروجه من الوزارة .

(١٥٦) واضح من هذه الفقرة أن سعد زغلول لم يكن يريد أن يكون خروجه من الوزارة خروجاً عادياً — أى كنتيجة لسقوط الوزارة — وإنما كان يريد أن يتم كنتيجة لاستقالة مدوية يظهر فيها رأيه للناس .

وستعين محمد بك سعيد ناظرا للداخلية ، ويحضر في هذا المساء من الاسكندرية . أما نظارة المالية فخالية ، ولا أدري من ذا الذى يليق بها ؟ عرضت على الجناب العالى ثلاثة أشخاص : عدلى ، ومصطفى ماهر ، وحشمت (١٥٧) !

فاتفق الكل على تفضيل الأول ، ثم الثانى ، وفى النهاية : الثالث . فقال : إن الأول لعب حتى خسر كل ماله ! قلت : ما سمعنا بذلك من قبل ! قال : هذا أكيد ! قلت : ومع ذلك ، فليس هذا بمناع ، بل ربما كان من الموجبات ، لأن تعيينه لمثل هذه الوظيفة يصرفه عن اللعب إلى الجد ، ويحول نباهته الى الانتفاع بها . وكان اسماعيل باشا سرى يوافقنى على كل ذلك ، ولكن رشدى كان فى أغلب الأحيان ساكتا .

ثم قال بطرس : إني أريد أن نشتغل معا ، وأن يعمل كل وزير فى نظارته ، فيتفقد الشؤون والأحوال ، ويعمل فيها برأيه ، ويطوف البلاد ، ويستطلع أفكار الناس وأمياهم . قلت : هذا أحب الأشياء إلينا ، لأننا نريد أن نعمل ، ولكن يجب أن تكون سياستنا صريحة ، وأن يفهم مرؤ وسونا مقاصدنا ، وكذلك يجب أن يكون شركاؤنا فى العمل

(١٥٧) أحمد حشمت باشا ، ولد عام ١٢٧٥ هـ ١٨٥٧ م بكفر المصيلحة ، ودرس الحقوق باكس - ن - بروفانس ، وحصل على شهادة الدكتوراه ، وعاد الى مصر عام ١٨٨١ م ، وعين مندوبا لقسم قضايا المالية والداخلية بمحافظة مصر ، وتقلب فى وظائف النيابة ، وعين مديرا لجرجا ، ورقى مديرا لأسيوط ، ثم انتقل مديرا للدقهلية ، وأحيل ظلما الى المعاش فى ديسمبر ١٩٠٣ ، ثم عين ناظرا للمالية فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ ، ثم ناظرا للمعارف فى فبراير ١٩١٠ عقب اغتيال بطرس غالى وكان وكيل حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية .

على بينة من هذه الحطة ، حتى لا يكون هناك محل للمواربة والمخاتلة .
وارى أنه لا نجاح لكل ذلك ، الا اذا كان هناك ثقة تامة بنا حتى يكون
لأعمالنا سند [ص ٣٨٤] تتقوى به ، وتظهر به آثارها . وأن تكون
هذه الثقة ثقة حقيقية في الظاهر والباطن ، في السر والعلانية ، لا أن
يحصل التظاهر بها ، ثم يعمل في السر على خلافها ! قال : أما الثقة
فحاصلة من الجانبين ، واليوم الذى أحس باختلافها فانى أفضل
الاعتزال على البقاء . قلت : وهو كذلك .

ثم قال . إني أريد أن يحضر النظار مجلس شورى القوانين ،
ليجادل كل منهم عن مشروعات نظارته . قلت : ليس شئ أحسن
من ذلك ! ثم كلف رشدى بتعرف بيت حشمت^(١٥٨) ، والعمل على
استحضاره ، ففهمت من ذلك أن الأمر تم له ، وأن الاستشارة فيه
كانت تطبيقاً للخاطر فقط ! وعجبت من حال رشدى في هذه الجلسة ،
فانه كان - في أغلب الأحيان - ساكتاً ، ولا يتكلم الا بما يوافق
بطرس .

وتواعدنا أن نعود إلى منزل الرئيس في الغد ، للتوجه إلى عابدين .
فاجتمعنا به في الساعة تسعة ونصف ، وكان الكل هناك : الرئيس على
كبة ، والباقي أمامه على كراسى ، ومن بينهم حشمت مزور^(١٥٩)
الريدنجوت^(١٥٩) ، جالساً^(١٦٠) كأنما هو بين يدي اله ! فجلست

(١٥٨) أحمد حشمت باشا .

(١٥٩) في الأصل « مزور » بدون الألف .

(١٥٩ مكرر) الريدنجوت : Redingote السترة الرسمية السوداء
الطويلة .

(١٦٠) في الأصل : « جالس » .

بجانب الرئيس ، واعتراض لهذا المنظر نوع من الخجل المزوج بالاستغراب !

ثم تكلمنا في الأمن العام ، وفيما يلزم اتخاذه من التدابير ، وفي النفي الإداري . فعضدت مشروع هذا النفي ، على شرط أن يكون بالنسبة للأشخاص الذين اجتمعت الأدلة لغاية الآن على تشردهم وشقاوتهم وخطرهم على الأمن العام . وأن يكون الحكم بهذا النفي من لجنة تتألف من أهم القضاة وأعد لهم . فلم يوافق بطرس على هذا الرأي ، ورأى وضع المراقبة على مثل هؤلاء . فقال محمد بك سعيد : إن هذه المراقبة موجودة ! وكان كلما نطق بطرس بكلمة ، أمن عليها حشمت ورشدي بلا ترو ولا إمعان ، فان بطرس كان أحيانا يتركنا فلا أجد في غيابه من شدة المعارضة ما أجده في حضوره^(١٦١) .

في الساعة العاشرة ، توجهنا إلى المعية ، وطلب الجتاب العالي الرئيس ، فاخلى به مسافة ربع ساعة . حتى حضر المستشار المالي ، فتمثلنا بين يديه ، وأخذ الكل مجالسهم ، فقال : إني ، من منذ الاتفاق الانجليزي الفرنسي ، تكلمت مع جناب الملك^(١٦٢) في شأن تعيين الوزراء^(١٦٣) ، وقد قضت الظروف باستعفاء الوزارة القديمة ، لأسباب صحية . ومن حسن الحظ وفقت لتأليف وزارتي على الهيئة الحاضرة ، فسعادة بطرس باشا أعرفه من زمان طويل ،

(١٦١) يقصد سعد زغلول أن كلا من أحمد حشمت باشا وحسين رشدي باشا كانا ينفردان بالموافقة على ما يقوله بطرس باشا غالي ، أما بقية النظائر فكانوا يعارضون بطرس باشا في حضوره أكثر مما يعارضونه في غيابه .

(١٦٢) الجملة غامضة ، ولعله يقصد بمثل الملك ، أي جورست .

(١٦٣) يقصد أن ينفرد بتعيين الوزراء دون المعتمد البريطاني .

واشتغلت معه في الشدة والرخاء ، والسفر والحضر^(١٦٤) فوجدته لا يتغير ، ولذلك فان لى ثقة عظيمة به ، وتعوّلا مهما على آرائه . وسعادة سعد باشا زغلول كان معنا في الوزارة السابقة ، واشتغل في المعارف كما تعلمون . وسعادة رشدي باشا اشتغل في الأوقاف ، ونَجَزَ^(١٦٥) كثيرا من الأعمال — وسعادة محمد بك سعيد^(١٦٦) كان في النيابة ، وطاف البلاد من أقصاها الى أقصاها ، وعرف الأحوال الجنائية ، ولنا رجاء فيه أن يعمل [ص ٣٨٥] على تأييد الراحة العامة ، وسعادة اسماعيل سرى باشا^(١٦٧) عالم فاضل ، وضع كثيرا من المشروعات ، وفضله أشهر من أن يذكر . أما حشمت باشا ، فقد كان في القضاء والادارة ، وأظهر همه عظيمة فيهما ، ثم انفصل ، وعينته حتى يعلم أننا لم ننسه بعد انفصاله^(١٦٨) .

وأريد أن تشتغلوا — على قدر الامكان — لخير البلاد بالاتفاق والاتحاد مع موظفيكم . واعلموا أن الاتفاق بيننا سائد ، وأن تعيينكم كان باتفاقنا معا ، وأن هناك أفكارا — مثل الأفكار التي يسمونها « بالوطنية » و« الحرية » — عليكم أن تعملوا جهدكم في استئصال

(١٦٤) هكذا في الأصل ، وليس للعبارة معنى !

(١٦٥) أى : « أنجز » وكلا الكلمتين بمعنى واحد .

(١٦٦) يرجع لترجمة محمد سعيد في الجزء الأول ص ٢٣٨ حاشية ١٨٧ .

(١٦٧) يرجع لترجمة اسماعيل سرى باشا في الجزء الأول ص ٢٣٦ حاشية ١٨٣ .

(١٦٨) يقصد : « فصله » ، وكان فصله ظلما (راجع ترجمته في حاشية ١٥٧) أى أحيل الى المعاش ظلما ، ولذلك حين عين ناظرا للمالية خلفا لمظلوم باشا ، قيل عند تعيينه : « خرج من المالية مظلوم ، ودخلها مظلوم ! » .

الطائش منها ، ورده الى الصواب . ثم انصرفنا ، وحيا كلا منا بتحية خاصة ، ولكني كنت أرى على الخطاب المختص بي ، مسحة من التكلف ، وشيئا من المواربة !

وانصرفنا إلى غورست اثنين اثنين ، حتى اجتمعنا لديه . فقال : اني أهنيكم على تعيينكم في المراكز الجديدة . وما أنا بخطيب فألقى خطبة ، ولكني أحدثكم حديثا تستطلعون منه الخطة التي أروم السير عليها . إننا في مصر محتلون (١٦٨) ، نعمل لخيرها ، والكلمة الأخيرة في تدبير شؤونها لنا ! وإن لنا مدنية ، ولكم مدنية نخالفها ، فواجباتكم أن توقفوا شركاءكم في العمل من المحتلين على أخلاقكم ، وميولكم ، وعوائدكم ، وما يناسبكم من الأحكام ، حتى تتشرب البلاد المدنية الحقيقية . وأطلب أن تتبادلوا الآراء مع المستشارين ، وتباحثوا معهم في الأمور التي تختص بنظاراتكم ، فاذا (١٦٩) اتفقتم يُنفذ اتفاقكم ، وإن اختلفتم فارفعوا الأمر لرئيسكم ، اولى ، فأبوابي على الدوام مفتحة امامكم ، ورأيت من الموافق ان تشاركوا مع مجلس شورى القوانين ، وتسمعوا انتقاداته واعتراضاته ، وتناقشوا معه فيها ، وتتجادلوا (١٧٠) عن المشروعات التي تقدمونها ، فان في ذلك خيرا للحكومة والأمة (١٧١) .

(١٦٨ مكرر) في الأصل : « محتلين »

(١٦٩) مكررة .

(١٧٠) في الأصل : « ويتجادلوا » .

(١٧١) يلاحظ أن جورست هنا يكرر ما قاله الخديو عباس حلمي للنظار على أنه رغبته الشخصية ، ولكن من الواضح أنها رغبة جورست ، أو أنه تم الاتفاق على ذلك بين الخديو وجورست بحكم سياسة الوفاق بينهما .

قلت : ولكن مجلس شورى القوانين ليس له حق الانتقاد على الحكومة ! قال بطرس : ليس الكلام فى الحق ، وإنما الكلام فيما يعمل ! . وبعد كلام لم يخرج عن ذلك المعنى ، انصرفنا .

ثم اجتمعنا عند بطرس للغداء ، وجرى الكلام فى شئون شتى ، وكان بطرس يتكلم أحيانا بصحة أمر لزملائه ، وهم يتلقون الأوامر منه ، وقد خجلت من حالة حشمت معه ، وأسفت لحالة رشدى ، ولكنى رأيت محمد سعيد واسماعيل سرى أحفظ لكرامتيهما وأعز نفسا . ثم توجهنا إلى القبة ، حيث كتبنا أساءنا فى سجل تشريفات الحرم ، وأبلغنا شكراتنا لها بواسطة باش أغا (٢١٧) .

وفى أثناء ركوبنا العربى معا ، أشار بطرس إلى أن الانجليز يشكون منى لتشددى عليهم فى المعاملة ، والتداخل بين التلامذة والأساتذة ، ومخالفة القانون المالى . فأحطته بهذه المسائل اجمالا . وقال : ان هارفى (١٧٢) — المستشار المالى — سيحضر عنده غدا ، لهذه المسألة .

وفى الغد حضر رشدى وسرى عندى بملايس الاستقبال ، للتوجه الى بطرس لزيارته ، وما كنت لأبسا هذه الملايس [ص ٣٨٦] فقلت لهما : كان الأحسن أن نذهب بغير ملايس رسمية ، ولكن بما أنكم فعلتم ذلك فلا حاجة إلى مخالفتكم . فذهبنا إلى نظارة الخارجية ، ووجدنا بها حشمت ومحمد سعيد ، والأول جالس بالخضوع والخشوع ، والسترة مزررة !

(١٧١ مكرر) فى الأصل : « باشأغا » بالتركية ومعناها رئيس الأغوات أو التشرىفات الأول ، وكان محمد فهمى بك .

(١٧٢) فى الأصل : « هرفى » .

وقد كان ابراهيم باشا نجيب^(١٧٣) حضر عندي ، لتزعزع مركزه في وكالة الداخلية ، يرجون في سنده . فتكلمت معهم في هذا الخصوص ، وعلمت أن الطرفين متفقان على عزله . فتكلمت في صالحه كثيرا .

ثم تكلم معي بطرس في مسألة المستشار المالي ، وتبين أنها المسألة المتعلقة بشراء الكتب ، وأن المستشار المالي يريد عرضها على مجلس النظر . وأطلعني على مذكرة مكتوبة منه في هذا المعنى ، وخطاب لي بصفة اشعار !

وحقيقة هذه المسألة ، أن نظارة المعارف جارية على أن تشتري الكتب اللازمة لها من مؤلفيها ، أو متعهدي طبعها . وأن تتعاقد معهم على تأليف ما يلزمها ، بدون أن تراجع في ذلك نظارة المالية . ومن ذلك أنها اتفقت ، قبل وجودي بها ، مع مسيو جرامولان^(١٧٤) على أن يؤلف بعض كتب في الحقوق ، وبعثت استمارة في صيف هذا العام لنظارة المالية بأن تصرف له مبلغ مائتي جنيه من القيمة المتفق عليها ، فاعترضت نظارة المالية على عدم استشارتها في هذا الاتفاق ، ورغبت أن تستشار من الآن فصاعدا في مثله ! فلم ترضخ لذلك نظارة المعارف ، وجرت بينهما مخابرات في غيتي . ثم استمرت المخابرات بعد

(١٧٣) يرجع الى ترجمة ابراهيم نجيب باشا في الجزء الأول من المذكرات ، نص ٥٠٧ حاشية ٩٠٥ .

(١٧٤) في الأصل : « ومن ذلك أنها اتفقت ، قبل وجودي بها ، ومن ذلك أنها اتفقت مع مسيو جرامولان » . الى آخره . وقد حذفنا عبارة « ومن ذلك أنها اتفقت » الثانية لتكرارها .

حضورى ، وفاتحنى المستشار المالى فيها يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٨ بسرأى عابدين — على النحو الذى شرحناه فى محل آخر (١٧٥) .

ثم لما سقطت الوزارة ، وتعين بطرس باشا رئيسا لها ، تكلم معى بشأن هذه المسألة . فبينت له مفصلاتها ، وقلت أن لا حق لنظارة المالية فى اعتراضها ، وأنها اذا كانت تريد وضع قاعدة جديدة ، فإنى لا أعارض فيها .

وبناء عليه اجتمعنا عند الرئيس فى يوم الخميس ١٩ نوفمبر ، وتقرر أولا : أنه لا حق لنظارة المالية فى اعتراضها ، وثانيا : أن نظارة المعارف تجرى من الآن فصاعدا على قاعدة استشارة نظارة المالية فى حالة ما اذا كان مؤلف الكتاب من موظفيها . وصرحت فى أثناء الكلام بأنه لا دخل لى شخصا فى هذه المسألة ، وإنما كنت فيها مدافعا عن عمل النظارة فقط .

فى يوم الاثنين ١٦ نوفمبر اجتمع مجلس النظار — لأول مرة بعد تشكيل الوزارة الجديدة — فى سرأى عابدين . وكانت أهم مسألة نظرها هى : تعيين عبد الخالق باشا ثروت نائبا عموميا ، ولم يحصل فيها ما يستحق الذكر .

ثم اجتمعنا فى مسائه على وليمة ، أعدها الجناب العالى لوداع قنصل جنرال ألمانيا . وعلمت من رشدى أن صفوت تعين قاضيا بالاستئناف ، فقلت : لم أعلم بذلك ! واعترضت على شكل تعيينه بأنه لم يرد له ذكر بالجلسة ، وعلى موضوعه بأن صفوت يليق أن يكون مديرا أكثر من أن يكون قاضيا . ثم سألت — أمام محمد سعيد — عما

(١٧٥) أنظر الكراسة رقم ١١ ص ٥٧٥ .

إذا كان في النية تعيين محمد أباطة مديرا لاحدى المديريات ؟ ، فصرح [ص ٣٨٧] بأن ذلك لم يكن في نيته . ودار الكلام في شأنه ، فعضده رشدى كل التعضيد ، وفند الاشاعات ضده كل التفنيد . ولكنى قلت له : انه مهما كان بريئا في الواقع من هذه الاشاعات ، فان مبادهة الرأى العام بتعيينه لا يحسن بالنظارة الجديدة ، فالأولى التمهيل انتقاء السخط العام . ثم انتهت الحفلة في نحو الساعة تسعة .

وكان حشمت ورشدى وسعيد موضوع التفات الجنب العالى ، حيث تحدث معهم طويلا ، كما تحدث - أطول - مع مسيو موريس ، مدير الكتبخانة الخديوية . وكنت في المائدة على يساره ، فسألنى عن موعد طوافى بالمدارس والمعاهد العلمية ؟ فقلت : إنه في مثل هذه الأيام . فقال : ولكن الميزانية لم تنته ! فقلت : إنها وضعت وتقررت في مجلس المعارف ، والاتفاق تام عليها بيننا وبين نظارة المالية . قال : ولكن ربما مست الحاجة إلى بعض استفسامات ، فالأحسن إرجاء الطواف إلى ما بعد تقريرها رسميا ! . وشملت^(١٧٦) من ذلك أنه يريد الارجاع ، فأبنت له أهمية الطواف ، وما فيه من الوقوف على أحوال الأشخاص والأشياء ، فصدق على ذلك . وعند الانصراف قال لى : إنى أود أن تكون دائما معنا ! . وهو يكرر دائما هذه الجملة الآن عند انصرافى من لدنه !

وفى يوم الخميس ١٩ نوفمبر ، اجتمعنا في حضرته اجتماعا غير رسمى ، عرض فيه رشدى تعيين محفوط قاضيا في الاستئناف ، وأثنى عليه الشناء الجميل ، ثم عرض أن تقرر لائحة مجلس الأوقاف الأعلى ، وقال : إن الحاجة قاضية بوضعها ، لأن اللائحة القديمة جعلت من

(١٧٦) في الأصل : « وشملت » .

اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى أمورا لا يصح أن ينظر فيها .
والمفهوم من كلامه أن اللائحة الجديدة ترمى إلى تحرير مدير الأوقاف من
مراقبة مجلس الأوقاف الأعلى .

وقال - بعد أن شرح موضوعها اجمالا - إنه تكلم فيها جملة مرات
مع السير إلدن غورست ! فلم يقع ذلك من بطرس موقع
الاستحسان ، وطلب أرجاء النظر فيها حتى تستوفى حقها من البحث
والتحصيل . فقال الجناب العالي : إنا اشتغلنا فيها من شهر سبتمبر ،
وفرج النظر منها ، ولم يبق الا تقريرها . فلم يغير بطرس رأيه ، وانتهت
المسألة إلى هذا الحد .

ثم سألتني الجناب العالي عن المدارس ، وحالتها . فقلت : هادئة
ساكنة ، والتلامذة يلتزمون حد الطاعة والامثال . ثم أشاء إلى طلب
مدير الفيوم وضع المدرسة التي أنشئت فيها للبنات ، تحت رعاية
جنابه ، وتعين يوم افتتاحها - فقال : إنه يريد التقرب بهذا الطلب .
قال بطرس : إنه يريد أن تكون المدرسة تحت رعاية الجناب العالي ،
ولا لزوم لما عدا ذلك . فقلت : إن الغرض من هذا الالتماس تشجيع
الناس على التعليم . وقال مثل ذلك أيضا محمد بك سعيد .

ثم استطرد^(١٧٧) منها إلى ذكر الاكتتابات للكتاتيب ، وندد بها ، لما
فيها من إكراه الناس على بذل أموالهم ، والتضييق على الفقراء منهم في
الظروف الحرجة التي اشتدت الأزمة فيها . ثم جرى ذكر وكيل
الداخلية إبراهيم نجيب ، فقال بطرس : إنه قدم استعفاء ! وقال
الجناب العالي [ص ٣٨٨] إنى حددت جلسة يوم السبت لمقابلته ،

(١٧٧) أى الخديو ، لأنه سأل أولا عن المدارس ، واستطرد منها الى
الكتاتيب .

ونحن نريد موظفين عاملين . فقال بطرس : إنه لا يريد إلا رضا الجناب العالى فقط .

ثم انصرفنا ، وقد اشتد الأسف بى ، حتى قلت لمحمد سعيد : على الكتابيب من الآن العفاء ! فقال : وعلى المدارس أيضا ! ثم تكلمت مع بطرس فى هذا الشأن ، فوعد أن يعاوده الحديث عنها فى خلوة .

ثم اجتمعنا عند شفيق باشا للغداء فى ذهيته ، وجرى حديث التعيينات الجديدة فى محكمة الاستئناف ، فقلت : إن فيها ضعفا من جهة الاستقلال ! فسل حشمت عن رأيه فى محفوط ، ولم يكن ملفتا لحديثنا ، فتردد فى الجواب كثيرا ، كأنا يريد ألا يجيب قبل أن يتعرف رأى بطرس فى المسألة ، فقلت له : صرح برأيك ولا تردد ، الأمة فى الخارج تعلق علينا آمالا كبارا ، ونحن نتردد هنا فى ابداء آرائنا .

ثم جرى الحديث فى الأزهر واصلاحاته ، فانتقدت منها تكليف العلماء بتدريس علوم يجهلون ، على طريقة لم يتعلموها ! واحتد الجدال بينى وبين رشدى ، والباقون سكوت ، حتى قال رشدى - محتدا مستثيلا غضبا - : إني أعرف قصدك من هذه المناقشة ! إن قصدك تعطيل الإصلاحات فى الأزهر ، بهجومك عليها وانتقادها !^(١٧٨) فخشنت له من الجواب حيث قلت : إن لى صفتين تجعل لى شأننا فى هذا الانتقاد : لأنى تخرجت من الأزهر ، ولأنى ناظر

(١٧٨) فى الأصل : « بهجومك على انتقادها » ، وقد عدلنا العبارة ليستقيم المعنى . وقد تقرأ : « بهجومك على انتقادها » - أى بزيادة واو العطف الى كلمة « انتقادها » ، وهو أضعف ، لأن رشدى باشا لم يكن مسئولا عن الإصلاحات فى الأزهر .

للمعارف ! واني أعرف منك بأمور الأزهر ، وما يناسبه ، وليس من ححك أن تنسب قصد التعطيل لي ، لأنني أحب من كل فؤادي اصلاحه ، ولكن على طريقة معقولة مناسبة لكرامته ، لا على طريقة غير معقولة من المستحيل تنفيذها .

ثم انصرفنا ، حيث سرت مع بطرس حتى منزله مشيا على الأقدام ، وشعرت منه بالاستياء من رشدى ، ومن خفته وتسرعه في الأشياء . وبعد ذلك قابلني رشدى في الكلوب ، وقال : إنه مرّ به مع اسماعيل سرى ليعتذر عن هفوته ، فإنه أحس بخروجه عن الحد ، ولذلك يريد ألا يكون لهذه المسألة أثر في نفسى . ففتعنا ، وانفض الأمر على ذلك . وفي الغد قابلني اسماعيل سرى ، وقال لي مثل هذا القول أيضا .

يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٨

اجتمعنا بالمحطة مع بطرس ، لاستقبال الجناب العالى ، ومصاحبه للمصطفى التى عندها يحتفل بالكسوة الشريفة . وقد صاح كثير من التلامذة والمتفرجين ، الذين كان يمر الموكب في وسطهم - خصوصا بالقرب من المصطفى - تارة بجملة : فليحيى الخديوى ، وتارة بجملة : فليحيى الدستور ، وتارة : فلتحيا مصر . وكان الصباح أحيانا بالجملة الأولى ضعيفا لا يشترك فيه كثير من الناس . وكان يبدو على وجه جنابه عند ذلك نوع من التأثر ، كما كان يتأثر للصباح بالجملة الثانية . ثم قال : إن البكرى خرج عن حده ! وأعنت المحافظة في طلب إبطال سير أبواب الطرق في موكب المحمل ، [ص ٣٩٠] وسأريه الآن عاقبة أمره ، فهو مذبذب يشتغل بما لا يعنيه ، ويتلون كل يوم بلون !

وما استقر به المجلس ، وكان حافلا بالعلماء والوزراء والأمراء ، حتى وجه الخطاب الى البكرى بصوت جهورى عال مسموع من أغلب الجمع ما معناه : إنك قد أغضبت المحافظ والحكمدار ، بطلبك قوة من البوليس تمنع أرباب الطرق من السير في المحمل ! وليس رجال البوليس تحت تصرفك ، ولا هم معينين لمثل غايتك ! وقد تتداخل فيما لا يعينك ، وتشتغل بالسياسة تارة ، وبغيرها تارة أخرى ، فما هذا التذبذب ؟ ولماذا لا تلزم حدك ؟ - إلى غير ذلك من الكلام القارس ، الذى أدهش الحاضرين ، وارتعدت له فرائص البكرى ، فاخضر ثم أصفر ، ثم أبيض ! وكان يتكلم في هذه الأثناء ببعض كلام لم أسمعه .

واشتد وقع هذا الأمر علينا جميعا ، وسألت نفسى في الحال عما ينبغى أن يفعله رجل أوقعه سوء الحظ تحت هذا الكلام ؟ هل يحسن (١٧٩) به أن ينصرف من المجلس محتجا ، أم يلزم السكوت ، ويقبل الأذية بالامثال ؟ - فكرة شغلتنى عقب هذا الحديث ، ووجدتها قد شغلت رشدى أيضا . وقد تكلمنا مع بطرس بعدم استحسان هذا الأمر ، مهما كان السبب فيه .

ليس للملوك حق فى أن يحكموا على أحد بالعقاب ، وليس لهم أن يتولوا تنفيذ هذا العقاب . ولكن فى هذه الحادثة رأينا الأمير يقرر العقاب ، ويتولى هو بنفسه تنفيذه ! وهو عقاب صارم ، لما فيه من التجبية والشهير بالمغضوب عليه . فهل الجرائد التى تقول : إنا مستعدون للحكم الذائق ، تتأثر لهذا الحادث ، وتثار له من الأمير ؟ وهل الأمة ، المستعدة للحكم النيابى ، ترضى بأن يظهر أميرها بهذا المظهر من الاستبداد ؟ إن هذه المرة الثالثة التى تولى فيها الأمير

(١٧٩) فى الأصل : « فيحسن » .

تَجْيِيهِ^(١٨٠) من يغضب عليه في المحفل الحافل ! فالمرّة الأولى بالنسبة للشيخ عبده ، ولكن الكلام كان مبهما غير موجه إلى شخصه ، والمرّة الثانية بالنسبة للشيخ راضى^(١٨١) ، وهذه هي المرّة الثالثة . وتختلف هذه المرّة عن سابقتها بكونها حصلت بحضرة رجال الحكومة . وقد طلب الجناح العالى من رئيس النظار رأيه عقب أن قال ما قال ، فأجاب بالاستحسان !

إنى أخشى أن هذه الحادثة تمر ، ويكون أشد الناس حرية هو الذى يدافع عن الأمير فيها ! إنى أكره البكرى وأعتقد فيه الجبن والدناءة وفساد الأخلاق ، وأنه يستحق أشد العقاب على هذه الصفات ، ولكنى أبغض الظلم أكثر منه ، وأكره استبداد الحاكم مهما كان السبب الداعى إليه . والأمة التى لا تعترض على مثل هذا الأمر ، أمة تجهل كرامة نفسها ، وأولى بها أن تكون محكومة بالظالمين . وسوف نرى ما يكون من أمر هذا الحادث الجلل^(١٨٢) ، وأخشى أن يكون مقدمة لغيره ، والمستقبل كفيل بالبيان .

(١٨٠) يقصد : « تعنيف » أو « اذلال » ، من : جَبَّ الرجلُ جبها ، ضربه على جبهته ، أو استقبله بالمكروه وأصابه بمذلة . وقد بطل استخدام هذا التعبير فى اللغة الحديثة .

(١٨١) الشيخ محمد راضى ، يرجع الى ترجمته والى الحادثة فى الجزء الأول من المذكرات ، ص ٣١٥ - ٣١٦ ، ٣٥٦ حاشية ٥٠٦ .

(١٨٢) لعل أهمية رواية سعد زغلول عن هذا الحادث أنها تزيل غوامضه وتبين الحقيقة فيه . فقد أذاعت أسرته ، وعلى رأسها السيد حسن البكرى والسيد سيف الدين البكرى والسيد أحمد مراد البكرى ، الذى كان آخر شيخ للطرق الصوفية من أسرة البكرى ، بأن السبب فى الحادث =

فرح الناس بتغيير الوزارة الفهمية ، وعزم الشبان أن يظهرُوا فرحهم . ولكن هذا الفرح لم يلبث حتى تحول ترحا ، عندما رأوا أن رئيس الوزارة قبطيا ، فانكمشوا عن إظهار الفرح ، وانفعلت نفوسهم . وظهر هذا الانفعال على بعض الجرائد ، كالدستور

= يرجع الى ما جرت العادة بأن يذهب الخديو الى بيت البكرى في ذلك اليوم ، فلما ذهب لم يجده بانتظاره ، ثم حضر البكرى متأخرا ، فرماه الخديو أمام الحاضرين بسوء الأدب ، فرد عليه البكرى ردا قاسيا كان منه قوله : « من جدى ومن جدك ؟ » ، فتوعده الخديو ، وخرج غاضبا . يقول العقاد : « وكانت آخر كلمة وجهها السيد توفيق الى الخديو عباس : لست أنا القليل الأدب ، أنا وزير مثلك ، وأبائى وأجدادى لهم الفضل على آبائك وأجدادك » (المجلة يناير ١٩٦٣ : وراء التراجم والسر - نقلا عن د. ماهر حسن فهمى : محمد توفيق البكرى ، ص ١٠٨ حاشية ٤ - ومحمد توفيق البكرى ولد عام ١٨٧٠ م في قصر الروضة ، ودخل المدرسة العلية التى أنشأها الخديو توفيق لأنجاله ، وانتقل إليها أبناء كبار الرجال في مصر ، ونال شهادة البكالوريا ، وعكف على دراسة علوم الأزهر ، وتقدم للشيخ الانبأى شيخ الأزهر ليختبره بنفسه ، ففعل له وكتب أجازة ، فتزى بزي الشيوخ في الثانية والعشرين من عمره . وعندما تولى عباس حلمى ، الذى كان رفيق دراسته في المدرسة العلية ، وكان بينهما تنافس ، استدعاه وولاه الوظائف الموروثة في بيت البكرى جميعا : المشيخة البكرية ، ومشيخة المشايخ الصوفية ، ونقابة الأشراف ، ثم صدر الأمر بتعيينه عضوا دائما في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وأنعم عليه الخديو بكسوة التشريف من الدرجة الأولى وبالنيشان المجيدى الثانى . =

وكاللواء - في أول الأمر - ولكن أعظمها لم يرد أن يظهر تأثيره ، فرارا
من تهمة التعصب الدينى .

= وقد استجاب لدعوة اصلاح الطرق الصوفية ، التى كان يرفع
لواءها محمد رشيد رضا فضلا عن بعض الكتاب مثل عبد العزيز
جاويش ، وخصوصا المواكب ، التى كانت فى الأصل موعدا سنويا
لاجتماع رجال الطريقة ثم تحولت إلى مواكب للمنكرات ، والموالد
والأذكار . فقرر المجلس الصوفى منع عمل المواكب باسم الصوفية فى
القاهرة والأقاليم إلا باذن من المشيخة ، حتى يمكن مراقبة ومنع
ما يتخللها من الأمور المنافية للأداب ، ثم كتب الى وزارة الداخلية
طالباً تنفيذ هذا القرار .

وقد سافر البكرى الى أوروبا وزار الأستانة وقابل السلطان
العثمانى الذى كرمه فمنحه رتبة الوزارة العلمية . ولم يسبق فى تاريخ
الدولة العلية أن أعطيت لعالم أوسياسى مرة واحدة ، وقد نالها البكرى
وعمره ٢٣ عاما .

وقد لعب دورا فى زواج الشيخ على يوسف من صفية ابنة السيد
عبد الخالق السادات . فحين شكوا اليه الشيخ على يوسف من مhapلة
السادات فى تزويجه ابنته ، وافق على أن يعقد هذا القران فى بيته ،
وشهد عليه هو وابن أخيه السيد عبد الحميد البكرى ، وتولى الشيخ
السقا ، إمام الجامع الأزهر ، الوكالة عن السيدة صفية السادات .

وقد ألقى البكرى بنفسه فى معترك السياسة بحكم عضويته فى
مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وكان يطالب انجلترا
بدستور نيابى شريف وحكومة نيابية على أساس أن « مصر فقدت
نفسها منذ الدستور » ، كما دعا الى اصلاح الأزهر - مما جعل الخديو
عباس يعتقد بوجود مقصد سياسى له بأن يكسب لصفه أكبر هيئة
دنية فى مصر . وعندما أدلى الشاعر أحمد شوقى ، بتصريححات تتضمن=

وقامت جرائد الاحتلال تعرف الناس أن الذى عرض بطرس للرئيس هو الجناح العالى ، حتى تبرئ الانجليز من تبعته . وهذا القول - وإن كان حقا - يراد به التغرير ، لأن الانجليز إن لم يكونوا أغروا عليه فهم استقبلوه بالارتياح ، حتى تنفر الأمة من أميرها ، ولا يجد له سنداً إلا منهم ، لأنه كان فى إمكانهم أن لا يقبلوا هذا التعيين ! .

= رأى الخديو فى تعليق الدستور على الكفاءة التامة للمصريين ، وذلك بعد ثورة الجيش فى الأستانة وإجبار الخليفة على منح البلاد دستور- هاجم البكرى هذه التصريحات فى حديث مع اللواء ، ووصف من يعلق منح الدستور على الكفاءة التامة ، بأنه « كذلك الخلاق الذى كتب على باب الدكان : « غدا أخلق بالمجان - وذلك لأن الكفاءة لا تتم الا بالدستور ، فتعلق الدستور على الكفاءة تعليق على محال » . وقال إن فى النواب المصريين اليوم من هم أرقى بكثير من نواب البرلمان الانكليزى عندما عقد لأول مرة ! . واستشهد بقول لسميلز يقول فيه « إن دستور الحكومة الانكليزية أمضاه قوم يجهلون الكتابة ، وما أمضوه الا بالعلامات ! ، وقد أسسوا حرية الانكليز وهم يجهلون القراءة والكتابة » .

وقد أتهم البكرى بأنه مؤلف قصيدة هجاء فى الخديو عباس نشرت فى « الصاعقة » لصاحبها أحمد فؤاد فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ يقول فى مطلعها :

« قدوم ولكن لا أقول سعيد ، ومُلك وان طال المدى سييد »

وقد ثبت من تحقيق النيابة أن المنفلوطى هو ناسخ القصيدة بناء على تكليف من السيد توفيق البكرى . وأكد العقاد أن القصيدة كانت من نظم البكرى مع مشاركة قليلة للمنفلوطى فى بعض أبياتها =

وقد شاعت إشاعات كثيرة عن استقائى فى الوزارة ، فمنهم من يقول إن الجنا ب العالى سعى فى إخراجى ، ولكنه لم ىنجح فى سعيه لمعارضة الحكومة الانجليزية فيه ! ومنهم من يقول إن بعض الناس أقنع الجنا ب العالى بأن خروجى من الوزارة أضر عليه من البقاء فيها ، لأنه يطلق للقول^(١٨٣) لسانى ، ويجرى فى البىان بنانى . أما أنا فلم أعلم شيئاً من ذلك ، ولم أتحرم العلم به ، وإنما الذى يمكنى أن أتحققه أن الجنا ب العالى لم يظهر لى من الانعطاف مثل ما أظهر لزملائى ، وأن السير إلدن غورست قال لى - أثناء حديث طويل يوم أن رد الزيارة لى فى النظارة يوم السبت ١٤ نوفمبر - : إنا نعتقد فىك الصراحة فى القول ، والاختلاص فى العمل ، والبعد عن الفتنة ، ولذلك نود - على الدوام - أن نشتغل معك ، وأن تكون الثقة متبادلة بيننا . ولم يزد على ذلك .

= على أن البكرى عاد الى الاتصال بالخدو وقويت صلته به فى سنة ١٩٠٣ ، فأعاد اليه الخدو فى ذلك العام نقابة الأشراف ، ووالاه البكرى ولاء ضحى فيه بصداقته للشيخ محمد عبده ، وأوحى الى الخدو بحمل بعض أعضاء مجلس إدارة الأزهر على الاستقالة لتكوين حزب قوى ضد الشيخ محمد عبده ، ولكن البكرى لم يفلح فى مهمته ، فألقى التبعة على شيخ الأزهر . وقد كلفه الخدو باقناع الشيخ محمد رشيد رضا ، صاحب المنار ، بالتخلى عن الدفاع عن الشيخ محمد عبده ، ولكن الشيخ رضامتنع عن ذلك رغم ما وعده به البكرى من مساعدة الخدو له على تطوير مجلة المنار بالمال والنفوذ .

ولعل هذا الموقف من جانب البكرى تجاه الشيخ محمد عبده هو سبب سوء ظن سعد زغلول به - كما يتضح من تعليقه على حادثة تعنيف الخدو له فى مذكراته فى المتن .

(١٨٣) فى الأصل : « للقول » .

أمل الناس كثيرا في هذه الوزارة - لا بالنسبة لرئيسها ، ولكن بالنسبة لأغلبية أعضائها . ووجه الأمل أنهم يرون في هذه الأغلبية الكفاءة في العمل ، والقدرة عليه . ولكنهم في أملهم لا ينظرون لما يمكن أن يُعمل ، بل لما يجب أن يعمل ! لا ينظرون إلى أن^(١٨٤) الوزير ليس له من القوة في نفسه إلا ما يكون للمخلص الغيور الكفاء من قوة ، ولا يكون له من القوة في مركزه إلا ما يستمده من سنده وسند الوزارة في مصر ، وهو^(١٨٥) إحدى السلطتين الشرعية أو الفعلية عند اختلافهما ، أوهما معا عند اتحادهما ! - وهما الآن متحدتان ، فسند الوزارة في هذا الاتحاد . ولكن يعجبني ما قالته « الجريدة » يوم الخميس ١٩ نوفمبر إن السلطة في الحكومات الاوتوقراطية^(١٨٦) تعمل لمنفعة الحاكمين ، والاحتلال يعمل لمصلحة المحتلين ، فالسلطة المؤلفة منها لا تعمل على كل حال لمنفعة المصريين !^(١٨٧) .

[ص ٣٩٢]

أشعر - عن بعد - أن هناك سعيًا في استمالة أعضاء مجلس الشورى للحكومة ، وأن الرئيس يبذل جهده في التقريب بين الهئيتين ، حتى يبرهن للانجليز على سعة كفاءته ونفوذه ، ويستعين في ذلك ببعض رجال المعية وغيرهم . وأحس - من جهة أخرى - بأن هناك من

(١٨٤) في الأصل : « لأن » .

(١٨٥) في الأصل : « هو » .

(١٨٦) الاوتوقراطية - أى حكومات الحكم المطلق .

(١٨٧) يقصد سعد زغلول أن أمل الناس في الوزارة ليس له سند من الواقع ،

لأن سياسة الوفاق بين عباس حلمي وجورست - وهى ما عبر عنه باتحاد السلطتين الشرعية والفعلية - ليست لمصلحة المصريين !

يشتغلون لمعاكسة الاتحاد^(١٨٨) ، والدلالة على أن الأمة ليست في يد الأمير . واني أعجب غاية الإعجاب بالسعى الأول ، لو كان المراد التقريب ما بين الهيئتين توصلا للمنفعة العامة ، لاحبا في الظهور . وأطرب كل الطرب للسعى الثاني لو لم يكن صادرا عن شهوة انتقام أو كان أنصاره كثيرين - لأن أحب أن يكون للشعب صوت من نفسه ، يعبر عن احساسه الخاص ، وأن يكون هذا الاحساس قائما بالشعب ، لأنه يدرك منفعته ، لا لأنه يقلد الغير فيها .

ويؤسفني أنى لا أحس كثيرا بهذا الشعور ، اللهم الا في التلامذة ، لا في غيرهم ! ومن سوء الحظ أن هذه الشبيبة راجعة في احساسها إلى ضلالات^(١٨٩) تقوم ببثها فيهم بعض الجرائد ، التي لا ترقب في الحقيقة إلا ولاذمة^(١٩٠) ، ولا يهمنها إلا اقبال الناس عليها ، مهما بعدوا عن الحقيقة . ولو أن هذا الشعور الناشئ وجد من يغذيه من قادة الأفكار بالعقل والحكمة ، والقضايا الصادقة ، لنما^(١٩١) هذا الشعور نموا حقيقيا ، وصار هو القاعدة التي يرتكز عليها تقدم الأمة .

فمن آثار هذه الضلالات الاشتغال بالنهايات وإهمال البدايات ، فالشباب يشغل فكره بتصور الحكومة النيابية وقلبه بتمنيها ، ويهمل أن يحصل بنفسه من الكفاءة والمعلومات ما تدار به تلك الحكومة النيابية !

(١٨٨) يقصد محاربة الاتحاد بين الخديو وجورست - أى سياسة الوفاق .

(١٨٩) فى الأصل : « ضغالات » .

(١٩٠) الآل هو العهد .

(١٩١) فى الأصل : « لنمى » ، وهى أيضا بمعنى « نما » ، أى زاد وكثر ، ولكن مصدرها « نما » أو « نماء » . ولما كان المصدر الذى أورده سعدقى المتن هو « نما » ، فلذلك أجرينا التعديل السابق فى المتن .

فإذا كان قاضيا نقصه العلم والاستقلال وسلامة الذوق ، وإن كان طبييا نقصته التجربة والأمانة ، وإن كان نائبا نقصته الشجاعة الأدبية والاحاطة بمنافع الأمة ومرافقها . فإذا توصلت أمة هذه أفرادها إلى أن تنال الحكومة النيابية ، وهي على هذا الحال من الضعف وقلة الكفاءات - لا يلبث القوى حتى يتغلب فيها ، ولا يجد أمامه من القوى ما يرده ويحمي الأمة من شره .

نعم إنه لا بد لنا من أن نقطع الدور الذي نحن فيه ، غير أني أخشى أن يقطع الطريق علينا قبل أن ننتهي من هذا الدور ، لأن الذين بيدهم تصريف أمورنا أعقل منا ، وأعرف بأسباب ارتفاع الأمم وهبوطها ، فهم لا يألون جهدا في مباشرة كل ما من شأنه اضعافنا - كالطفل في يد مربيه ، يكيفه بالكيفية التي يراها ، ولا يملك الطفل من نفسه نفعا ولا ضرا ! وعندى أن أحسن ما ترشّد اليه هذه الأمة في الظروف الحاضرة وغيرها ، أن تقوم منها طائفة يكون من همها : نشر الحقائق بينها ، ودعوة الناس إلى الإيمان بها ، وإلى تربية الكفاءات الشخصية في الأفراد ، وتحمل الناس على محبة المجد الصادق ، الذي يناله الانسان بجده وكده ، لا بانتسابه لزيد أو عمرو^(١٩٢) وأن تكون ضمينة^(١٩٣) بالألقاب ، فلا تصف شخصا بالفضل اذا لم يكن فيه شيء منه ، ولا [ص ٣٩٣] تبخس الناس أشياءهم^(١٩٤) ، وأن تقف بالمرصاد لكل عمل مخالف لمصلحة الأمة ، وأن يكون انتقادها مبنيًا على الحق والصدق ، لا على الغباوة والحققد . لأنى أعتقد أن للحق سلطانا

(١٩٢) في الأصل : « عمرو » .

(١٩٣) في الأصل : « ضمينة » .

(١٩٤) في الأصل : « تبخث » .

على النفوس ، وأنه يؤثر عليها مهما كانت خبيثة ، وبينى لصاحبه منزلة من الاحترام حتى في قلوب خصومه ، أما الكذب فيذهب باحترام صاحبه ، حتى في نفوس أصدقائه ، ويجعل في نفس أعدائه قوة يصلون بها عليه ، كلما سنحت الفرصة . ولكن كيف تخرج للناس هذه الطائفة ؟ وعن تتألف ؟ وفي أى وقت ؟ — مسائل يجب النظر فيها !

٢٣ نوفمبر سنة ٩٠٨ :

لم تتكلم الجرائد أمس في حادثة الشيخ البكرى ، ولكن « اللواء » امتدحه كثيرا على ابطاله لسير أرباب الطرق في موكب المحمل ، وعده اصلاحا عظيما ، وأنه هو^(١٩٥) السبب في تقريع الجنب العالى له في ذلك المحفل الحافل .

ويلغنى أن البكرى قدم استعفاءه ، مبنيا على أن الجنب العالى امتننه ، وعلى أن السبب في امتنانه سعيه في إبطال البدع ، والمحافظة على احترام الدين الحنيف . ولكن هناك مساع مبذولة لإقناع الجنب العالى بعدم قبول الاستعفاء ، لأن السبب في إهانة باطل ، والرجل عضو في مجلس شورى القوانين ، وله قلم يجرى بالبيان كيفما أراد ، وما حصل له يعد ظلما لا يصح نسبته إلى الجنب الأكرم .

تكلم معى رئيس النظار أمنس في شأن التلامذة ، والروح التى^(١٩٦) تشربوها في هذه الأيام ، والتدابير اللازمة لكفهم عن الاشتغال بما لا يعينهم ، والاقبال على دروسهم . وفهمت منه أنه

(١٩٥) في الأصل : « وهو » وقد أضفنا « وأنه » ليستقيم المعنى .

(١٩٦) أضيفت كلمة « التى » ليستقيم المعنى .

جرى بينه وبين السير إلدن غورست حديث في هذا الشأن . والأفكار منصرفة إلى النظر في طريقة تقف بهم عند الحد اللازم ، لأن في إهمالهم خطرا عظيما على البلاد .

في الساعة تسعة من هذا اليوم ، حضر مستر ولز ، وأخبرني بأن تلامذة مدرسة المهندسخانة بالسنة الأولى والثانية والثالثة ، خرجوا جميعا من المدرسة - الا ثلاثة منهم - عقب تناول الطعام ، بدون استئذان ، وطلب مني تعليمات بهذا الخصوص .

فأمرته أن يتمهل حتى أتروى في الأمر ، إذ يلوح لي أن الأحسن تشديد العقوبة عليهم بشيء يقرع أسماعهم ، ويكون فيه ردع لهم عن التمرد ، وعبرة لغيرهم . ثم يجب الاستعداد لما يكون منهم من اعتصاب ، فان المقالات التي ينشرونها في اللواء - وعلى الأخص التي نشرت فيه بتاريخ ١٥ نوفمبر - تدل على أن في نيتهم شيئا ! فقد جاء فيها : « فلينظر المنصفون في أمرنا ، وليشكرونا على صبرنا سنة كاملة بدون ابداء حراك ! حتى إذا تم شيء آخر عذرنا على ذلك ، وكان لنا مرة المعصدين ، وإنه وإن كان لكل عمل غاية ، فان للصبر نهاية » !

[ص ٣٩٥]

وفي هذا اليوم اجتمعنا بعابدين اجتماعا غير رسمي ، فعرضت المسألة على زملائي ، فكلهم أقرؤا على وجوب تشديد العقوبة ، ورأينا أن تكون الطرد من المدرسة ثمانية أيام . غير أن الجناب العالي أظهر ترددا ، وأبدى رغبته في ألا يقع عقاب شديد عليهم ، حتى لا يكون أول ما تعمله الهيئة الجديدة ممزوجا بالشدة ، ثم تفاوضت بعد ذلك مع السير إلدن غورست ، وقر الرأي على حجز المخالفين ساعتين بالمدرسة

فى يومى خميس متتالين ، غير أنى رأيت بعد ذلك أن هذه عقوبة
أطفال ، لا فتان !

وعلمت أن يوم الخميس القادم يوم معد للعب الكرة بين مدرسة
المهندسخانة ، والتوفيقية ، ولاحظ مستر ولز أن فى إبطال اللعب ذلك
اليوم ، عقابا للمدرسة جميعها ، مع أن فيها من لزموا حد الطاعة .
وبناء على ذلك رأيت أن الأوفق عدم معاقبتهم فى هذه الدفعة ، وأن
يقال لهم إنكم خرجتم من المدرسة لتحتجوا على أوقات الدروس التى
تقرر ، ولا يمكن العدول بأى حال من الأحوال عما تقرر ، وقد
سامحكم ناظر المعارف هذه المرة ، على شرط أنكم لا تعودون^(١٩٧) إلى
مثل خطئكم^(١٩٧) مرة أخرى ، فان عدتم حقت عليكم كلمة العقاب
الشديد .

رأيت أن هذا أوفق وأصوب ، لأن حالهم لا يخلو إما أن يؤثر فيهم
هذا القول ، فلا يعودون للمخالفة مرة أخرى - وهو ما نبتغيه - وإما
أن يستمروا على المخالفة ، وحيثذ يكون لنا الحق فى التشديد عليهم .
ولا يجدون من يشفق عليهم . وقد أحطت الجنا ب العالى ،
وغورست ، ورئيس النظار بذلك ، فاستحسنوه جميعا ، وأمرت ولز
بتنفيذه .

(١٩٧) فى الأصل : « لا تعودوا » .
(١٩٧ مكرر) فى الأصل : « خطأكُم » .

وقد نفذ^(١٩٩) فعلا ، حيث ألقى ناظر المدرسة مضمونه على التلامذة صبيحة يوم الثالث ، وشرحه مستر ولز ، مدير الزراعة والصناعة ، وكل منها حضهم على السكينة والامثال . فسمعوا القول ، ولكنهم لم يتبعوا أحسنه ! ولما جاء وقت الظهر تغدوا وانصرفوا ولم يعودوا الى دروسهم ! .

فأحطت بالأمر رئيس النظار ، ليعرضه على الجنب العالى فى الجلسة التى تقررت مقابلته فيها بعد ظهر اليوم المذكور . ثم اجتمعت به وبالسير إلدن غورست ، وقرنا عقابهم بالايقاف شهرين ، وأن نقابل كل ما ينتج عن هذا العقاب من تمرد التلامذة بما يناسبه - ولو كان ذلك قفل المدرسة أو المدارس التى ينتسبون إليها .

وفى الحال أصدرت قرارا بذلك العقاب ، وكلفت ولز بتنفيذه ، ففعل صبيحة يوم الأربع ، حيث قفلت المدرسة أبوابها دون المخالفين ، وقبلت الطائعين . فحضر المحكوم عليهم إلى النظارة ، يشكون أمرهم ، فلم أرد أن أقابلهم ، وأمرت على بك حسنى ، المفتش بالنظارة ، أن ينبه عليهم بالانصراف ، وبأنه اذا كان عندهم شىء يريدون رفعه للنظارة ، فليتوجهوا إلى ناظر مدرستهم . فانصرفوا .

(١٩٨) هذه الصفحة ، وصفحتا ٣٩٦ ، ٣٩٨ قطع بهما سعد زغلول ص ٣٩٥ ، مستكملا ما أورده فى نصفها الأول .

(١٩٩) فى الأصل : « وتنفذ » ، وقد عدلناها كما فى المتن لتكون بداية فقرة جديدة .

شاع بعد ذلك أن تلامذة الحقوق يريدون مشايعة المحكوم عليهم في الاعتصاب ، مجاملة لهم ، وأخذوا بناصرهم . ووجد على التختة السوداء ، في الفصل الأول من السنة الثالثة انجليزى فى مدرسة الحقوق هذه العبارة : « من اعتصب دخل الجنة » ! وقيل إن مدرسة الصناعة تريد أن تعتصب أيضا ، ولأ تحضر إلى المدرسة إلا فى الساعة ٨ صباحا - لا فى الساعة ٧ ونصف كالمقرر ! فأمرت ولز بأن يعاقب كل من يتخلف عن الحضور فى الساعة المقررة ، وألا يبدى أى تساهل فى ذلك .

وعقب تنقيد العقاب ، بعثت للجرائد بنشرة مشتملة على بيان الأسباب التى دعت لتوقيعه ، فنشرتها ، إلا اللواء فانه نشر مضمونها بعبارة ركيكة ، ولم يعقب عليها ! ولكنه فى اليوم التالى قال إن التلامذة ينتخبون لجنة من كبار المهندسين ، لتكون حكما بينهم وبين النظارة ، ويجب عليها أن تقبل وساطة هذه اللجنة . وحضر إلى بعضهم ، ففاتحنى فى هذا الشأن ، ففضته بتاتا ، وقلت : لوجاءنى أصدق أصدقائى بأمورية من هذا القبيل ، لرفضت مقابلته . فألح فى العفو عنهم ، فرفضت وقلت : يجب على التلامذة أن يبدعوا أولا بالخضوع والامثال ، فاذا فعلوا ذلك ، ربما صح لنا أن ننظر فى شأنهم . فطلب منى وعدا بذلك ، فرفضت كل الرفض .

اجتمع لدى الجناح العالى أخبار ليلة الخميس ويوم الجمعة ٢٩ و٢٧ نوفمبر ، بأن التلامذة يريدون التظاهر ضده . فزادت قوة البوليس فى الطريق المعين لمروره الى السيدة زينب [ص ٣٩٦] زيادة خارجة عن الحد ، أدهشت الناس . واستعمل البوليس نوعا من القسوة مع المجتمعين انتقدته بعض الجرائد ، وأوجبت هذه الأخبار أن

يبقى ناظر الداخلية في معية جنابه الرفيع أغلب اليوم . وأن يصحبه في صلاة الجمعة . ولم يحدث بحمد الله شيء مما قيل .

٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٨

نبهت أمس على نظار المدارس الثانوية ووكلائها ، بأن يتعرفوا المهيجين من تلامذة مدرسة كل منهم ، ويشددوا المراقبة عليهم ، ويبدلوا الجهد في نصحتهم ، وتهديدهم بسوء العاقبة إن هم أصروا على الاشتغال بما لا يعينهم من السياسة ، وعلى مخالفة النظام . وأن يفهموهم بكل الوسائل أن هذا ليس مجرد تهديد ، ولكنه تهديد يترتب على مخالفة تحقيق المهّد به . وأمرتهم أن تكون المراقبة عامة على حركات التلامذة وسكناتهم ، في داخل المدرسة وخارجها — وإن كُلف ذلك بعض المصاريف . وبيّنت لهم أن الخطب جلل ، وأنه من اللازم التوقّي منه على قدر الامكان . فانصرفوا واعدوا بتنفيذ ما أشرت إليه .

ثم استدعيت بعض تلامذة مدرسة الحقوق ، وهم الذين اجتمعت الأدلة عندي على أنهم ذوو تأثير على إخوانهم ، وهم : مصطفى الشوربجي^(٢٠٠) وأمين الرافعي^(٢٠١) وصالح مجدى ،

(٢٠٠) مصطفى الشوربجي بك فيما بعد ، أصبح محاميا بطنطا وعضوا بارزا في الحزب الوطنى ، وقد خطب في المؤتمر الوطنى (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى) يوم ٧ يناير ١٩١٠ ، فى « سياسة العنف » ، وانتخب عضوا فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٢٠ يناير ١٩١١ . وعندما نشبت الحرب العظمى وأعلنت الحماية البريطانية على مصر اعتقلته السلطة العرفية . وبعد انتهاء الحرب ، وفى أثناء تأليف الوفد المصرى ، كان أحد أربعة من أعضاء الحزب الوطنى =

وشفيق منصور (٢٠٢) وسليمان سامى ، ومصطفى أدهم . فألقيت عليهم كثيرا من النصائح ، مما جاء فيها : « انكم إن كنتم رجال الغد ، فليستم رجال اليوم ، فاتركوا اليوم لرجاله ، ولا تتعدوا على اختصاصهم ، وهيئوا أنفسكم للغد بالاشتغال بدروسكم ، وتقوية

== توجهوا الى سعد زغلول باشا فى بيته لمناقشته فى صيغة التوكيل التى وضعها الوفد والتى أذاعها فى البلاد لكى يوقعها ممثلو الشعب . وقد قدر لمصطفى الشوربجى بك أن يترافع عن المتهمين فى قضية قنابل الاسكندرية التى شغلت رأى العام المصري فى يونيه ١٩٤٧ . (٢٠١) أمين الرافعى بك فيما بعد (١٨٨٦ - ١٩٢٧) نال شهادة الابتدائية ١٩٠١ ، والثانوية ١٩٠٥ ، والتحق بمدرسة الحقوق فى نفس العام ، وانضم فى الوقت نفسه لهيئة تحرير « اللواء » ، وكان عضوا فى مجلس ادارة نادى المدارس العليا الذى أنشئ فى ابريل ١٩٠٦ ، وتخرج فى صيف ١٩٠٩ ، وتولى رئاسة تحرير « العلم » ، لسان حال الحزب الوطنى ، واستقال منها فى ١٥ سبتمبر ١٩١٢ بسبب خلافاته مع اللجنة الادارية ، وتولى رئاسة تحرير « الشعب » ، وعندما قامت الحرب العظمى وأعلنت الحماية البريطانية على مصر ، اعتقلت السلطة العرفية أمين الرافعى فى أغسطس ١٩١٥ ، وأفرجت عنه فى يونيه ١٩١٦ ، فاشتغل بالمحاماة بعض الوقت . وعندما ألف سعد زغلول الوفد ، ونفى ورفاقه ، انضم أمين الرافعى الى اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة ، وكان سكرتيرها المساعد . ثم أصبح رئيس تحرير جريدة « الأخبار » منذ شهر فبراير ١٩٢٠ ، وكانت تدافع عن الوفد ، ثم اختلفت مع سعد زغلول عندما قرر الوفد مفاوضة ملتر ، واستمر على خلاف مع الوفد حتى توفى فى عام ١٩٢٧ (انظر صبرى أبو المجد : أمين الرافعى ، كتاب الجمهورية ٣٣)

(٢٠٢) شفيق منصور ، اتهم فيما بعد فى قضية مقتل بطرس غالى باشا ، وافرغ عنه ، ولكنه فصل من مدرسة الحقوق ، فأرسله والده إلى أوروبا==

كفاءاتكم . ولا تنوهموا أنكم إذا صرفتم كل اجتهدكم في هذا السبيل لا تخدمون بلادكم ، بل اعتقدوا أنكم تخدمونها خدمة حقيقية ، لأنه إذا كان كل من المحامي والقاضي والمهندس والطبيب والتاجر والزارع والصانع كفاء للقيام بوظيفته في الهيئة الاجتماعية ، كان مجموع الأمة كفاءاً للقيام بوظيفته في هذا الوجود ، ولكن إذا كان مجموع الأمة مؤلفاً من أصفار ، فلا تكون الأمة الا صفراً .

« فالكلام في السياسة لا يكون الأمم ، إنما تتكون الأمم بالأخلاق الفاضلة والمعلومات الكافية لسد حاجاتها . وفي دروسكم — إذا اعتنيتم بها — ما يشغل كل أوقاتكم ، فقد كنت أيام الدراسة أتمنى (٢٠٣) أن يزيد الليل والنهار ، حتى أتمكن من الدراسة كما أشتهى ، مع أن كنت أشتغل في اليوم ثمانية عشر ساعة : وما رأيتمكم كتبتم في مسألة حقوقية كتابة تستلفت نظري ، ولا اشتغلتم بمحاضرات كنت أشجعكم عليها ، وأشرتكم معكم فيها .

= لستم تعليمه ، وعاد في سنة ١٩١٤ . ولما وقع الاعتداء على حياة السلطان حسين في أثناء الحرب العظمى ألقي القبض على شفيق منصور مع آخرين ، منهم محمود عنایت ، ولكنه لم يحاكم لعدم كفاية الأدلة ضده ، فنفي إلى مالطة مع آخرين بأمر السلطة العسكرية ، وبقي فيها حتى أواخر عام ١٩١٩ ، فعاد إلى مصر ، وعمل بالمحاماه ، وانضم للحركة الوطنية بقيادة الوفد . وبعد فشل مفاوضات سعد زغلول — مكدونالد ، دبر مع آخرين مقتل السردارلى ستاك ، وحكم وشق . (أنظر : د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، أنور العمروسي : الجرائم السياسية) .

(٢٠٣) غير موجودة في الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

« وكنت أظن أنكم تكونون^(٢٠٤) أهدأ من غيركم في مدة وزارتي ، لأنكم أقرب الناس إلى معرفة الروح التي تعمل في نظارة المعارف لصالحكم وصالح بلادكم . فلقد ساعدت مدرستكم مساعدات شتى ، وأزلت كثيرا من أسباب الشكوى ، ودافعت عنها دفاعا كريما في كثير من المواضع . [ص ٣٩٨] وفي القوانين نصوص تمنع من الاشتغال بالجرائد ، والاشتراك في المظاهرات ، ولكنني أشفقت عليكم من تطبيقها ، فترتب على ذلك أن تماديتم ، وتجاوزتم الحد ، حتى بلغ من شأن التلامذة أن يواجهوا الجناح العالي ، وأنا متشرف بالركوب معه يوم الكسوة ، بإشارات خارجة عن حد اللياقة والاحترام الواجب للمليك البلاد ، ولقد خجلت لها خجلا كثيرا .

« كما خجلت أيضا واستأت من كون بعض التلامذة - حين مرور جناحه العالي - كانوا على أوضاع مخالفة للحيطة والوقار ، وبعضهم واضع يده في خصره ، والبعض لا يرد التحية ، ومنهم من كان يردها بغاية الفتور ، كل هذه حركات كدرتني ، وتكدر لها الخاطر الشريف^(٢٠٥) . ولا أدري ماذا تكون عاقبة التلامذة ، إذا تخلى أمير البلاد عن سندهم ، وهم ليس لهم سند سواه .

« اني ملق عليكم مسئولية^(٢٠٦) ما سيحدث بعد من المظاهرات ، وأعرف أن هذا خروج عن حد القواعد ، لأن العقوبة يلزم أن تكون شخصية ، وأن تقع على الجاني الحقيقي ، ولكن انظروا كيف تكون عاقبة التهور والاشتغال بما لا يعني ؟ كيف أن ذلك يحمل الحكومة على

(٢٠٤) في الأصل : « تكونوا » .

(٢٠٥) يقصد خاطر الخديو .

(٢٠٦) في الأصل : « مسؤولية » .

مخالفة كل قاعدة في سبيل استتباب الراحة ، وتهذبة الخواطر .
والأفكار ؟ » .

قالوا : إنا نتمهد أمامك بألا نشتغل إلا بدروسنا ، ولا نخوض في السياسة . ولكنه لا تأثير لنا على الغير ! .

قلت : لكم التأثير ! فأروني أنكم فعلتم باخلاص كل ما في إمكانكم أن تفعلوه ثم لم يؤثر شيئا ! وإن بعد ذلك ناظر في شأنكم .
واليوم أكلكم بلسان الناصح ، ولكن غدا ستسمعون لسان ناظر المعارف ، ولكني أرجو أن لا تسمعه . فانصرفوا على ذلك واعدن بالامثال .

أخبرني بعضهم أن شوقي يسعى لدى التلامذة في استمالتهم إلى بعض النظار ، حتى يتم العفو عنهم بواسطته . وقال لى : أليس الأحسن أن يكون فضل العفو عنهم لك ؟ ففهمت الغرض ، وقلت : إن هذا الخبر غير صحيح ، والكل متفقون على امضاء العقاب ، ولا يحصل عفو أبدا ، وإذا حصل فليس طريقه غيرى . ولا يمكننى أن أقبل أى مخابرة مع التلامذة بصفة كونهم مجموعا ذا وجود سياسى ! لأنى لا أحب أن تكون هذه الروح فيهم ، إشفافا عليهم وعلى بلادى .
واللازم على كل وطنى مخلص لبلاده أن يسعى جهده فى أن يشقى التلامذة عن الاشتغال بالسياسة ويصرفهم إلى دروسهم ، ويعرفهم أن جليتهم فى التعلم لا فى ارشاد الأمة . فبهت وانصرف .

ثم قابلت أكثر أخوان مع الرئيس ، وأخبرتهم بذلك ، وبأنه لا ينبغى أن يسمع أى واحد فى الخارج من أى واحد منا كلمة تحالف الكلمة المتفق عليها بيننا . فاتفقوا على ذلك . وأخبرنى الرئيس بأن الجناب العالى متشدد فى الأمر ، وأنه هو أشار اليه بمساعى شوقي وبوجوب رده عنها .

يُظهر بطرس باشا شيئا من القلق ، فيبدى تأسفه على قبوله مسند رئاسة النظار ! وكثيرا ما يردد قوله : ما الذى حملنى على أن أحمل هذا العبء الثقيل وقد كنت خالى البال من شواغله ؟ والناس ليسوا مستعدين لأدراك الحقائق ، والمحتلون لا يتركون لنا الحرية فى العمل ، والجناب العالى لا يبالى بما فى عمله من الخطأ ، والحالة أصعب من أن تسهل !

فهونت الأمر عليه ، وقلت : لمثل هذه الأحوال الصعبة تعد عقلاء الرجال ، ففى الليلة الظلماء يفقد البدر ، وإذا كانت كل الأمور سهلة فلا تُميز أقدار الرجال . وعلينا أن نتفهم الحالة جيدا ، وأن نجتهد فى معالجتها بكل ما يوصلنا الاجتهاد اليه ، فان نجحنا فيها ونعم ، والا فواجب أدبناه — قلت إلى ذلك وما فى معناه .

وفى الواقع أن فى الأفكار تشويشا عاما ، وكلُّ هائم على وجهه لا يدرك الغاية التى يسعى اليها ، وليس بينهم اتفاق إلا على هذه الحقيقة ، وهى أنهم ينفرون من الحق ! .

فأعضاء شورى القوانين يريدون أن يرفعوا من شأنهم ، وأن يكون لهم دخل فى إدارة الأحكام فى البلاد ، ولكنهم مختلفون فى تحديد ما به يصلون إلى هذه الغاية . فمنهم من يريد مجلسا نيابيا تام السلطة ، ومنهم من يريد مجلسا موافقا لحالة البلاد ومركزها السياسى ، ومنهم من يطلب توسيع اختصاص المجلس ، ومنهم من يريد تأليف هيئة [ص ٣٩٧] تشترك مع الحكومة فى وضع القوانين ، وتقرير النظامات .

(٢٠٧) تكملة ص ٣٩٥ التى قطعها صفحات ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ كما سبق أن أوضحنا .

ولو أدرك طلاب مجلس النواب ، تام السلطة ، حقيقة ما يطلبون ، وفهموا مأمورية الاحتلال في بلادهم ، لطلبوا - قبل كل شيء - الجلاء ، وبعده تربية الكفاءات اللازمة للتشريع وتقرير الأحكام ! لأن الاحتلال لا يقبل أن يكون فوق سلطته سلطة ، والا لانهصر الغرض منه في مجرد الحراسة ! وهو أمر ليس لانجلترا فائدة فيه ، ولا تراه لائقا بمقامها . ولأن الأوروبيين - الذين لهم صوالح مهمة في هذه البلاد - لا يقبلون مطلقا أن يكونوا محكومين بقوانين تضعها أمة شرعية مسلمة ، ولا تكون مصالحهم معرضة للتأثر بهذه الأحكام . فاذا ضمننا الامتيازات لهم ، فلا يمكن أن تضمن لهم إدارة حسنة تكفل دفع ديونهم .

ولقد حاول الوطنيون قبيل الثورة العربية أن يجعلوا من اختصاص مجلس النواب تقرير الميزانية العمومية ، فلقوا أشد المعارضات ، وكان هذا سبب استعفاء شريف باشا ، الذى بذل جهده في إقناع الوطنيين بالعدول عن هذا الطلب ، وبين لهم خطر الإصرار عليه ، ولما صمموا على رأيهم ، لم يريدوا من الاعتزال !

نعم إن البلاد تقدمت من ذلك الحين تقدما فكريا ، ولكنها تأخرت أدبيا ! فمعلومات بعض الأفراد فيها أكثر من قبل ، ولكن الفضائل أقل ! فقد كان يوجد من قبل رجال يدافعون عن الحق للحق ، ويأبون أن يأتوا شيئا من المحرمات ، ولو كان في الإباء خطر على أنفسهم وأموالهم ! وحديث جعفر باشا مظهر^(٢٠٨) وخسرو باشا^(٢٠٩) وغيرهما من الرجال ذوى الذمم الطاهرة والنفوس الأبية ، في

(٢٠٨) جعفر مظهر باشا هو رئيس مجلس شورى النواب من ٢٤ إبريل ١٨٧٨

الى ٢٧ يونيه ١٨٧٨ .

(٢٠٩) لم نجد اسم خسرو باشا بين زعماء الحركة الوطنية في عهد اسماعيل أو =

زمن الحكم المطلق الذى كانت ارادة الحاكم فيه هى القانون - مستفاض مشهور . واذا قارنت بين هؤلاء الرجال ، الذين كانت حياتهم معلقة على كلمة من فم الحاكم ، وبين رجالنا - حتى الذين أحيطت مناصبهم بأقوى الضمانات ، لا بالنسبة لأموالهم وأنفسهم فقط ، بل بالنسبة لساندتهم - لرأيت الفرق شاسعا ، والبون بعيدا ، وحكمت بأن البلاد فى تأخر أدبى .

والعجب فى طلاب هذا الكمال ، أنك إذا خلوت بهم ، وحدثتهم عن مناقضة طلبهم للاحتلال ، وعن قلة الكفاءات اللازمة - وافقوك على ما تقول ، وربما أبدوه بشيء من الأدلة التى لم تخطر لك على بال ! ، ولكنهم اذا رجعوا لآخوانهم ، غيروا رأيهم ، وانقلبوا ساخطين على من يخالفهم فى الأفكار !

أما الذين يطلبون هيئة مناسبة لحالة البلاد ، فلم يحددوا - فى أنفسهم - تلك الهيئة ، ولا يعرفون ما هى حالة البلاد ، ولا ما يناسبها ، ولكنهم افكروا أن فى هذا الابهام ما يقيهم انتقاد المتهوسين ، ولوم المعتدلين ! .

واذا سئل الذين يطلبون توسيع الاختصاص ، فلا يأتونك الا بجمل مبهم ، أو بتفصيل لا يختلف عن معنى النيابة التامة . وكل هؤلاء لا يمكنك أن تتناقش معهم ، لأنهم فى الحقيقة غير شاعرين من [ص ٣٩٩] أنفسهم بضرورة ما يطلبون ، وليس عندهم - فى الواقع - اهتمام بمصلحة البلاد ، وإنما يدفعهم إلى الطلب حب

= الثورة العربية ، كما لم نجده بين أعضاء الهيئات النيابية فى مصر منذ انشائها . ولعل سعد زغلول يقصد به محمد خسرو باشا ، الصدر الأعظم فى الدولة العثمانية وقد أباد الانكشارية .

شهرة ، أو انتقام من الحكومة ، أو محاباة لمن يتوهمون رضاء عما يطلبون ، من الجناب العالی ومعينه .

وأرباب الجرائد إنما يبحث كل واحد منهم عن إرضاء العامة ، ولو كان في إرضائهم ما يغضب الحق ، ويضر بمصلحة الكافة ! .
والعامة (٢١٠) في كل شعب ، لهم أميال تخالف صوالحهم ، وأفكار لا تلتئم مع منافعهم ، وشهواتهم إذا أطلق العنان لها أفسدت الأخلاق وعشت بالآداب . فالذين يبحثون عن رضا العامة ، إنما يساعدون على نمو الفساد وانتشاره في الأمة .

والسبب في ذلك ، أن أرباب الجرائد اتخذوا الإرشاد صناعة وتجارة ، فلا يتوخون فيما ينشرون إلا إقبال الناس على بضاعتهم وصناعتهم ، مهما كان في ذلك من الضرر العام ! . والإرشاد لا يكون نافعا للأمة ، ولا يصل بها إلى الغاية الحقيقية ، إلا إذا كان صادرا عن اعتقاد تام بصحة وجهة من الوجهات التي يراد توجيه الأمة لها ، وأن تكون غاية المرشد في إرشاده استقبال الأمة هذه الوجهة . وفضلا عن ذلك ، فإن كثيرا منهم يجهلون مصالح الأمة ، وليس عندهم من المعلومات ما يكفي للقيام بهذه الوظيفة ، وأغلبهم لم يتعود احترام الحقيقة ، فلا يبالي فيما يكتب بما يؤذيها .

لهذا كان تأثير هذه الجرائد سيئا جدا على العقول والأخلاق ، فأفسد أذواق الشبيبة ، ونفع فيها روح العُجب والدعوة ، وصرفها عن الاشتغال بما ينبغي إلى مالا ينبغي ! وجعلها تميل إلى المجد الكاذب ، والألقاب الفارغة التي تسرف الجرائد في اسنادها لكل من ساعد على رواج تجارتها . فكم وصفت بالفاضل الفضال ، والحر الوطني

(٢١٠) في الأصل : « العامة » ، وقد أضيفت الواو لسلامة العبارة .

الغيور ، والشهم الهمام ، والعالم الحكيم ، والمدير الخازم ، والسياسى الخطير ، والادارى الكبير - رجالا لا يصح أن يسند إليهم - عند الانصاف - إلا عكس هذه الأوصاف ! . ولقد سرى هذا الروح فى الناس ، حتى انصرفوا عن تحصيل هذه الصفات ، والتحقيق بها ، إلى التقرب من أرباب الجرائد ، حتى يفيضوا عليهم منها ما يعظمهم فى أعين الناس بالباطل !

والموظفون لم يبحثوا عن الوظائف ولا الترقى فيها لكى يفيدوا الأمة بأعمالهم فيها ، ويستفيدوا هم منها بسطة فى المال وفى الجاه - بل لكى يستفيدوا الفوائد المادية فقط ! وهُم الواحد منهم فى وظيفته أن يرضى رئيسه صاحب الكلمة النافذة ، ولو أغضب ربه وذمته ! وقليل منهم من يعرض مصلحته الخاصة فى حق ينصره ، أو باطل يخذه . وترى الواحد منهم ، وهو خال من الوظيفة ، يشخص العلة ، ويصف الدواء ، وينتقد على العاملين أعمالهم ، ويقبح كل عمل يخالف للعدل أو الذمة ، حتى [ص ٤٠٠] يجبل لسامعه أنه اذا تولى الأحكام ، انصلحت الأحوال ، وسارت على أحسن نظام ! فاذا دخل فيها ، انعكست الآية ، وصار ذلك الحر فى القول رقيقا فى العمل ، وذلك المستقل فى الفكر آلة صماء يحركها الرئيس كيف شاء ، وذلك الغيور على الحق فى مقدمة العاملين على إخفائه ، يسير على هذا النمط ، حتى اذا تغير رئيسه عليه ، ورأى المستقبل مظلما فى عينيه ، عدل إلى حالته الأولى ، وأخذ يسخط على الزمان والمكان ، وانتظم فى سلك الأحرار !

والتجار لا يشتغلون بالأمر العمومية إلا على مقدار ما تروج به بضاعتهم عند العامة ، ثم لا يهتمهم - بعد ذلك - شكل الحكومة ، إن كانت مقيدة أو مطلقة !

والزارعون أبعد الناس عن الاشتغال بالسياسة ، ولا تشور لهم
ثائرة ، إلا إذا مست الجهة الضعيفة فيهم - وهي الجهة الاعتقادية -
فهم منصرفون عن كل عمل عام إلا إذا وسوس وسواس في صدورهم
بالدين وأحكامه ! وذوو الوجاهة والنفوذ فيهم ، يشتغلون بالأمور
العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ في
العامة ، فإذا أنسوا من الاشتغال بها ضررا بما يبتغون من سلطة وجاه ،
انصرفوا عنها ، وتبرأوا منها ! .

والصناع والفعلة لا يهتمون إلا بأعمالهم ، وقبض أجورها ،
ولا يتحركون لعمل عام إلا إذا حركتهم^(٢١٠) عوامل الدين ، أو رأوا
في الثورة ما يسهل عليهم سبل النهب والسلب .

وبالجملة ، فليس في جميع هذه الطبقات قوة الاعتماد على
النفس ، التي هي منبع الحياة للأمم . فهي دائما تشعر بالحاجة إلى الغير
والاستعانة به ، ولا تحس من نفسها القدرة على الوصول إلى الغاية
بعملها الذاتي . ولأنها مكثت في الذل والاستعباد أجيالا عديدة ، فانها
تبحث دائما عن سندها لدى الحاكم ، فإذا لم تجد منه سنداً لها ،
ضعفت ، وإن هي وجدته ، تقوت وسارت إلى الأمام .

وهذا هو السر فيما شاهدناه بالأمس من الضجة الكبرى حول
طلب المجلس النيابي ، وما بدأنا أن نراه اليوم ، وسنراه غدا ، من
السكون عن هذه الضجة ، وتلمس الوسائل للتبرؤ منها ! فقد علمت
أن أعضاء مجلس الشورى - الذين كانوا أشد أخوانهم تحمسا في
نقد^(٢١١) الحكومة ، وطلب مجلس النواب - يبحثون الآن عن العدول

(٢١٠) مكرر) قد تكون في الأصل : « حركت » .

(٢١١) في الأصل : « نقض » .

عن هذا الطلب ، لأن الجنب العالى أبدى رغبته فى ذلك ! ولم يبق منهم إلا اثنان : أحدهما متردد — لا غيرة على المصلحة العامة ، ولكن حياء من الناس ! — وأما الثانى ، فلا أعلم من حاله شيئا !

ومهما يكن من الأمر ، فإن هذا التقهر سيكون من أقوى الحجج على تأخر الأمة المصرية ، وانحطاط أخلاقها . وكان أستر لهم وأهدى سبيلا ، أن يصغوا لأقوال الناصحين من أول الأمر ، وأن يطلبوا ما يمكن قبوله ، ولا يتأتى رفضه .

[ص ٤٠٢]

وفى هذا الباب استمالة السيد البكرى للجنب العالى ، بعد أن لاقى من الإهانات ما لاقى يوم الكسوة الشريفة فى المحفل الحاشد — فإن هذا يدل على الضعف المتمكن فى النفوس . ولا أدرى بأى وجه يلاقى^(٢١٢) أولئك الذين شهدوا تلك الإهانة ، وتألموا منها ؟ ولا أدرى أيضا كيف أن الجنب العالى سيستقبله أمامهم ، بعد أن وصفه فى حضرته بتلك الأوصاف الذميمة ؟ ولكنها المضحكات المبكيات !

يوم السبت ٢٨ نوفمبر سنة ٩٠٨

دخلت على رئيس النظار فى حجرته قبيل انصراف الدواوين ، فوجدت معه إسماعيل أباطة ، وشعراوى باشا ، ومحمد باشا سعيد ، يتسارون ! فسلمت عليهم جميعا — إلا أباطة لفتور بيننا — ثم أكملوا حديثهم على جانب ، وانفضوا من حول الرئيس . فلم أشأ أن أسأله عن هذا التسلل ، ولكنى فهمت أنه خاص بمجلس شورى القوانين . وتأيد لى هذا الفهم ، لما رواه لى بعض الناس من أن محمود باشا سليمان

(٢١٢) أى السيد البكرى .

كان معهم ، وكانت المداولة في موضوع تلك الطلبات ، وأن شواربي^(٢١٣) واسماعيل أباطة كانا في القبة ، وكذلك موسى غالب^(٢١٤) . وانتهت كل هذه المخابرات والاجتماعات بالاتفاق على الطلب الذي تقرر في جلسة أول ديسمبر - غير أن عبارة : « اشتراكا تقريريا » لم تكن من المتفق عليه^(٢١٥) .

وقبل هذه الجلسة بيوم ، اجتمع أعضاء الشورى اجتماعا غير رسمى ، بدعوة من اسماعيل أباطة ، توالى الكلام فيه شواربي بالمعنى المذكور . وهمس البعض في أذان البعض الآخر ، بأن ذلك ما يريده الجنب العالى ورئيس النظار ، فاتفق الحاضرون عليه !

وفي اليوم التالى - وهو يوم انعقاد المجلس - حضر الشيخ على يوسف ، واختل باسماعيل أباطة . وروى إلى بعض الثقة من الأعضاء [ص ٤٠١] أن عبارة « الاشتراك الفعلى التقريرى » اشترطها على باشا شعراوى ومحمود باشا سليمان ، وأصرأ عليها إصرارا كليا . وأن اسماعيل أباطة كان يلح كثيرا ، ويتوسل بكل الوسائل إلى عدم اثباتها ! [ص ٤٠٢] وأن اسماعيل أباطة وشواربي كانا يعارضان أشد المعارضة فى أن يطلب توسيع اختصاص مجلس

(٢١٣) محمد شواربي باشا ، عين فى ٦ فبراير ١٨٨٤ عضوا بمجلس شورى القوانين ، فوكيلا للمجلس فى ١٧ أكتوبر ١٩٠٤ ، واستمر حتى حل المجلس .

(٢١٤) موسى غالب باشا ، عين فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧ عضوا بمجلس الشورى .

(٢١٥) الجملة من أول « اشتراكا » حتى كلمة « عليه » بين قوسين فى الأصل .

الشورى والجمعية العمومية ، وفي غيرهما^(٢١٦) من العبارات التى تدل على هذا المعنى أو ما يقرب منه .

وعلمت أن السرفى ذلك ، أن الحكومة تريد أن تجيب جوابا يكون ظاهره القبول وباطنه الرفض : تريد أن تجيب بأنها تسعى فى إشراك الأمة معها بالتدريج ، وتبدأ فى ذلك بمجالس المديرىات ! بخلاف ما إذا كان الطلب توسيع اختصاص مجلس الشورى والجمعية العمومية ، فإنه لا يمكنها أن تجيب إلا بالرفض !

وأيد لى ذلك ، ما قاله لى رشدى باشا - فى اليوم التالى لتقرير تلك الطلبات - من أنه يفكر أن الجواب يكون بقبول تنفيذ هذه الطلبات تدريجياً ! فهزأت به ونهرته ، وقلت له : أ إلى^(٢١٧) هذا الحد تستغفل زميلك وأخاك ؟ إن الناس يتحدثون - حتى فى القهاوى - بأن الطلب والجواب متفق عليهما من قبل ! [ص ٤٠٣] فلا معنى لأن تنسب لنفسك شيئا من ذلك ، والأحسن ألا تعتمد إلى استعمال مثل ذلك معنى !

وقد ظهرت الجرائد - بعد هذه الطلبات - على اختلاف نزعاتها ، مادحة للطلبات التى تقررت . غير أن أسباب المدح مختلفة : « فالمويد » امتدحها لأنها نتيجة مسعاه ، وإن لم تكن كل ما طلبه فى الجمعية العمومية ! . و « الأهرام » ، لأن ذلك مطابق لفكر المعية ! و « اللواء » ، لأنه لم يرد أن يزيد فى عدد خصومه أعضاء الشورى ! . ولكن يظهر من كتابات « الدستور » وطعنه الشديد عليهم ، أن هذا القرار لم يكن مرضيا للحزب الوطنى .

(٢١٦) أى : ويعارضان فى غيرهما من العبارات .. الخ .

(٢١٧) فى الاصل « أعلى »

وتوهم الحكومة ، والجرائد المنتصرة لها ، أن من نتائج الاعتدال في تلك الطلبات تقرير حضور النظار في جلسات مجلس شورى القوانين ، وأن في النية تحويلهم^(٢١٨) بعض الشيء تكون قراراتهم فيه قطعية . فأما الأول ، فأمر متفق عليه من قبل هذا . وأما الثاني ، فبعد الحصول ، وغاية ما يمكن هو أن تعرض عليهم جميع اللوائح — بما فيها لوائح التعليم — ولكن رأيهم فيها سيكون شوريا^(٢١٩) . وهذا مما أرغب فيه ، لا على أنه الآن من اختصاصات مجلس الشورى ، بل لجعل في المستقبل من اختصاصاتهم^(٢٢٠) .

(٢١٨) يقصد : تحويل أعضاء مجلس الشورى — كما يفهم من السياق التالي .

(٢١٩) في الأصل : « شورويا » .

(٢٢٠) لكي نفهم هذه القصة حول مجلس شورى القوانين ، يلزم أن نستعرض تاريخ المحاولات التي جرت لتوسيع اختصاص هذا المجلس . لقد أنشئ مجلس شورى القوانين في أول مايو ١٨٨٣ ، ليكون مجلسا استشاريا بالمعنى الصحيح ، تعرض عليه الأمور الهامة ، كالنظر في الميزانية ومشروعات القوانين والأوامر العالية المشتملة على لوائح الإدارة العمومية وغيرها من الأمور الخطيرة ، التي تعرض عليه بعد نظرها بمعرفة مجلس النظار ، لأخذ رأيها فيها ، بدون أن يسدى حكما نهائيا . وكان هذا المجلس يلتئم في أوائل شهور فبراير وأبريل ويونيه وأغسطس وأكتوبر وديسمبر ، ثم عدل موعد افتتاح دور انعقاده العادي الى اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة ، وبقي دوره لغاية آخر شهر مايو من السنة المقبلة — واستمر ذلك حتى ٣٠ يونيه ١٩٠٩ ، وكانت جلساته لا يحضرها سوى أعضائه ، الى أن صدر القانون رقم ٣ في ٣ مارس ١٩٠٩ ، فأصبحت هذه الجلسات علنية . وكانت الميزانية ترسل الى المجلس في أول ديسمبر من كل سنة ليبدى رأيها فيها تفصيليا ، ولكن كان لناظر المالية الحق في رفض =

= اقتراحات المجلس وبين الأسباب ، دون أن يترتب على ذلك جواز المناقشة فيها .

وكان محظورا على المجلس المناقشة في المسائل السياسية ، أو أن يتذاكر أو يبدى رغبة ما في ويركو الأسنانة والدين العمومي وكل ما التزم به الحكومة بقانون التصفية ، أو بمعاهدات دولية . ولولى الأمر حل المجلس بأمر يصدر منه ، فتتخبط مجالس المديرية الأعضاء المتدوين المستجدين في الثلاثة شهور التالية لتاريخ الحل ، أما الأعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجد .

ونظرا لضيق اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فقد جرت مطالبات بتوسعة هذه الاختصاصات ، أو بإنشاء مجلس نيابي لمصر بدلا من المجلسين . ومن هذه المحاولات ما فعله الشيخ على يوسف في ٢٣ فبراير ١٩٠٤ حين تقدم وهو عضو بالجمعية العمومية ، برغبة الى الجمعية يطلب فيها إنشاء مجلس نيابي جديد لمصر « أسوة بالمجالس النيابية الحقيقية الموجودة في كل مملكة سائرة في طريق الارتقاء والنظام » .

وقد تقدمت الجمعية العمومية بهذا الاقتراح الى الحكومة ، ولكن الحكومة ردت في ٣ ابريل ١٩٠٥ بأنه لا يمكن لها الاستجابة لهذا الاقتراح لخروجه عن اختصاصات الجمعية العمومية .

وفي جلسة ٢ فبراير ١٩٠٧ أعاد الشيخ على يوسف تقديم اقتراح آخر بإنشاء مجلس نيابي لمصر ، مع توسيع اختصاصات مجالس المديرية ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية - الى أن يتم وضع النظام النيابي العام المطلوب » .

وكانت التوسعة المطلوبة بصفة مؤقتة تشمل « النظر في كل ما يتعلق بالثروة العمومية والأمور الادارية العامة - بما في ذلك سلطة التشريع - بحيث لا يصدر أمر منها الا بعد تصديق المجالس المذكورة كل فيما يخصه ، حسب التوزيع الذي يقتضيه نظام الأعمال فيها » . وقد قررت الجمعية بأغلبية الآراء تبليغ اقتراح الشيخ على يوسف الى =

= الحكومة ، ولكن مدة عضوية الشيخ على يوسف انتهت في نهاية دور اجتماع الجمعية العمومية الثالث عشر بالهيئة النيابية الرابعة ، فوشح نفسه لعضوية مجلس شورى القوانين عن مدينة القاهرة بالهيئة النيابية الخامسة سنة ١٩٠٨ ، ونجح ، ولكن محكمة استئناف مصر حكمت في أول فبراير ١٩٠٨ بإبطال انتخابه ، وانتخب بدله حسن مذكور باشا .

وقد شهد عام ١٩٠٨ محاولات أخرى في مجلس شورى القوانين ، حين وافق المجلس بجلسته ٢٥- فبراير ١٩٠٨ على تشكيل لجنة مؤلفة من تسعة أعضاء للنظر في مواد القانون النظامي . وفي ٢٥ يونيه ١٩٠٨ منحت الفرصة لمناقشة هذه القضية حين أرسلت الحكومة للمجلس مشروع قانون توسيع اختصاص مجالس المديریات ، وفي ١٥ يوليو ١٩٠٨ سافر وفد على رأسه اسماعيل أباطة باشا الى لندن لرفع صوت مجلس الشورى في إنجلترا ، وقدم بالفعل تقريراً للسير جراى (مما سوف نعرض وثائقه بعد قليل) .

وفي ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ دارت في مجلس الشورى مناقشة طويلة حول هذا الموضوع ، تشعبت فيها آراء الأعضاء بين إيجاد مجلس نيابي ، أو توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديریات ، أو تأجيل طلب المجلس النيابي الى حين انعقاد الجمعية العمومية ، أو الانتظار الى أن تتم اللجنة المشكلة لتعديل القانون النظامي عملها فيه ، أو تأجيل النظر في ذلك الى الدور المقبل ! وقد انتهى النقاش بتأجيل النظر في المشكلة برمتها الى الانعقاد المقبل ، وهو ما حدث في جلسة أول ديسمبر ١٩٠٨ .

وهنا نصل الى النقطة التي وردت في مذكرات سعد زغلول ، لأن المجلس قرر باتفاق الآراء ان يطلب من الحكومة « اعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في ادارة أمورها الداخلية وتدبير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريرياً في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي ، وفي تقرير =

= الضرائب والرسوم ، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية ، والامتيازات القنصلية ، والدين العمومي .
وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على ويكرو الآستانة ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات ه .
وطلب المجلس من الحكومة ان ترسل اليه هذا القانون - بعد اعداده - لابداء رأيه فيه . وفي مقابل ذلك حل لجنة التسعة التي ألفها بجلسة ٢٥ فبراير ١٩٠٨ . كما قرر تشكيل لجنة خصوصية لنظر مشروع قانون مجالس المديرية .

هذا فيما يتصل بمحاولات توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديرية .
أمافيا يختص بالوفد الأباطى ففيا يل مقتطفات من خطبة اسماعيل أباطة باشا في فندق الكونتنتال يوم ١٣ يوليو ١٩٠٨ ، قبل سفره والوفد الى لندن ، ثم نص تقرير الوفد الأباطى للسيرجراى) .

خطبة اسماعيل أباطة في الكونتنتال يوم ١٣ يوليو ١٩٠٨ .
» أردنا بهذا الاجتماع أن نستودعكم الله قبل سفرنا الى لوندرة .
ان فكرة سفر بعض الأعيان الى لوندرة أيها السادة لم تكن فكرة هذا الشهر ، ولا هذا العام ، بل هى فكرة قديمة جدا . وقد تجدد الكلام فيها أخيرا فى مثل هذا الشهر من السنة الماضية بين بعض أعضاء مجلس شورى القوانين ، فى فرصة جمعتهم برمل الاسكندرية عند المرحوم حسن عبد الرازق باشا ، مذ كان مقيما به للاستشفاء .
ولقد دار أيضا بخصوصه مكاتبات بين بعض الأعضاء الذين كانوا بالقطر المصرى وبين زملائهم الذين كانوا بأوربا فى ذلك العهد .
عادت الفكرة فتجددت بين بعض الأعضاء فى شهر أكتوبر الماضى ، عندما كانوا يشتغلون بوضع الرد الذى وضعوه على ملاحظات جناب اللورد كرومر على مطلب الجمعية العمومية - وهو الرد الذى طبع =

= باللغتين العربية والفرنساوية ووزع على أرباب الصحافة وغيرهم بمصر وأوروبا .

ثم نظرا لعدة اعتبارات ، تأجل انفاذ هذه الفكرة الى هذا الصيف ، وفي شهر مايو الماضى ، بمناسبة السياسة التى اتبعتها الحكومة فى مشروع مجالس المديريات الجديد ، عند عرضه بصفة غير رسمية على اللجنة التى كانت مشكلة لنظره من أعضاء مجلس شورى القوانين . وقد بقيت هذه الفكرة ثابتة بيننا ، فقرناها بكل امتنان وارتياح ، وسننفذها صباح باكر بمشيئة الله تعالى .

أما الغرض من السفر فهو رفع صوت الضرر والاستياء للأمة الانجليزية بعاصمة بلادها ، (أولا) من ممانعة حكومتهم للحكومة المصرية من اجابة مطالب الجمعية العمومية . (ثانيا) لتبديد الخرافات والأوهام التى ألصقها بهذه المطالب الحقبة العادلة أعداء مصر والمصريين هنا وهناك . (ثالثا) من السياسة التى تسير عليها الحكومة الانجليزية فى بلادنا - وخصوصا فى طريقة التعليم ، وتأخير الصناعة ، وحفظ الأمن ، وكيفية تصرفات بعض أبنائها فى المصالح التى يتولونها ، وحرمان ذوى الاستعداد والكفاءة من المصريين من الوظائف العمومية كلما سنحت الفرصة وساعدت على ذلك الظروف ؟ وصرف الأموال - وعلى الاخص الاحتياطى منها ، الذى هو عدة البلاد فى أوقات شدتها - قبل أخذ رأى الأمة فى الوجوه التى تكيل فيها هذه الأحوال كيلا - وفى غير ذلك من الأعمال والاجراءات المشهورة التى تشكو منها خاصة المصريين وعامتهم فى جميع الأمور والمصالح والادارات . وبالجمله لتنبيه الأمة الانكليزية لحث حكومتها على وفاء وعودها للمصريين ، الذين ينتظرون منها احترام تلك العهود .

اننا نعتقد - بكل جوارحنا واحساساتنا - بأن مخابرة القوم فى بلادهم ، ورفع الصوت فى وجوه صحافتهم ونوابهم ، أضمن وسيلة =

= لنيل المطلوب بواسطتهم . وخصوصا أن هذا العمل يؤيد مبدأ
القائلين بأن لا بد للمصريين من الاعتماد على أنفسهم ، وعدم القعود
والارتكان على مساعى وأقوال غيرهم .

على أن فتح باب المواصلات والزيارات بيننا وبين الأمة الانجليزية أمر
لا بد منه لفائدة مصر ، ولصلحتها . وإن هذه الخطوة التي نخطوها
الآن البتة منها عاجلا أو آجلا ، ولكن كلما عجلنا بها كلما اقتربنا الى
ساحل السعادة والاستقلال ، وها نحن الآن نضع الحجر الأول منها
بالنسبة لسفر الأعيان .

أما من يخالفنا عليها ، فلا يحمل به أن يعرقل بانتقاد أو غيره مسعى
أخوانه الذين يسعون للخير لبلادهم . فإن الغاية تبرر الوسيلة ، والبلاد
في حاجة الى كثرة العمل ، والى تعدد صنوف العاملين لها من أبنائها .
لسنا ندرى حكمة القائلين إن من مصالح المصريين ألا يعرفوا للانكليز
وجودا ، وأن لا يوجهوا لهم مطلبيا ولا قولاً — مع أننا جميعا ، وجرأئنا
بأسرها في مقدمتنا على اختلاف المذاهب والمشارب ، نقول في كل وقت
وفي كل ساعة وفي كل مكان أن الانكليز استأثروا بكل الاعمال ،
والانكليز وضعوا بين أيديهم كل شيء ، والانكليز استقلوا بكل نفع
وفائدة ، الانكليز يعارضوننا في مطالبنا الحققة العادلة ، والانكليز
يحاربوننا في تعليم أبنائنا ، والانكليز يسددون أموالنا ، ويعيشون
بنظاماتنا ، ولا يحترمون آراءنا ، والانكليز قد اغتصبوا حقوقنا
السياسية ، والانكليز ضيقوا علينا الخناق ، وضغطوا على أنفاسنا حتى
بلغت الروح التراقي ، ونحن لا حول لنا ولا قوة على ردهم وإيقافهم
عند حد ! ثم نقول — بعد ذلك — لا ينبغي أن يعرف المصريون
الانجليز ولا بلاد الانكليز ، حتى ولا عند المطالبة باسترداد الحق
المهضوم ، وخصوصا عندما تقول حكومتهم بلسانها الرسمي في
عاصمة بلادهم قولاً نراها تعمل بعكسه في بلادنا !
أيها السادة ، اذا لم نوجه أقوالنا ومطالبنا للانجليز — هنا أو في
بلادهم — فهل نوجهها للجناب العالي الخديوى ؟ وقد وضع لحكومته =

= نظاما جرى عليه ، واختار لنفسه أن يسير معها فى حكم البلاد على مقتضاه ، جريا على النظمات التى تسير عليه ملوك الممالك المقيدة الدستورية ، هذا فضلا عما قضت به الظروف من لزوم اتفاق سموه مع الحكومة الانكليزية على ما يريد أن يضعه من النظمات العامة فى البلاد .

أو نوجهها لحضرات النظار ، وهم — كما تقول الجرائد ، وكما يقال — لا ارادة لهم ولا وجود ، وأنهم مسيرون فى أعمالهم — حتى وفى أقوالهم — لا يغيرون . لا ينطقون الا اذا شاء الانكليز أن ينطقوا ، ولو فى مقام السكوت ! ولا يصمتون الا اذا شاء الانكليز ان يصمتوا ، ولو فى احتفال رسمى وافتتاح معهد علمى !

إن حكومة انكلترا إما أن تكون مدينة لنا بعهود ووعود ، وهى غماطلنا فى الوفاء بها ، وإما أن تكون قد اعتدت علينا واغتصبت حقوقنا . وفى كلتا الحالتين فان أصول الشرائع السماوية والأرضية فى العالم بأسره لا تبيح أحكامها مطالبة المدين أو المغتصب إلا فى محل اقامته ! سواء كانت المطالبة بالوسائل الودية أو بالطرق القضائية .

هذا فضلا عن أن المدين الحقيقى أمانا ، والمغتصب لحقوقنا هى الحكومة الانجليزية ، التى مقرها عاصمة بلادها (لوندرة) لا جناب المعتمد الذى أمانا ، ولا رجال الانجليز الذين يؤدون وظائفهم فى بلادنا بصفة موظفين مصريين فيها .

إن الأمة المصرية ليست من نوع الحيوان المستأنس ، ولا هى من أبناء مجاهل افريقيا ، ولا هى غير أهل للمدنية والارتقاء ، ولا أن الحكومات السابقة سلبت منها صفات الحكم الذاتى ولن تعود لها أبدا — كما قال جناب وزير الخارجية الانكليزية لاعضاء البرلمان — ولا ان الطبقات العالية والمتوسطة من الأمة المصرية راضية بالحالة الحاضرة ، وأنها مقتنعة بأن البلاد لم تستعد للأن ، حتى ولا لمبادئ الحكم الذاتى — كما جاهر بذلك جناب العميد الحالى بين قومه بلغتهم فى بلادهم ، وبينتنا بلغتنا فى بلادنا . =

= أيها السادة ان كان عددنا قليلا في هذا العام فبسبب : أولا أننا في الخطوة الأولى في هذا الطريق ، وثانيا أننا رأينا أن يكون جمعنا مؤلفا من ذوى الصفات النيابية . ولنا عظيم الأمل في أمتنا المصرية بما أودعه فيها البارى من الفطنة والذكاء وبما تنتظره من وراء جهادكم في هذا السبيل أن يكثر عدد الوفود ، لا عدد الاشخاص فقط ، في العام المقبل بمشيئة الله وقوته . وما ذلك على الله وعلى أمتنا وعليكم بعزير .
(الجريدة في ١٤ يوليو ١٩٠٨)

تقرير الوفد الأباطى للسير جراى

نتشرف بأن نقدم لسعادتكم آراءنا ، التى نحن متأكدون من أنها آراء عدد كبير من رجال مصر العموميين والخصوصيين . وافكارنا ، الخاصة بالنظامات الدستورية وغيرها من الأمور المحتاجة للإصلاح ، الذى وعدتم به منذ عهد اللورد دوفرين الى الآن ، ورغبة من الحكومة الانكليزية في مساعدة المصريين على ادارة شؤونهم بأنفسهم نهائيا - فان هذه أمنية كل وطنى ورغبته في مشاركة الحكومة في القيام بالاصلاحات التى تؤدى الى هذه الغاية .
ونحن على يقين أنه لم يخب تلك الآمال التى طرحناها الا للعثرات التى تقف في سبيل انتقال حكومة مصر من حال الى حال ، والصعوبات التى تخلفها العلاقات المالية بين مصر وأوربا . وأملنا عظيم أنه متى ألفت حكومة جلالة الملك نظرها الى تلك الصعوبات ، ذلتها سريعا .

فبكل احترام نبذى لسعادتكم أنه ليس هناك تدبير كاف لتوسيع نطاق قائمة الأمة وسلطتها في ادارة شؤونها الإقليمية والعمومية . فان الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين باقيا بلا قوة تشريعية ، والجمعية لا تنعقد الا مرة كل عامين ، ولا تدوم كل مدة أكثر من أيام قلائل ! وكلا المجلسين ليس لديه قوة لاتخاذ أية وسيلة في أى أمر . ومنذ أنشئت لم يتدخل اليها شىء من الإصلاح . =

== نحن حين نفهم أن رأى سعادتك ورأى الحكومة الانكليزية هو أن الشعب المصرى ليس أهلا لتولييه حكم نفسه . ولكننا نرى أن لا وسيلة لذلك الا بالتمرن على ذلك الحكم . نحن لا نريد تغيير الحالة الحاضرة ! ولكننا نجد الوقت قد حان - ان لم يكن قد مضى لادخال الحكم الشخصى فى مجالسنا .

ونسأل بكل احترام حكومة جلالة الملك أن تنصح الحكومة المصرية لتتخذ جميع الوسائل والأعمال اللازمة لمنح الأمة حكومة شوروية محدودة . أعنى حكومة شوروية لا دخل لها فى المسائل الخارجية ، والدين العمومى ، والامتيازات ، والمعاهدات التى بينها وبين الحكومة الأخرى ، واعطاء الامتيازات للشركات ، ولا قانون التصفية . فان لم يكن لهذه الاصلاحات الآن مجال - فنطلب توسيع سلطة المجالس الحاضرة (مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) .

ومن المسلم به على ما أظن أن احدى الخطرات الطبيعية اللازمة لادخال الحكم الذاتى هو تقدم المجالس المحلية فى المديرىات . وقد وضع « قنصل انجلترا الجنرال » بمصر أخيرا مشروعه فى مسألة أن سلطة مجالس المديرىات فى قانون سنة ١٩٠٩ هى تقريبا هى نفسها التى كانت فى قانون ١٨٨٣ ، كأن هذه المجالس لم تتقدم فى ٢٦ عاما الماضية خطوة واحدة فى سبيل الاصلاح ! قلنا « تقريبا » ، لأن المادتين ٧ ، ١٠ من القانون الجديد ليستا فى القديم . وقلنا « نفسها » لأن المادة ٢ من القانون الجديد هى نفسها التى فى القديم ، وهى المتعلقة بوضع الضرائب الوقتية للاحتياجات فى المديرىات ، ومفادها أن حكم مجالس المديرىات لا ينفذ الا بعد تصديق الحكومة .

ان اختصاصات هذه المجالس هو ما جاء بالمواد ٣ ، ٤ ، ٥ من القانون القديم وما جاء أيضا فى المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ من القانون الجديد مع بعض التغيير فى الكلمات والوضع . وزيادة على ذلك فانه لم يحدد وقت لاجتماع هذه المجالس . وبما أن ==

= جميع أعمالها تحت سلطة المدير المطلقة ، فانه من الممكن ألا تجتمع غير مرة في كل سنة - كما حصل في الستة والعشرين عاما الماضية .
ومجالسنا لا يسمح لها بالتدخل في التعليم العالي والثانوي والابتدائي ، مع أنه من الواجب أن تتدخل في ذلك ، لاهتمام الأمة بها ، ولعجز نظارة المعارف عن عمل كل ما يطلب منها .

ان مفاد الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون الجديد ، هو أن ربع المبالغ التي تخصص للتعليم تصرف على المدارس التي تعلم فيها لغة أجنبية ، وتصرف الثلاثة ارباع الباقية على الكتابات ! مع أنها لا تحتاج لمثل هذا المقدار بما أن ما يتبرع به الأعيان في كل ناحية من نواحي القطر ، وما يخصصونه لها من الأراضي والأموال كاف للصرف عليها (راجع الصحيفة ٣٤ من تقرير سنة ١٩٠٧) .

وهناك جملة اختصاصات مهمة لم تعط لمجلس المديرات المذكورة ، مثل محاكمة العمد والمشايخ والمجالس الحسبية والنظر في مخالفات الري وغيرها .

فان كلا من هذه المواد تنظر فيها الآن لجنة خصوصية . ويظهر لنا أن يكون من الأفضل أن تجعل من اختصاص لجان من مجالس المديرات . وقد جاء في القانون الجديد أن هذه المجالس تكون استشارية فقط كما هي ، بمقتضى قانون ٨٣ ، الذي وضع وقتها كانت البلاد بحالة ثورة وهيجان . ولذلك نطالب بكل احترام أن تعطى لهذه المجالس سلطة وضع ضرائب وقية على الأراضي ، بتصديق الجمعية العمومية ، ويحول لها صرف ما يتحصل منها في سبيل التعلم تحت مراقبة الحكومة .

وإن من المسلم أن التربية هي احدى الوسائل لتأهيل الأمة لأن تحكم نفسها بنفسها . وإننا نعترف بما للمندوبي حكومة جلالة الملك بمصر من الفضل لاهتمامهم بتوسيع نطاق الكتابات ، وقد ساعد أعيان البلاد بكل غير في هذا السبيل ، وهم راغبون في استمرار هذه المساعدات . ولكننا نريد أن نعبر لسعادتكم عن اعتقادنا في أن طريقة التربية بمصر =

== يجب أن تغير كلها . ونرى أن مجالس المديرية يمكنها أن تأتى بعمل مفيد في نشر التعليم الابتدائي والثانوي . الذي لم ينتشر لأن الانتشار اللازم . وأخيرا نطلب من الحكومة بكل احترام ادخال الاصلاحات الآتية :

- ١ - زيادة التمرين في المدارس ، وخصوصا العالية منها .
 - ٢ - اعادة تعليم التاريخ الطبيعي والكيمياء العضوية والتمرين على الترجمة ، مع اضافة مسك الدفاتر والمواد الأخرى اللازمة للتجارة .
 - ٣ - استعمال اللغة العربية في التعليم بمدارس الحكومة .
 - ٤ - زيادة عدد مدارس المعلمين العالية ، لتخريج معلمين أكفاء في جميع العلوم يمكنهم المساعدة على تقدم العلوم بمباحثها العلمية .
 - ٥ - زيادة عدد الطلبة في ارساليات الحكومة العملية الى الخارج ، مع تخصيص بعضهم للتفرغ لعلوم مخصوصة في أهم مدارس أوروبا .
 - ٦ - أخذ رأى وتصديق مجلس الشورى على جميع اللوائح والقوانين الخاصة بالتعليم قبل تنفيذها .
 - ٧ - تشجيع التعليم الصناعى والزيادة في عدد المدارس والمصانع (الورش) في جميع أنحاء البلاد .
- ونريد أن نضيف الى هذه الطلبات طلبين آخرين :
- ١ - إنا نطلب بكل احترام أنكم تساعدون الحكومة المصرية على الحصول على قبول الدول بجعل المحاكم المختلطة مختصة بالحكم في الجنح والجنايات التي يرتكبها الأجانب ، كما ننظر الآن في القضايا المدنية التي لهم فيها شأن .
 - ٢ - اننا نتجاسر لأن نطلب منكم أيضا أن يهتم مندوب الحكومة الانكليزية بمصر بتعيين المصريين الأكفاء في الوظائف التي يمكنهم القيام بها ، فان الجارى الآن ليس فقط تعيين الانكليز في الوظائف التي يمكن المصريين القيام بها - بل انه جار تعيينهم في الوظائف التي كان يشغلها المصريون بكل كفاءة .

وكتبت جرائد الخميس والجمعة أن النظار سيحضرون مجلس شورى القوانين هذا اليوم (السبت ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨) . ولكن النظار لم يكونوا يعلمون شيئا من ذلك حتى الساعة الحادية عشرة من مساء الجمعة ! وأخبرنى رشدى أنه ذهب يسأل رئيس النظار عن هذا الخبر ، فقال له انه سيعلم^(٢٢١) ذلك غدا . وفى الساعة تسعة وردت إشارة تليفونية من سكرتير رئيس النظار ، بطلب الحضور فى الساعة عشرة .

وتوجهت فى الساعة المذكورة ، ووجدت زملائى داخلين ، فدخلت معهم . ولاحظت للرئيس عدم مناسبة التأخر فى الدعوة للحضور إلى الساعة التى حصلت فيها ! فلم يحرجوا !

ولما أخذ القوم مجالسهم ، قال - وهو جالس - إن المادة ٢٧ و ٢٨ تميزان للنظار الحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين . وقد عولنا على ذلك حتى يحصل التبادل فى الأفكار بيننا وبينكم ، ويكون^(٢٢٢) من وراء هذا التبادل الخير للبلاد .

= قد اجتهدنا فى شرح مسئلتنا بكل اختصار ، مراعاة لوقت سعادتكم ، ولكننا على استعداد لأن نثبت لكم عدالتها واعتدالها بما معنا من الأوراق والمستندات ، وإننا نعبّر لكم بكل احترام عن أملنا فى أن سعادتكم تمنحون نداءنا التفاتكم السامى ، حتى يتيسر لحكومة جلالة الملك القيام بوفاء وعودها التى تعهدت بها للمصريين بواسطة رجالها الرسميين .

(الجريدة فى ١٧ أغسطس ١٩٠٨)

(نقل الخطبة وراجعها : سامى عزيز)

(٢٢١) أضفنا « انه » لتستقيم العبارة .

(٢٢٢) فى الأصل : « ويكن » .

فقام إسماعيل أباطة ، ورحب بهذه الخطبة ، وأنحى باللائمة على الحكومة السابقة ، وطعن عليها طعنا شديدا ، أظهر التأفف منه رئيس النظر . فقلت له : ألم تعرض عليك هذه الخطبة قبل تلاوتها ؟ فقال : لا ! فأبدت العجب من ذلك ! . وقام بعده حسن بك بكري^(٢٢٣) ، وتلا خطبة بالترحيب بخطة الوزارة الجديدة ، ودعا - كسابقه - للحضرة الفخيمة الخديوية .

ثم سأل الرئيس عن الأعمال في هذه الجلسة ؟ فقال أباطة باشا : لائحة الرسوم الشرعية ، ولائحة الخبراء . فأمر بالشروع في العمل . فقلت له : إن جدول الأعمال لم يعرض علينا ، ولم نستعد للمناقشة فيه . وقال له هذا القول محمد سعيد ، فقال : [ص ٤٠٤] لا ضرر في ذلك ! وأمر بالاستمرار .

ودارت المناقشة على رسم الايلولة ، فدخلتُ فيها ببعض الكلمات . وكان الأعضاء يميلون إلى تخفيضها ، فأشار الرئيس بتأجيلها إلى جلسة أخرى . ثم فتحت المناقشة في مسألة رسم الأوقاف ، وأشار فيها^(٢٢٤) بالتأجيل كالأولى . ثم قال : إنا الآن منصرفون ، وسيبقى ناظر الحقانية للتداول معكم .

وانصرفنا وفي أثناء الانصراف ، تكلمنا بعض كلمات في شأن هذه المعاملة . ثم ذهب الرئيس ، واجتمع الاخوان في قاعة ناظر الحرية ، وتداولنا في هذا التصرف ، فأجمع الكل على عدم

(٢٢٣) حسن بك بكري ، عضو منتخب بمجلس شورى القوانين عن مديرية قنا في سنة ١٩٠٥ ، وتجدد انتخابه في الهيئة النيابية الخامسة من ٢٥ / ١٩١٣ إلى ٢٠ / ١٩٠٨ / ٢٠ / ١٩١٣
(٢٢٤) في الأصل : « ثم أشار » . وقد أجرينا التعديل لتستقيم العبارة .

استحسانه ، وعلى وجوب الملاحظة عليه حتى لا يتكرر مرة أخرى .
وتقرر أن يوضع نظام لحضور النظار هذا المجلس ، وأن يكون لهم محل
مخصوص فيه ، لا يشاركهم فيه رئيس المجلس ، ولا أحد من
وكيله^(٢٢٥) ، وأن يعلن جدول أعمال كل جلسة قبل انعقادها ، إلى
كل من النظار ، وكذلك يلزم أن توزع الأعمال التي تعرض على مجلس
النظار قبل انعقاده بزمان كاف لدراستها . ثم اتفقنا على الاجتماع عند
الرئيس في الساعة التي أحددها معه ، وأعلنهم بها .

لم يتكلم في هذه الجلسة رئيس المجلس ، ولا أحد من وكيله
بكلمة ما . وتلا أباظة باشا خطبته : نصفها قائما ، ونصفها جالسا !
ويظهر أن المجلس لم يكن عنده خبر رسمي بمقدم النظار في هذه
الجلسة ، وأن الذي اختص بعلم هذا السر من أعضائه هو أباظة
وحسن بكري فقط ، ولذلك استعدا للخطبتين اللتين تلياهما ! وقال لي
الرئيس - عند انصرافه - إن الذي كتب الخطبة لحسن بكري ، هو
صاحب المؤيد !

[ص ٤٠٥]

في سنة ١٨ (٢٢٦) قرر مجلس النظار نسبة مخصوصة للرتب
والنياشين التي تطلبها النظارات لموظفيها ، الذين تكون ماهياتهم فوق

(٢٢٥) كان وكلا مجلس شورى القوانين هما كل من محمود سليمان باشا ،
الذي عين في ١٣ مارس ١٩٠٢ ، وثبت في ٨ فبراير ١٩١١ ، واستمر
في وظيفته حتى حل المجلس ، أما الوكيل الثاني ، فهو محمد شواربي
باشا كما ذكرنا .

(٢٢٦) هكذا في الأصل ، وهو سهو من سعد زغلول ، ولعله أراد استكمال
السنة ، ثم نسي !

أحد عشر جنيتها . وكان موظفو نظارة المعارف — في ذلك الوقت — من هذه الطبقة ، أقل من مائتين . ولكنهم زادوا سنة عن سنة ، حتى بلغ عددهم الآن ستمائة تقريبا . ولكن مقدار الرتب والنياشين لم يزد — بزيادتهم — على النسبة المذكورة . فتكلمت عن هذه المسألة بمجلس النظائر ، وأبنت وجه ظلم موظفي المعارف فيها . فوُعدت بالنظر فيها وتقريرها على وجه أعدل . وبلغني دنلوب أولا ، ورئيس النظائر ثانيا ، أن المستشار المالي وضع قاعدة لهذه الامتيازات ، وهذه القاعدة بنيت على الأساس الآتي :

حصّر الموظفين^(٢٢٧) الذين تزيد ماهياتهم على^(٢٢٨) أحد عشر جنيتها في الشهر ، وعدد الامتيازات التي هم حاصلون عليها الآن : ونُسب بين عدد الامتيازات وعدد الموظفين ، وخارج النسبة جعل هو القاعدة للاستحقاق . ثم حصّر عدد الموظفين في كل نظارة على حدة ، وعدد الامتيازات الحاصلين عليها ، ونُسب بينهما ، فإن كان خارج النسبة زائدا على^(٢٢٩) خارج النسبة العمومي ، فإن النظارة التي فيها هذه الزيادة لا تمنح امتيازاً ، حتى ترجع إلى النصاب العام . والنظارة التي يكون خارج النسبة فيها أقل من النصاب المذكور ، تستوفي ما نقصها على خمس سنوات ، فإن كان الناقص عبارة عن خمسين ، منحت كل سنة عشرة ، حتى تستوفي نصابها !

فرايت أن هذا النظام محجف بنظارة المعارف مرتين : مرة لأنه أخضع حقها على حسب القاعدة التي قررها مجلس النظائر سابقا ، ومرة

(٢٢٧) في الأصل : « الموظفون » .

(٢٢٨) في الأصل : « عن » .

(٢٢٩) في الأصل : « عن » .

لأنه قضى عليها بأن لا تحصل على ما تستحقه بموجبه ، الا بعد خمس سنين . فعارضت في ذلك ، فقيل لى : الأحسن عدم المعارضة ، لأن الحكومة تريد بهذا التضييق أن تكون قدوة للأمير ، حتى لا يطلق يده بالإعطاء ، ولا يسرف في الإحسان . قلت : ما أحسن القصد ، وما أسوأ العمل (٢٣٠) ، لأن التضييق سيحصل على قوم دون أن يؤثر على آخرين . وأرى أن كل نظام جديد يلزم أن يكون القصد منه منع الظلم الناشئ عن النظام القديم ، وكل قاعدة جديدة أيدت ظلماً قديماً فهي ظالمة ، لا يصح تقريرها . وشكوى الناس ليس من الاسراف في منح الرتب ، ولكن من أسباب منحها ! فإذا منحت لأسباب شريفة - مهما كانت كثيرة - فلا شيء فيها ، ولا اعتراض للناس عليها .

[ص ٤٠٦]

في يوم ٣٠ نوفمبر ، انعقد مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالى بسراى عابدين ، وتليت فيها الميزانية ، فلم يبد أحد ملحوظات عليها ، وإنما هنا رئيس النظار المستشار المالى على تمكنه من وضعها على طريقة جعلت الإيرادات أزيد من المصروفات بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ! فقلت : إن هذه نتيجة غير منتظرة ، ولو كنت أعرفها لطلبت لنظارة المعارف من المالى أزيد مما تحصلت عليه ! فقال المستشار المالى : إنك أعطيت كفايتك من المالى ! فقلت : إني محتاج لشيء كثير منه ، والذي طلبته ليس هو كل ما تمس الحاجة إليه ، بل ما اشتدت حاجة المعارف له .

(٢٣٠) في الأصل : « أسوء » .

فقال الجناب العالى ضاحكا : إلى أى حد تنتهى طلباتك ؟ ثم قال : وعلى ذكر المال ، أريد أن أعرف متى تقف نظارة المعارف عن مطالبة مصلحة الأوقاف بزيادة ما تأخذه سنويا منها ؟ فقد طلبت في هذا العام زيادة عن مبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه ، مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه . وقال : إن الأوقاف يصرف كثيرا في وجوه التعليم وغيره — على أن أهم ما يجب عليه صرف العناية إليه هو تعمير المساجد التى تخربت في كثير من الجهات ، وتعطلت فيها اقامة الشعائر !

فقلت إن ما تعطيه الأوقاف من المال للمعارف ، هو من إيراد أملك موقوفة عليها ! ونحن مستعدون لتقديم الحساب إذا اطلعنا على حجج الإيقاف . وقد طلبناها كثيرا من إدارة الأوقاف ، فأبت إظهارها !

فقال حسين رشدى باشا : إن الأوقاف تدفع أكثر مما يتسج من الأملاك المذكورة ، وإن نظارة المعارف تصرف هذه الأموال في غير مصارفها الشرعية ! قلت : إن هذه مسئلة قديمة من يوم أن كنت أنت بالمعازف ، تعلم حقيقتها أكثر منى . فقال : نعم أيام كنت بالمعارف مفتشا . وضحكنا نوعا . ثم قال بطرس باشا : إنه لا حق لك في طلب الحجج ، لأنك وكيل ، وكل وكيل ملزم بتقديم الحساب لموكله . قلت : وكيل على شرائط^(٢٣١) مخصوصة . وانتهى الكلام على المحاسبة .

ثم حصلت المداولة في مصروفات انتقال ما يطلبون من التوظيف من الأوروبيين في بلادهم^(٢٣٢) . فقلت : إن هذه القاعدة يجب أن

(٢٣١) يقصد بشرائط : « شروط » .

(٢٣٢) يقصد مصروفات انتقال الموظفين الأوروبيين من بلادهم الى مصر ، وهي عبارة ركيكة .

تعمم على الوطنيين الذين ينتقلون من محلات إقامتهم إلى مكان آخر .
فقال بطرس باشا : إن هذه مسألة أخرى ! قلت : هي المسألة بعينها !
فالموضوع كله إنتقال أشخاص بسبب التوظيف . فقال رشدى باشا :
إن هذه المسألة بحثت فيها نظارة المعارف أيام كنت بها . فقال الجنباب
العالى : ولكنها أهملت من ذلك العهد ! فقال المشتار المالى : إن هذه
المسألة لم تعرض على اللجنة المالية ، وإن كان لنظارة المعارف طلبات
فيها فلتعرضها على حداثها .

ثم تكلم الجنباب العالى بشأن تعيين حسين واصف ، مفتش الرى
بالفيوم ، مكان اسماعيل باشا سرى فى مجلس الأوقاف الأعلى .
فقلت : هل هو كفاء لهذه المأمورية ؟ وهل عنده خبرة بالأراضى
وقيمتها حتى يمكنه القيام بمأموريته ؟ فقال اسماعيل سرى : نعم ، له
كل ذلك ، وربما كان علمه أوسع [ص ٤٠٧] من علم عبد الله بك
وهبى — الذى كنت عرضته بدله (٢٣٣) ، غير أن هذا أمهر وأقدر على
الحركة . قلت — بصوت منخفض لم يسمعه غير الجنباب العالى — :
ليس لنا حاجة لتلك المهارة وذلك الاقتدار ! .. فتبسم ضاحكا .

ثم حصلت المداولة فى بقية المسائل ، وهى عادية ، وانصرف كاتم
السر ، فقال بطرس باشا : إن سعد باشا استدعى لديه بعض
التلامذة ، ونصحهم بالعدول عن خطتهم ، وهو يعرض تفصيل
ما جرى . فعرضته اجمالا . فقال الجنباب العالى : ولكن هؤلاء
التلامذة — بعد أن خرجوا من عندك — قالوا إنك قلت لهم إن عقاب
اخوانهم بالإيقاف مدة شهرين شديد ، ولكنك لم تر بدا من توقيعه ،
لأنه صادر من مصدر عال ! وإن لطفى بك السيد أخبر التلامذة بأنهم

(٢٣٣) فى الأصل : « بدلى » .

يتصبرون ولا يهيجون ، لأن لديه وعدا من ناظر المعارف بالعفو عنهم ،
إذا هم سكتوا ! قلت : كل هذا ليس بصحيح . وفصلت بعض
ما قلته له ، وأضفت إلى ذلك إني بلغت المحادثة التي جرت بيني وبينهم
عقب حصولها إلى رئيس النظار وناظر الداخلية والحفانية . ثم انفض
المجلس على ذلك .

وعند الانصراف ، طلبت من جنابه أن يأذن لي بالثول بين يديه
مرة أخرى ، لأعرض عليه المسألة بكل تفاصيلها . وفي الساعة أربعة
وربع من اليوم نفسه عدت إليه ، فقال : إن المسألة هي في أنك تشدد
الأوامر على نظار المدارس ووكلائها ، وهم يشددون على الطلبة ، فمن
ذلك ظهرت تلك الإشاعات !

قلت : حقيقة إن هذا التشديد حاصل ، غير أني أعود إلى التأكيد
بعدم صحة تلك الرواية . وفصلت له ما جرى . ثم قلت له : إني
أشتغل بصدق وإخلاص ، ولقد تأثرت جدا من بعض التلامذة الذين
علمت بأنهم لم يقوموا بالاحترام اللازم لشخصك الكريم ، وشددت
الأوامر على نظار المدارس بأن يلفتوا الطلبة إلى ذلك ، ولم أعود التفاق
في القول أو العمل . فقال : إني أعلم ذلك ومتأكد منه ، وإني أراك
تشتغل بكل ما في وسعك ، ولا يسعى إنكار ذلك لأني أكون منكرا
للفضل ، وبإحسان للناس أشياءهم — إلى غير ذلك من الكلمات
المرضية . فشكرت ، ودعوت ، وانصرف .

وفي أثناء الحديث ، أخبرني أن سبب اعتصاب التلامذة في
المهندسخانة ، ما يشاهدونه من ضعف الأساتذة ، وفيهم معلم مريض
صوته ضعيف لا تسمعه التلامذة ! فقلت : لا علم لي بذلك ،
وسأحققه ، ومن كان ضعيفا لا نتأخر عن استبداله .

وقد تكلم معى مدير الزراعة والصناعة — الذى اعتمد عليه — فى شأن استبدال ناظر المدرسة بغيره لضعفه (٢٣٣). وقد تكلمت فى هذا المعنى مع المدير المذكور فى اليوم الثانى ، فأكد بأن كل المعلمين فى مدرسة المهندسخانة أكفأ ، ولم يعلم بأن فيهم مصابا بالسل . ووجد بأنه يبحث عن ذلك ، وقال بأنه ، وإن كان بين الوكيل والناظر نوع من المنافسة ، بسبب طمع الأول فى وظيفة الثانى — ولكن ذلك لم يتعدهما إلى الخارج .

[ص ٤٠٨]

علمت من قمحة بك أن بعض المقربين من المعية يوسوسون فى صدور التلامذة بأن يولوا وجوههم شطر سراى عابدين ، لتتخذ منهم آلات لنوال أغراضها . وأن التلامذة لم يرتاحوا إلى هذه الوسوس ، وقد شعروا بأن هناك شيئا بينك وبين السراى المذكورة ! . وإنهم تجنبوا الاشتغال بما لا يعنى ، حتى إنهم يفضلون الاشتغال فى المدرسة أوفى المكتبة يوم يقدم الناس للاحتفال بالمحمل .

فقلت : يسرنى أن أرى هذا الشعور فى التلامذة . فبلغهم رضائى عنهم ، وأنى لا أقيم عليهم رقباء الا^(٢٣٤) من ضمائرهم ، فهم أحرار : إن شاؤوا كانوا يوم الاحتفال بالمدرسة أو المكتبة ، أو كانوا فى الخارج يشهدون الاحتفال ، أو يغيبون عنه ! .

وقد بلغنى ما يؤكد ذلك من مصادر مختلفة ، وأن بعض المقربين يجتهدون فى استكتابهم تقارير عن أحوال مدرسيهم ، وأحوال مدارسهم ، فاتخذت الاحتياطات اللازمة لذلك .

(٢٣٣ مكرر) يقصد أن يستبدل بناظر المدرسة غيره .

(٢٣٤) فى الأصل : « إلى » .

في مساء الجمعة ٤ ديسمبر ، كنت من ضمن اللجنة التي تعينت
لاستقبال الجناح العالي في الأوبرا الخديوية ، احتفالا بالليلة التي
أحيיתה الجمعية الخيرية الإسلامية . فتأخرت عن الحضور قليلا ،
ورأيت الجناح العالي منشرح الصدر جدا ، وتكلم في موضوعات
شتى ، وأكدت له - في أثناء الحديث معه - سكون التلامذة ،
وانصرافهم إلى دروسهم .

وجرى الكلام في الأوقاف ومصارفها ، فقال : إن أول ما يجب
الصرف عليه هو تعمير المساجد ، أما التعليم فله سبل أخرى ! .
وأفهمته - في أثناء الحديث عن هذا الموضوع - استعداد نظارة المعارف
لتقديم حساب عن كتابات الأوقاف . وأشرت - أمام رشدي باشا
وكثير من الحاضرين - إلى أن أصل بعض هذه الكتابات كان
مدارس ، ثم تحولت - بناء على طلب رشدي باشا - إلى كتابات ! .
فأخذ رشدي يدافع عن نفسه . قلت : إني مستعد لا يراز التقارير التي
قدمها رشدي في هذا الشأن .

في الساعة الثانية عشرة (٢٣٤) في يوم ٦ ديسمبر ، اجتمعنا حسب
الاتفاق عند رئيس النظار . وكان اخوان سيقون اليه بوضع دقائق ،
إلا رشدي فانه حضر آخر الاجتماع . فقلت : يهمننا أن نعرف الغرض
الحقيقي من حضورنا مجلس شورى القوانين ؟ هل الغرض منه أن
نتبادل الأفكار معهم في المشروعات التي نقدمها إليهم ، وأن نتفق على
ما يحصل الاتفاق عليه منها ، ويبقى النظر فيما يكون فيه خلاف
للحكومة - وبعبارة أخرى : هل يمكن للنظر ، اذا تبين له من خلال
المناقشة خطأ في المشروع الذي قدمه ، أن يعترف به ، ويقبل العدول

(٢٣٤ مكرر) في الأصل : « الثانية عشر » ، بلون ناء مربوطة .

عنه ؟ أو ليس له ذلك ؟ فقال الرئيس - بعد قليل من التردد - : ليس له أن يعترف بشيء من ذلك ، وإنما اذا عرضت عليه مسألة من هذا القبيل [ص ٤٠٩] يمكنه أن يقول : سننظر فيها ! .

قلت : إذن انحصرت مأمورية النظار في الدفاع عن المشروعات ، ولا يملكون الاتفاق على ما يخالفها إلا بعد مراجعة خاصة . قال : نعم كذلك ! . قلت : إذن يجب علينا أن ندرس تلك المشروعات درسا أدق ، وأن نكون - قبل تقديمها - على بينة من المسائل التي يصح التساهل فيها ، والمسائل التي لا يجوز العدول عنها . قال : كذلك ، وفي نيتي أن نجتمع لهذا الدرس اجتماعا غير رسمي ، حتى نوفيها حقها من البحث والتدقيق . قلت : ليس أفضل من ذلك . وقال كذلك اخواني .

قلت : ونريد أن يتخصص لنا محل في مجلس شورى القوانين ، بحيث لا يختلط بنا غيرنا من أعضائه فأظهر عدم أهمية المسألة ! فشددت فيها ، ودعوت حشمت - صاحب الاقتراح - أن يتكلم ! فلم يعزز رأيه بشيء ! ثم قلت : إنا نريد - أيضا - أن نعلن بجدول أعمال كل جلسة من جلسات شورى القوانين قبل انعقادها ببضعة أيام . قال : سيحصل ذلك .

قلت : وأحب أن نعرف القرارات بخصوص المسائل العامة قبل أن تعرفها الجرائد ، لأننا لم نعلم بتوجهنا إلى مجلس شورى القوانين إلا قبله ببضع دقائق ! مع أن الجرائد كانت قد نشرته ، وسألنا كثير من الناس فكنا نجيب بأن لا علم لنا ! . ويظهر كذلك أن نفس مجلس الشورى لم يكن عنده علم رسمي بحضورنا ، ولذلك لم يتكلم أحد من رئيسه أو وكيليه ، وإنما الذي تكلم إسماعيل أباطة وحسن بكري ، الذي له التصاق بالمؤيد ، وقد جاء في خطبة الأول كلام غير لائق .

وكل ذلك ناشئ عن عدم الاخبار ، ونود أن لا يتكرر ذلك مرة أخرى .

فاسود وجه الرئيس ، وأخذ يحاول الجواب ، ويعتذر بمرضه ، وأنه هو نفسه لم يكن عارفا بحضوره لمرضه ! . قلت : ولكن القرار كان اتخذ ونشرته الجرائد ، فكان اللازم إعلامنا به ، ثم يمنع المرض عند عروضة . فقال رشدي : إني كنت ذهبت للرئيس لسؤاله يوم الجمعة فوجدته طريح الفراش ، وأخبرني بأنه ينوي الحضور ، ولكن ربما منعه المرض منه . قلت : إنك لم تخبرنا بأن في نيته الحضور ، ولكنك قلت إن المسألة ستعلم غدا ! وأكد ذلك محمد باشا سعيد ، وكذلك اسماعيل باشا سرى . ثم قال اسماعيل باشا سرى أخيرا : قد انتهى الكلام ، إن هذه المسألة لا تتكرر .

فقلت : وما رأيكم في جواب الحكومة عن طلبات مجلس الشورى ؟ قال الرئيس : إن رأيي أن تؤخر الجواب . قلت : ولماذا ؟ قال : لأننا لسنا مكلفين بالجواب عن هذه الطلبات قانونا . قلت : ولكن المسؤول في شيء يجب عليه الجواب عنه من باب حسن المعاملة . قال : إنهم ليس لهم أن يبدوا رغبات إلا في الإدارة العمومية . وهذا الذي يطلبونه متعلق بالنظام . وإن هذه مسألة عويصة يذهب بنا البحث فيها إلى بعيد . قلت : ونحن أهل للبحث فيها . فعضد رشدي رأيه .

وكان ذلك نهاية الاجتماع ، فخرجنا ، وتبادلت مع سعيد بعض كلمات الاستغراب [ص ٤١٠] من خطة الرئيس التي ليست صريحة ! وقال سعيد : لماذا لا يعطى المجلس بعض طلباته ؟ قلت : ان الرئيس ييهم الأمور ، ويجعل أن كل ما يتقرر هو من بنات أفكاره ! قال : في الحقيقة إن الخطة غير ملائمة للأحوال .

في الساعة العاشرة من يوم الاثنين ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، اجتمعنا لدى الحضرة الخديوية بسراى عابدين ، ودار الكلام على التلامذة ، فقلت : إنهم هادئون ، ساكنون ، وأنعشم أنهم يستمرون على الهدوء والسكون . فنال ناظر الداخلية^(٢٣٥) للجناب العالى كشفا يتضمن أخبارهم ، التى تَسْقُطُها البوليس ! وليس فيها شىء مهم .

ثم دار الكلام على الصحافة ، فقال الجناب العالى : إنها خرجت عن الحد خروجا يوجب علينا أن نفكر فى شأنها ، خصوصا وقد تطاول بعضها إلى الجيش ، ونشر أشياء من شأنها إهاجته وتحريضه على التمرد والعصيان . فقال ناظر الحفانية^(٢٣٦) : إن هذا يقع تحت طائلة العقاب !

وأشار الجناب العالى إلى وجوب تنفيذ قانون المطبوعات ! فقال رئيس النظار : إنه يصعب الآن تنفيذه ، بعد أن أهمل مدة طويلة . وإذا أخذ فى تنفيذه بعد طول هذا السكوت ، كان ذلك محلا للنقد . وبعد أخذ ورد ، انحط الرأى على التفكير فى طريقة لتقييد الصحافة . وكان الجناب العالى - أثناء كلامه - منفعلا ، ومتأثرا من تلك الجريدة التى تتكلم لتهيج الجيش^(٢٣٧) . وأشار - أيضا - إلى جريدة تسمى « البعبع »^(٢٣٨) ، تظهر فى الاسكندرية .

ثم حصل الكلام فى مسألة القاضى الشرعى ، وهى المختصة بلائحة المحاكم الشرعية التى تعدلت المحاكم فيها ، وقلل عددها . وكان اتفق القاضى عليها ، ثم عدل عن اتفاقه بحجة أنها مخالفة

(٢٣٥) هو محمد سعيد بك .

(٢٣٦) هو حسين رشدى باشا .

(٢٣٧) يقصد جريدة « القطر المصرى » .

(٢٣٨) صدرت جريدة « البعبع » سنة ١٩٠٨ .

للشرع ! وخالفه في ذلك المفتي وشيخ الإسلام « فاتفقت الآراء على عرض المسألة على مجلس شورى القوانين ، فاذا قررها أنفذتها الحكومة ، ولو أفضى ذلك إلى استبدال القاضى الشرعى !

ثم عند الانصراف ، عرض اسماعيل باشا سرى^(٢٣٩) أسماء المدعويين لحضور الاحتفال بافتتاح قناطر إسنا . وفي أثناء نزولنا عرض شفيق باشا^(٢٤٠) على اسماعيل باشا سرى ، بحضور رئيس النظار ، استبقاء محمود صدقى ، المفتش بالأشغال في قنا . فصاح فيه اسماعيل سرى صيحة شديدة ، قائلا : إن هذا الترتيب ليس لعبة صغار حتى يُنقض اليوم ما أبرم أمس ! فلما نزلنا ، قلت له : تخفف الوطأة ! فقال : إن هذا أمر غير محتمل !

وعلمت منه — بعد ذلك — أن الجناب العالى كان تكلم معه في هذا الشأن ، وأظهر الاقتناع بما أبداه له . فقلت لسرى : أتظن أن كلام شفيق معك من عنده ؟ قال : مهما يكن ! . وقد علمت أن اسماعيل أباطة وغيره سعوا في ذلك سعيا حثيثا ، حتى ذهبوا إلى القبة يرجون !

[ص ٤١٢]

في يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ٩٠٨ ، صحبنا الخديوى في موكب المحمل . ولم يكن الطريق مزدحما بالناس كما كان من قبل ، ولم يكن بينهم من التلامذة الا القليل ، ولم يهتف هاتف بدعاء أو طلب —

(٢٣٩) ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية .

(٢٤٠) أحمد شفيق باشا ، رئيس الديوان الخديوى في عهد عباس الثانى .

غير أن أربعة أشخاص خرجوا إلى بلكون في شارع محمد على
صائحين :

فليحيى الخديوى ! فليحيى الدستور ! ثم صاح بعض صيحات
قليل من الناس في الميدان ، اختلطت بزغاريد النساء ، ومنهم من كان
يقول : يحيى الدستور^(٢٤١) ! فقلت : إن هذا الصباح من أولئك
الناس يدل على أن الصائحين به توهموا أنه دعاء جديد اخترعه الحزب
الوطني لتحية الخديوى ! .

ولم يكن الحاضرون من الذوات كثيرين كالعادة ، بل كانوا
قليلين ، حتى لاحظ جنباه قلتهم ! ولم يكلم القاضى - الذى كان عن
يمينه - إلا بعض كليمات صغيرة جدا ، بل كان يظهر الاعراض عنه !

وفي العودة كان السكون شاملا ، وكان يُظهر الارتياح لسكون
الناس ، ولكنى كنت أشعر بأن الارتياح كان ممزوجا بشيء من التأثر
لسكوت الناس عن الدعاء له [ص ٤١١] وكنت - عندما نجد
تلميذا يبدى علامات الاحترام - ألقت نظر الجنب العالى اليه ، وإلى
ما أظهره التلامذة في هذه المرة من الأدب والاحتشام . ولما أظهر امتنانه
من ذلك ، استأذنت منه أن أبلغهم هذا الامتنان . فقال : نعم .
وحاول أن يقول إنه ممتن منهم على الدوام . فدعوت له بخير ، وقلت :
إن في ذلك تشجيعا لهم ، والزمنا بتركهم الاشتغال بما لا يعنى ،
وباقبالهم على دروسهم . قال : إني أحب تشجيعهم ، وأريد أن أزور
أمدارس ترميها لهذا التشجيع . فقلت : نَعَمْ ما يفعل مولاي .

وكان^(٢٤٢) الجنب العالى كلما رأى السكون شاملا ، يقول : ليس
أقطع من هذا برهاننا على ضعف الحزب الوطنى وسقوطه ! .

(٢٤١) قراءة ترجيحية . (٢٤٢) فى الأصل : « كان » .

وقد قال له بعضنا إنه أعرض عن القاضي ! فقال : إن القاضي ربما توهم من هذا الإعراض أنى كنت أعامله فى هذه المرة معاملى للبكرى فى المرة السابقة ! وبما أنه يريد أن يدوسنى ، فلا يمكننى أن أعامله بغير ذلك ! فقال رئيس النظر : بما أن المفتى وشيخ الإسلام (٢٤٣) مخالفان له فى الرأى ، فلا عبرة برأيه ، ويمكن لمجلس شورى القوانين أن ينظر فى المشروع ، ويبدى رأيه فيه . قلت : ولكن الناس يعتقدون فى القاضي أكثر لكونه من اسطنبول ، وذلك مهم عندهم ! قال الجناب العالى : نعم ، وقد افتركت فى المسألة ، ورأيت الأحسن تأجيلها والأخذ بما رآه حسين رشدى باشا .

وبعد وصولنا إلى سراى عابدين ، انعقد مجلس النظر ، وأهم ما دار البحث فيه مسألة الرتب والنياشين ، فأبدت أوجه تظلم نظارة المعارف من الطريقة القديمة والطريقة الجديدة . وطلبت أنه إذا كان لا بد من تقسيط ما تستحقه نظارة المعارف ، أن يكون على ثلاث سنوات ، لا خمسة .

وكان بطرس - أثناء الكلام - يشير على بالعدول عنه ، فلم أسمع . فتوسط الجناب العالى وجعل السنين أربعة ، لا خمسة ، ولا ثلاثة . فرضيت بذلك ، مظهرا الممنونية للجناب العالى . ولم

(٢٤٣) فى الأصل : « بما أن المفتى والقاضى » - وهو خطأ ، لأن السياق السابق يوضح أن المفتى وشيخ الإسلام خالفا للقاضى فى رأيه . وربما أخطأ سعد زغلول فى نقل العبارة عن رئيس النظر ، أو أخطأ الكاتب الذى أملاه سعد زغلول فى الكتابة ، أو أخطأ رئيس النظر خطأ غير مقصود .

يشارك معنا بقية النظار في المداولة ، ولم يستثن من القاعدة التي وضعت للتبسيط إلا نظارة المعارف . وتكلم رشدى عن نظارته ، ف قيل له إنه اذا وجد عندك أحوال استثنائية ينظر فيها على حدة .

[ص ٤١٣]

عند عودتنا من حفلة المحمل ، وجدنا في مدخل السراى محمود باشا شكرى^(٢٤٤) ، فوقف الجنا ب العالى معه ، ثم صعد ، ودخلنا قاعة الاستقبال . وبعد انصرافنا من جلسة مجلس النظار وجدته واقفا بالباب كأحد التشريفات ، ويداه على صدره ! فاستغربت ذلك ! ولكنى لم أطل الفكر فيه .

وركب رشدى معى فى عربتى - وقد كنت سألته عند الذهاب إلى حفلة المحمل عما ذا تم فى مسألة القاضى ، فأجاب جوابا مبهما غاية ما استفدته منه أن المسألة باقية فى أشكالها - فقال : إنا نريد العمل على خلع القاضى ، لأنه كتب جوابا إلى الجنا ب العالى يذكر فيه سعة اختصاصه ، ويقول إنه يستحيل عليه أن يوافق على مشروع الحقانية ، لأنه إذا فعل ذلك عرض للخطر دينه ونفسه وحياته . ولذلك انعقدت النية على استبداله ، وانتداب محمود باشا شكرى للمخاطبة فى ذلك ، وانتداب بدله . ففهمت بذلك سر وقوف هذا الرجل على الكيفية السالف وصفها . قال لى رشدى هذه العبارة ، وشفعها بقوله : إنى أقولها لك بصفة صديق ، لا بصفة زميل !

فتبسمت ، لأنه أبى أن يقولها عندما سألته ابتداء ، ثم قالها من نفسه بعد أن شعر بأن معظمها صار معلوما لى بعد المحادثة التى جرت

(٢٤٤) محمود باشا شكرى ، رئيس الديوان التركى الحلىوى .

بين الجناب العالى وبيننا - خصوصا وقد سمع محمد سعيد يقول لى
وله : إنه لا يلزم الاستخفاف بمركز القاضى ، فان للناس به ثقة ، وإذا
استخفت الحكومة به ، فتح ذلك بابا للاستخفاف بمركزه ، والتهمج
على مسائل الشريعة الغراء .

حددت الجامعة يوم الاثنين القادم ١٤ ديسمبر لافتتاحها ، وعينت
الخطباء فيها . فتكلمت مع رئيسها فيما إذا كان ناظر المعارف من
ضمنهم ؟ فقال : إنه سينظر فى ذلك . وحصل كلام فيها أمام بطرس
ورشدى ، فقال بطرس : إن خطبة الجناب العالى كافية ، لأنه رئيس
الحكومة .

مات ابن الشيخ على يوسف فى يوم الأحد ٦ ديسمبر سنة ٩٠٨ ،
فمضى فى جنازته خلق كثير - خصوصا من الطبقة العالية - ومن بينهم
من كان يطعن عليهم ويعرض بأسمائهم من أعضاء مجلس شورى
القوانين ! ومات والدته فى فبراير من هذا العام ، فذهبت لتعزيته ، ولم
أجد الا قليلا من المعزين ! ، فما هو السر فى ذلك الانقلاب ؟ السرفيه
راجع إلى ضعف نفوس المصريين . ودورائهم حول مركز القوة !

ففى أول العام ، كانت الوزارة القديمة [ص ٤١٤] ثابتة ،
وسلطة الجهة التى يتنمى إليها المؤيد غير واضحة ، ولكن الآن وقد
تغيرت الوزارة ، وظهر للناس سلطان الجناب العالى فى تأليف الوزارة
الجديدة - التف حول المؤيد من كانوا منصرفين عنه بالأمس ،
خصوصا بعد ما شاع وذاع أنه كانت له اليد الكبرى فى تعيين بعض
النظار .

ويغلب على ظني أن سير محمود سليمان^(٢٤٥) وشعراوى باشا^(٢٤٦) في جنازة ابنه ، كان مسبقا يصلح بينهما : إما خاص ، واما مندرج في صلح عام انعقد بينهما وبين عابدين — لأنى رأيت على شعراوى في ضمن اللجنة التي تعينت لا استقبال الجناح العالى فى الأوبرا الخديوية ، وكان موضع التفاته السامى ! وستأتى الأيام بما يكشف الستار عن الحقيقة !

فى يوم السبت ١٢ ديسمبر سنة ٩٠٨ اجتمعنا فوق العادة بعابدين ، وكان هذا الاجتماع غير منتظر ، لأن الجناح العالى كان أعلن عزمه على السفر يوم الجمعة . ودار الكلام فى موضوع التلامذة ، فأبديت للجناب العالى أنهم على غاية ما يرام من السكون وحسن السلوك ، وأن شيخ الاسلام حضر عندى يرجو فى العفو عن المحكوم عليهم من تلامذة المهندسخانة . واستقر رأى على تأجيل هذه المسألة ريثما أطوف بعض المدارس وأزورها اظهارا للممنونية منهم . وقال الجناح العالى : إنه يجب أن يعاملوا بالشدة تارة ، وباللين تارة أخرى — كالطفل تنهره عند البكاء ، فاذا سكته عنه ، ألهمته قطعة من الحلوى !

ثم حصل الكلام فى عرض لائحة مدرسة المعلمين على الحكومة ، حيث قال بطرس : إني كنت أرى عدم لزوم ذلك الآن ، ولكنى لما تفكرت فى الأمر طويلا ، رأيت مناسبة تقديمها — خصوصا وأن هذا أول أمر نظرتة الهيئة الجديدة . فقلت : ولكن مجلس النظار صدق عليها ، وأصبحت بهذا التصديق نافذة المفعول طبقا لقانون مجلس

(٢٤٥) محمود سليمان باشا ، اقرأ ترجمته فى الجزء الأول ص ٣٣٠

(٢٤٦) على شعراوى باشا كان عضوا معنا فى مجلس شورى القوانين منذ ١٣ نوفمبر ١٩٠٦ ، بدلا من الشيخ محمد عبده الذى توفى .

المعارف الأعلى ! فقال رشدى : إن هذا التصديق مؤقت (٢٤٧) ، قلت : اذا كان المراد معاملة لوائح التعليم وقوانينه كبقية القوانين الأخرى ، وجب إصدار أمر عال بذلك ! فقال رشدى وسعيد : لا لزوم [ص ٤١٥] لإصدار أمر عال ، لأن الحكومة تجرى فى هذا الموضوع بطريق التفسير ، فقلت : إن هذه الطريقة انتهت بالتفسير الذى أعطته الحكومة للقانون ، وليس من المناسب أن يفسر القانون اليوم بمعنى ، ثم يفسر بعده بمعنى آخر !

فسئل المستشار المالى عن رأيه . فقال : ما دام ناظر المعارف معارضا فينبغى تأجيل النظر فيها . فقال الجنب العالى : إني كنت فى رأى وكان المجلس فى رأى آخر ، فنذرى الأغلبية ، والآن المجلس فى رأى ، وواحد فى رأى ، ويراد تنفيذ رأى الأقلية !

فقال رئيس النظر : إن المسألة تتعلق بصيغة الخطاب الذى تتحول به اللائحة على مجلس الشورى . قلت ، وقال المستشار المالى : ان الكل متفقون فى الموضوع ، ولكن الخلاف فى الطريقة . فقال الجنب العالى : إني أحب حرية المداولات ، وأن يبدى كل عضو رأيه بحسب ما يفتكر .

وأكثر رئيس النظر من الاحاح فى هذا المعنى ، وانتهى الأمر بحصر الأمر فى صيغة الخطاب . وقلت — أثناء المحاوره — إني عرضت هذه المسألة فى يوم الخميس على رئيس النظر ، فصرف النظر عنها .

ولما نزلنا ، تكلمت مع اخوانى بشدة ، أولا مع بطرس باشا ، لكونه لم يخبرنى قبل هذه الجلسة بعدوله عن رأيه ، وثانيا مع

(٢٤٧) فى الأصل : « مؤقت » بدون همزة على الواو .

رشدی (٢٤٨) وسعيد لتسرعها في ابداء الرأي . وقلت : إن المسألة ليست سهلة كما تظنون ، بل هي صعبة ، تحتاج للتأمل .

ثم حضر بطرس باشا ، وترجاني أن أكتب الجواب لمجلس شورى القوانين . فوضعتة بالعربية ، وحرصت فيه على تأييد رأى الحكومة في الماضي ، وكون تحويل مشروعات المعارف على مجلس الشورى اختياريا في الحاضر ، ولا يترتب عليه توقيف تنفيذها في الوقت اللازم ، ولا ترتبط الحكومة به في المستقبل . وكتبت نسختين : إحداها مختصرة ، والأخرى مطولة .

ووجدت عند رئيس النظار ناظر المالية ومستشارها ، فعرضت النسختين ، فقال بطرس باشا : إن هذا الخطاب يدل على كون الحكومة تُعطي مزية لاحقا ، وتُعامل مجلس الشورى معاملة خبير لا معاملة سبلة نياية ! . فقلت : إن الذى فهمته — من أول الأمر — هو ما تضمنه الخطاب . وإذا كان المراد معاملة لوائح التعليم وقوانينه كغيرها من سائر اللوائح والقوانين ، بحيث يجب أن تشتمل على كون مجلس الشورى أخذ رأيه فيها والا كانت باطلة — وجب — كما قلت — تغيير نظام المعارف ، لأن هناك أمرا غالبا يقضى بأن تكون هذه اللوائح والقوانين بقرارات تصدر من مجلس المعارف الأعلى ، ويصدق عليها مجلس النظار . وهذا يستلزم أمرا عاليا — كما قلت أمام الجنب العالى .

فقال المستشار المالى : إني فهمت من أول الأمر كما فهم زغلول باشا ، وتكلمت أمس مع السير غورست ، [ص ٤١٦] فوجدته من هذا الرأى أيضا ، فارتبك بطرس فى أمره ! وبعد كلام اتفقنا على تأجيل المسألة للغد .

(٢٤٨) أضيفت « مع » ليستقيم المعنى ، وهى ليست موجودة فى الأصل .

١٤ ديسمبر سنة ٩٠٨

أمس زرت مدرسة الحقوق الخديوية ، وأعربت لفصولها سرورى وعمونية الجنب العالى من سلوك الطلبة فى الأيام الأخيرة ، ونصحتهم بالاشتغال بدروسهم ، وعدم الاشتغال بغيرها . والظاهر أن هذا الكلام أثر فى نفوسهم ، لما أبدوه من علامات الاستحسان !

فى يوم ١٤ ديسمبر سنة ٩٠٨ تكلمت مع المستشار دنلوب فيما جرى بشأن لوائح التعليم وقوانينه ، واتفقنا على أن يكون تحرير الخطاب ، على الكيفية السالف بيانها فى يوم ١٢ ديسمبر . وذهب إلى غورست ، ثم عاد مخبرا بأنه اجتمع هناك مع بطرس باشا ، واستقر رأى على تحرير الخطاب بالكيفية المذكورة ، مع بعض تعديل . وقال عن مسألة العفو : إن هذه مسألة تتعلق بالناظر ، فهو حر فيها ، إنما لا يحسن أن يكون العفو قبل مضى شهر من الزمان . فتوجهت لبطرس باشا ، فرأيتة مهموما بمحادث روكاسيرا فى هذا الشأن . ووجدت روكاسيرا متفقا معى فى رأى . وشعر بطرس بخطئه^(٢٤٩) الجسيم فيها ، وحكى الى مجمل ما جرى بينه وبين غورست ودنلوب .

وبعد انصراف روكاسيرا قال : إن الجنب العالى أرسل إلى محمد سعيد بأنه نسى أن يتكلم مع غورست فى خصوص العفو عن التلامذة فى يوم ()^(٢٥٠) ويكلفه أن يتكلم معه فيها ، وأن يكلف إسماعيل سرى بأنه يأذن لعبد الحميد سليمان المهندس فى أن يتوسط فى العفو ، وأن يكلف ناظر المعارف أن يقبل وساطته .

(٢٤٩) فى الأصل : « بخطئه » .

(٢٥٠) بياض فى الأصل .

وفي أثناء الحديث دخل ناظر الداخلية ، فقص ماجرى بينه وبين الخديوى فى هذا الشأن . فقلت إن هذه إجراءات غير مناسبة ! . قال : ولكن العفو من حق سمو الخديوى ! . قلت : ليس فى مثل هذه الأمور التأديبية ! ومع ذلك ، لاستعمال الخديوى حق عفو طرق تحسن رعايتها . فقال : لا تشدد فى المسألة ، فانك ضايقة يوم السبت فلا تزد مضايقة ! ثم اتفقنا على أن نجتمع عندى ، للتوجه الى كتابة أسمائنا فى دفتر زيارات الدوق دوكونوت (٢٥١) .

وهناك أخبرنى اسماعيل سرى بأنه أحضر عبد الحميد سليمان ، واطلع معه على عريضة مكتوبة من التلامذة بعبارة جافة ، فأمره باستكتاب غيرها فى عبارة أرق ، بحيث يعترف التلامذة فيها بخطئهم (٢٥١) ، ويعلنون ندمهم على ما فرط منهم ، ويلتمسون الصفح عنهم (٢٥٢) .

ثم جرى ذكر حديث [ص ٤١٨] ناظر الحقانية مع الشيخ شاولش ، المنشور فى اليوم المذكور بجريدة اللواء (٢٥٣) فى موضوع الخلاف بين الحقانية وقاضى مصر . فقلت لرشدى : ما أمهرك فى

(٢٥١) Duke of Connaught قائد القوات البريطانية فى البحر المتوسط أنظر حاشية ٦٣٦ فى ص ٣٩٧ من الجزء الأول) .

(٢٥١ مكرر) فى الأصل : « بخطأهم » .

(٢٥٢) أنظر استكمال هذا الموضوع فى صفحة ٤١٧ من المذكرات ، وقد كتبها سعد زغلول يوم ١٩ ديسمبر ١٩٠٨ - أى فى وقت لاحق .

(٢٥٣) تعذر الحصول على هذا الحديث من جريدة اللواء يوم ١٤ ديسمبر ١٩٠٨ بسبب عدم وجود هذا العدد بالذات فى المجلد الخاص « باللواء » فى الشهر المذكور ، وقد تولى البحث السيدان سامى عزيز ومصطفى الغاياتى بتكليف منى .

السياسة ؟ اتخذت من أعداء الحكومة مدافعين عنها ! . قال : وهلا تستحسن ذلك ؟ قلت : لا أستحسن أن يفتح واحد منا صدره لمن يسدد سهامه في صدور الآخرين ! فان هذا بمثابة اعلان بانقسام أعضاء الحكومة على أنفسهم ، مع أنه يجب أن يسود التضامن بينهم ! فسكت ولم يجر جوابا ، ولم يتكلم بطرس بما يفيد أثناء هذا الاجتماع .

في يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر سنة ٩٠٨ توجهنا لمجلس شورى القوانين ، للاشتراك في المداولات بشأن قانون المعاشات ، ولم يكن فينا الرئيس ، ولا ناظر الأشغال ، فوجدنا موضع الاجتماع مهيبا للجلوس بشكل دائرة ، يجلس الأعضاء من حولها .

وكانت الجلسة في أول الأمر مهيبة ، والكلام فيه شيء من النظام ، فتلى محضر الجلسة السالفة ، وبما جاء فيه أن المجلس قرر ، باتفاق الآراء ، ضم ملحوظات أباطة باشا على تقرير اللجنة التي كانت تعينت للبحث في قانون المعاشات . فلاحظ فتح الله بك بركات أنه لم تُدر بالمجلس مذاكرة في هذا الشأن ! فعارضه كثير من الأعضاء ، وحقق لي فتح الله بك بعد ذلك أن هذه المذاكرة لم تحصل أصلا !

ومن أهم ما استلفت نظري ، ما اقترحته تلك اللجنة بخصوص استثناء مدير الأوقاف ، وسر تشريفات خديوى ، ورئيس الديوان الخديوى ، من حكم سقوط الحق في المعاش بالاستعفاء ، الحاقا لهم بذوى الوظائف السياسية من النظار ووكلائهم . فنظارة المالية عرضت أن يكون الاستثناء لكبار الموظفين الذين يعينهم مجلس النظار ، فلاحظت أن في رأى الحكومة فتح باب للتحكم ! وفي تعديل اللجنة امتياز لغير معنى ! فدافع الأعضاء عن تعديل اللجنة دفاعا دل على أن المحاباة دفعتهم لهذا التمييز !

وفى هذا دلالة كبرى على نفوذ السراى فى هذا المجلس ، وهو مما
يوجب الخوف والحذر . ثم بلغنى من بطرس باشا أن الخديوى كان
تكلم فى هذا الشأن .

فى يوم الخميس ١٧ ديسمبر ، رأيت بطرس ، وقلت له : إن
اشتراك النظر فى مداولات مجلس الشورى ، مع تقييد حريتهم فيها ،
مُسقط لاعتبارهم ، وليس فيه فائدة عامة . قال : ولهذا لم أحضر هذه
الجلسة ، لأنى لا أقدر على الموافقة ، ولا المخالفة ! قلت : إذن
الأحسن أن يعرف النظر مقدار الحرية [ص ٤١٩] التى يستعملونها
فى المداولات ، وذلك باشتراك الكل فى درس المشروعات قبل
عرضها . فقال : وهذا الذى سأفعله ! ورأيت محمد سعيد متفقاً معى
فى هذا المعنى ، حتى قال لى : إنه خرج من الجلسة عقب خروجى
منها ، قبل تمامها ! وتكلمنا فى الخطة التى يجرى الرئيس عليها من
المحاولة والمراوغة . فقال لى سعيد : إن هذه الحالة لاتدوم ، لأنها
تفضى حتماً إما الى (٢٥٣) تقصير مدته ، أو تقصير مدتنا !

[ص ٤١٧]

ثم فى يوم الخميس ١٧ ديسمبر سنة ٩٠٨ حضر عندى عبد الحميد
سليمان ، ومعه عريضة من أغلب تلامذة مدرسة المهندسخانة
الموقوفين ، تتضمن أملمهم فى شفقة الأبوية بأن أتجاوز عن المدة الباقية
من عقابهم . وليس فيها ما يدل على اعتذار أو استغفار من ذنب ، أو
عزم على عدم العودة إليه !

فقلت لعبد الحميد : إنى أرى هذه العريضة غير كافية للعفو
عنهم ، لعدم اشتغالها على شىء من المعانى السالف ذكرها . ويظهر

(٢٥٣ مكرر) فى الأصل « إلا »

أنها كتبت باحتراس ، وأن العبارات المستعملة فيها مختارة للإيهام وتجنب الاعتذار . على أنك ان كنت واثقا بغير ما يظهر منها ، فما عليك الا أن تستبدلها بما هو أصرح . فتردد في القول ، ثم قال : إن التلامذة يظنون فيه أنه رسول النظارة لديهم ، حتى صرح له بعضهم بذلك . فقلت : إن كان هذا حالهم ، فالأحسن ألا تتوسط لهم ! فانصرف ، على أن يسعى من نفسه في استكتابهم عريضة أخرى .

ثم أمرت بترجمة العريضة ، وأوقفت المستشار عليها ، وسوف يعرضها على السير إلدن غورست . وأطلعت عليها جميع زملائي — إلا حشمت — وقر الرأي على إرسالها للخديوى مع شفيق باشا ، الذى كان مسافرا فى اليوم نفسه الى الاسكندرية ، ليعرض عليه أننا كلنا متفقون على عدم كفايتها للعفو . فأخذها ناظر الداخلية ، وسلمها الى^(٢٥٤) شفيق باشا ، الذى كان مسافرا معه الى الاسكندرية ، ولم يتصل بى لحد هذه الساعة (الساعة التاسعة من يوم السبت ١٩ ديسمبر سنة ٩٠٨) خبر من طرف السلطين .

[ص ٤١٩]

زرت فى يوم الثلاث ١٥ ديسمبر سنة ٩٠٨ مدرسة الطب ، فاجتمع تلامذتها فى «الانفيثيتر»^(٢٥٥) ، ونصحت لهم ، كما نصحت لآخوانهم تلامذة مدرسة الحقوق ، وشعرت بأن النصيحة أثرت فيهم تأثيرا حسنا . غير أن الاخبار التى ترد على ، والمقالات التى تنشرها جريدة اللواء عن مدرسة الحقوق ، تدل على أن هناك ما يوجب القلق ، ويستدعى مزيد الالتفات .

(٢٥٤) أضيفت « إلى » ليستقيم المعنى .

(٢٥٥) أى فى المدرج ، والكلمة فى الأصل فرنسية ، وهى Amphithéâtre

٢٠ ديسمبر سنة ٩٠٨

حضر أمس عبد الحميد سليمان ، مهندس الترع ، ومعه عريضة ممضاة من ثمانية وثلاثين من مدرسة المهندسخانة ، اعترفوا فيها بالخطأ ، وتعهدوا بعدم العودة للذنب ، والتمسوا التجاوز عن المدة الباقية من العقاب ، فقلت : حسن ، ولكن العفو^(٢٥٦) إذا صدر لا يشمل غير أصحاب الإمضاء ! فانصرف للبحث عنهم .

وعلمت بعد ذلك من شقيق باشا . أنه أطلع على هذه العريضة ، وأخبرني بأن الجناب العالي اطلع على العريضة الأولى ، ورأى ما رأيناه فيها . فقلت له : إن العريضة الثانية وافية بالغرض ، ولكنها لا توجب العفو الا عن مقديها . فرأيت عليه شيئا من التردد ، ولكن سعيد وافقني على ذلك .

أمس ١٩ ديسمبر حضرنا جلسة مجلس شورى القوانين المختصة بالميزانية . وعند الذهاب اليها ، همس إلى رشدي بأن في محضر الجلسة شيئا ربما كان اثباته غير مناسب بالنسبة لي ! فسخرت منه ، ثم طلبت المحضر ، فهدبت بعض الجمل المسندة الى فيه تهذبا يوافق ماجرى ، ولكني لم أر فيه قولا لبقية زملائي مطلقا ، مع أنهم تناقشوا مع الأعضاء ، وأبدوا آراء قالوا إنها بصفاتهم الشخصية لا بصفة كونهم نظارا . فعلمت من ذلك أنهم سعوا في اسقاط أقوالهم من محضر الجلسة !

ولما انتظم عقد الجلسة ، تلى محضر الجلسة السابقة ، ثم بدىء في المناقشة في الميزانية ، فأبدى بعض الاعضاء بعض الاقتراحات ، وكان رئيس النظر يجاوب عنها أجوبة المجادل [ص ٤٢٠] المغالط ،

(٢٥٦) في الأصل : « ولكن إن العفو » ، وقد حذفنا إن ليستقيم المعنى .

فيكون معهم على أشد الخلاف ، ثم يقول إنه متفق معهم ا . مثلاً اقترح على باشا شعراوي أن يُثبت دين السودان الذي لمصر عليه ، وأن تحسب له فوائد ، وأن يبين ذلك في الميزانية بيانا واضحا شافيا . فأخذ بطرس يقول تارة : إن السودان ملك مصر ، ولا يحسب الانسان فوائد على ما يصرفه على ملكه ، وتارة يقول : إن هذه مسألة كتابية تختص بالنظام الداخلي ! - وصاحب الاقتراح بنجر معه في ذلك مرة ، ويمارضه مرة أخرى ، فيقول له بطرس إنا متفقون ! وبقيّة الأعضاء لا يتكلمون .

ثم إن الرئيس كان لا يترك لأحد من زملائه كلاما ، حتى فيما يختص بنظارتهم وبما هم به أعلم وأدرى ! حتى قال سعيد في ذلك : إنه يريد أن يكون الكل في الكل ! والأعجب من ذلك ، أن هذه الخطة كانت تقنع الأعضاء ، وتجعلهم يرضون وهم لا يفهمون ما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه ! وليس في الجلسة حرمة للنظام ، والرئيس فيها صفر ، والذي يدير حركة المداولات كاتم السر !

وبعد أن أبدى كل اقتراحه ، قال محمود باشا سليمان : إن المجلس يصدق على الاقتراحات التي تقدمت إليه ، ويصدق على الميزانية ، مع رغبته في تنفيذ طلباته السابقة . فأمن الأعضاء على ذلك . فقلت : ولكن من هذه الطلبات ما تنفذ فعلا ! مثل مسألة تخريج المعلمين ، التي وضعنا لها اللائحة المحولة عليكم ، للنظر فيها ! فقالوا : ما بقي من هذه الطلبات بلا تنفيذ ! ثم أوقفت الجلسة ، وانصرفنا ، واعتذر عن الحضور فيها اسماعيل أباطة .

وفي أثناء الجلسة ، اقترح مرقس سميكة^(٢٥٧) شكر الحكومة على

(٢٥٧) عين مرقس سميكة « بك » في مجلس شورى القوانين في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ ، بدلا من باسيلي تادرس باشا الذي فصل لمرضه .

عرض لوائح التعليم على المجلس ، فقال يحيى باشا (٢٥٨) : إن هذا حق رد إلينا ، فلا معنى للشكر عليه ، وقال حسن بكري (٢٥٩) : إن هذا الاقتراح فات أوانه ! وكان يظهر على كلماتها شيء من الانفعال ! وعلمت من بطرس ومن سعيد أن أعضاء المجلس استأؤوا من خطاب الحكومة ، وهما بالاحتجاج ضده ، ثم قرروا أن يكون الاحتجاج عليه سكوتيا .

يظهر لى أن الأمر بين الحكومة والمجلس ليس على ما ينبغي من الصراحة ، فهو (٢٦٠) طامع فى كل شيء ، وهى لا تريد أن تتنازل له عن شيء ، وتلهيه بأمور ظاهرية ليس من ورائها فائدة حقيقية !

ولست حالة عدم الصراحة خاصة بما بين الحكومة ومجلس الشورى ، بل هى عامة فى سائر النسب التى تتألف الحكومة منها ، حتى يمكننى أن أقول بأن الإبهام هوروح السياسة الخاضرة ! ومن خصائص هذه السياسة التردد فى الأمور ، فتظهر فيها حيناً بمظهر الشدة والعنف ، ثم لا تلبث حتى تلين إلى حد التسفل !

[ص ٤٢١]

كنت يوم الثلاث ١٥ ديسمبر بمجلس شورى القوانين ، لحضور المداولة فى قانون المعاشات . وفى أثناء الجلسة ، استدعيت إلى رئيس

(٢٥٨) أحمد يحيى باشا ، المندوب المنتخب عن الاسكندرية وبورسعيد ومياط ورشيد والاسماعيلية والعريش فى الهيئة النيابية الخامسة من ٢٥ فبراير ١٩٠٨ إلى ٢٠ يونيه ١٩١٣ .

(٢٥٩) حسن بكري بك ، المنتخب عن قنا ، وكان قد سقط من العضوية لانتهاه مدته فى مجلس المديرية ، وتجدد انتخابه .

(٢٦٠) أى مجلس شورى القوانين .

مجلس النظار ، فوجدت معه شفيق باشا ، وأحمد زكى ، وبين أيديهم الخطب المعدة للتلاوة في افتتاح الجامعة . فعرضوها على ، وطلبوا أن أصححها ، وقر الأمر على أن يحضر زكى عندى في الساعة ثلاثة بعد الظهر للتصحيح . فهيأت خطبة عن لسان الجنب العالى ، فلما اطلع زكى عليها ، ووجدناها من الوعد بمساعدة الحكومة للجامعة ، قال : قد نسيت أهم أمر ، وهو الوعد بالمساعدة المذكورة . فأضفت - في جملة - : « وسأوالى مع حكومتى العناية بها » .

وعلمت بعد ذلك أن هذه الخطبة عرضت على المستشار المالى ، متضمنة الوعد بالمساعدة الأدبية والمالية ، فلم يستحسن هذه العبارة ، واستبدلت بالرعاية والعناية^(٢٦١) ، وأكد لى المستشار المالى ذلك . ثم وجدت أن الخطبة تغيرت بكثير عما كتبها !

وفهمت ، من كل هذه الأحوال ، أن القصد باطلاعى عليها لم يكن المساعدة على تصحيحها ، بل الاقرار عليها ! . وأيد لى هذا الفهم أن زكى ألح أن يأخذ الخطبة المكتوبة بخطى ! ولكن لم أفكر فى هذه القرائن الا بعد أن بلغنى ما بلغنى . على أنى إذا فهمت أن ذلك كان قصدهم ، فلم أفهم لماذا استعملوا المواربة فى الوصول اليه ؟ لماذا لم يقولوا صراحة : إنا نريد منك الاقرار على المساعدة ؟ هل خطر ببالهم أن أرفضها ؟ ومن أين يأتىهم هذا الخاطر ؟ علما أنى سميت - حتى فى العبارة التى استعملتها بمناسبة استعفائى من الجامعة - فى أن تساعدنا الحكومة^(٢٦١) .

(٢٦١) يقصد سعد زغلول : واستبدلت بها الرعاية والعناية - لأن الباء تدخل على المتروك .

(٢٦١ مكرر) هذا الكلام دليل دامغ آخر يعزز دفاعنا عن سعد زغلول فى موقعه

من الجامعة ضد الافتراءات التى سبقت ضده فى رسالة جامعية (انظر مقدمتنا للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول (ص ٩١ - ٩٤)

في هذا اليوم تفتح الجامعة المصرية ، وقد أعدوا الخطب التي ستلقى فيها من الجناب العالي ورئيسها وبعض أعضائها . وعندما علمت بذلك ، شافهت الرئيس وبعض الأعضاء في اشتراك ناظر المعارف في الخطب معهم ، لأن له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها ، وناظرا للمعارف العمومية . فلم أسمع منهم - لغاية الآن - جوابا ! .

ولكني أحسست بأن ذلك بايعاز ! فإن عبد الخالق ثروت أخبرني أمس بأن الأعضاء جميعا قرروا ألا يخطب ناظر المعارف ، وأنه لما أراد مناقشتهم في ذلك لم يمكنوه ، وقالوا له : احفظ صوتك لنفسك . وأن يوسف صديق أخذ على نفسه إخبارك واقناعك . فقلت : لم يخبرني هذا الأخير بشيء . وأخبرني بعد ذلك علوي بأن ترتيب الخطب كان في عابدين . وعلمت أيضا أنهم لم يذكروا قاسم بشيء ، مع أنه أول مؤسسيها ، ومات في خدمتها لهذا السبب بعينه ! .

فعجبت من قوم يبنون العلم على أساس من نكران الجميل و إخفاء الحقائق ! وعجبت من قوم يتظاهرون بحرية الفكر وصراحة القول ، وأفكارهم مقيدة بالأوهام ، وأقوالهم مملوءة بالمواربة ، يؤمرون فيأتمرون ، ولا يجردون من أنفسهم معارضا ، ثم يكتمون الحق ، وهم يعلمونه ! وأعجب من هؤلاء الكتبة والصحافيين^(٢٦٢) ، الذين يعلمون حقيقة الخلد التي أداها ذلك الفقيد للجامعة ، ومع ذلك لم نرهم ذكره أو

(٢٦٢) في الأصل « الصحافيون »

ذُكِّروا به ، أو انتقدوا على حذف اسمه ، مع أن من بينهم أصدقاء له
وغيورين على ذكراه ! .

افتتحت الجامعة ، وحضرها خلق كثير من الأجانب والوطنيين ،
وخطب فيها رئيس الجامعة والحديوي ، وعبد الخالق ثروت ، وأحمد
زكى ، والأستاذ الذى تعين لتدريس آداب اللغة الفرنسية .

وكان أحسن الخطب العربية تلاوة وإلقاء ، ومعنى وعبرة ، خطبة
عبد الخالق ثروت ، وأسوأها فى كل ذلك خطبة الرئيس ، ثم التى
بعدها . وكانت خطبة زكى^(٢٦٣) أثقلها على السمع ، وأبعدها عن
الموضوع ، وأفرغها من حسن الذوق - خصوصا وقد تكلم فيها عن
الاسلام ، ومجده بأمور متكلفة ، وليس من اللياقة إلقاؤها فى افتتاح
جامعة لا دين لها إلا العلم^(٢٦٤) .

ومن أغرب ما رأيت ، أن علماء الأزهر - وفى مقدمتهم شيخ
الجامع والمفتى - حضروا هذا الاحتفال ، على خلاف عادتهم فى مثل
هذه الاحتفالات . وكذلك جمهور من الناس ، الذين لا هم لهم الا
بحضور الملاهى والتردد على مواضع اللعب ! .

والسر فى ذلك - على ما شعرت به - ما أشرت اليه ، فى غير هذا
الموضع ، من ضعف الأمة فى نفسها ، وميلها دائما إلى الجهة التى يميل
الحاكم اليها ، بقطع النظر عما فيها من الحسن والقبح !

(٢٦٣) أحمد زكى باشا .

(٢٦٤) توضح هذه العبارة فلسفة سعد زغلول العلمانية - رغم تخرجه فى
الأزهر - التى تفرق بين ما ينتمى للدين وما ينتمى للعلم : فما بالك
اليوم فى عصرنا الحاضر وقد اختلط الحماة بالنابل ، ووقعت كثير من
الجماعات تحت سيطرة الجماعات الإسلامية المتطرفة التى تمنع إقامة =

٢٣ ديسمبر سنة ٩٠٨

أخبرني سعيد باشا - أول أمس ٢١ ديسمبر سنة ٩٠٨ - أن بطرس باشا أطلعته على خطاب من اسماعيل أباطة ، يشكو فيه من معاملتي له ، ويتوعد بأن يقابل سوء المعاملة بمثله . وأن بطرس قال له : إنى لم أرد أن أكلّم سعد فى هذه المسألة خشية أن يتوهم أنى أخاطبه بصفة كونى رئيسه ، وأن الأحسن التحمل ومجاراة الناس على أخلاقهم . فقلت : ولكن بطرس أطلع كل الناس على هذا الخطاب ! ولا يصح أن يقع فى وهمه ما توهمه ، لأن هذه مسألة شخصية لا يمكن أن أتصور التداخل فيها بصفة رسمية ، ولى الحق أن أسلم على من أشاء ، وأترك من أشاء ! وكان الأخرى بطرس - إذا كان يريد خيرا - أن يفهم صاحب الخطاب ، أنه لاحق له فيه من جهة ، وليس له هو اختصاص بموضوعة من جهة أخرى ، أو أن يجمع الاثنين للمصالحة بينهما إن كان همه صلحهما . وإنى أرجو ألا يفانحنى فى هذا الأمر ، لأنه يسمع منى مالا يرضيه . ثم خضنا فى حديث آخر .

أخذ أباطة باشا فى هذه الأيام أهمية كبيرة ، فهو يتداخل فى كثير من المسائل الهامة ، وله كلمة مسموعة لدى الجنب العالى ورئيس النظار . وأغلبهم يتوددون اليه ، ويتنازل بعضهم عن ذمته أحيانا لأرضائه . وأخبرنى ثقة بأنه - فى أثناء تشكيل الوزارة - كان يرشح بطرس لرئاستها ، وصاحب المؤيد يعارضه مرشحا فخري ، وتم الأمر بانتصار الأول . ولم أقدر أن أوفق بين هذه الحال واللهجة الشديدة التى

= الحفلات بالجنائز وتحول الجامعة من محراب للعلم الى ميدان للتعصب الدينى الأعمى ! .

يستعملها ذلك الرجل في كتاباته الرسمية ضد الحكومة وبعض أكابر موظفيها الانجليز ، وأسمع من السير غورست ذمه والتنديد به ! اللهم إن هذا سر لم يصل^(٢٦٥) عقلى إلى الآن إلى ادراك حقيقته ، وإنما أقول إن هذا تطبيق من تطبيقات سياسة التعمية التى هى سياسة الوقت الحاضر .

الاحظ على « الجريدة » تغيرا فى لهجتها بالنسبة للسلطة الشرعية . وقرأت فى جريدة « الأخبار » أن الخديوى - عند انصرافه من احتفال الجامعة - اختص لطفى بك السيد بأحسن التفات ! فهل بين الأمرين ارتباط ؟ وأرى أن أعضاء حزب الأمة يتقربون من المعية ، والمعية تتقرب منهم ! فهل كل هذه الأمور ترجع إلى صلح عام ؟ ستكشف الأيام ذلك !

فى يوم الخميس ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ اجتمعنا اجتماعا غير عادى فى عابدين ، فدار الكلام عن التلامذة الذين عفى عنهم ، والذين لم يلتسوا العفو . واستحسن التحقيق مع كل من أولئك الآخرين عن السبب فى تأخره عن الاشتراك مع اخوانه فى تقديم الالتماس نوا .

ثم دار الكلام فى تغييرات المديرين ، فعرض ناظر الداخلية تعيين ابراهيم باشا صبرى بأسيوط ، وأمين واصف ، [ص ٤٢٤] وكيل أسيوط ، مديرا للقليلية ، بدل عبد الغنى شاكرا الذى أحيل على المعاش ، وحافظ بك حسن لأسوان ، وكمال بك للبحيرة ، ووكيل المنيا لوكالة مديرية أسيوط ، ومدير البحيرة على المعاش .

وطال الكلام فيما يختص بحالة عبد الغنى شاكرا على المعاش ، وقال ناظر الداخلية إن سمعته ساءت ، وصير الشخص سير تهتك

(٢٦٥) فى الأصل : « يتصل » .

وابتدال . وقال الخديوى إنه لا يعرف جزئيات مديرياته . فقلت :
الأحسن فى مثل هذه الأمور التأنى والتحقيق . وقال رئيس النظر : إن
الناس مختلفون فيه بين مادم وقادح . وقال الخديوى : إن مثله فى قبح
السيرة الشخصية حسين واصف مفتش الرى بالقيوم . فقلت : إنا إذا
بحثنا عن مثل هذا العيب نجد المشتهرين به كثيرين ! منهم : موريس
مدير الكتبخانة . فقال الجنب العالى : وكان البرنس ابراهيم معروفا
بذلك ، حتى كان يلقبه سكان الجزيرة بأبو صندوق . وبالجمله كان
موضوع الحديث موضوعا سخيفا ، لا ينبغى أن يكون فى مجلس عال
كهذا المجلس ١ .

ثم دار الكلام فى مسألة القاضى الشرعى ، فقال الجنب العالى :
إن الأخبار الواردة من محمود باشا تفيد اشتغال أولياء الأمر هناك
بأمورهم ، وأن المسألة تحتاج لزمن لحلها .

ثم انصرفنا ، فقلت لآخوانى : إن عبد الغنى ربما كان أقل قبحا
من شوقى صديقه ، وكان عبد الغنى متهما بأنه يتردد مع شوقى على
مدرسة ، والبوليس (٢٦٦) وسيرة شوقى أقبح ، فلا يصح أن
نطلق ألسنتنا بهذا العيب ، ونتركه ! فأمن الكل على ذلك ، ولكنه
تأمين وقفى .

وبعد ذلك دعانى رئيس النظر للحضور عنده فى الظهر ، فوجدت
اسماعيل سرى ، وأخذنا نتكلم فى سخافة موضوع الحديث السابق ،
ثم لاحظت لرئيس النظر أن تعيين كمال فى مديرية البحيرة - وإن كان
فى محله بالنسبة للشخص وكفاءته - ربما أهاج سخط من هم أقدم منه ،

(٢٦٦) هكذا فى الأصل ، بدون تحديد . وقد يكون المعنى انها كانا يترددان
على إحدى المدرسات ، وأن البوليس ضبطهما .

كمحمد محمود مدير الفيوم ، فهل لاحظ ذلك ؟ فقال : حصل الكلام فيه ، ولكن تأخر شأن تقديمه الآن بسبب الخديوى ، ولكن المسألة ستصرف .

قلت : إني أود ذلك ، وأنا ممنون من ترقى كمال ، وربما كان أفضل من محمد محمود ، ولكن فى ظنى أنه كان يمكن تقديم الاثنين فى آن واحد : بأن يكون أحدهما للبحيرة ، والآخر للمنيا مثلا ، وهكذا . فقال : سيحصل ذلك قريبا . قلت : وأما صبرى ، فلا أعرفه ، ولكنى قلت لشيقي^(٢٦٧) ، ولسعيد ، إن الأحسن فى انتخاب المديرين ، أن يكونوا من الملمين بالقانون ، لأن أعمال المدير أصبحت فى الغالب قضائية ، تستدعى فى حلها معارف قضائية ، والعسكرى المحض بعيد عنها ، فأمن على ذلك ، ثم علمت أن هذا الشخص من محاسيب المعية .

قال : أسمع أن أحمد قمحة ضعيف ! قلت : أعرف فيه قاضيا كفتا ، ذا نظر ثاقب فى حل المشكلات القضائية ، ولكنى وجدته مدرسا ضعيفا واداريا أضعف ! [ص ٤٢٥] فقال : هلا يمكن استبداله

(٢٦٧) Arthur Chitty ، ابتدأ خدمته فى الحكومة المصرية موظفا صغيرا فى مصلحة الدومين ، فى أول يناير ١٨٨٣ ، ثم عين فى سنة ١٨٨٦ مفتش ظهورات بلجنة استبدال المعاشات بنظارة المالية ، ثم سكرتير المستشار المالى بالمر سنة ١٨٩١ ، ومراقب الأموال المقررة سنة ١٨٩٢ ، ومدير عموم الجمارك سنة ١٩٠٠ ، ثم مدير عموم نظارة المالية سنة ١٩٠٦ ، ثم مستشارا لنظارة الداخلية فى ديسمبر ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس ١٩١٠ . (أنظر د . طلعت رمضان : الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢ - دار المعارف ١٩٨٣) .

بسواه^(٢٦٧) ممن يمكنه أن يدير المدرسة ، بحيث لا يكون له « هل » كلمة بجانبه ؟ قلت : إن هذه مسألة صعبة ، لأن هذا الوطنى ، الذى يجعل الأجنبى صفرا بجانبه ، يلزم أن يكون قويا فى فنه ، ذا سلطة روحية فيه ، وأن يكون حسن لإدارة جدا ، حتى تكون له هبة فى نفوس الطلبة ، ونفوذ بينهم . ولا أرى وطنيا جامعا لهذه الصفات الآن . وقد كنت فكرت فى العام الماضى فى على أبو الفتوح ، ولكنى أخشى أن يكون نفوذه فى الطلبة آتيا من موافقته لأهوائهم ، لا من اتباعهم لأرائه^(٢٦٨) .

وإذا عينا وطنيا فى هذه الظروف ، ولم يتمكن من إدارة المدرسة على ماينبغى ، وحدث فيها حادث ، عاد ذلك بالخسارة عليها ، واتخذ حجة علينا . ثم إن تغيير الوكيل ، مع وجود الناظر الضعيف ، والمدرسين الذين هم أشد منه ضعفا - ليس بعلاج شاف .

والرأى عندى ، إذا كان من الممكن التغيير ، أن يستبدل « هل » بانجليزى^(٢٦٩) من أهل الفن كـ « ايمس » ، فى أعرف أن له منزلة فى قلوب الطلبة ، ومعرفة بفنه ، وشهامة فى نفسه . وبواسطة نفوذه فى الطلبة يؤثر على أخلاقهم وأفكارهم ، وبواسطة كونه من أهل الفن يسعى فى استبدال الضعيف من المدرسين ، ويكون ما يعرضه مسموعا مقبولا ، ثم هو يختار وكيله الوطنى .

فوقع هذا رأى موقع الاستحسان من الرئيس ، ووعد بالسعى فى تنفيذه ، فقلت : ولكن أمامك صعوبة ، يلزم أن تعرفها ، وهى

(٢٦٧ مكرر) يقصد : استبدال سواه به .

(٢٦٨) فى الأصل : « لأرائهم » ، والأصوب ما أوردناه فى المتن .

(٢٦٩) يقصد سعد زغلول : « أن يستبدل بهل انجليزى » .

صعوبة المالية ، فلموس يتناول الآن ١٢٠٠ جنيتها ، ثم ثلاثمائة (٢٧٠) بصفة تعويض ، فيلزم إعطاء هذا المبلغ له لاستمالاته . فإذا تم ذلك يُتَظَر أن يطلب نظار المدارس العالية من الانجليز أن يعاملوا مثله ! ولذلك أرى - اجتنابا لما يقوم على ذلك من الاعتراض - أن يكون تعيينه بصفة انتداب ، حتى لا يكون لنظرائه حجة في طلب المساواة به ، ولكن ربما اعترض على الانتداب بأن الحكومة قررت (٢٧١) في مسألة عبد الخالق ثروت ألا يتدب من هو غير قابل للعزل لوظيفة قابلة للعزل . فقال : سأُنظر في ذلك . وكان حاضرا رشدي باشا ، ووافقني على هذا الرأي .

بعد ظهر يوم الخميس اجتمع بعض التلامذة في حديقة الأزيكية ، وخطب بعضهم ضد « المؤيد » وسياسته ، ومزقوا نسخا كثيرة من المؤيد ، ثم اتصلوا بمن كانوا يلعبون الكرة في الحلمية من اخوانهم ، وتوجهوا بجمعهم ، مع من تبعهم من الغوغاء ، إلى دار المؤيد ، صائحين بسقوطه ، محاولين دخول داره ، فصددهم عمال مطبعته . ثم أرادوا أن يتوجهوا إلى نادي حزب الاصلاح ، ولكن منعهم البوليس ، ووقعت بينهم وبين أتباع الشيخ على في دار المؤيد بعض مشاجرات خفيفة .

لم يتصل بي خبر هذه المظاهرة [ص ٤٢٧] الا في يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ٩٠٨ ، ونشرت في هذا اليوم جريدة اللواء خبر هذه المظاهرة بالاعجاب والثناء على الطلبة الذين قاموا بها . وفي اليوم ذاته ، كان الحزب الوطني مجتمعاً في دار اللواء ، وتظاهر أعضاؤه ومن

(٢٧٠) في الأصل : ثلاث مائة .

(٢٧١) في الأصل : « قرت » .

اجتمع من الطلبة معهم ، فدعوا بالحياة له وللدستور ، وللحزب الوطني ورئيسه . وتقابلت في مسائه الشيخ على يوسف ، وفهمت منه أنه أخبر رئيس النظار بتفاصيل الواقعة .

وفي الصباح ، استدعاني رئيس النظار ، وتكلم معي في هذا الشأن ، ودفع إليّ ورقة فيها أسماء بعض المحركين لهذه الفتنة . فاستحضرت أغلب نظار المدارس ووكلائها ، ولم أجد عندهم شيئاً من تفاصيلها ، فكلفتهم بالبحث عن الفاعلين ، وعلى الأخص المحركين منهم .

ولا يزال التحقيق جارياً إلى الآن ، والأفكار ميالة لاستعمال الشدة مع رؤوس الفتنة ، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع مثلها ، ولكن لم يقر قرار على شيء من ذلك لغاية الآن . وعلمت أن الشيخ على يوسف قدم تقريراً لرئيس النظار بتفاصيل الحادثة يطلب تحقيقاً فيها ، ويشير في جريدته إلى أنه مهدد بالقتل وحياته على خطر . (٢٧٢) .

[ص ٤٢٦]

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨

وقد دار الكلام يوم أمس بحضرة الجنب العالي في هذه المسألة . وكنت رأيت - مع بطرس - عقاب السبعة المحركين للفتنة بالرفت ، ثم منع التلامذة من الكلوب . واستحسن ذلك الجنب العالي . ورأى

(٢٧٢) هكذا في الأصل . ويلاحظ أن هذه الصفحة (٤٢٧) لم تنته بهذه الفقرة ، وإنما انتقلنا منها إلى ص ٤٢٦ المقابلة لها لصلة الكلام فيها باضراب الطلبة ، وتعتبر صفحتا ٤٢٦ ، ٤٢٨ بمثابة هامشين لموضوع اضراب الطلبة ، وقد كتبها سعد زغلول يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٠٨ .

رشدى أن يكون المنع من الكلوب مقرونا بإنشاء ناد آخر خاص بالتلامذة فقط دون المتخرجين . وعارضه سعيد فى ذلك بأن إنشاء ناد على هذا النحو لا يفيد فائدة ، ويغلب أن يعتبره الطلبة كمدرسة ، فلا يقبلون عليه .

وقال الجناب العالى : إن كل أمر يصدر منا الآن فإن مسؤوليته تقع علينا مباشرة ، لأننا نحن المستقلين بالأعمال . وأريد أن يكون كل ما يصدر من هذه الهيئة مقبولا بعيدا عن الانتقاد . وإنى معكم ومؤيدكم فى كل ما تتخذونه من الوسائل ، لأن المسألة مهمة ، وقد تجاوز التلامذة حدودهم .

فقال بطرس : ان سعد قابل للمسئولية ! قلت : ولكن يجب أن يكون ما نعمل بالاتفاق ، حتى نتقاسم المسؤولية . ثم اتفقنا فيما بيننا أن نجتمع فى منزلى ليلة أمس ، وقد كان .

ورأيت - بعد طول التأمل - أنه لا يصح أن نعاقب فى هذه الواقعة أحدا عقوبة تأديبية بصفة أصلية ، لأن هذه المظاهرة ليست بأول مظاهرة من نوعها ، فقد حدثت عدة مظاهرات كانت أشد منها خطرا وأعظم أثرا ، خصوصا ما كان منها ضد دنلوب مستشار المعارف ! لأنه يعتبر - من جهة - رئيسا فى نظارة المعارف ، والتعدى عليه غاية فى سوء الأدب ، ومن جهة أخرى ممثلا (٢٧٣) للاحتلال فيها ، وإهانته إهانة لذلك الاحتلال . ومع ذلك فالنظارة لم تحرك ساكنا ، ولم تعاقب أحدا بسبب هذه المظاهرات ، حتى خيل للناس عموما ، وللتلامذة خصوصا ، أن مثل هذه المظاهرات غير معاقب عليها ! ولذلك لا يصح مفاجأة التلامذة بعقابهم على المظاهرة الأخيرة .

(٢٧٣) فى الأصل : « مثل » .

ومن جهة أخرى ، فإن للتلامذة شبهة أن يقولوا - إذا سئلوا - إننا لم نتظاهر ضد القانون ، ولا النظام ، ولا السياسة الحاضرة ، ولكننا تظاهرننا ضد صحافي كتب فينا ما اعتبرناه - بحق أو بغير حق - ماسا بكرامتنا ، فأظهرنا استياءنا منه بهذه المظاهرة . فليس لكم أن تعاقبونا على عمل أردنا أن نعلن به كدرا من صحيفة تتكلم ضدنا - لهم أن يتمسكوا بهذه الحجة ، ثم يجدون في الناس كثيرا يستمع لأقوالهم ، ويميل اليها .

فلهذا رأيت الصواب في عدم العقاب ، وأن ينتظر أن تجري النيابة تحقيقا بناء على الشكوى التي قدمها الشيخ على لرئيس مجلس النظار ، حتى إذا ثبت من التحقيق إدانة أحد من التلامذة ، وحكمت عليه المحاكم ، كان لنظارة المعارف أن تعاقب المحكوم عليه تبعا .

[ص ٤٢٨]

ورأيت أن تصدر النظارة منشورا لجميع المدارس ، تلفت التلامذة فيه إلى أحكام القانون النظامي المختص بمنع المظاهرات ومكاتبة الجرائد ، وتذرعهم بالعقاب الشديد ، إذا خالفوا هذه الأحكام ، وتبلغ هذا المنشور إلى أولياء أمورهم ، حتى يكونوا على بينة من عاقبتهم .

أما فيما يختص بالكلوب ، فرأيت أن منع الطلبة من التردد عليه ، فيه تعدد - من جهة - على الحرية الشخصية ، ومن جهة ، اساءة لسمعة النادى . وبحق له أن يحتج على هذه الاساءة ، ولا نجد من دليل يثبت - بوجه قاطع - اشتغاله بالسياسة اشتغالا مضرا بأفكار الناشئة .

خطرت بي كل هذه الأفكار ، وتكلمت بها مع دنلوب ، فلم يجد لها من دافع . ثم عرضتها على السير إلدن غورست ، فاستصوبها . ثم أبديتها لإخواني في اجتماع المساء ، فاستحسنوها جميعا .

إلا أن رشدى استحسناها بعد كثير من التردد ! وكانت كيفية مداولته معنا غريبة ، لأنه لم يكن يبدى في الغالب رأيا ، بل كان يضع لي أسئلة كثيرة ، أعتقد كل الاعتقاد أنه يعرف جواب أغلبها ! وأنه إنما وضعها هربا من إبداء رأيه الصريح ، ومن تحمل المسؤولية فيما نقرره ! وكان إذا أفحمه جواب ، يسكت سكوتا لا يمكن أن يحمل على الاقتناع ، ولا على المعارضة ! فكنت أقول له : أرجوك أن تصرح إن كنت مقتنعا أو غير مقتنع . ثم فهمنا منه أن الشيخ على يوسف توجه إليه ، وحدثه في شأن النادى واشتغاله بالسياسة ، ويحضير آلات الفتك والهلاك ! وكان يقول - من وقت إلى آخر - إن الشيخ على قال لي كذا ، وقال لي كذا . والذي لاح لنا أنه كان يعيل لغير رأينا ، ولا ندرى إن كان ذلك مجازاة للشيخ على ، أو أنه سمع من الجنب العالى شيئا عند مقابلته بعد الظهر .

ومهما يكن من أمره ، فلما لم أزل به حتى صرح بأنه معنا في كل ما قررناه ، ولما وجدنا مجمعين على ذلك ، أخذ يردد هذه الجملة : إنى مسرور ، لأن أفكارى تنفذت كلها ! واستحسننا - فيها قررناه - أن نفكر في وضع مشروع يحول لنظارة المعارف حق منع التلامذة من أى اجتماع كان .

[ص ٢٧ (٢٧٤)]

حصل الكلام يوم الخميس الماضى ٢٤ ديسمبر . فى اجتماعنا لدى الحضرة الخديوية ، بخصوص المشروعات التى بين يدى مجلس شورى القوانين . فأظهر الجنب العالى رغبته فى نهوها ، وأشار - من بينها - إلى لائحة مدرسة المعلمين ، وقال : إنها من المسائل العادية (يريد بذلك أن النظر فيها هو صورى أكثر منه حقيقى) ، وإلى مشروع مجالس المديرىات .

وعلمت من جهة أخرى أن بطرس باشا خاطب على شعراوى فى هذا الشأن ، فأخرجه ذلك من التوائى إلى استنهاض اخوانه ، وحثهم على تنجيز المشروع المذكور ، فلم يحفلوا به ، لا لأنه لا يليق بكرامتهم أن يتلقوا أوامر من الحكومة ، بل لغيرتهم من على شعراوى ، حيث اختصه رئيس النظار بالدعوة دونهم ، قالوا : لماذا لا نخطبنا رئيس النظار مثل ما خاص شعراوى ؟ ألسنا أهلا مثله للمخاطبة ؟ وأصروا على رأيهم .

انعقد أمس - ٢٧ ديسمبر - مجلس المعارف الأعلى ، وقرر التعديل الذى عرضته النظارة بخصوص موضوع امتحان الشهادة الثانوية ، ومساواة من يسقطون فى الشهادة الثانوية - من غير تلامذة الحكومة - بهؤلاء . فأقر المجلس على التعديل المعروض ، غير أنه جعل رسم الامتحان الأول جنيتها بدل اثنين .

ثم تكلم رشدى باشا عما يكون حكم حملة الشهادة الابتدائية ، الذين سقطت [ص ٢٩] شهاداتهم بمضى المدة ، فقلت : ما هو أساس سقوط الشهادة بالتقادم ؟ إنى أشعر أن هذا مخالف للعدل ،

(٢٧٤) هذه تكملة صفحة ٤٢٧ التى قطعناها بصفحتى ٤٢٦ ، ٤٢٨ .

خصوصاً وقد ناطوا السقوط بعدم الاشتغال بخدمة ميرية ، مع أنه قد يشتغل في الخارج بمثلها ! فأخذ رشدى يحلل هذا السقوط ، وقال روكاسيرا إن ذلك كان لحمل الناس على الاستخدام^(٢٧٤) ، وعلى الدخول في المدارس الثانوية . قلت : ولكننا الآن نشكو من كثرة هذا الاقبال ، فلم يعد هناك من سبب لبقاء هذا الحكم ، خصوصاً وفيه عنت للناس ! ووافق المستشار المالى على ذلك ، ووعد بأن يكتب إلى في هذا الخصوص .

وكان دنلوب يتميز غيظاً عند كلامى في هذه المسألة ، لأن بعض الأعضاء قال إن السبب في تقرير هذا السقوط هو نظارة المعارف ، فقلت : إنى لا أرى له وجهاً ! فامتعض لذلك ، ولكنه كتم غيظه لأنه رأى الإجماع .

قال الجناب العالى أمس - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٨ - أثناء حديثه على مظاهرة التلامذة ، أن الحزب الوطنى يبهجهم ، وأن الشيخ شاوليش متعيج جداً ضد نظارة المعارف ، ويقول إنه مستعد بأن يسلم كل مصلحة إلا نظارة المعارف لكثرة سيئاتها ! وأنه قدم إليه تقريرين مملوءين بالطعن عليها طعناً شديداً . ثم استدرك فقال : إن الأمور التى أبداها غير مهمة ، ولو كان بينها مهم لاستلفت نظرك اليه . فمن ضمن مقال^(٢٧٥) : إن من الأساتذة أستاذاً مريضاً بالسل ، ضعيف الصوت لا تسمع التلامذة منه شيئاً . قلت : لما سمعت هذا القول من مولاي في المرة السابقة ، حققت فوجدته غير مطابق للحقيقة . فقال : انظر

(٢٧٤ مكرر) هكذا ورد في الأصل ، ومسياق العبارة يشير إلى عدم الاستخدام .
(٢٧٥) أى الشيخ شاوليش .

وقس ما حققت على ما لم تحقق . ثم قال : إن محمد بك فريد قابل عبد
الغنى شاكر ، وقال له : انظر كيف فعلوا بك ؟ إن أيام كرومر كانت
أعدل !

فى يوم ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٨ ، حضرت مداولة مجلس شورى
القوانين فى لائحة المعلمين الخديوية ، فتلوها مادة مادة ، ولم يدعوا من
الملحوظات عليها إلا أمرا واحدا ، وهو إضافة آداب اللغة العربية إلى
اللغة نفسها فى بروجرام القسم الثانى . وهى ملحوظة صائبة ، لأن
المقصود فى الحقيقة ليس هو تعليم اللغة فى نفسها ، بل تعليم آدابها .
ولذلك قلت لهم : الأحسن أن يقال : آداب اللغة العربية ، بدل أن
يقال : اللغة العربية وآدابها .

وبعد انتهاء المداولة ، قال علوى باشا : إن سعادة ناظر المعارف
اهتم اهتماما خاصا بوضع هذه اللائحة للمدرسة المعلمين ، التى عليها
المعول فى تخريج الأكفاء ، ولذلك وجب شكر نظارة [ص ٤٣٠]
المعارف على هذا الاهتمام ، كما يجب أن نتقدها على ما يكون فيه محل
للاتقاد . فصدق الكل على ذلك بالاتفاق . فقلت : إني مسرور جدا
من هذه الإحساسات ، وأرجو الله أن يوفقنا فى المشروعات التى نتشرف
بعرضها عليكم إلى ما يستجلب رضاكم وشكركم . وانصرفت . ولم
يحضر اسماعيل أباطة الجلسة ، ولكن له أذنا كانت تتحرك ، ولكن
حركات ضعيفة لم تؤثر شيئا .

وتوجهت فى الحال إلى (٢٧٦) مجلس النظار ، حيث وجدت الرئيس
ورشدى ، وبلغت ما كان لهم ، فعلا وجه الرئيس نوع من الكآبة ! ولم

(٢٧٦) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

يلبث رشدى إلا قليلا وانصرف ، وحضر سعيد ، فأعلمته بالخبر ،
فبذت على وجهه علامات السرور منه .

وفي الظهر انعقد مجلس النظار ، وأهم ما دارت عليه المداولة
ما يأتى :

أولا : ميزانية الاحتياطى ، وهى تشتمل على ما يزيد عن مليون
جنيه . وجاء فى خلال عرضها كلام عن مصروفات السودان ،
فقلت : إن مجلس شورى القوانين يطلب احتساب فوائد على ما
تصرفه الحكومة من أموالها ، وأن تشتمل الميزانية على بيان ذلك . فلم
أكد أتمم عبارتى حتى أخذ بطرس يقول : إنى تكلمت فى هذه المسألة
بمجلس شورى القوانين . وأخذ يشرح ما قال على طريقة عنيفة !
فأصررت على ما قلت ، وأبنت ما أراد مجلس شورى القوانين وما قاله
على شعراوى مقترح هذا الطلب . والتفت يمينا وشمالا إلى أخوانى ،
الذين كانوا حاضرين معى ، ليشهدوا بما سمعوا ، فسكتوا ولم يجيبوا !
فقال المستشار المالى : إن الإفادة الواردة من مجلس شورى القوانين لم
تشتمل على فوائد ! قلت : اذن لا محل للمناقشة ! وأخبرنى سعيد بعد
ذلك أن بطرس صلح^(٢٧٧) فى محضر مجلس الشورى بحذف الفوائد .

ثانيا : مسألة تشكيل قومسيون للحكم فى قضية قتل وقعت بطور
سينا . فقلت : إنه يجب عرض هذه المسألة على مجلس شورى
القوانين ، لأنها استثناء من القانون العام . فسكت الكل ، وهمس إلى
رشدى بأن نظارة الحربية هى التى عرضت هذه المسألة . فقلت :
ولكنك ناظر الحقائق ، وصمك الدفاع عن القوانين ! فقال بطرس :
إن لهذه المسألة نظائر كثيرة ، وقد جرى العمل فيها على هذه الطريقة .

(٢٧٧) أى غير أو عدل .

قلت : ولكن ذلك فى رأى خطأ ، وقد سبق أن عارضت فيه أيضا .
وبما أن الهيئة تغيرت فلا بأس من كون الهيئة الجديدة تبحث فيه .
فسكت اخواننا ، وانتهت المسألة على ذلك .

ثالثا : على تعيين الدكتور جرانفل رئيسا لإدارة المبانى والتنظيم
بالداخلية . فأسر إلى رشدى ، بأن هذا غير موافق ! فقلت : اجهر
برأيك ، وأبده ! فلم يتجاسر أن يتكلم فيه ، وقال [ص ٤٣١]
بطرس : لماذا هذا التعيين ؟ ينبغى أن نكون صريحين : هل المقصود
تعيين هذا الشخص بمبلغ ١٢٠٠ جنيه ؟ وهل لم يكن من هناك من
يصلح غيره ؟ فأجاب اسماعيل سرى بالسلب . فقال : ولكن هل
النية معقودة على أن يترقى فى محله من يليه ثم من يليه ؟ قال المستشار
المالى : نعم ! قال : والوظيفة الأخيرة ، هل يتعين فيها مصرى ؟ قال
المستشار المالى : نعم ! قال بطرس : مادام الأمر كذلك ، لا بأس من
التصديق على المسألة . قال رشدى : نعم ، فى محله ! . ولم يتكلم
الباقون ، بما فيهم أنا ، لأنى وجدت أنه لا فائدة فى الكلام . غير أنى
عند الانصراف قلت لبطرس متهكما : هل الذى أقنعك ، أن الوظيفة
الأخيرة يتعين فيها مصرى ؟ فقال : نعم !

رابعا : الاتفاق بين نظارة الأشغال وقومبانية التلغرافات . حيث
تأجل ، لإيهام المذكرة المقدمة بشأنه . ثم انفض المجلس ، بعد أن نبه
بطرس على « قطة » (٢٧٨) بالآيبلغ إلى الجرائد ميزانية الاحتياطى .

فى يوم الثلاث الموافق ٢٩ ديسمبر ، بلغت بطرس ماتم عليه
الأمر بيننا فى التلامذة . فقال : ينبغى أن نتفكر فى الأمر أيضا حتى يوم

(٢٧٨) هكذا تقرأ .

الخميس القابل ، أما أنا فإني لا أبدي رأى إلا أخيرا . فقلت : ولماذا هذا التأجيل ؟ قال : هو كذلك ، لأنك أنت المسؤول وحك !

قلت : إني مسؤول عن التلامذة داخل مدارسهم ، غير أنى لست مسؤولا عما يحدث منهم في الخارج ، وإنما المسؤول عن هذا هو نظارة الداخلية ، التى تحت إدارتها البوليس ، ولها المراقبة العامة . أما أنا فليس لى شىء من هذه المراقبة .

ويظهر لى أن تمتعه عن إبداء رأيه هو لأنه لا رأى له - كما ظهر فيما بعد ! فقد اجتمعنا يوم الخميس ، اجتماعا غير رسمى ، عند الحضرة الخديوية ، بمناسبة استقبال قنصل العجم . فعرضت جميع التلغرافات والعرائض التى وردت إلى من الأهلئ والتلامذة فى موضوع المظاهرة ضد المؤيد ، وعرضت على الجناب العالى ما تم عليه الاتفاق بيننا من عدم عقاب التلامذة ، وعدم مس النادى بشىء الآن . ثم عرضت عليه المنشور الذى وضعته ، فقال بطرس : إن معناه موافق ، ولكن إنشاء كنشاء الجرائد ، فالأحسن تحريره باختصار .

ومن بين العرائض التى أطلعتهم عليها ، عريضة ممضاة من ثلاثة أقباط من طلبة مدرسة الحقوق ، يطعنون فيها على النادى لكونه يشتغل بالسياسة . فتناولها الجناب العالى وقال : إن هذه مهمة ! وتناولها بطرس فقال : ولكنها ممضاة من [ص ٤٣٣] أقباط ! والأقباط متهمون بمالأة حافظ عوض لأنه انتصر لهم ضد شويش . فإذا كان يمكن أن ينضم عليهم بعض المسلمين ، كان ذلك أدعى للاهتمام بموضوع هذه العريضة . فاسع فى أن يمضى عليها بعض المسلمين !

قلت : إن هذا شىء ليس من شأنى ، ولا يصح لى أن أتعرض إليه ، بل يجب الابتعاد عنه ، وأن تتلقى ما يرد علينا من تلقاء نفس

الطلبة ، لا يسعى ولا تحريك ! ثم أعاد لى هذا القول مرة أخرى بينى وبينه ، فأورثته عدم مناسبته .

ثم قال الجنا ب العالى : إن عبد الحميد أفندى سليمان أخبره بأن الذين أمضوا على عريضة التماس العفو ، من تلامذة المهندس خانة ، لم يمضوا عليها إلا واحدا بعد واحد فى الليل تحت الحفاء ، خشية من الطلبة الآخرين الذين كانوا يعيرونهم بالذلة والانكسار . ثم طلب أن يوزع المنشور فوراً . فقلت : الأحسن تأجيله إلى ما بعد العيد ، لأن المدارس ستغلق ظهر هذا اليوم ، وربما وجدنا فى هدوئهم وسكونهم ما يساعدنا على العدول عن توزيعه عليهم . وساعد بطرس على ذلك .

وبعد استقبال القنصل وانصرافه ، عاد الخديوى إلى موضوع هذا الحديث ، وشدد فى مسألة الكلوب والتحقيق ضده ، فقال سعيد : إن الأحسن ترك الكلوب الآن ! فقال الجنا ب العالى : يلزم تبديد هيئة إدارته !

قال حشمت : ولكن القوانين لا تسمح لنا بذلك ، فالأحسن النظر فى طريقة شرعية . فقال سعيد : إن كل طريقة من هذا القبيل تسوء عقباها ، لأنها تفتح بابا واسعا للشر ، وتجعل مصر كاسطمبول ! فقلت : إن هذا الكلام فى محله . وأطرق^(٢٧٨) الخديوى مفكرا ، ثم قال سعيد : الأحسن الاحتيال فى الأمر ، والاعتدال فيه .

وكان بطرس قد انصرف ، ولكن قبل انصرافه كان رشدى عرض أنه ، بناء على التقرير الذى قدمه الشيخ على يوسف ، بَحَثَ المسألة ، فوجد أنه ليس من الممكن إدخال الشاويش وفريد فى التهمة ، لصعوبة

(٢٧٨ مكرر) فى الأصل : « أطلق » .

الإثبات ! فقلت : ولكن التقرير يشتمل على أسماء أشخاص آخرين ! قال : إن المبدأ الذى سارت^(٢٧٩) النياية عليه ، ألا تسير فى دعاوى القذف إلا بناء على طلب المصاب ، وبعد أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية . قلت : ينبغى أن يُعرّف الشيخ على يوسف بهذا المبدأ حتى يتصرف فى الأمر ! ولما نزلنا ، رأيت رشدى مضطربا ، وأخذ يسألنى رأى فيما يجب إجراؤه ، فلم أزد عما قلته سابقا .

[ص ٤٣٢]

أطلعنى بطرس على جريدة الأخبار ، وفيها أن الحكومة عرضت على الحضرة الخديوية محاكمة شاويش وفريد ، فأبى ذلك حرصا على حرية الصحافة ! . فقرأت هذه الجملة ، ونظر إلى بطرس بكيفية تدل على استغرابه من نشرها ! فقلت : هلا تعلم من الذى نشرها ؟ قال : شوقى ! قلت ، ولكن هذا لم يحصل ! قال : وهو من أغرب ما يكون ! ثم أردف ذلك بأن قال : لم يكن لى حاجة بقبول هذا العبء الثقيل ! قلت : ولكن الأثقال تأتى على قدر الهمم !

[ص ٤٣٣]

٦ يناير سنة ٩٠٩

وافق يوم العيد الأكبر الأحد ٣ يناير ، فلم أشعر فى نفسى سرورا باقباله ، وأخذت أفكر فى أحوال المحتفلين له ، القادمين من كل ناحية لحضور التشريفات الخديوية ، وفى الاهتمام الذى [ص ٤٣٥] يبدية كل منهم لنوال علامة من علامات الشرف التى يحل بها صدره فى مثل هذا اليوم ، وفيما يحدثه الاشتغال باكتساب هذه الوسامات من المتاعب والمشقات ، وما يولده فى الصدور من الأحقاد والخصومات .

(٢٧٩) فى الأصل : « سرت » .

على أنها أصبحت لا تدل على منزلة الانسان من الهيئة الاجتماعية ، بل على ثروته أو محسوبيته ، وعلى كل حال على ضعف عقله ، لأنها لا ترفع من نفسه ، ولا تعلو من شأنه في نفوس العقلاء .

وبدا (٢٨٠) لى أثناء هذا التفكير ، أن الإنسانية تغش نفسها ، وتعيش في هذا الغش ! اخترعت هذه العلامات لتحرك الهمم نحو الأعمال الصالحة ، شعورا منها بأن الأنفس لا تنجلب إلى هذه الصالحات إلا بجاذب من الوهم . وأن لذة النفس التي تحدث لها من مباشرة الخير غير كافية وحدها في حملها على تكرار فعله ، والزيادة فيه . كالصغير يُرَغَّبُ في المكتب (٢٨١) بالحلوى التي تقدم اليه ، ولو كانت هذه اللذة تدوم لكانت لمن يطلبها بهذه الوسائل وجهة (٢٨٢) ولكنها مؤقتة وزائلة .

لم أجد في نفسى فرقا كبيرا بين الذى ينال شيئا من هذه العلامات بالرشوة ، ومن ينالها بعمل خيرى . لأن الذى يقصد اكتسابها بالعمل الصالح ، لا يريد العمل الصالح فى نفسه ، ولكنه يقصد اكتسابها ! كما أن الذى يريد اكتسابها بالرشوة لا يريد الارتشاء فى نفسه ، ولكنه يتخذها وسيلة لها !

اجتمعنا بين يدى الحضرة الخديوية ، وكانت (٢٨٣) على أشد حالات الانفعال . وجرى الكلام فى موضوع المديرين ، فتكلم فيه بكلام شديد سنفضله فيما بعد . قال : إن مدير القيسوم (٢٨٤) قدّم

(٢٨٠) فى الأصل : « ويدي » .

(٢٨١) يقصد بالمكتب « الكتاب » .

(٢٨٢) يقصد : عنبر .

(٢٨٣) أى الحضرة الخديوية ، أى الخديو .

(٢٨٤) يقصد محمد محمود بك (باشا فيما بعد) .

استعفاه ، وبلغنى أنه رُفض قبوله ، فهل هذا صحيح ؟ فقال ناظر الداخلية : نعم قدم استعفاه . فقال : إن المبدأ الذى جرت الحكومة عليه ، منذ سبعة عشر عاما ، هو أن تقبل الحكومة كل استعفاء تقدم لها ! فيلزم قبول هذا الاستعفاء حتما ، حتى يشتغل هذا المدير بالسياسة مع لطفى السيد . فيشتغل أحدهما بالانجليزية ، والآخر بالفرنسوية ! وقد وقف اليوم أمامى متوكئا على سيفه ، وجمع العمد بواسطة التليفون ليحضر واخطبة لطفى السيد . وأنا لا أقبل ذلك مطلقا . وكذلك مدير المنوفية^(٢٨٥) جاء ييكنى شاكيا من نقله إلى الدقهلية ! وهذه أحوال لا يمكن السكوت عليها !

ثم قال لبطرس باشا عند الانصراف : انظر لى هذه المسألة وابعث فيها . [ص ٤٣٤] وأضاف قائلا : وقد بلغنى^(٢٨٦) أن فى نية البعض عمل مظاهرة ! واللازم اتخاذ جميع الوسائل لمنع ذلك .

ومن الغريب أننا اطلعنا فى يد منسفلد باشا ، حكمدار البوليس ، على كتابة من شخص يدعى ابراهيم منجد ، يُسفر فيها بعزمه على اعداد موكب للاحتفال بعيد الجلوس ! ويقول الحكمداز بأن هذا الشخص منظم جميع الحفلات والاعتصابات السابقة ! فسألته عن حاله وصناعته ، فقال إنه لا يدري^(٢٨٧) . فاستغربت من ذلك ، كما استغرب ناظر الداخلية ! ولم أتمالك أن قلت له : كيف تكون هذه سوابقه ، وحاله يظل مجهولا لكم ؟

(٢٨٥) هو شكرى باشا .

(٢٨٦) فى الأصل : « قال وبلغنى » ، وقد عدلنا الجملة كما هو فى المتن

لتستقيم العبارة .

(٢٨٧) فى الأصل : « فقال : « لا يدري » .

[ص ٤٣٥]

ولما نزلنا ، قال لى بطرس : أنظر كيف أن محمد سعيد لم يخبرنى بالأمر ! (٢٨٨) ثم سأل محمد سعيد عن ذلك ، فأجاب بأنه لم يكن لديه وقت للاخبار ! ثم أخبرنى شكرى (٢٨٩) بأنه شكّا للخديوى حاله ، فأمره أن يأتى فى القبة اليه ، ووعدنى بالإخبار بنتيجة ما يكون . ولم أخبر أحدا بهذه الحكاية مطلقا ، غير أنى علمت بأن الناس تناقلتها ، أو مايقرب منها ، وأنه اتصل شىء من ذلك بمحمد محمود نفسه معزّواً إلى بعض النظار ، فعجبت لذلك !

[ص ٤٣٧]

وشاع أن فى النية تعيين الميرالاي ابراهيم راجى بك مديرا للمنوفية . ورأيت أمس منشورا فى « الدستور » ، كتابة مصحوبة بعريضة ممضاة من ثلاثمائة رجل من الطبقات المختلفة بالشكوى من الحزب الوطنى والتبرؤ (٢٩٠) منه . والعريضة مقدمة بعنوان السيرالدين غورست . ويقولون إن ذلك التعيين ثمن لهذه العريضة ، غير أنى أشك كثيرا فى حصول هذا الأمر .

٨ يناير سنة ٩٠٨

بلغنى أن الصورة التى تكلم بها الجناب العالى لنا فى العيد عن حادثة محمد محمود ، تكلم بها أيضا عقب خروجنا أمام المستشارين ، وكان انفعاله شديدا . واستبقى بحضرته شيقى بك (٢٩١) عشرين دقيقة

(٢٨٨) يقصد بالأمر استعفاء مدير القيوم .

(٢٨٩) مدير المنوفية المنقول إلى الدقهلية (٢٩٠) فى الأصل : « والتبرىء »

(٢٩١) مستر تشيقي هو : Mr. Arthur Chitty ، مستشار نظارة الداخلية

منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس ١٩١٠ (أنظر حاشيتنا على

ص ٤٢٤) .

وهو يحدثه في هذا الخصوص . فلما خرج من عنده ، استدعى محمد محمود ، وخاطبه بهذا الشأن ، فأنكر ما نسب اليه واحتج بشدة عليه . قال محدثي : ولكنه كان - في أثناء الاحتجاج - واضعا يديه في جيبي بنظونه أمام شيتي ، وعد ذلك عليه . وقد طلب ناظر الداخلية من الخديوى أن يسمح بمقابلته ، فرفض ، وأحال المسألة على بطرس باشا .

[ص ٤٣٦]

وفهمت أمس ، ١٠ يناير سنة ٩٠٩ ، من محمد سعيد أن الخديوى رفض مقابلة محمد محمود ، وأنه مصر على قبول استعفائه ، وأنه أعطاه أجازة عشرة أيام حتى يهوى بطرس الوسائل لنهو المسألة .

وكنت دعوت محمد محمود يوم الجمعة للحضور عندى ، فحضر بعد تردد ، وفهمت منه أنه متأثر لكونى لم أكشفه يوم العيد بالمسألة ، ولم أدخل بيته للمعايدة ، فوضحت له الحقيقة . ثم أخبرنى أنه مراقب ، وأنه يخشى الاجتماع بالناس ، حتى لا يمسه ضرر . فقلت : ذلك وهم منك ، فلا تطع الوهم ، ومن السهل تأويل حضورك برجاء تبديه . فقال - وقد انفعل - : أنا لست راجيا ولا أميل للترجى ! وانصرف تحت هذا التأثير ، بعد أن طلبت منه أن يمر بى ، ولكنى لم أره للآن .

يظهر لى من تصرفاته فى حادثته ، أنه يريد الجمع بين الوظيفة والإبقاء : يود البقاء فى الوظيفة ، ويريد أن يكون بقاؤه فيها مقرونا بالعزة والشمم . ولذلك لم يقدم الاستعفاء مباشرة ، بل أرسله ابتداء إلى عبد الحالى ثروت ، صديقه وصديق ناظر الداخلية ، ثم قدمه هو بنفسه ! على أنه إن كان اعتبر تقديم غيره عليه جارحا له جرحا لا يلتئم مع بقاءه فى الوظيفة ، لما تشبث بهذه الوسائل التى لا تعتبر الا من قبيل

التحكك والاستعطاف - كما أشرت اليه بذلك وان لم يكن اعتبرها كذلك ، فكان الأليق به أن يسكت عن الاستعفاء ، وأن يلتمس الترقى بغير هذا الإباء .

[ص ٤٣٧]

اجتمعنا في عابدين أمس - ٧ يناير (٢٩٢) - الساعة تسعة ونصف صباحا ، وجرى الكلام في المسائل الآتية :

أولا : مسألة القاضى الشرعى ، فقال الخديوى : إن الأخبار الواردة عنها تفيد قرب انتهائها .

ثانيا : في مسألة المديرين ، فقال : إن شكرى باشا حضر اليه ، وبكى بكاء مرا ، ولكن بلا دموع ، واشتكى من نقله إلى الدقهلية . وإنه بلغ جنابه أن عمدة شيين كتب لجميع عمد المنوفية اشارة تلفونية بلزوم حضورهم إلى العاصمة في العيد . ويقال ان هذا للاحتجاج ضد نقل المدير في الظاهر ، وفي الباطن لحضور خطبة لطفى السيد . فقلت : أظن أن شكرى باشا عاجز أن يسعى هذا المسعى ! فقال الخديوى : لا ، إنه الذراع اليمنى للحزب الوطنى . فقال سعيد : إن أعرفه من عشرين سنة ضعيفا ، ولكنه مستقيم ، ولما رأى بعض الناس يسعون ضده تغلل للباقي (٢٩٣) .

ثالثا : في مسألة المظاهرة المزمع عملها ، فقال جنابه إنه سعى في تبديدها ، فمدرسة على رضا لا تسير فيها ، وكذلك كثير غيرها .
وفصل لنا كيفية هذا الافساد !

(٢٩٢) في الأصل : « ٧ سبعة :

(٢٩٣) هكذا في الأصل ، والعبارة غير مفهومة ، وقد تكون كلمة « تغلل » من الغل ، أى الحقد - أى كرهه الباقيين .

ثم اجتمعنا بحضرته في المساء ، بوليمة أعدها لأميرال الأسطول
الاميركانى ، وحصل الكلام في مسألة القاضى الشرعى ، فقبل إن
الشيخ شاورش ذهب إلى الأستانة مصحوبا بعرائض تؤيد القاضى .
واتفقت الآراء على كتابة تلغراف بالنص الآتى : « الشكوى التى أشرت
إليها ستأيد بخصوص (٢٩٤) » ، فاهتموا بنهوض المسألة ! وكان البحث
في المسألة دائرا على النقطة الآتية :

[ص ٤٣٨]

هل للحكومة العثمانية حق تعيين القاضى ، أو هذا الحق
للحكومة المصرية ؟ فانفقت الآراء على (٢٩٥) أن الانتخاب من حق
الثانية ، والتعيين من حق الأولى ، وأن يؤمر شكرى (٢٩٦) بالاستمهال
حتى يعرض من يراد تعيينه على الأعتاب السنية للاقرار عليه .

عرضت على هذا الاجتماع خطابا مضمي من جمعية الإرهاب ،
ينذرن فيه كاتبه بسوء العاقبة إذا استمرت على تعقب الطلبة
ومطاردتهم ! فقال الجناب العالى : إن هذا النوع من التهديد كثير ،
فقد ورد عليه منه خطاب يقول له : صل في مسجد كذا ، وعد من
طريق كذا ، وارم ببصرك فيه إلى نقطة كذا تجدها شخصا بيده منديل
أبيض يشربه ، فهو أنا ! ثم انصرفنا على ذلك .

عند انصرافنا في الصباح ، تكلم حشمت وسرى مع بطرس في
شأن زيارته لتهنئته بعيد رأس السنة ، الذى هو يوم أمس ، فقال :
لا تتعبوا أنفسكم ، فالبيت مشغول الآن ، وليس فيه موضع لزائرين ،

(٢٩٤) أى بجمعوث .

(٢٩٥) أضيفت « على » ليستقيم المعنى .

(٢٩٦) أى محمود باشا شكرى . رئيس الديوان التركى الخديوى .

ثم انصرف . فقلت لاخواني : وهل افكر فيكم أحد في عيدكم ؟
فأجاب سرى وحشمت معا : ولكن الرجل كان مسافرا ! فاستغربت
جدا لذلك التملق أولا ، وهذه الاجابة (٢٩٧) ثانيا ، لأنه كان يوم العيد
حاضرا ولم يسافر الا في ثانيه ! ومع ذلك لم يعتذر يشىء ، لا عند
سفره ، ولا بعد حضوره !

١١ يناير سنة ٩٠٩

أعد بطرس باشا في مساء يوم ٨ يناير سنة ٩٠٩ - في منزله
بالفجالة - ليلة ساهرة سامرة ، دعا اليها نحو خمسمائة نفس من
الأمراء والوزراء وكبار الموظفين والأعيان والذوات ورجال الشورى ،
احتفاء بعيد جلوس الحضرة الفخيمة الخديوية ، فجدد بذلك عهد
نوبار باشا الذى كان يحتفل بمنزله بهذا العيد . وكان المدعوون يلبسهم
الرسمية ، والمنزل مزين بالأنوار ، وشخصت فيه رواية
بالاشارات (٢٩٨) . ولم يدع فيها من أرباب الصحف أحد من أصحاب
جرائد الحزب الوطنى ، ولذلك أغفلوا ذكرها ! وحضر جماعة من
المتظاهرين ، وصاحوا بالدعاء للدستور ، وسقوط المنافقين ! وجلست
في ناحية بالقرب من المقصف أتمجاذب أطراف الحديث مع جماعة من
المعارف ، وأغلبهم من الأقباط .

ثم حضر شوقى (٢٩٩) ثملا ، وجلس بجانبى ، وأخذ
يستعطفنى ، ويثبرا من نسبة الوقعة فى ، ويسألنى سبب نفورى منه ؟
فقلت له : السبب ظاهر ، وهو أنك لثيم وناكر للجميل ! فاضطرب ،

(٢٩٧) فى الأصل : « وهذه فى الاجابة » ، وقد حذفنا « فى » لأنها زائدة .

(٢٩٨) المعنى أن رواية قد مثلت تمثيلا صامتا .

(٢٩٩) أحمد شوقى الشاعر .

وحلف ثلاثا بالطلاق أنه لم يرتكب شيئا مما نسب إليه . فقلت : اذن وَجَبَ [ص ٤٤٠] عَلَى تصديقك ، لاني لا أريد أن أحول بين المرء وزوجه . ثم لازمني حتى أوصلني الى البيت ، وقال لي كلاما عن الحضرة الخديوية ، لم أرد أن أجاريه عليه ، ثم انصرف .

وكان صاحب الليلة^(٣٠٠) يتودد للناس كثيرا ، ويؤانسهم ، ويجلس للملاطفة الكثير منهم ، ولم يفارق أخوه مجلسي حتى الانصراف . وكنت أقرأ على وجوه من أراه من الأقباط - وكانوا كثيرين - آيات البشر والسرور ، ولسان حال كل منهم يقول : إن لي نصيبا من هذا الاحتفال ! - شعور كنت أحس به ، وأتمنى أن يكون مثله في قلوب المسلمين اذا نبغ فيهم نابغ ، واهتم بالاشتغال لهم .

يوم ١٢ يناير سنة ٩٠٩

علمت أن أربعة أشخاص أرسلوا لتغرافا لسمو الجنب العالى ، يطعنون عليه طعنا شديدا . وأنه تألف قومسيون من ناظر الحقانية والداخلية والنائب^(٣٠١) العمومي ، وشفيق باشا ، لتحقيق هذه المسألة ، والبحث فيما اذا كان يجوز لعمال التلغراف أن يقبلوا مثل هذه الإشارة المملوءة بالطعن ؟ ولم أتذكر وجوه المطاعين^(٣٠٢) ، وسأتحقق منها .

في أثناء ذهاب الجنب العالى الى الاسكندرية ، في مساء السبت الماضي ٩ يناير سنة ٩٠٩ ، حصلت فرقة هائلة تحت القطار الخاص الذي كان يقفه الى الاسكندرية عند وقوفه بمحطة طنطا ، واشتغل

(٣٠٠) يقصد بطرس غالى باشا .

(٣٠١) في الأصل : « والنائب » .

(٣٠٢) يقصد أوجه المطاعين .

رجال الحكومة بالبحث عن سببه ، فلم يقفوا له على أثر . ويقال إن هذه الحادثة أزعجت سموه ، وأثارت كثيرا من الشكوك عنده ، واتهمت جريدة المقطم الحزب الوطنى بكونه السبب فيها !

يظهر من هذه الحوادث وأشباهاها أن هناك حركة ضد الهيمنة الحاضرة عموما ، والخديوى خصوصا ، فتظهر هذه الحركة تارة بمظهر الطعن عليه فى الجرائد المختصة بالحزب الوطنى والمشايعه لها ، وتارة بكتب التهديد ، وآونة برسائل القذف التلغرافية ، وحيناً بالمظاهرات فى الطرق والشوارع ، وإشتراك رئيس الحزب الوطنى ، وبعض أعضائه معه فى الحتاف ، وزمانا بمثل تلك الفرقة ! ولا يدري إلا الله عاقبة هذه الحركة ، التى يمكن اعتبارها إرهابا لحدوث انقلاب عظيم .

[ص ٤٣٩]

يوم ١٢ يناير سنة ٩٠٩

اطلعت على أصل هذا التلغراف ، فوجدت فيه تهكما على الخديوى بمناسبة إحسانه على منكوى إيطاليا بمبلغ مائتى جنيه ، مع أنه لم يقدم شيئا للمصابين بحريق ميت غمر والمطرية ، ولم يساعد الجامعة المصرية . ويظهر أنه مكتوب بخط واحد ، والامضاءات التى عليه مخترعة ! وقد دخل به شفيق باشا أولا على ناظر الحفانية ، فدفعه اليه فى سكوت ، ضاغطا بيده يده تنبيها لعدم التكلم عنه !

ففركتها ، وصعدت الى بطرس ، فسألنى عن المنشور الذى كنت أعددت له للمدارس ؟ فقلت : لم أر الآن لإرساله موجبا ، فالتلამذة هادئون ، والنظام فى المدارس سائد ، وربما لا يكون من وراء نشره - فى وسط هذا الهدوء والسكون - إلا تشويش الأفكار . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه تقرر فى الأفهام أن الحكومة تدبر طريقة لوضع حد

لتلك المشاغبات ، فاذا ظهر هذا المنشور - دون غيره - من التدابير ،
صح أن يقال فينا : تمخض الجبل فولد فأراً ! فوافق على ذلك .

ثم حضر سعيد ورشدي ، ودار الكلام في تعيين مفتش انجليزى
لاحدى المديريات ، في الوظيفة الأخيرة التي خلت بسبب تعيين
الدكتور جرنفل لإدارة التنظيم التي تحولت على الداخلية - فقال
سعيد : إن جراهام متوقف في تعيين وطني ، وكادت المناقشة بيننا
تفضى الى ما لاتحمد عقباه ! فقال بطرس : إنى تكلمت بذلك في
مجلس النظر ، تنبيهاً للأفكار ، وحتى يكون لسعيد سند في المعارضة ،
لأن هذه أول مرة سمع فيها أصحابنا مثل هذا الكلام .

ثم قال (٣٠٣) : وقد تكلم معي غورست في هذا الشأن ، فقلت
له : إننا تساعنا ، اذ كان يمكننا أن نعين بدل الدكتور جرنفل وطنياً
مارس البلديات ، كاسماعيل صدقي ، ولكننا لم نفعل ، واكتفينا
بالوظيفة الأخيرة . فاذا كان لا يوجد وطني أهل لأن يحل فيها بعد ست
وعشرين سنة ، كان ذلك اقراراً بعجزكم ، وتفليس إدارتكم ! فوافقه
على ذلك . وكانت تبدو على الرئيس عند إلقائه هذه الكلمات علامات
الإعجاب بشجاعته الأدبية !

ثم انتقل الحديث الى مجلس الشورى ، بمناسبة قرب موعد انعقاد
الجمعية العمومية ، قال سعيد : إن المراد معرفة المختص بعقدها : هل
هو رئيس النظر ، أو ناظر الداخلية ؟ فانحط الرأى على أنه الأول .

ثم قال بطرس : إننا نريد عقدها في أول فبراير ، قبل أن تحجب
الحكومة الشورى (٣٠٤) على طلبه اشراك الأمة مع الحكومة في الحكم .

(٣٠٣) في الأصل : « قال » ، وقد أضفنا « ثم » لتستقيم العبارة .

(٣٠٤) أى مجلس الشورى .

فاذا سألت الجمعية عما كان [ص ٤٤١] جواب الحكومة ، أهملنا مجاوبتها ، ثم حررنا الجواب على مجلس الشورى كما يأتى : إن الحكومة منحت مجالس المديريات الاختصاص (بكذا وكذا - وسرد بعض الأمثلة على ذلك ، كالاختصاصات الصحية وإنشاء العزب وهدمها) ، وفى هذا معنى إشراك الأمة مع الحكومة فى الحكم ! والحكومة لا تتأخر عن الزيادة فى هذا المعنى كلما ساعد الإمكان .

قال ذلك والتفت الى قائلا : أليس هذا من رأيك ؟ قلت : ولماذا لا يُعطى مجلس الشورى حق إبداء الرأى القطعى فى الأمور الأهلية الصرفة ، مثل القوانين التى لا تسرى إلا على الأهلىن فقط ؟ لاشك أنهم أدرى بما يناسبهم منها ، وأعرف بها من غيرهم .

فقال : إن الانجليز^(٣٠٥) لا يريدون ذلك ! كيف وهم يعارضون فى الاختصاصات الصحية بحجة أن جراحهم لا يرضى بها ؟ قلت : وهل لانجد سبيلا لاقناعهم بذلك ؟ قال : لاسبيل لهذا الاقتناع !

قلت : هلا يمكن تحويل مجلس الشورى حق سؤال النظار عن الأعمال التى تتم فى نظاراتهم ؟ فقال : إن ذلك الحق لهم ، ولكنهم لا يعرفونه ! ، ولو كان فيهم رجال عارفون لاستعملوه ! قلت : إن الموجود فى القانون هو حق الاستعلام وطلب الايضاحات ، وأظن ذلك فيما يختص بالمشروعات العامة التى تعرض عليه لابتداء رأيه فيها . على أنه اذا كان حق الاستعلام يشمل حق السؤال ، فليس على الحكومة من بأس أن توضح ذلك لهم . ولا وجه للانجليز فى المعارضة ، مادامت الحكومة لا تعطى شيئا جديدا ، ولكنها توضح معنى خفيا !

(٣٠٥) فى الأصل : « الإنجليزون » !

فقال : إن ذلك لا يمكن ! ولا يرضى به أصحابنا ! قلت : ليس لهم حجة في منعه ، لأن توجيه السؤال للنظر ، لا يستلزم عند السائل كفاءة مخصوصة ، ولا يمكن أن يتأتى منه ضرر . لأنه إن كان السؤال في غير محله ، كانت تبعه ذلك على السائل وحده ، وإن كان في محله استفاد العموم من جوابه . ثم يكون في تقرير هذا الحق لمجلس الشورى سنداً عظيماً لنا معاصر النظر ، إذ يمكنني — حينئذ — أن أمتنع عن إمضاء أى عمل لا يكون وجه الصواب فيه بينا ، خشية التعرض لسؤال أعجز عن جوابه . فقال : يمكن عدم الجواب ! قلت : لا يمكن ! على أنه إن وقع ذلك مرة ، فلا يصح أن يقع مرات .

وكان محمد سعيد يساعدي في ذلك ، غير أن رشدي كان ساكتاً كأن المسألة لا تعنيه ! فالتفت إليه وسألته عن رأيه ، فقال — بعد شيء خفيف من التردد — إن رأيي موافق لرأيك ! ولم يزد على ذلك .

ثم جرى الكلام في اجتماع المستشارين اجتماعاً دورياً بينهم ، وعرض بعضهم على بعض جميع المسائل التي تختص بهم ، بحيث قلما يجرى شيء في إحدى النظارات ولا يكون للمستشارين في بقيتها علم بها — فقلنا : لم لا يكون لنا مثل هذا الاجتماع ، حتى يعلم كل واحد [ص ٤٤٣] منا خطة الحكومة في المسائل العامة ، ويسير على مقتضاها ؟ فقال بطرس : لا بأس من ذلك ، وإن الأحسن الاجتماع عندي ، لأن الاجتماع هنا ربما تأول تأولاً غير صحيح ، فقد حدث مثل ذلك في عهد «المر» (٣٠٦) ، واعترض بأن مجلس النظر انعقد أحياناً بدون حضوره .

(٣٠٦) هو Elwin Palmer المستشار المالي .

نقلت جريدة «القطر المصرى»^(٣٠٧) الصادرة بتاريخ ٨ يناير سنة ٩٠٩ مقالة نشرتها جريدة العدل التى تطبع بالآستانة العلية ، مملوءة بالظعن على العائلة الخديوية ، وقد مهد «القطر المصرى» لنشرها^(٣٠٨) بمقدمة يظهر فيها التبرؤ من مضمونها ، والوعد للرد عليه فى العدد التالى .

أطلعنى رشدى على هذه المقالة ، واستفتانى فيما اذا كانت تستحق العقاب ، فقلت : تستحقه بلا كلام ، ولكن يحتاج الأمر لقضاة يقدرون الأشياء حق قدرها ، ويبحثون عن الحقائق ، ولا يجرون خلف الأوهام . ويلزم الاحتياط جدا فى رفع الدعوى ، لأن كثيرا من الجرائد - «كالمؤيد» - نشرت مقالات جارحة ، ولم تقم الدعوى عليها ، بسبب تفنيدها لمضمونها . فأخشى أن يجد صاحب «القطر المصرى» من ذلك وأشباهه حجة للدفاع . وبالجملة فالمسألة تتعلق باستعداد القاضى .

ثم حصل الكلام فى الموضوع المذكور مرة أخرى ، وبعد طویل من الأخذ والرد ، تقرر اقامة الدعوى العمومية على صاحب تلك الجريدة .

وقد كان «اللواء» نشر مقالة فى خصوص القاضى الشرعى ، ومنازعة الحكومة له فى اختصاصه ، ونسب فيها الى الحكومة دس الدسائس ضده ، وخبث النية ، والعمل على محاربة الحق بالباطل ! وأريد إقامة الدعوى العمومية عليه بسبب هذه المقالة ، فأشرت بعدم

(٣٠٧) أنظر عن «القطر المصرى» حاشيتنا على صفحة ٧٨٦ من الكراسة رقم

١٥ من المذكرات .

(٣٠٨) فى الأصل : «نشرها» .

رفعها ، لأن الرأي العام (٣٠٩) الاسلامي مع القاضي ، ويعتبر مثل هذه المقالة دفاعا عن الدين ! فلا تخرج الحكومة من الدعوى — على فرض أن تكسبها — الا مخدولة أمام ذلك الرأي العام (٣١٠) . ومن جهة أخرى ، فإن كاتب المقالة المذكورة ليس معينا ، ولا يبعد أن يلقوا تبعثها على عاتق رجل يسخرونه لذلك ، ممن لا أهمية لهم ، ولا يفيد عقابه ردعا ولا عبرة للغير . فالأولى صرف النظر عن الدعوى المذكورة .

انتهت مسألة محمد بك محمود ، مدير الفيوم ، بعد أن طال القول فيها . وقد كان الجنب العالي متشبثا برفته ، أو نقله الى أسوان حتى يستعفى من وظيفته — ولكن تراءى للجهة الأخرى أن في تحقيق ذلك خطرا على الموظفين ، فلم توافق عليه ، وانتهى الحال على استبقائه . أما شكرى باشا فالدسائس كثيرة من حوله ، والأفكار حائمة على نقله للدفعية .

[ص ٤٤٢] (٣١١)

في يوم الخميس ٢١ يناير سنة ٩٠٩ ، تكلم معى بطرس بشأن جواب الحكومة على طلب مجلس الشورى اشراك الأمة مع الحكومة في ادارة البلاد ، فقال : إن هارفى (٣١٢) هيا جواب الحكومة على هذا

(٣٠٩) في الأصل : « الرأي الاسلامى » ، وقد أضفنا كلمة « العام » ليستقيم المعنى .

(٣١٠) أضفنا « العام » إلى « الرأي » ليستقيم المعنى .

(٣١١) كان سعد زغلول قد أحال الى هذه الصفحة بعلامة (x) قبل الفقرة الأخيرة من صفحة ٤٤١ . وموضعها هنا أفضل .

(٣١٢) في الأصل : « هرفى » بدون ألف مد . والشكل الذى اوردناه في المتن هو الأصوب (انظر هارفى في الجزء الأول ص ٢٩٣ حاشية ٣٥٠)

الطلب على طريقة لم أوافق عليها ، لأنها تتضمن الاعتراف بعدم أهلية البلاد للحكم الذاتي ! ولا يمكنني أن أقول ذلك ، وأفضل اعتزال الأعمال على إبداء هذا الجواب - كما قلت له بذلك .

فقلت : إن الأحسن الاجتهاد في أن نمنح شيئاً للأمة . قال : ذلك غير ميسر ! قلت : حينئذ مادام الغرض رفض الطلب ، فلا أهمية للأسلوب الذي يحصل الرفض به ! قال : ولكن العرف خير من العنف ، وفرق بين الرد الخشن والرد الحسن .

ثم في يوم الأحد ٢٤ يناير سنة ٩٠٩ ، أعاد الكلام في هذا الموضوع أمامي وأمام سعيد ورشدي ، وترجانا أن نفكر في المسألة . فاجتمعنا وتفكرنا فيها طويلاً ، واتفقت الكلمة على الاجتهاد في تحويل مجلس 'الشورى' حق سؤال النظار ، كما اتفقت على أن المادة ٢٨ من القانون النظامي لا تعطى الحق لمجلس الشورى أن يطلب إيضاحات ، إلا في الأمور الداخلة في حدود اختصاصه ، ولما كانت اختصاصاته محدودة ببدء الرأي في مشروعات القوانين والميزانية فقط ، فإن كل ما عدا ذلك خارج عن حدوده ، ولا يتأتى له أن يطلب عنه إيضاحاً .

[ص ٤٤٥] (٣١٣)

ألم بى مرض في مساء يوم الجمعة ١٥ يناير سنة ٩٠٩ ألزمني الفراش لغاية يوم الأربعاء ٢٠ يناير سنة ٩٠٩ ، وقد أرسل الجنب العالى اسماعيل بك نيازى ، يسأل عن صحتى ، وأرسل بطرس باشا أرملى بك لهذه الغاية مرتين : قابلته في أولها ، ولم أرد أن أقابله في الثانية ، ولم يحدث أثناء مرضى ما يهم ذكره .

(٣١٣) أشرنا إيراد هذه الصفحة قبل صفحة ٤٤٤ ، من أجل الترتيب الزمني .

وقد خرجت يوم الخميس الى عابدين ، حيث انعقد اجتماع غير رسمي ، أشار الجناب العالى فى أثنائه الى الموظفين الذين يشتغلون بالسياسة ، والى وجوب صدهم عن هذا السبيل . وقال إن عنده رجلا يشتغل بها ، ولم ير له وجهها من منذ ثمانية أشهر ! ولا يريد أن يفعل به شيئا حتى ينظر ما تفعله الحكومة فى مثله من موظفيها ! ثم تكلم عن القاضى الشرعى ، وكون مسألته موقوفة على تصديق السلطان .

قد كلفنى بطرس باشا أن أكتب شيئا عما تم من الاصلاحات فى خلال الستين الماضيتين ، لكى يتضمنه خطاب الجناب العالى الذى سيلقيه عند افتتاح الجمعية العمومية . فأعددت ذلك على غاية من الاختصار ، بحيث لم يشتمل إلا على سرد ما تم من الاصلاحات فقط . فاستطوله بطرس ، وقال : إن هذا شئ كثير ! فقلت : إن الأحسن أن يكون كثيرا ، وأن لك أن تختار ما تشاء أن يذكر . أما أنا فأرى ذكر الكل واجبا ضروريا . وانصرف .

[ص ٤٤٤]

فى يوم السبت أول محرم سنة ١٣٢٧ - ٢٣ يناير سنة ١٩٠٩ - ورد تلغراف على النائب^(٣١٤) العمومى وعلى حكمدار بوليس العاصمة من الغازى مختار باشا^(٣١٥) ، يفيد قيام مندوب من طرف الحكومة العثمانية لأخذ أوراقه الخصوصية ، الموجودة بسرارى الاسماعيلية تحت يد

(٣١٤) هكذا فى الأصل .

(٣١٥) هو أحمد مختار باشا ، الذى كان مندوبا ساميا بمصر ، وكان معروفا باسم أحمد مختار باشا الغازى ، وهو من رجال الحرب والسياسة ، كما أن له مؤلفات كثيرة باللغة العربية ، منها فى علم الفلك وأيضا فى الفنون الحربية . (محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة =

سكرتيه الخاص نوري بك ، الذى لم يعد له هو ثقة به ، ويطلب حجز هذه الأوراق ، والامتناع من تسليمها للمندوب المذكور . فأجاب النائب العمومى - بعد مشاورة نظارة الحقانية - بأن هذا لا دخل للحكومة فيه .

ثم عرض رئيس النظار المسألة على الجنب العالى فى التشريعات التى جرت احتفالا بأول السنة الهجرية ، فأحسست بأن جواب الحكومة لم يرق له . غير أنه لم يتكلم بشيء فى هذا الموضوع ، وطلب من رئيس النظار أن يعود إليه بعد الظهر . ثم اجتمع بالمية بعد الظهر خلق كثير ، بينهم ناظر الداخلية ، ورئيس النظار ، وبعض الأفوكاتية ، وكان موضوع الاجتماع النظر فى طريقة لحجز الأوراق .

وأخبرنى (٣١٦) ثقة بأن الخديوى كان مضطربا فيما اضطراب ، كمن يمس ضرر من الأوراق المذكورة اذا استلمتها الحكومة العثمانية . والظاهر أن نتيجة هذا الاجتماع كانت رفع المسألة لقاضى الأمور الوقتية بواسطة محامى مختار باشا ، ليأمر بتوقيع الحجز على تلك الأوراق .

= ١٩٠٤ - ١٩١٩ ص ١٣٣ ، الياس زخورة : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ص ٢٣٥ - ٢٣٧ . وابنه محمود مختار باشا تزوج بالأميرة نعمت الله هانم بنت اسماعيل - أى عمة الخديو عباس وأخت الأمير حسين .

وفى الترجمة التى وردت لمختار باشا الغازى فى الموسوعة العربية الميسرة ، جاء أن وفاته كانت سنة ١٨٩٩ ، على أن محمد فريد أورد أنه كان وكيل مجلس الأعيان فى الأستانة فى يولييه ١٩٠٩ ، كما أن ما ورد فى المتن من مذكرات سعد زغلول يؤكد ذلك .

(٣١٦) فى الأصل : « أخبرنى » ، وقد أضفنا الواو لسلاسة العبارة .

وفى اليوم التالى - الأحد ٢٤ يناير سنة ٩٠٩ - قدمت على نظارة الخارجية ، فوجدت عند بطرس : ناظر الداخلية ، والحقانية ، والمستشارين الخديويين الثلاثة - وبين أيديهم خطاب من قاضى الأمور الوقتية - الذى هو رئيس محكمة مصر - الى الحقانية يستفتيها فيما اذا كان نورى بك خاضعا لأحكام المحاكم المحلية ؟ وعلمت أنه أجيب بالاجاب . وكانوا يتباحثون فيما اذا كان القاضى يؤذن بالحجز ؟ وفيما اذا كان يمكنه أن يفصل فى الأمر فيما اذا حصلت معارضة بأن الأوراق المطلوب حجزها هي ^(٣١٧) من الأوراق المختصة بالحكومة العثمانية ؟ وأخذ كل يبدى رأيه على غير طائل ، فقلت : إن الأولى عدم الاشتغال بهذه المسألة ، وتركها للقاضى يتصرف فيها بحسب ما تمليه عليه الأحوال ، فانفض الجمع .

وعلمت أن القاضى أمر بتوقيع الحجز ، وأنه أخذ صندوق يقال إنه أهم الصناديق ، ووضعت بقيتها فى أودة ختم عليها بالشمع الأحمر بعد اتفاق بين الطرفين على ذلك .

وكان نورى رفع الأمر لوكيل الحقانية ، فأجابه بعدم التداخل . وخاضت الجرائد فى المسألة ، وجعلت جريدة «المؤيد» تطعن فى حكومة الأحرار ^(٣١٨) ، وتعد هذا العمل منها قبىحا مخالفا للدستور ، ولا تزال المسألة موقوفة على حكم القضاء .

(٣١٧) أضيفت « هي » لسلاسة العبارة .

(٣١٨) لعله يقصد حكومة الاتحاد فى تركيا .

يظهر أن الأفكار ... في تعيين البرنس حسين باشا كامل رئيسا لمجلس شورى القوانين . ويقال إن الغرض من ذلك استمالة المجلس للجناب العالي ! وبعضهم يقول إن الغرض منه التأثير على عقول أعضاء المجلس ، حتى يكفوا عن الاقتراحات التي تتأذى الحكومة الانجليزية من إبدائها . وكل يؤيد رأيه !

وقد فاتحت بطرس - أول الأمر - في هذه الإشاعات ، فأيد وجودها ، ولم يشأ أن يزيد على ذلك . غير أنه قال : إني إذا كنت من البرنس ، لا أقبل مثل هذه الوظيفة !

ثم فتح الكلام في المسألة بعد ذلك بيومين - أي في يوم الاثنين ٢٥ يناير سنة ٩٠٩ - بما يفيد صحة الإشاعات (٣١٩) . فقلت : ألا يخشى أن يسعى البرنس في إعطاء المجلس سلطة واسعة - ربما كانت مضرة - حبا في الاستئثار ؟ فقال : وهل في العائلة الخديوية من لديه هذا الحب ؟

ثم دفعت إليه الجواب الذي أعدناه على طلب مجلس الشورى ، فلم يعترض عليه ، وقال : إنه أعد هجوا . وأخذ يتحدث عن بين أوراقه ، فوجده ، ثم دخل زائر ، فتاه منه !

تحتاج نظارة المعارف لأن يكون بها كاتب عربى مجيد ، ففكرت في الأمر ، وملت الى تعيين السيد مصطفى لطفى المنفلوطى ، الذى لا أعرفه شخصيا ، ولكن تعجبني كتاباته التى ينشرها في «المؤيد» .

(٣١٩) في الأصل (« يفيد الى » وقد حذفنا « الى » .

واتفق أن اجتمع عندى يوم الجمعة ٢٢ يناير سنة ٩٠٩ ، الشيخ على يوسف ، والدكتور صادق رمضان ، ومحمد بك صدقى ، وعلى بك بهجت . وجرى ذكر هذه المسألة أمامهم ، وظهرت رغبتي لهم ، ولكنى قلت بأنه محكوم عليه سابقا بالحبس بسبب قضية قصيدة المهجر (٣٢٠) ، فلا بد من العفو عنه أولا . فقال الشيخ على يوسف : إن الجنب العالى قد عفا عنه بواسطة الشيخ محمد عبده ، وبناء عليه عاد للأزهر ، ثم أخذ يكتب فى المؤيد . قال : ومع ذلك إني متكفل بالحصول على رضا الجنب العالى . فقلت : كذلك ، فلنتظر !

وفى مساء يوم السبت تكلم معى بالتلفون بأنه استرضى الجنب العالى ، فرضى ، وكلفه أن يبلغ بطرس باشا رضاه ، وأن يتوسط لى فى التعمين .

وفاتحنى بطرس باشا فى الأمر يوم الاثنين ، وقال لى إن تعيينه غير مناسب ، لسابقة الحكم عليه ! قلت إن هذا غير مانع ، لأن الحكم غير

(٣٢٠) قصة هذه القصيدة أن أحمد فؤاد ، صاحب جريدة الصاعقة ، طبع قصيدة كلها طعن بذى فى الخديو عباس ، ووزعها على الجمهور يوم عودته فى ٣ نوفمبر ١٨٩٧ الى مصر ، وكان مطلعها : « عيد ، ولكن لا أقول سعيد ، وملك وان طال المدى سييد » ! فقبضت عليه النيابة ، ولما سأله فى شأنها قال إنه ناظمها وطابعها . ولكن ظهر من التحقيق ان الذى نظمها هو الشيخ مصطفى لطفى المنفلوطى ، بالاتفاق مع السيد محمد توفيق البكرى . وقد طلبت النيابة عقاب الشركاء وصاحب المطبعة ، ولكن المستر اسكوت ، المستشار القضائى ، تدخل من أجل البكرى ، فصدر الحكم على المنفلوطى بالحبس سنة ، وعلى أحمد فؤاد بالسجن عشرين شهرا . وقد شغلت هذه القضية الأفكار فى ذلك الحين .

خل بالشرف ، قال : ولكن في تعيينه ما يجعل محلا للانتقاد^(٣٢١) بأن الشيخ على يوسف أصبح متصرفا في كل شيء ! قلت : إن كان الأمر كذلك ، فما عليك إلا أن تتكلم بذلك مع الشيخ على ! قال : إنى لا أريد الظهور ! قلت : إن المسألة ليست من مقترحات الشيخ على ، ولكنى أول من تفكر فيها ، ولا أرى ذلك الحكم مانعا . فقال : سنرى !

وإذا الشيخ على قد دخل علينا ، فقال لى : إن المسألة محتاجة لاستئذان اللجنة المالية ، وربما أبدت صعوبات فيها ! وسنرى ماذا يكون . .

[ص ٤٤٧]

يظهر أن يوسف صديق سيتعين «قبو قتحداى»^(٣٢٢) بالأساتنة . وهى وظيفة قليلة العمل ، كثيرة الراتب . ويظهر أن تعيين يوسف صديق فيها بقصد أن يشتغل - تحت هذا العنوان - لحساب الجناح العالى فى المسائل التجارية ، التى فتحت الآن أبوابها فى الممالك العثمانية . غير أن قبول الباب العالى بهذا التعيين لم يتم بعد .

نشرت جريدة الأهرام مقالة بعدد يوم الاثنين ٢٥ يناير سنة ٩٠٩ نددت فيها بالوزارة الحاضرة ، وعموم الشكوى منها ، وقالت أنها اذا استمرت على هذا المنوال ، ساءت الأحوال ، وصارت شرا من

(٣٢١) أى « لاثارة القول بأن » .

(٣٢٢) «قبو قتحداى» ، أو «قبو كتحدا» ، أو «قبو كتحيا» ، هو منصب نائب الخديوية فى تركيا (مذكرات محمد فريد ص ٦٤ حاشية ٣ وقد نسبت إلى أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ق ٢ ص ٧٢ ، ولكنى لم أجدها فى الموضع المذكور ! .)

السابقة . وأهم انتقاد على نظارة المعارف هو أنها عينت في لجنة الترقى اثنين لا علاقة لهما بالتفتيش ، حتى ينفذا أغراض المحسوبة .

وقد كان المستشار يعارض في تعيين هذين الموظفين ، فهل لأحد المقربين منه دخل في هذه الكتابة ؟ سر ستكشفه الأيام .

٢٨ يناير سنة ٩٠٩

اعتصب طلبة الأزهر في هذا الأسبوع ، وأبطلت الدروس بسبب ذلك ، وعقدوا عدة اجتماعات في الجزيرة ، وفي المجلس ، ألقوا فيها كثيرا من الخطب الحماسية الحائرة على الاعتصاب ، حتى تجاب طلباتهم .

وهي ترجع الى تفضيلهم على طلبة مدرسة القضاء في التوظيف ، ورفع مرتبات العلماء ، وتعيين الأكفاء ، وكون تعيين الموظفين في الأزهر بالانتخاب .

وقد طافت جموعهم الشوارع ، واتصل خبرهم للخديوى ، فأمر بتأليف لجنة تحت رئاسة وكيل مشيخة الأزهر وبعضوية ثلاثة من العلماء واثنين : أحدهما تنتخبه نظارة الحقانية ، والثاني تنتخبه نظارة الداخلية . فانتخب الأولى حسن بك جلال ، والثانية ابراهيم بك ممتاز

ولكن المعتصمين انتقدوا على تأليف اللجنة بأن فيها من يشكون منهم . ورغبوا تغيير تشكيلها ، وأن ينضم اليها عشرة منهم . وانتخبوا عنهم محاميا يدافع عنهم ، وأبوا العودة الى العمل حتى تنفذ هذه الطلبات .

والجرائد على اختلاف نزعاتها - الا جريدة المؤيد - تحضهم على الاعتصاب ، وتبدي انعطافا نحوهم ، وتصوب أعمالهم ! ويقال إن للحزب الوطنى يدا فى إيقاف هذه الفتنة ، وبعض رجاله ينشون فيهم ، ويحرضونهم على الاتحاد وعدم العودة الى العمل حتى ينالوا ما يطلبون . أما جريدة «المؤيد» فهي على عادتها فى المواربة ، فتخطئهم تارة وتصوبهم تارة . ولا يدري الا الله ما تكون عاقبة [ص ٤٤٨] هذه الحركة ! ولكن مما لا ريب فيه أنها وقعت أسوأ وقع لدى الجنب العالى - خصوصا وأن من بين ما يطلبون : جعل إدارة الأوقاف المرصودة عليهم تابعة لإدارة الأزهر ، لا إلى مصلحة الأوقاف .

ولقد أظهر بعض تلامذة المدارس الأميرية ميلا الى هذه الحركة ، وأرسلوا تلغرافات الى بعض المقامات العالية ، يلتمسون فيها النظر فى شؤونهم . ويقال إن الكثير من المتحمسين فيهم يختلفون الى مجتمعاتهم ، ويلقون الخطب المهيجة ، ويكتبون لهم ما يطلبون .

وقد سرى روح الاعتصاب الى طلبة العلوم الدينية بالجامع الأحمدى ، ولكن شيخه أخذ الأمر بالحيلة ، وأبعد رؤوس الحركة عن المدينة ، فسكنت نائرة الفتنة هناك على ما يظهر .

فى الساعة الخامسة من يوم الخميس ٢٨ يناير توجهت الى عابدين على موعد ، وبعد هنيهة حضر بطرس باشا ، ثم صعد حيث كان الجنب العالى مع شيخ الجامع الأزهر . وبعد نصف ساعة استدعيت الى الصعود ، فوجدت بالفسحة - التى ينتظر فيها عادة موظفو المعية وبعض المقربين - حسين رشدى باشا ، فأقبل علىّ يقول إنه ينتظر خروج بطرس باشا ليقول له كلمة . ثم دخل معى قاعة الاستقبال ، ثم انصرف .

ثم حضر الجناح العالى ، وجلس معى ، تاركا الشيخ حسونة ويطرس باشا فى أودة أخرى . فعرضت عليه مسألة التلميذ محمد عبد الله حسين - الذى أخبرنى عنه الشيخ على يوسف - اجمالا (وسأفصل هذه المسألة بعد) . ثم قال لى : إن شيخ الجامع الأزهر متوقف معنا فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسكين حركة الأزهر .

ثم دعانى لمتابعته الى حيث يوجد مع بطرس باشا . فقال هذا إن رشدى أيضا بالباب ! فتودى عليه . ثم حضر محمد سعيد .

وشرعنا فى الكلام على مسألة الأزهر ، فقلت للشيخ حسونة : لماذا سيادتك لا تريد أن تتخذ الاجراءات اللازمة لقمع تلك الفتنة ؟ قال : لى منتظر أوامر الحكومة ، فاذا أمرتنى بشىء نفذته ، ولكنى لا أبأشر شيئا من نفسى خيفة أن تتخلنى عنى فى وسط الطريق !

قلت : إن الحكومة من ورائك ، فالجناح العالى مؤيدك ، ورئيس النظار يسندك ، والحكومة كلها معك ، فماذا تنتظر ؟ قال : أنتظر أن تكتب لى الحكومة ، حتى تكون مسؤولة ! قلت : إن كنت تريد ذلك فاكذب للحكومة ، وهى تحببك الى طلبك .

وأخيرا استقر رأى - بعد أخذ ورد - على رفت كل طالب وعالم يمتنع عن الدرس ، [ص ٤٤٩] وتوقيف كل من يريد منع غيره منهم ، وأن يصدر شيخ الجامع الأزهر بذلك اعلانا .

وعرضت أن يكون مع الشيخ موظف كبير يعاونه على الأعمال ، ولم يرغب الشيخ أن يتخب موظفا من نظارة المعارف . ولما ذكر اسم فتحى (٣٢٢) ، شدد الخديوى فى تعيينه فى هذه المأمورية بكلام فهمت

(٣٢٢ مكرر) يقصد فتحى زغلول ، شقيق سعد زغلول ، وكان عضوا فى ==

منه أن المراد تعريضه لخطر هذه المسألة ! ولكن بطرس قال إن في تعيينه لها ضررا به . ويظهر أنه أتى بهذا الدفاع إيعادا للذكرى دنشواى التى له نصيب منها ! ثم استقر رأى على تعيين وكيل المحافظة .

وانصرف شيخ الجامع انصراف الشهم مسلما سلام أبى النفس !

٣ فبراير سنة ٩٠٩

وفى اليوم التالى أصدر شيخ الجامع القرار بالمعنى المذكور ، واتخذت الاحتياطات اللازمة حول الجامع والمساجد التابعة له . فلما رأى الطلبة ذلك أدخلوا الأزهر ، وسافر بعضهم الى بلاده ، والبعض آوى الى مساكن بالمدينة . والجرائد لاتزال تطربهم ، وتحضهم على الاتحاد والاعتصاب ، حتى ينالوا مطالبهم .

وقد انعقد المجلس الأعلى للأزهر برئاسة الجناب الحديوى ، وأصدر قرارا يقرب من المعنى السالف ذكره - الا فيما يختص بطلبة السنة الأولى والثانية . فانتقدته جرائد الحزب الوطنى وأشيعها انتقادا مرا ، وكان كلام « اللواء » فيه شديدا جدا - خصوصا ضد الحضرة الحديوية .

وبلغنى من وكيل المحافظة أمس ، أن هناك جمعية سرية تدير ذلك الاعتصاب ، وعمد المعتصين بالمال . وأخبرنى الشيخ أحمد ابراهيم ، المدرس بمدرسة القضاء - نقلا عن الشيخ النجار ، أحد المحامين اللذين عينهما المعتصون للدفاع عنهم أمام اللجنة التى تشكلت للبحث فى مطالبهم - أن أحمد لطفى المحامى هو السبب فى كل هذا

= المحكمة التى تشكلت برياسة بطرس غالى باشا لمحاكمة المتهمين فى قضية دنشواى .

الاعتصاب ! . وأن هذا المعامى (٣٢٣) ذهب لينصح موكله بالرجوع الى العمل حتى تصدر اللجنة المذكورة قرارها .

وتدل ظروف الأحوال على (٣٢٤) أن الجناح العالى متأثر للغاية من هذه الحركة ، لأنها ضد ادارته الشخصية . ولكن مع كون الاجتماع تقريبا على أن المحرك لهذه الفتنة أن الجناح العالى عين شابا فاسد الأخلاق مفتشا على الأزهر ، فسار في تفتيشه سيرا زاد غضب العلماء وسخط الطلبة — فانه كان يحضر بعض الاجتماعات الخصوصية التي تعقد في القبة أو عابدين للبحث في هذه المسألة ! وقد رأته مرة في عابدين مع رئيس النظار والخبديوى وشفيق باشا ، ثم انه حضر المجلس العالى الذى أصدر ذلك القرار ، وكان يتكلم بشدة ضد الأزهرين ، حتى إن شيخ الجامع الأزهر لم يستطع عليه صبرا ، وانصرف انصراف المستخف المتأنف [ص ٥٠١] المتألم . ويظهر أن الشيخ المذكور سئمت نفسه البقاء في منصب محاط بمثل هذه التصرفات ، ولذلك عزم على الاستعفاء ، وسمعته يتكلم فيه أمس مع رئيس النظار ، وهو يجتهد في إرجاعه عن عزمه

في يوم الاثنين أول فبراير ، انعقدت الجمعية العمومية ، حيث أقبل الجناح العالى مع سر تشرىفاى خديوى ، فاستقبله رئيس المجلس والنظار ، وبعض أعضاء الجمعية . وريثا وصل إلى قاعة الاستقبال ، وقف على بعد مترين من الباب ، وعن يمينه رئيس الجمعية ، وعن يساره النظار على شبه نصف دائرة .

ثم تقدم الأعضاء المعينون حديثا ، لحلف اليمين القانونية ، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وكان دخوله بغير احترام ،

(٣٢٣) أى الشيخ النجار .

(٣٢٤) أضيفت « على » .

فسلم على الخديوى باليد ، وحلف اليمين رافعا رأسه رفع المستخف
بمن أمامه ، ثم ولى مديرا من غير أن يسلم سلام الانصراف !

وشعرت أن ذلك أثر فى الجناح العالى ، كما غضب له رئيس
الجمعية . وكان سكرتير الجمعية هو الذى يلقن صيغة اليمين
للحالف .

وعلى مقدار تهور الدمرداش فى الاستخفاف بمقام الخديوى ، كان
انكسار غيره من الحالفين وضِعَّتْهم ، بحيث كان يدعو على حركاتهم ،
وتضاعيف وجوههم ، وكيفية إقبالهم وادبارهم وتسليمهم - أنهم قوم
ضربت عليهم الذلة والمسكنة ، وأنهم يشعرون فى أنفسهم بأنهم غير
أهل للوصول إلى ذلك المقام ، والوقوف فيه . وكنت أشعر وقت
حلفهم أنهم يحلفون ، لا لأن يعقدوا عهدا بينهم وبين الله على أن
يخدموا بالذمة أو طانهم ، ولكن للدلالة على مقدار طاعتهم للخديوى
واخلاصهم له ، حتى إن البعض منهم كان يقول : أحلف بالله أنى
أكون صادقا للخديوى ، ومطيعا لأوامره - عوضا عن أن يقول :
« مطيعا لقوانين القطر » !

وبعد أن تم التحليف دخل الخديوى قاعة الاجتماع ، ونحن من
خلفه . فتلا خطبته ، وكان فى تلاوتها أربط جأشا ، وأسهل تعبيراً ،
وأبسط وجها منه فى المرة الأخيرة . وعقب تلاوتها صاح رئيس الجمعية
بالدعاء له ثلاثا ، وردد دعاءه كل الحاضرين ، ثم انصرف .

[ص ٥٠٠] (٣٢٥)

وبعد أن ودعناه ، عدنا إلى قاعة الاجتماع حيث انعقدت
الجمعية ، فتلى محضر الجلسة السابقة ، والأوراق المتعلقة بالانتخاب

(٣٢٥) وردت هذه الصفحة بعد صفحة ٤٤٩ ، بسبب خطأ فريدة كابس فى =

الأخير ، وتقرر تلاوة ردود الحكومة على اقتراحات الجمعية السابقة إلى الغد ، ثم انصرفنا جميعا [ص ٥٠١] إلى سراى عابدين للتشكر .

وهذه أول مرة اشترك النظار فيها مع أعضاء الجمعية في هذا الغرض ، فاختلى رئيس الجمعية بالخدوي هنيهة ، ثم دعينا للدخول في قاعة الاستقبال ، وأراد القاضي أن يتقدم على النظار ، فسبقه رئيسهم ، ولحقناه . ولما استقر بنا المقام ، أبدى الجنب العالى للرئيس سروره من رؤيته أعضاء الجمعية العمومية ، وأمله في أنهم [ص ٥٠٢] يخدمون البلاد خدمة حسنة . ثم دارت (٣٢٦) كؤوس القهوة عليهم ، فشربوها .

وانصرفوا مسلمين باليد ، ومنهم من كان يتمكن من تقبيل يد الجنب العالى ، ومنهم من لم يتمكن من تقبيلها ، وقبيلها محمود باشا سليمان ظهرا لبطن مرتين ! وهوى على شعراوى لتقبيلها بشدة ، فانزاح طربوشه حتى كاد يسقط لولا أن سنده بيده ! أما الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، فإنه ألقى السلام من بعد ، وانصرف انصراف المستخف أيضا .

ثم قال الجنب العالى إن الشيخ حسونة أجابه - عندما طلب منه أن يذهب إلى ناظر الحقانية ، ليبلغه ما استقر عليه الأمر بينهما - بأنه ليس بقواص حتى يؤدي هذه المأمورية !

ثم قال : إن أهالى مطويس كتبوا إلى تلغرافا بالتماس النظر في أمر الأزهرين ، وهذه أول بلد كتب إلى أهلها ! هلا يعلم فتح الله بركات

الترقيم ، ولأن هذه الصفحة كانت هي الصفحة الخلفية لصفحة ٤٤٩ ، فلذلك تأكد عدم وجود صفحات ناقصة .

(٣٢٦) في الأصل : « دارات » .

شيئا من ذلك ؟ قلت : لا أدري ، ولا أعرف أن أحدا من ذلك البلد له اشتغال بمثل هذا الأمر إلا تلميذ بمدرسة الحقوق ! ثم انصرفنا .

وفي الساعة ثلاثة بعد الظهر حضر عندى البرنس حسين ، وجلس قريبا من ساعة ونصف ، تكلم في أثنائها على موضوعات شتى ، وكان يؤكد لى فيها مرارا شدة احترامه لشخصى ، وميله لى ، وأمله فى أملا كبيرا . وقال إنه تقابل فى أوروبا مع الجناح العالى غير مرة ، ونصحه بأن لا يتوجه إلى اسطامبول^(٣٢٧) شفاها وكتابة ، لأن حزب تركيا الفتاة غير راض عنه ، وهو لا يريد أن يصرف شيئا من المال فى سبيل استرضائه . فلم يصغ ، وتوجه إليها ، وحدث له ما حدث . وإن له أصدقاء كثيرين من حزب تركيا الفتاة ، وكان يمد بالمال سرا رئيس مجلس المبعوثان ، وله به رابطة شديدة . ولما قدم من أوروبا جلس مع الخديوى ، ونصحه بأن لا يشتغل بالجرائد ، وأن يبعد عنه المنافقين ، وامتدحنى له كثيرا . ثم جاء إلى مصر ، وعرض عليه الخديوى منصب الرئاسة للجمعية العمومية ، فطلب أن يجتمع أولا بغورست ويرئيس النظار ليستطلع طلعمهم^(٣٢٨) ، وبعد ذلك قبل . وفهمت منه أن غورست لم يعطه وعدا بتوسيع اختصاصات مجلس الشورى .

ولكنثرة كلامه ، وانتقاله بسرعة من موضوع إلى موضوع آخر - لمناسبة وغير مناسبة - وخلطه كثيرا من المسائل ببعضها ، لم أدرك مغزى كلامه ، وأرائى عاجزا كل العجز عن تلخيصه ! غير أنه كان يطلب الاتحاد معنا على خدمة البلد ، وأن يكون فتح الله بك بركات من أعوانه . فقلت له : إني أخدم كل فكر صالح لبلادى ، وكن واثقا

(٣٢٧) هكذا فى الأصل .

(٣٢٨) هكذا فى الأصل ، ويقصد : ليستطلع اتجاهاتهم .

بأنك مادمتم شخصا لهذا الفكر ، فإننا كلنا من أعوانك . ثم انصرف .

وقد انتقد - في أثناء حديثه معي - الشيخ عبد الرحيم الدمرداش في استخفافه بالخدوي ، وكيفية تحليف اليمين للأعضاء ، [ص ٥٠٣] وتلقين صيغته لهم ، ووقوف الخديوي بالقرب من الباب على مرأى من الرائحين والغادين . وكذلك انتقد محمود سليمان - بصفته وكيل المجلس^(٣٢٩) - لكونه جاهلا . ولم يوجه هذا الانتقاد لشواربي مع أنه لم يكن أفضل منه ! وتأفف من لطف السيد وما كتبه عقب تعيينه ، ونسب ما حكاه عنه إلى رواية إبراهيم سعيد وعلى شعراوي ، اللذين^(٣٢٩) قال أمامهما الحديث المروي في الجريدة . وتألم من الجرائد وتهورها ، وود لو تقيده حريتها ! كما انتقد الخديوي في اتحادة صفية^(٣٣٠) له - إلى غير ذلك مما تنقل في الكلام فيه .

وفي يوم الثلاث ٢ فبراير سنة ٩٠٩ انعقدت الجمعية العمومية ، وتليت ردود الحكومة على اقتراحات الجمعية السابقة . ثم عرض مشروع ضرب ضريبة^(٣٣١) على مباني العاصمة ، لإنشاء مجرور^(٣٣٢) لها . فاتفق الكل على لزوم إنشاء المجرور المذكور ، ولكنهم اختلفوا اختلافا عظيما في الشروط اللازمة لتنفيذه ، فمنهم من اشترط تعيين ثلاثة أشخاص من أهل الخبرة لدرس المشروع ، ومنهم من اشترط في

(٣٢٩) في الأصل : « وكيل للمجلس » .

(٣٢٩ مكرر) في الأصل : الذين .

(٣٣٠) يقصد « خلية » .

(٣٣١) أى فرض ضريبة .

(٣٣٢) أى : « مجارى » .

قبوله تشكيل مجلس بلدى للعاصمة ، ومنهم من اشترط عرض النفقات اللازمة له على مجلس الشورى فى ميزانية خاصة ، أو ضمن الميزانية العامة .

وقد لاحظت أن أغلب الأعضاء ضحاف الراى ، حججهم قاصرة ، وفيهم جبن . فان الواحد منهم كان يبدى رأيه ، فإذا نوقش فيه تلعم ، وإذا كان المناقش له رئيس المجلس أو رئيس النظار نقهقر واسترخى ، وانتهى بالاستسلام .

ولاحظت أن اسماعيل أباطة سلك طريقا خذا ! فإنه بعد أن بين أن من يُطلب منه صرف (٣٣٣) شيء ، له الحق أن يراقب صرفه (٣٣٤) ، وأوضح سوء تصرف الحكومة فى كثير من الأعمال على كيفية لا توجب الارتياح لتصرفها ، واشترط لتقرير الضريبة المطلوبة تشكيل مجلس بلدى ، وشدد فى ذلك - تنازل عن هذا الشرط لمجرد أن قال رئيس النظار إن الحكومة ساعية فى تشكيل هذا المجلس ! وعرض بدل هذا الشرط رجاء الحكومة فى انشائه ! وسرعان ما كتب هذا ، وعُرض على الهيئة لأخذ الآراء عنه .

وسلك على شعراوى مثل هذا الطريق ، فاشترط أن تعرض مصروفات المجرور على مجلس الشورى فى ميزانية خاصة ، أو فى الميزانية العامة ، ثم تنازل عنه عند ما قيل له إن هذا تحصيل حاصل .

والظاهر أن كلا من هذين الرجلين كان يسعى لغرض واحد ، من غير اتفاق بينهما ، فاختار كل منهما الطريقة التى يجذع الغير بها . وقد أقرت الهيئة (٣٣٥) مشروع الحكومة ، ولكنها شفעת بالرجاء أن تداوم معها فى تشكيل المجلس البلدى .

(٣٣٣) أى دفع مبلغ .

(٣٣٥) أى الجمعية العمومية .

(٣٣٤) أى « اتفاقه » .

[ص ٥٠٥]

وقد تكدرت ، لأن رأيت الأسئلة توضع بغير صراحة ، والأعضاء يتناقشون من غير أن يفهم بعضهم بعضا ، والجن مستول على أغلبهم ، والجهل عاما فيهم . فقد رأيت عبد اللطيف الصوفاني - وهو أجزؤهم (٢٣٣٥) قلبا ، وأغلظهم طبعاً - يقول : إنه إذا كان يلزم تقديم الطلبات في يوم واحد ، والمداولة فيها بعد ذلك ، كان هذا حجراً على الأفكار - فامتعض البرنس من ذلك ، وقال له : ماذا تقول ؟ ليس هناك حجر على الأفكار ، شيل (٢٣٣٦) هذه الكلمة !

فانخفض صوت الصوفاني ، وقال : إنى سحبت كلامي ! ثم قال : إنا نريد أن يكون عندنا سعة في الوقت كافية للمداولة في الاقتراحات ، ولقد تعودنا أن يدركنا أمر قفل (٢٣٣٧) الجمعية ريثما تنعقد ، وإنا هاهنا نخشى أن نفاجأ في كل لحظة بأمر فرض اجتماعنا ، فأردت أن أساعده (٢٣٣٨) .

فقلت : من ذا الذي قال إن وقت اجتماعكم قصير ، وإن لتقديم الطلبات وقتاً مخصوصاً ؟ فجأوبني بشدة : إنى سمعت ذلك وقاله بعض الناس ! - شدة كان يلزم أن يقابل بها طلب سحب كلامه الذي كان له الحق فيه (٢٣٣٩) ، لا الكلام الذي وجه إليه بقصد إيضاح هذا

(٢٣٥ مكرر) في الأصل : أجراهم . .

(٢٣٦) أى : « اسحب » .

(٢٣٧) أى : انتهاء الجلسة ، وفرض اجتماعها .

(٢٣٨) هكذا في الأصل : والمقصود : أن يكون هناك سعة في الوقت .

(٢٣٩) أى أن شدة عبد اللطيف الصوفاني كانت في غير موضعها ، وإنه كان

يجب أن يستخدم هذه الشدة مع البرنس حسين كامل حين طلب إليه سحب كلامه الذي لم يخطئ فيه .

الحق^(٣٤٠) . وقام عبد الحميد عمار - بعد انتهاء جمع الآراء في مسألة المجرور ، وبعد اعلانها بزمن - فاعترض على كيفية أخذ الآراء ! وقال إن الكاتب الذى كان يجمعها لم يسأل كل واحد عن رأيه ، ولكنه كان يقف على رأس كل صف ، ويكتبه كله قابلا^(٣٤١) - إذا أجابه أولهم بالقبول !

فرد عليه بعض الأعضاء بأن الأمر انتهى ! فاردت استجلاء الحقيقة ، ومعاونة المعارض على ظهورها ، فقلت : هل هناك غيرك يعضدك في هذا الاعتراض ؟ فقال : نعم . قلت : من هم ؟ لهم أن يتكلموا ! . فلم يتكلم أحد ! مع أن اعتراضه كان وجيها ، ولكن لم يجرؤ أحد على أن ينصره !

[ص ٥٠٤]

وانعقدت الجمعية في يوم الأربعاء ٣ فبراير سنة ١٩٠٩ ، ویدیء بتلاوة محضر الجلسة السابقة ، ثم الاقتراحات التي تقدمت ، وأعجبني [ص ٥٠٥] اقتراح على بك الجزار بالنفى^(٣٤٢) الإدارى للأشقياء ، من جهة جراته على قول الحق ، واقتداره على إيضاح رأيه . كما أعجبني بعض الاقتراحات المختصة بالشكوى من المجالس الإدارية ، وبطلب تحويل المخالفات التي تحكم فيها على المحاكم الاعتيادية .

ولقد طلب الكثير منهم إشراك الأمة مع الحكومة في إدارة البلاد ، بنفس الصيغة التي طلب بها مجلس الشورى سابقا هذا الأمر . وعلمت أن ذلك نتيجة سعى أباطة باشا وشيعته .

(٣٤٠) أى لكى يوضح الصوفانى حقه .

(٣٤١) أى : بالموافقة .

(٣٤٢) فى الأصل : « النفى » .

ومما يوجب الاستغراب إن هذا الطلب لا يختلف عن طلب مجلس النواب ، ولكني أرى مع ذلك ارتياح هيئة الحكومة له ، ثم أقبال الناس عليه ! ويظهر لي أن أحد الطرفين [ص ٥٠٧] خادع بهذه الطريقة ، والآخر مخدوع ! لأن هذه الصيغة تمكن الحكومة من أن تجيب بأن الاشتراك المطلوب مشروع فيه ، وسيتم معناه بالتدريج ! والأمة تفهم أن معنى هذا الطلب تشكيل هيئة نيابية يكون اختصاصها النظر في الأمور التي اشتمل الطلب المذكور على بيانها .

وأغرب من ذلك أن الجرائد ، التي تصيح صباح مساء بطلب الدستور ، لم تفتن لهذه الخديعة ، وأكثرت من الثناء على مقدمي هذا الاقتراح .

ولم يمكن تلاوة جميع الاقتراحات ، وانفضت الجلسة على أن تعود في اليوم التالي . وعند الانصراف قال لي البرنس : إن الجندي لم يقبل ما عرضت عليه من دعوة أعضاء الجمعية العمومية إلى وليمة ، بسبب ما بث إليه من الدسائس .

٤ فبراير سنة ٩٠٩

نشر « اللواء » مقالة عنوانها « سعد زغلول باشا يرقى أقراره : السكريتي العام لنظارة المعارف ! » بتاريخ ٣ فبراير سنة ٩٠٩ ، ذكر فيها أني أحاول أن أعين أحد أقرابي^(٣٤٣) لتلك الوظيفة . وهو أمر لم يحظر لي على بال . ولكن يظهر أن خصومنا لما عجزوا عن انتقاد الأعمال الخارجية ، لجأوا إلى الانتقاد على أوهام يصورونها لأنفسهم ، ولا يمكن تكذيبهم فيها ! فإذا تصادف وصار شيء من هذا الوهم

(٣٤٣) في الأصل : « وظائفى » ، وهي سقطه قلم .

حقيقة ، قالوا : كذلك قلنا^(٣٤٤) من قبل ، وما كنا من المفترين ! وإذا لم يتحقق قالوا : قد نجح سعينا ، ومنعنا بجهادنا ما كان في النية انمامه ! غش وافتراء على الله والناس ، يدفعون قيمته كل يوم .

انعقدت الجمعية العمومية في يوم الخميس ٤ فبراير سنة ٩٠٩ ، وتمت تلاوة الاقتراحات ، واستراحت الجلسة هنيئة ، تداول فيها الرئيسان مع أباطة باشا في شأن فض الجمعية يوم الأحد ، وانفقوا على ذلك ، وعلى ألا تتداول الجمعية في شيء إلا بعد ظهر يوم السبت ، عندما يتم جمع المسائل التي من موضوع واحد ببعضها ، والمداولة في كل موضوع على حدة .

ولما أعيد افتتاح الجلسة ، أعلن الرئيس ذلك ، فطلب فتح الله بك بركات أن يحول كل موضوع ، بعد جمع مسائله ، على لجنة تؤلف ممن لهم المام به للبحث فيه . فقال رئيس النظار إنه لا حاجة لهذه اللجان ، لأن الجمعية لا تضع قوانين ولا تصدر قرارات ، ولكنها تحوّل على الحكومة . فمحمود عبد الغفار عضد رأى فتح الله بك ، الذي قال بأن آراء الجمعية يجب أن تبدى بعد كمال الروية ، حتى لا يعترض عليها بمثل ما رُميت به في المرة السابقة من أنها أنهت النظر في أكثر من مائة اقتراح في قليل من الزمان ! فلم يجد الرئيس من جواب إلا أن الجلسة قد انفضت ! وأعلن الرئيس انفضاضها . [ص ٥٠٦] وقال بعض متعلقيه - كمحمود فهمي ومقار - : حقيقة أن الجلسة انفضت ولا يجوز الكلام بعد انفضاضها ! فقال فتح الله بك : ولكني بدأت الكلام بالاستئذان عما إذا كان يسوغ لي إبداء شيء بعد اعلان

(٣٤٤) في الأصل : « كنا » ، وهي سقطه قلم .

الانفضاض ؟ فأمرت بالكلام ! ومع ذلك فإن كان الأمر كما ذكر
فسنعود إلى الكلام في هذه المسألة في يوم السبت القادم .

وعند انصرافنا أمسك بي صوفاني بك وقال لي : ما هذه الحال ،
إن صدرى يضيق بما أراه ، وقد سمعنا أن الجمعية ستنفذ قريبا ،
فماذا نصنع ؟ . فقلت إن لكم أن تدافعوا عن حقوقكم ، وتبدوا
ما تشاؤون من الرغائب . وإن مركزي لا يسمح لي أن أتكلم بالنيابة
عنكم . قال : إن الأمل فيك كبير ، لأنك منا . قلت : إن لكم حقوقا
فاستعملوها ، اني معكم .



الكراسة الخامسة عشرة

الكراسة الخامسة عشرة

من ص ٧٦٠ الى ص ٨٢٨
من ٦ فبراير ١٩٠٩ _
الى أول يونية ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- * قضية اشراك الجمعية العمومية في الحكم .
- * مشكلة الأزهر :
- اضطرابات الأزهر
- مشكلة خليل باشا حمادة وطلبة الأزهر
- الخلاف حول فكرة العفو الشامل « amnistie »
- التحقيق مع خليل باشا حمادة
- مسألة شراء سكة حديد الواحات والعودة الى تلغراف لورد جرانفيل .
- * مشكلة قانون المطبوعات .
- * التفكير في وضع قانون للمظاهرات والاجتماعات .

- * محاكمة أحمد حلمى صاحب «القطر المصرى»
- * فكرة سعد زغلول فى ترجمة الكتب الأجنبية
- * التعليم الصناعى .
- * مسألة الرتب والنياشين ودور الخديوى عباس .
- * مسألة استعفاء السيد البكرى .
- * مسألة الشركات الاحتكارية فى مصر ، وتواطؤ الخديو مع شركة زرفوداكى .
- * تعليم الدين بالمدارس .

بسطر سعد زغلول بخط يده على هذه الكراسى ، وهى ليست بخط يده ،
النقاط الآتية :

قانون المطبوعات — مسألة سكة حديد الواحات — خطة النظارة .
كذلك فقد حدد مدة الأحداث التى تناولتها الكراسى بالفترة من ٦ فبراير
سنة ١٩٠٩ الى أول يونيو سنة ١٩٠٩ ، وعاد فحددها لغاية ٢٢ أبريل سنة
٩٠٩ . وصحتها كما أثبتناه .

(ص ٧٦٠)

في الساعة عشرة ونصف من صباح يوم ٦ فبراير سنة ٩٠٩ اجتمعنا بسرأي عابدين ، لاستقبال قنصل هولاندا ، الذي قدم مع شخص واحد من حاشيته وألقى خطابه المعتاد شفاها ، ثم انصرف .

وقبل حضوره تكلم الجنا ب العالى في سياحته بالوجه القبلى ، فقال سعيد : هل قبل التماس الخواجه عبد النور^(٣٤٥) تشريف الجنا ب العالى له . فقال جنا ب مبتسما : ان كثيراً من الناس يطلبون زيارتهم .

(٣٤٥) هو فخرى عبد النور ، الذى أصبح بعد تأليف الوفد المصرى عضوا بارزا فيه . وقد ولد بمدينة جرجا في ١٥ يونيه ١٨٨١ ، وتوفى بالقاهرة في ٩ ديسمبر ١٩٤٢ . وكان قد انضم الى حزب الأمة في عام ١٩٠٨ ، واتصل بأحمد لطفى السيد ، وانضم للوفد المصرى بعد تأليفه ، وكان عضوا فيما عرف باسم « الطبقة الثالثة للوفد » بعد اعتقال الطبقتين الأولى والثانية ، واعتقل في ١٤ أغسطس ١٩٢٢ ، كما اعتقل مرة ثانية في ٥ مارس ١٩٢٣ ، وأصبح عضوا في مجلس النواب ، ومات في المجلس يوم ٩ ديسمبر ١٩٤٢ (أنظر لمى المطيعى : فخرى عبد

وأخذ يستفهم عن مكان منزله من البحر^(٣٤٦) . فقال سعيد انه متصل به ، وبه سلم عظيم ، الى غير ذلك من المسهلات . وتكلم كل بكلمة في هذا الموضوع . ثم جرى ذكر عائلة البطارسة^(٣٤٧) ويشرى بأسبوط^(٣٤٨) ، وأمين العارف بجرجا^(٣٤٩) . وكان حشمت يمتدح هذه العائلات ، خصوصا القبطية منها ، وبطرس يساعد ببعض الكلمات . وقال سعيد : ان سنوت^(٣٥٠) - أخا بشرى - مستعد لأن يدفع ألفى جنيه مساعدة للجامعة ، اذا تشرف بهذه الزيارة ! فهش الجنب العالى لذلك .

ثم تكلم جنابه في الأزهر ، وشروع الطلبة في العودة اليه ، وقال إنه انتظم فيه نحو الستين درسا ، ولولا أن شيخه الحالى مصيبة وبلية ، لكان الأمر انتهى من زمان .

وكننت في كل ذلك ساكتا . ثم دعاني بطرس اليه ، فوجدت رشدي وروكاسيرا^(٣٥١) عنده ، فسألني عما اذا كان يحسن اللقاء جواب

النور ، مقال بجريدة الوفد يوم ١٠/٩/١٩٨٧ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦)

(٣٤٦) يقصد بالبحر النبل الذى تقع عليه جرجا .

(٣٤٧) عائلة بطرس غالى باشا بمديرية بنى سويف ، أنظر الياس زخورا : مرآة

العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ص ٨٦ .

(٣٤٨) هو يشرى حنا ، أخو سنوت حنا ، من عائلة مالكة كبيرة في أسبوط .

(٣٤٩) اسمه أمين العريف ، عضو الجمعية العمومية عن مديرية جرجا .

(محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيايه)

(٣٥٠) سنوت حنا .

(٣٥١) شارل دى روكاسيرا ، المستشار القضائى لنظارة المالية .

الحكومة على طلب اشراك الأمة معها في الحكم ، على الجمعية شفاها ، أو يرسل إليها به كتابا بعد انفضاضها ؟ فقلت : الأحسن الأول ، لأنه طلب سبق تقديمه من زمان طويل ، وسكوت الحكومة عن التعرض له عند خوض أعضاء الجمعية العمومية فيه غير مناسب ، وإذا قبلته الجمعية من غير اعتراض كان ذلك أقطع لالسنه الناقمين . فمال الكل الى ذلك الأروكاسيرا ، حيث قال : إنه لا يحسن أن تواجه الجمعية العمومية بمثل هذا الجواب . فقال رشدي : إنه جواب سديد ، ولو كنت عضوا في الجمعية العمومية لشكرت الحكومة عليه ، وطلبت تسجيله عليها^(٣٥٢) . فقلت : لو كنت عضوا في هذه الجمعية ، لقلت : إن هذا الجواب استخفاف بالأمة ، وضحك على ذقونها^(٣٥٣) !

ثم نزلنا حتى وصلنا الى سلم النظارة ، فتنبه بطرس الى أنه نسي ورقة في مكتبه ، وهمّ بالعودة للبحث عنها ، فأسرع رشدي وصعد فأحضرها ، مع أن كثيرا من الموظفين كانوا موجودين ، وفيهم سكرتيزان لبطرس^(٣٥٤) !

ثم انعقدت الجمعية بعد الظهر ، وتأخرت نصف ساعة ، فوجدتهم يتجادلون في اقتراح فتح الله بك بركات تحويل الاقتراحات

(٣٥٢) يقصد تسجيله لها ، أى لصالحها .

(٣٥٣) يفهم من هذا التعليق نقد سعد زغلول لموقف الحكومة الذي تعترض فيه على اشراك الجمعية العمومية معها في الحكم ، ويبين تقييمه الصحيح لهذا الموقف .

(٣٥٤) هذه الملاحظة توضح شخصية سعد زغلول التي تنفر من الملق والتملق وتحرص على الكرامة .

على لجان لبحثها ، فكان بطرس يقول : إن [ص ٧٦١] هذا ضد القانون ، وإن وظيفة الجمعية العمومية تحويل ما يقدم لها من الاقتراحات ، كالعرائض (٣٥٥) . وتلا نص المادة المختصة بالعرائض . واسماعيل أباطة كان يعضده في ذلك بشدة ، ويقول : إنه لا لزوم لأخذ الآراء على هذا الاقتراح ، لأنه مخالف لنص القانون . وكان الصوفاني يعضد الاقتراح ، غير أنه تقرر رفضه بأغلبية ضعيفة .

ثم حصلت المناقشة فيما إذا كان من اللازم تحويل الاقتراحات المختصة بالأمن العام على الحكومة ، أو على مجلس الشورى ؟ فتقرر الأول بأغلبية ضعيفة أيضا . ومن العجيب أن أغلب الذين كانوا من رأى عدم تشكيل اللجان ، وفي مقدمتهم أباطة باشا ، كانوا من رأى التحويل على مجلس الشورى ! .

ثم حصلت المداولة في طلب إشراك الأمة مع الحكومة ، فأقروا عليه جميعا ، الا الدمرداش (٣٥٦) ، فانه طلب أن يكون تأليف المجلس الجديد من جميع العناصر المؤلفة للأمة المصرية ، لا فرق بين أجنبي ووطني (٣٥٧) ! فاستنكر جميع الأعضاء طلبه ، وصاحوا جميعا برفضه .

(٣٥٥) أى أن وظيفة الجمعية العمومية تحويل ، وليس بحث الاقتراحات .
(٣٥٦) هو الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، وهو عضو منتخب عن محافظة مصر في الهيئة النيابية الخامسة عن المدة من أول فبراير ١٩٠٩ الى ٣١ مارس ١٩١٢ .

(٣٥٧) هذا الطلب يصل الى مرتبة الخيانة الوطنية . وليس واضحا إذا كان وراءه تأثير بريطاني ، أو أجنبي بصفة عامة ، لأننا سوف نرى هذا الاقتراح يبرز الى الوجود مرة أخرى على يد وليم برونيت ، المستشار =

وقد كان رئيس النظار أشار بحيادة^(٣٥٨) الوزراء عن اعطاء الرأى فى مسألة الاقتراحات المختصة بالأمن العام ، فطلب الدمرداش اثبات امتناعهم فى المحضر ، فقلت لبطرس : الأحسن التصويت . وكنا من رأى التحويل على الحكومة .

وبعد أن تداولت الهيئة فى بعض الاقتراحات الأخرى ، وقف بطرس ليتلو جواب الحكومة ، فوقف معه الرئيس وبعض الأعضاء ، فقلت : الأحسن الجلوس . فجلسوا إلا بطرس ، وتلا جواب الحكومة ، ومضمونه : أنها تريد إشراك الأمة معها فى إدارة البلاد الداخلية ، وأنها بدأت فى ذلك بحضور النظار جلسات مجلس شورى القوانين ، وباستنارة هذا المجلس فى لوائح التعليم ، وبالمشروع الذى وضعته لتوسيع اختصاص مجالس المديرىات ، وأن فى نيتها السير فى هذا السبيل حتى تصل بالتدريج الى الاشتراك المطلوب !

فأطرق القوم إطراق الأمل أدركه اليأس . غير أن شواربى قال بصوت ضعيف : متشكرين ! ثم أعلن الرئيس انفضاض الجلسة .

وعند الانصراف ، أبدى علوى^(٣٥٩) لرئيس النظار عبارات الشكر ، على طريقة يشم منها رائحة الملقى ، ولكن بعض الأعضاء

المالى بالنيابة ومستشار دار الحماية ، فى نوفمبر ١٩١٨ ، فى مشروع قانون نظامى لمصر عرف باسمه ينزل بها الى مرتبة المستعمرات ، ويتلخص فى انشاء مجلس شيوخ خليط من المصريين والأجانب ، يملك السلطة التشريعية ، ومجلس نواب يؤلف من مصريين .

(٣٥٨) هكذا فى الأصل بناءً مربوطة .

(٣٥٩) الدكتور محمد علوى باشا ، عضو مجلس شورى القوانين المعين فى ١٩ يناير ١٩٠٧ بدلا من محمد صدقى باشا ، الذى فصل من وظيفته

كالصوفاني (٣٦٠) أدركني ، وقال : ما هذا الجواب ؟ قلت : هذا جواب ذلك الطلب ! قال : ما كنا ننتظر ذلك !

وكان بطرس مملوءا من الفرح والسرور ، كمن انتصر انتصارا باهرا ، وقال : أليس هذا عظيما ؟ قلت : عظيم ! قال : إن الأمر تم على ما يرام .

ثم انطلق الى عابدين مع سعيد ليخبر الخديوي [ص ٧٦٢] بما تم ، ولما وصل اليه ، تظاهر - كما روى لي سعيد - بالتعب ، وأخذ يردد أنفاس من كان يجهد نفسه اجهادا شديدا ، حتى أخذت الخديوي الشفقة عليه ، وشرع يقول له : مسكين بطرس ، انك تعبت كثيرا ! وقد علمت في المساء أن أعضاء الجمعية العمومية اجتمعوا ، وتداولوا بينهم في الطريقة التي يسلكونها للاحتجاج على ذلك الجواب ، فمنهم من رأى وجوب الاعتصاب ، ومنهم من رأى الاستعفاء ، ومنهم من رأى مواجهة الحكومة في الجلسة التالية بالاحتجاج . وقد وجدتهم في الصباح هائجين ، حتى قال لي بعضهم : ما هذه المراوغة التي تستعملها الحكومة مع الأمة ؟ فقلت : لا تنهروا ، ولا تندفعوا في سبيل الطعن على الحكومة ، وارجعوا باللائمة على أنفسكم ، فإن

= لمرضه ، وكان يحكم عضويته في المجلس عضوا في الجمعية العمومية ، التي كانت تتألف من الوزراء الستة ، وأعضاء مجلس شوري القوانين الثلاثين ، ومن ٤٦ عضوا آخرين منتخبين على درجتين . (انظر أيضا عن محمد علوي باشا : الجزء الأول من المذكرات ، ص ٢٤٠ حاشية ١٩٤ .

(٣٦٠) عبد اللطيف الصوفاني بك .

الجواب من جنس السؤال ، ومن راوغ في السؤال ، عليه أن ينتظر المروغة في الجواب(٣٦١) !

ثم وجدت البرنس(٣٦٢) في ناحية من قاعة الاجتماع ، يتحدث مع محمود عبد الغفار(٣٦٣) ، ووجدت بطرس في قاعة الانتظار ، فأخبرته بهياج الأعضاء ، فاكترب . وحضر البرنس ، فأخبره بأن كثير

(٣٦١) تعتبر اجابة سعد زغلول بمثابة تحريض لأعضاء الجمعية العمومية للوقوف موقفا حازما من الحكومة لحملها على قبول اشراك الجمعية معها في ادارة شئون البلاد الداخلية .

(٣٦٢) يقصد بالبرنس ، الأمير حسين كامل باشا ، الذي عين رئيسا لمجلس شورى القوانين في ١٨ فبراير ١٩٠٩ .

والأمير حسين كامل باشا هو ابن الخديو اسماعيل ، وقد ولد في ١٩ صفر ١٢٧٠ هـ (١٨٥٢ - ١٩١٧) ، وتعلم في باريس ، وعاد الى مصر ، فعينه أبوه في بعض المناصب الادارية ، ثم ناظرا للمعارف ، فناظرا للحربية ، فناظرا للأشغال العمومية ، فناظرا للمالية . وعندما نفى الخديو اسماعيل الى إيطاليا رافقه الأمير حسين كامل ، ثم عاد الى مصر بعد بضع سنوات ، وعين رئيسا لمجلس شورى القوانين في ١٨ فبراير ١٩٠٩ ، ثم ولى الحكم بلقب سلطان في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، بعد اعلان بريطانيا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وخلعها الخديو عباس حلمي من منصب الخديوية بحجة انضمامه لأعداء بريطانيا . ثم تعرض لحدائث اعتداء على حياته : الأول في ٨ إبريل ١٩١٢ ، والثاني في ٩ يولييه ١٩١٥ ، وتوفي في ٩ أكتوبر ١٩١٧ .

(٣٦٣) محمود عبد الغفار باشا ، عضو مجلس شورى القوانين المنتخب عن مديرية المنوفية في ١٩٠٥ ، وتجدد انتخابه في الهيئة النيابية الخامسة عن المدة من ١٩٠٨/٢/٢٥ الى ١٩١٣/٦/٢٠ .

منهم وفدوا عليه أمس جماعات ، وكلهم مستاء من ذلك الخطاب . فقال بطرس : ولكن على شعراوى أخبرنى بغير ذلك ! فقال البرنس : إنه كان مستاء بالأمس . وقبل أن ندخل قاعة الجلسة حضر السكرتير ، فقال له بطرس : ماذا صنعتم بكلامنا ؟ قال : أثبتناه كما هو . قال : ولكن . . . (٣٦٤) فأجاب السكرتير : ومع ذلك ستطلعون عليه سعادتكم بعد الجلسة .

عقب تلاوة محضر الجلسة السابقة ، قام يحيى باشا (٣٦٥) فقال : إننا نعلم أن ليس من حقنا المناقشة فى الأسباب ، ولكن هذا لا يمنعنا من ابداء استيائنا من جواب الحكومة . فقال له بطرس : إن هذه مناقشة فى الأسباب ، ولاحق لكم فيها . فأعاد يحيى بشدة ما أبداه ، والتفت الى إخوانه وقال لهم : هل أنتم موافقون ؟ فصفقوا ، وقالت بعض أصوات منهم : موافقون . فاغتاظ بطرس ، وعلت الكتابة وجهه .

ثم شرعوا فى المداولة فى بقية الاقتراحات ، وكان بطرس وعلى شعراوى يستمعون الناس فى ابداء آرائهم ، ويقول شواربى - عقب كل اقتراح رُفض أو تحويل على الحكومة - : غيره . . شهل !

(٣٦٤) النقط الثلاث بأصل المذكرات .

(٣٦٥) أحمد يحيى باشا ، المندوب المنتخب فى مجلس شورى القوانين عن الثغور وهى : الاسكندرية وبور سعيد ودمياط ورشيد والاسماعيلية والعريش ، وهو بحكم عضويته فى المجلس عضو أيضا فى الجمعية العمومية .

وقد أردت أن أرد على جميع الاقتراحات ، فعارض بطرس ، وقال : إنه ليس في الوقت سعة ! . ولم أرد أن أجعل هذه مسألة يبيح وبينه ، خصوصا أمام [ص ٧٦٤] البرنس ، فقلت : إذا سكت عن كل شيء ، فلا يمكن السكوت عن التعليم الديني .

وقلت (٣٦٦) : ان بروجرامه تعدل ، وجعل خمس (٣٦٧) حصص في كل أسبوع بكل الفرق ، ولا حاجة لتعليمه بالمدارس الثانوية ، وسوف ننظر في وضع غمر له في الامتحان بعد إدخال الديانة المسيحية بالمدارس . وفصلت ذلك تفصيلا شافيا ، وقع لدى الجميع موقع الاستحسان ، فصفقوا لي تصفيقا حادا . كما حصل ذلك منهم عقب ما قلته ، ردا على سؤال بعضهم عن لغة التعليم في مدرسة المعلمين ، من أن في النية جعله فيها ، وفي غيرها من المدارس ، باللغة العربية ، متى ساعد على ذلك وجود المعلمين الأكفاء ، الذين تبذل النظارة الآن عنايتها في تربيتهم . وقد تكلم الصوفاني بشدة بمناسبة الاقتراحات المختصة بالأمن ، ومجالس التأديب ، وغير ذلك .

ثم عند الشروع في قراءة الأمر العالي بانفضاض الجمعية ، وقف يحيى باشا ، فطلب إثبات قوله في المحضر ، فعارض في ذلك بشدة بطرس ، وأخذ يأمر الكاتب بالتلاوة ، ويحيى يطلب الإثبات ، وأخيرا حصلت التلاوة ، وانفضت الجمعية انفضاضا باردا ، ورأيت البرنس مضطربا .

(٣٦٦) في الأصل : « فقلت » .

(٣٦٧) في الأصل : « خمسة » .

وقابل - في طريقه - بطرس أمين الشمسى (٣٦٨) ، فوبخه توبيخا شديدا ، وواجهه في طريقه محمود باشا فهمى (٣٦٩) ، فقال له : انك مثل السيد البدوى ، وسيدنا الحسين ! ثم التفت فوجدنى من خلفه ، فمسخ على كفى وقال : وسعادتكم كذلك !

[ص ٧٦٣]

٩ فبراير سنة ٩٠٩ (الثلاث) (٣٧٠)

بلغنى أن بطرس باشا أرسل فأحضر لديه محاضر الجمعية العمومية ، ولكن بعض الأعضاء كانوا سبقوه ، فأخذوا صورة حرفية منها ، خصوصا ما اشتمل على كلامه . ولا ندرى كيف ساغ نقل هذه المحاضر ، وكيف رئيس المجلس يرضى به ؟ مسألة فيها نظر !

وقد ظهرت جرائد يوم الأحد ، وحكى بعضها عبارة إعلان يحى بالاستياء - مجرد رواية بدون تعليق - ولكن فى اليوم التالى كتب اللواء مقالة شديدة ضد رئيس النظار ، كما كتبت الجريدة ضد الوزراء جميعا . أما المؤيد فلم يقل شيئا ، وشغل أعمدة جريدته بأخبار الأزهر وسياحة الجناب العالى !

(٣٦٨) أمين الشمسى باشا ، عضو الجمعية العمومية عن مديرية الشرقية ، وقد وردت العبارة هكذا فى الأصل ، ويقصد سعد زغلول أن بطرس قابل فى طريقه أمين الشمسى .

(٣٦٩) محمود فهمى باشا ، عين عضوا فى مجلس شورى القوانين فى ٩ نوفمبر ١٩٠٤ بدلا من محمد شواربى باشا الذى عين وكيلا للمجلس ، وفى ١١ ابريل ١٩١٠ عين رئيسا للمجلس بدلا من الأمير حسين كامل باشا المستقيل .

(٣٧٠) يقصد : الثلاثاء .

إن الحركة التي بدت من بعض أعضاء الجمعية العمومية بالنسبة لجواب الحكومة ، تدل على أن هناك روحا - وإن كانت هذه الروح إلى الآن ضعيفة وجاهلة - لأن هذه الحركة ضد السلطتين الشرعية والفعلية ، فتحرك الأعضاء بها دليل على أن حياة الاستقلال بدأت تدب فيها ، وهي بداية ملأت قلبي سرورا ، وجعلتني أتعشم في المستقبل خيرا ، خصوصا إذا استمرت الصحافة على حريتها ، واستمر الاحتلال منكمشا عن التداخل في جزئيات الأمور (٣٧١) .

[ص ٧٦٤]

٩ فبراير سنة ٩٠٩

رأيت أن أتخلف عن حضور افتتاح قناطر إسنا ، واتفقت مع بطرس على ذلك ، وقابلت الخديوي بمحطة مصر عند ذهابه إلى الصعيد - وكان سعيد هناك - فاستحسن بقائي .

وتكلم مع سعيد في الأزهر ، بكلام شف عن عدم رضائه عن شيخ الجامع ، وعن عدم رغبته في تنفيذ ما وعد به المعتصمين ، وعن عزمه على انتهاء هذه الفرصة لمعاقبة من يريد من الطلاب والعلماء ، ولذلك أمر بابقاء الأمر حتى يعود ، وبمخابرته بالتلغراف عن كل ما يحصل . وقال له سعيد : انا ننظر في كل هذه الأمور مع سعد باشا . قال : عظيم . وتحرك الوابور .

(٣٧١) تؤكد هذه الفقرة موقف سعد زغلول في معسكر القوى الوطنية ، رغم موقعه في الحكومة ! وتعد إرهابا بما صار إليه سعد زغلول الزعيم ، كما تعد شاهدا آخر على إفك الباحثين الذين إفتروا على سعد زغلول .

ورأيت في اليوم التالي إعلانا من مشيخة الأزهر ، يأمر الطلاب بعدم العودة اليه ، حتى يجتمع مجلس الأزهر الأعلى بعد عودة الجنب العالي ، وينظر في القرار السابق صدوره بمنعهم من الدرس ، ويعدم فيه بتحقيق مطالبهم الحق (٣٧٢) .

[ص ٧٦٥]

١٠ فبراير سنة ٩٠٩

ألم ببطرس باشا مرض ، ألزمه المنزل أمس ، ويقال إن السبب في هذا المرض ، ما حصل في الجمعية العمومية يوم الأحد الماضي .

(٣٧٢) لكي نفهم مشكلة الأزهر ، التي سوف تشغل حيزا من هذه الصفحات ، وتشغل الخديو والنظارة والانجليز ، فإن الخديو عباس حلمي كان قد أصدر في عام ١٩٠٧ قانونا لنظام الأزهر والمعاهد الدينية ، أضاف الى العلوم الدراسية علوما جديدة ، وجعل الإمتحان في العلوم الحديثة اجباريا ، بعد أن كان اختياريا في قانون ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م) ، وأوجب الامتحان في كل قسم من الأقسام الابتدائية والثانوية والعالية للحصول على شهادته .

لكن الثورة على هذا القانون لم تلبث أن قامت في الأزهر ، على حين أنها لم تقم في المعاهد الدينية (التي كانت تابعة للمجلس الأعلى للمعاهد الدينية) لأنها ألقت هذا النظام الجديد ، أو لأن شيوخها أخذوا الفتنة قبل أن تظهر . وحينئذ وجد علماء الأزهر وطلابه أنهم وحدهم ، وأحسوا أن الاصلاح نافذ لا محالة ، وتطور الأمر الى استقالة الشيخ حسونة النواوي كما سيرد ذكره

(أنظر : وزارة الأوقاف وشئون الازهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (١٩٦٤)

نشرت الجرائد ملخص الأبحاث المهمة التي دارت في الجمعية العمومية ، ولكنها لم تشتغل للآن بالبحث فيها اشتغالا يليق بها . والظاهر أن السبب في ذلك عدم وجود سبب شخصي يحملهم على الاستمرار في الطعن ، والتوسع فيه ، لأن الشخصيات^(٣٧٣) هي التي تدفع في الأغلب الى النقد والقدح ، ثم اشتغالهم^(٣٧٤) بالأزهر ، وبأخبار احتفال قناطر إسنا ، وسياحة الخديوى في الوجه القبلى .

ولقد أخبرنى المستشار بأن حشمت باشا رجا الخديوى أن يزور عائلة ويصا بأسىوط ، فأمره الخديوى أن يصحبه إليها ، فوصل جرجا ، ولم يجد محلا يأويه سوى نزل حقير بها .

١٥ فبراير سنة ٩٠٩

زار الجناب العالى ، في سياحته التي ابتدأها في ٩ فبراير سنة ٩٠٩ في الوجه القبلى ، لمناسبة افتتاح قناطر إسنا ، كثيرا من الأعيان والوجوه في بيوتهم ، وفي الخيام التي نصبها بعضهم لهذه الغاية . وقيل إن من هذه الزيارات ما هو مُشترى ! ومنها ما القصد منه النكاية بعدو المزور ، كزيارة مصطفى خليفة عدو محمود باشا سليمان . وعلمنا أن هذا الأخير سعى في التشرف بهذه الزيارة ، ولكنه لما أحس بعدم الاجابة ، استرد دعوته .

وأجمعت الجرائد والرواة على^(٣٧٥) أن جنابه العالى كان يلاطف المحتفلين به ملاطفة جذابة ، وخص مكاتبى الجرائد بالكثير من

(٣٧٣) يقصد سعد زغلول بالشخصيات : « الدوافع الشخصية » .

(٣٧٤) يقصد اشتغال الصحف .

(٣٧٥) « على » غير موجودة بالأصل .

لطفه ، وحضر تأسيس مدرسة ويصا بأسسيوط ، وكان للعائلات القبطية - حتى الحديثة منها - نصيب وافر من التفاته السامى . والفضل فى ذلك - على ما يظهر - لحشمت باشا (٣٧٦) .

نشرت «الجريدة» بالعدد الصادر منها بتاريخ ١٤ فبراير سنة ٩٠٩ كتابا مفتوحا الى ناظر الحقانية رشدى باشا ، تتقد عليه فيه خلطه فى انتخاب القضاة ، وقعوده عن السعى فى إصلاح مدرسة الحقوق التى تشتغل لحساب نظارة الحقانية . وأسلوب المقالة جميل فى نوعه ، ولكنه شديد جدا فى موضوعه ، وقد ختم بهذه العبارة : فلا بمنبع القضاء

(٣٧٦) أحمد حشمت باشا ، كان مديرا لأسسيوط ، وقد ولد فى ١٥ محرم ١٢٧٥ هـ فى كفر المصيلحة من مديرية المنوفية . تعلم فى مدرسة الحقوق ، التى كان يطلق عليها اسم « مدرسة الادارة » . وأرسلته الحكومة الى « إكس - ان - بروفانس » فى فرنسا فى بعثة لاستكمال تعليمه والحصول على شهادة الليسانس ، وعاد الى مصر عام ١٨٨١ حيث عين محاميا . لدى ضبطية القاهرة بصفة مندوب لقسم قضايا المالية والداخلية ، وبعد احتلال بريطانيا لمصر وقمع الثورة العربية ، انتدب مأمورا للتحقيق ومساعدة المحامى الحكومة فى لجنة تحقيق جناسيات الاسكندرية ، ثم عين عضوا فى لجنة أخرى لبيع أملاك العربيين . وفى سنة ١٨٨٤ عين رئيسا لنياية محكمة الاسكندرية ، ثم وكيل النيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف الأهلية ، ثم وكيلًا لمحكمة طنطا ، ثم رئيسا لمحكمة المنصورة الأهلية فى الزقازيق ، وفى أواخر سنة ١٨٩٤ عين مديرا لجرجا ، وبعد عامين عين مديرا لأسسيوط ، وقد أنعم عليه الخديو عباس برتبة ميرمران الرفيعة مع لقب باشا . (انظر أيضا حاشية رقم ١٥٧) .

تعنتى ، ولا بانتخاب الرجال تعنتى ، فيماذا تشتغل ؟ ولقد رأيت على الكتاب المفتوح قبل نشره بقليل يخاطب [ص ٧٦٦] ناظر الحقانية بمعناه ، فأخجله .

٢٠ فبراير سنة ٩٠٩

اجتمعنا فى يوم الاثنين ١٥ فبراير فى سراى عابدين ، وأهم مادار الحديث عليه ، مسألة الجامع الأزهر . وكان الجنب العالى يتكلم فيها بحدة زائدة ، وانفعال شديد ، وكان يسب الشيخ حسونة^(٣٧٧) سبا فظيحا . وكان بطرس باشا يقول : إن شيخ الجامع يريد الاستعفاء ، ولكنه هو الذى يمنعه .

فلما رأيت شدة تأثر الجنب العالى من الشيخ ، وافراطه فى سبه ولعنه أمانا ، رأيت أنه يستحيل بقاءه فى منصبه ، وعز على أن أرى كرامته فى خطر الاحتقار ، فقلت : الأحسن ألا يمنع الشيخ من الاستعفاء ، وأن يترك لشأنه . وكررت ذلك لبطرس بعد الانصراف ، وقلت : إنه لآخر فى استبقائه على هذه الحالة ، اذ يستحيل عليه معها أن يجلب نفعا أو يدفع ضرا . وكان بطرس يقول : إن استعفاء فى الظروف الحاضرة يزيد الناس تعلقا به ، ونفورا من غيره !

توجهنا فى الساعة اثنين ونصف الى استقبال السدوك^(٣٧٨)

(٣٧٧) الشيخ حسونة النواوى . تنظر ترجمته فى الجزء الاول من المذكرات ، ص ٤٥٣ حاشية ٧٢٤ .

(٣٧٨) يقصد الدوق ، وقد كتبها سعد زغلول على شكل « دوق » فيما بعد . وهو Duke of Connaught وله ترجمة فى الجزء الأول ص ٣٩٧ حاشية ٦٣٦ ، وهو قائد القوات البريطانية فى البحر المتوسط .

دوكونوت . وأقبل الجناز العالي ويده ورقتان ، ناولهما الى بطرس متبسما ، وكنت بجانبه ، وعلمت أنهما يختصان باستعفاء الشيخ حسونة . وبعد الاستقبال توجهنا الى سراى عابدين — حيث نزل الدوق — لكتابة أسمائنا فى سجل تشريفاته ، فاستدعينا للحضرة الخديوية .

ودار الكلام فى الاستعفاء ، وكان الجناز العالي يقول : الأحسن أن يطرد ، لا أن يقبل استعفاؤه ! ولم يجبه أحد الى ذلك . وأخيرا تقرر أن يجرى فى قبول الاستعفاء ما قضت به العادة فى مثله ، ولمح بأنه يريد تعيين الشيخ شاكرا شيخا للأزهر . ثم انصرفنا .

وعقد مجلس الأزهر الأعلى ، وتقرر فيه أن يعفى عمن يلتمسون العفو من الطلبة فى ظرف خمسة عشر يوما ، وأن يتولى خليل باشا حمادة — مؤقتا — إدارته . غير أن بطرس باشا كان لاحظ أن الطلبة ربما ينفرون منه ، لصداقته للشيخ شاكرا ، فتولى خليل حمادة^(٣٧٩) فى الصباح إدارة الأزهر .

ولكنه استعمل الشدة على ما يظهر ، حيث ضرب كثيرا من الطلبة بنفسه ، وبواسطة أعوانه . وهاج الأزهر لذلك هياجا عظيما ، وظهرت الجرائد بعد ذلك تنادى بالويل والثبور وعظائم الأمور ، وتعلن استياء الناس من هذه المعاملة ، واستمرت على كتابة الفصول المؤثرة للآن .

(٣٧٩) خليل باشا حمادة ، مدير الأوقاف منذ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ ، وكان من قبل أمينا لجمرك الاسكندرية (مذكرات أحمد شفيق ، ج ٢ ، قسم ٢ — جمع مادة هذه الحاشية سامى عزيز) .

[ص ٧٦٨] والناس في هرج ومرج شديد ، وكتب كثير منهم تلغرافات لكثير من الجهات العالية ، يبدون استياءهم ، ويلتمسون حل المسألة . وتوافدت الوفود على رئيس النظار ، وناظر الداخلية ، يلتمسون النظر في الحالة .

[ص ٧٦٧]

دعينا للاجتماع بالقبة يوم ١٧ فبراير في الساعة الرابعة بعد الظهر ، وحضر الجلسة خليل حمادة باشا ، وشفيق باشا ، الذي كان لابسا جاكته ملونة ! ودار الكلام على مسألة الأزهر ، فقلت : إن الاشاعات كثيرة ، ويتهمون خليل حمادة بأنه استعمل الضرب . فأخذ خليل ينكر . وقال بطرس : إن المحافظة^(٣٨) تؤكد الضرب في الأحوال التي بعثتها . ولكن الخديوى كان يحاول تأييد خليل . وقلت : إن الأحسن ، حسنا للمسألة ، اصدار العفو عن الجميع بلا استثناء . فلم يقبل الخديوى . قلنا : الأولى المسامحة حينئذ . فقال جنبه : إنا نجمع العلماء ليطالبوا المسامحة مدة شهرين .

وأبدى سروره من انفصال الشيخ حسونة . وقال إنه يتحمل خمس عشرة مصيبة ، من مثل الحوادث الأخيرة ، ولا يتحمل حسونة شيئا على الأزهر ! قال بطرس : إن هذا الرجل يستحق الاعجاب ، لأنه فضل أن يحرم نفسه من ألفين وأربعمائة جنيه ، على فقره . فقال الخديوى : إنه غنى ، ويملك أرضا بالقبة ! وأخذ في سبه ولعنه .

(٣٨٠) يقصد المحافظة على الأمن والنظام .

ثم حصل الكلام في الشيخ عاشور ، فقلت : ان الكلام كثير فيه ، والاستياء عام منه . فقال : ولكنهم يطعنون أيضا على الشيخ شاكراً وغيره . قلت : ولكن هناك فرقا بين الطعنين ! وكان يساعدن سعيد ، أما حشمت فلم ينطق ببنت شفه ، وأمر بالبحث عمن كان في سن القرعة من رؤساء العصبة (٢٣٨٠) ، لادخالهم الجهادية . وانصرفنا على عدم تقرير شيء ، ولكنه كان ميالا للمسامحة مدة شهرين . وعند انصرافنا تخلف حشمت وسعيد ، فكلمته حشمت في وجوب العفو .

ثم في اليوم التالي وجدنا مجلس الشورى هائجا ، وحصل ما هو مشروح في الصفحة المقابلة (٣٨١) .

[ص ٧٦٨]

وكان انعقد مجلس الشورى في يوم الخميس ١٨ فبراير سنة ٩٠٩ ، فهم على شعراوي باشا - في آخر الجلسة - أن يتكلم في هذه المسألة ، غير أن البرنس دعاه اليه ، ورجاه في العدول عن الكلام ، وألهاه كل من سعيد ورشدي عنه ، وقفلت الجلسة .

(وقد نظر في هذه الجلسة لائحة امتحان الدراسة الثانوية ، ولائحة الساقطين في شهادتها ، فاعترض اسماعيل أباطة على كونها وضعتا في شكل قرار وزارى ، لا في شكل قانون . وتقرر - بعد مناقشة جرت بينى وبينهم - رجاء الحكومة في أن تضعها في شكل قانون) .

(٣٨٠ مكرر) أى عصبة الطلبة الذين قاموا بالاضطرابات .
(٣٨١) كان سعد زغلول قد قطع الكلام في صفحة ٧٦٨ ليفصل الأمر في صفحة ٧٦٧ المقابلة ، ثم أحال الى صفحة ٧٦٨ مرة أخرى .

وأبدى الشيخ حسونة بعض ملحوظات لا أهمية لها ، واعتراض اسماعيل أباطة بعض اعتراضات ، كانت الجرائد أبدتها ، ثم عدل عنها ، بعد أن أثبت الحقيقة فيها . وكانت المناقشة خالية من التعصب ، ومملوءة بالاعتدال .

ثم قدم محمود باشا سليمان اقتراحا بتعديل القانون النظامي فيما يختص بالانتخاب لمجلس الشورى ، وتخويل هذا المجلس حق ابداء الرأى القطعى فى القوانين التى تسرى على المصرين فقط . فتأجل النظر فيه إلى أول أبريل . ويظهر أن السبب فى ذلك^(٣٨٢) هو غضبه من عدم زيارة الخديوى له ! ويصح أن يكون مثل هذا السبب هو الذى دفع شعراوى إلى الكلام فى الأزهر !

وكنّا^(٣٨٣) اجتمعنا مع البرنس حسين قبل انعقاد هذه الجلسة ، ورأينا منه أنه يخاف التداخل فيها بنفسه ، ويريد أن يكون معه وفد من الشورى . ورأينا أنه يتألم من الأعضاء الذين يسعون لحل بعض المسائل بدون استشارته ، ورجائى أن أبلغ بطرس منعه لشعراوى عن الكلام فى الأزهر .

ثم اجتمعنا عند بطرس ، وتكلمنا فى مسألة الأزهر ، فقلت : الرأى عندى أن يصدر عفو عنهم ، وأن يصدر من الخديوى شىء يدل الكافة على أنه غير راض عن الأعمال التى صدرت من خليل حمادة ، لأن هذه المسألة ليست من المسائل الهينة ، والسخط عام ، والتأثير شديد ، ولا نغتر بسكوت الانجليز ، فإنهم إن سكتوا الآن ، فلا يبعد

(٣٨٢) أى فى تقديم محمود باشا سليمان اقتراحه بتعديل القانون النظامى .

(٣٨٣) أضيفت ليستقيم المعنى .

أن يتحركوا غدا ، ويتخذوا من هذه الأعمال حجة علينا ، ولا يبعد أيضا أن يسأل البرلمان عنها . ولقد كنا في أول المسألة غير مهتمين بها لعدم تعلق^(٣٨٤) الأزهر بالحكومة ، ولكن ما حصل أخيرا ، يلصق المسؤولية بنا ، ويبعثنا على الاهتمام .

[ص ٧٧٠]

وكان بطرس حائرا في أمره ، وانصرفنا على أن لا شيء . ثم حضر إلى سعيد بعد الظهر ، وتوجهنا إلى بطرس ، فوجدنا عنده اسماعيل أباطة ، فجلسنا في قاعة أخرى . وحضر بطرس وقال إنه أرسل اسماعيل أباطة إلى الخديوى ليفهم حقيقة الحال هو وشقيق باشا ، ويوقفاه على خطارة الأمر ، وعموم الاستياء ، وأن الحل الوحيد لها هو : العفو العام .

فجلسنا إلى الساعة الثامنة ، وحضر - في الأثناء - رشدى ، واستمرنا في المداولة ، فرأى رشدى أن نعرض على الخديوى العفو العام (amnistie)^(٣٨٥) فقلت : إن هذا لا خير فيه ، لأنه يكون موضوع الانتقاد ، حيث يقال إننا استصدرناه حماية لخليل حمادة . ثم انصرفنا حتى نرى نتيجة كلام أباطة .

وفي الصباح دعانا بطرس إليه ، وفهمنا منه أن الخديوى رفض رفضا باتا العفو ، وحلف ألا يصدره ، ولو خرج عن ملكه ! فتداولنا

(٣٨٤) أى لعدم تبعية الأزهر للحكومة .

(٣٨٥) بالفرنسية : أى عفو عام .

في الأمر ، وقلنا إن هذا الأمر محتم ، ولا بد من عرضه . وقال سعيد :
إذا لم يقبل فليس لنا غير الاستعفاء ، ووافقته على ذلك ! [ص
٧٦٩] غير أن بطرس قال : إن الاستعفاء في مثل هذه الحالة يزيد
الأمر إشكالا ، ويجعل مركز الخديوى صعبا جدا ، خصوصا بعد
استقالة شيخ الجامع . فقلنا : ولكن ليس لنا من حيلة سوى ذلك .

[ص ٧٧٠]

ثم انضم الكل^(٣٨٦) ، وسبقنا بطرس إلى القبة ، ولحقناه ،
فتكلم معنا الخديوى بكلام شديد ، بأننا نتخلّى عنه في الظروف
الخرجة ، ولا نساعدّه ! وأخذ يقول : لماذا يبالغ فيما ينسب إليه ،
ويشدّد فيه ، ولا يهتم بما يرتكب من الجرائم من غير أتباعه ؟ وأشار إلى
إخلاء سبيل المحضر الذي أعلنه شخصا ، والعمدة الذي زور في
مسألة راجي^(٣٨٧) وأبو نصير الذي تعين ابنه عمدة وليس له ملك ،
وغير ذلك — مما دل على شدة انفعاله .

وأخيراً قبل أن يعفو ، وأن يعلق تنفيذ قانون الأزهر . وقال غضبا
مستشيطا غيظا : سأترك هذا الأزهر لتيوسه والخنازير التي فيه !

(٣٨٦) كان سعد زغلول قد وضع علامة (x) بعد هذه الجملة ، ليحيل
القارئ الى الاضافة التي سطرها في الصفحة ٧٦٩ المقابلة ، ولكننا
فضلنا إجراء هذا التعديل لأنه يتفق مع سياق الكلام .

(٣٨٧) قراءة ترجيحية .

ولا أختصه بأية مساعدة ، واكتفى بالمعاهد الدينية الأخرى^(٣٨٨) ، وفي مدرسة القضاء كفاية للحكومة . وكانت تعلو وجهه — في هذه الأثناء — كدرة الغضب ، ويسود ما حول عينيه . ثم انصرفنا .

وقال لي عند الانصراف : كن معنا ، واشتغل ، ولا تتأخر عنا . قلت : إن بادل جهدي ، ولم يكن لي شغل في هذه الأيام إلا هذه المسألة .

ثم توجه بطرس إلى الوكالة البريطانية ، ووصلنا المنزل ، ومكثنا^(٣٨٩) نتروى فيما نتداول فيه ، وكتبنا عبارة الأمنستية (amnis-tie) :

[ص ٧٦٩]

» بناء على التماس حضرات علماء الأزهر الشريف ، وما جبلنا عليه من الشفقة والرحمة ، والعناية بالمعاهد الدينية ، أمرنا بما هوأت :

المادة الأولى

قد عفونا عما قاما عن جميع الأفعال المخالفة للقوانين الجنائية أو التأديبية التي وقعت خارج الأزهر ، أو داخله ، في أول محرم سنة

(٣٨٨) كانت المعاهد الدينية — كما ذكرنا — تابعة للمجلس الأعلى للمعاهد الدينية ، وليس إلى مجلس الأزهر الأعلى ، وهذا هو سبب قول الخديو إنه سيكتفى بالإصلاح في المعاهد الدينية ، وأن في مدرسة القضاء الشرعي الكفاية .

(٣٨٩) في الأصل : « مكثنا » دون واو .

١٣٢٧ ، بسبب اعتصاب طلبته ، أو بمناسبة هذا الاعتصاب ، سواء كان حُكم فيها ، أو لم يحكم لحد الآن .

المادة الثانية

على نظار حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ، كل فيما يخصه (٣٩٠) .

[ص ٧٧٠]

ثم توجهنا إلى بطرس . وفي الطريق قلت لسعيد : إن هذا العفو سيرد عليه اعتراض شديد من جانب الانجليز . والمصريون (٣٩١) سيقولون إنه لم يصدر على هذه الكيفية ، الا تخليصا لحمادة باشا ، الذى كان مأمورا بالضرب (٣٩٢) من الخديوى ، وأن النظار آلات فى يد الخديوى ، يستعملها لأغراضه ، وأنهم يتلاعبون [ص ٧٧١] بالقوانين ، ارضاء لشهواته ، وسترا لهفواته ، وأننا قوم لا نصلح لحكم أنفسنا ، إذ ليس فىنا قدرة على مقاومة ظلم الحاكم .

قال : لا أظن ذلك يحصل . قلت : ظنه واعتقده ، ولا يبعد أن يتكلم البرلمان الانجليزى فى شأنه . قال : إني لا زلت مستبعدا ذلك . قلت : سأذكرك بهذه المحادثة التى وقعت ونحن مارون بشارع المناخ ! وسأكتبها فى مذكراتى . قال : أكتب مذكرات ؟ قلت : نعم .

(٣٩٠) صيغة هذا الأمر كتبها سعد زغلول فى صفحة ٧٦٩ المقابلة لصفحة ٧٧٠ ، دون أن يحيل اليها بعلامة « x » . وقد وضعناها فى هذا الموضع حسب السياق كما هو واضح — أى بعد عبارة : « وكتبنا عبارة الأمنستيه » .

(٣٩١) فى الأصل : « والمصريين » .

(٣٩٢) أى بضرب الطلبة .

ثم وجدنا شفيق عند بطرس ، وبعد أن اطلع^(٣٩٣) على عبارة
الأمستيه (amnistie) دفعها إلى شفيق ليطلع عليها الخديوى . ثم
تكلم بعبارات مبهمه ، أخذت منها أن القصد تعيين شيخ للأزهر ، ثم
انصرف شفيق .

وقال بطرس إنه تقابل مع غورست ، ووجد عبد الخالق ثروت قد
عرض عليه المسألة ، وأنه استسحسن « الأمستيه » . فأعدت ما قلته
لسعيد فى شارع المناخ ، فقال بطرس : إن ما قلته^(٣٩٤) الآن قد قيل
فعلا^(٣٩٥) ، ولذلك ودّ غورست أن يكون العفو مصحوبا بعدم إثبات
التهمة على خليل . قلت حينئذ : الأحسن أن يكون العفو قاصرا على
ما وقع من الأزهرين ! قال : هذا غير ممكن ، لأنه لو لم يكن خليل
حمادة ، لما حصل هذا العفو . قلت : إني كلما تفكرت فيه استأت منه .
ثم خضنا فى الحديث على موضوعات شتى .

وكان بطرس رشح عفيفى لمحافظة اسكندرية ، ورشدى
يساعده ، فعارضت فى ذلك ، لما أعلمه من معائبه !

وقال لنا بطرس فى أثناء أحاديثه : إنه وكثيرا غيره أفهموا الخديوى
سوء الحالة بأوضح ما يكون من العبارات ، ولكنه لم يتأثر لها .

ثم انصرفنا فى نحو الساعة الثامنة ، وتعشينا فى الكلوب ، ما عدا
حشمت ، وعدنا فى نحو الساعة عشرة ونصف ، فرأيت خبر العفو

(٣٩٣) أى بطرس .

(٣٩٤) أى ما قاله سعد

(٣٩٥) أى قاله غورست .

شائعا ! ولكنى كنت أقول إنه لم يحصل ، والمسمى مبدولة فيه ،
واستغربت شيوع الخبر !

وفى الصباح ، حضر رشدى ، وقال إنه غير مرتاح
« لالمنستيه » ، والأحسن أن نضيف شيئا عليها . قلت : إنى
ما ارتحت إليها أبدا ، ولا شيء أحسن من قصر العفو على الأزهرين .
فانطلق إلى مستشاره (٣٩٦) ليخبره بحاصل الأمر .

ثم رأيت حشمت بعابدين ، فقال : إن المسألة أشكلت ، حيث
ان غورست لا يريد « الأمنستيه » ! كما أخبر الرئيس بذلك ، الذى
استدعاه الخديوى ، وهو الآن فى حضرته . ثم حضر المستشار المالى -
وكان فى سفر - فاستفهم عن المسألة ، فلخصتها اليه ، وقلت : إن
الاستياء عام ، وإن خليل باشا حمادة أخطأ فى اجراءاته .

ثم حضر الباقون ، وانعقد مجلس النظار ، فاعترضت على عدم
تعيين على أبو الفتوح قاضيا بالاستئناف ، مع خلو هذه المحكمة من
الأكفاء [ص ٧٧٣] الكثيرين ، وعلى تعيين أحدث الرؤساء
عهدا ، وأصغرهم محكمة ، فى الاستئناف . وقلت : إنى لا أفهم أن
شخصا يصلح لأن يكون رئيس محكمة مهمة ، كمحكمة
الاسكندرية ، أو مصر ، ولا يصلح أن يكون قاضيا فى الاستئناف !

فقال بطرس والخديوى : ولكن نظارة الحقاينة رأت ذلك !
قلت : هذا ملحوظ أبديته ، ولكم رأى فيه . فقال لى رشدى سرا :
إن الأحسن أن لا تتمادى فى الاعتراض ، حتى لا تضطرنى إلى مس
رئيس اسكندرية ! قلت : هذا لا يهمنى ، قل ما تشاء !

(٣٩٦) يقصد مستشاره الانجليزى فى الوزارة .

ثم عرض الخديوى ما ينوى أن يفعله فى مسألة العفو ، من جعله قاصرا على الأمور التأديبية ، ومن ايقاف العمل بالنظام الجديد . ولم يذكر شيئا عن خليل حمادة . وذهبت إلى الديوان قبل أن يتقرر الأمر ، لأنى لم أرد أن أنتظر مع رشدى وحشمت فى الدور الأسفل ، وبطرس وغورست والخديوى يتداولون فى الدور الأعلى ! وألح رشدى على أن أبقى ، فأبيت ، وقلت : إن جد أمر فأخبرونى .

ثم علمت منهم - بعد ذلك - بما تقرر من استمرار التحقيق مع حمادة ، والعفو عن الأزهرين بالنسبة للاعتصاب ، وإيقاف العمل بالنظام الجديد . وظهرت الجرائد حاملة لعبارته ، مطلقة السنة الثناء على النظام ، وكان اللواء أكثرها اطراء لهم ، ونسب إليها^(٣٩٧) الاقدام والشهامة وغير ذلك من الأوصاف ، ووعد بالتكلم على رئيسها فى الغد .

وقد اجتمع^(٣٩٨) من حزب الأمة وغيره خلق كثير ، وتوجهوا إلى بيت الشيخ حسونة ، يقدمون لشهامته واجب الاحترام . وحضر بعضهم إلى رافعا ألوية الشكر . وكان رشدى وسعيد حاضرين ، فقلنا : الأحسن أن يكون الشكر للجناب العالى .

ثم اجتمعنا بسراى عابدين فى المساء ، على الوليمة التى أعدت للدوق دو كونوت ، وكان المدعوون يبلغون تسعين ، فأقبل الجناب العالى علينا ، فقلت : إن العفو أحدث تأثيرا حسنا فى النفوس ، والناس على اختلافهم ممنونون منه ، وشاكرون لكم على إصداره .

(٣٩٧) أى إلى النظارة .

(٣٩٨) فى الأصل : « قد » بدون واو .

فأخذ يذم العلماء ، ويشير إلى مدرسة القضاء وأهميتها ! ومن ألطف
نكتة أنه قال لبطرس : ادخل حيث يوجد الدوق ، واقترب منه حتى
يراك فيكلمك ! فانطلق بطرس ، وأغرينا جميعا في الضحك !

[ص ٧٧٢]

وقلت لبطرس : نحمد الله على صدور الأمنستيه
(amnistie) (٣٩٩) ، فإن ذلك كان يكون سبة لا تمحى ، وجريمة
لا يغفرها العقلاء . فقال : إني لم أنم ليلي ، وبكرت إلى غورست
فأعجلته عن ميعاده ، وكان ما كان ! — اشارة إلى إن العدول عن
الأمنستيه (amnistie) حصل بمساعيه ، وأن السهاد لازمه للبحث عن
مخرج من ذلك المضيق !

ولكن سعيد أخبرني — بعد ذلك — أن السير إلذن غورست أرسل
إلى بطرس باشا خطابا ، قبل أن يتوجه اليه صباحا ، بعدم صدور
الأمنستيه ، وأنه توجه إليه بناء على هذا الخطاب ! وعلمت من
غورست نفسه ما يؤيد هذه الرواية .

[ص ٧٧٣]

كانت (٤٠٠) الوليمة شهية ، وملابس النساء جميلة ، والسرور
عام . وبعد الأكل تحدث الدوق قليلا مع حشمت ، ومع بعض من
يصادفهم ، ثم انفض الجمع .

(٣٩٩) أى على عدم صدور عفوشامل ، واقتصاره فقط على الأزهرين .
(٤٠٠) فى الأصل : « وكانت » : لأنه كان كلاما موصولا قبل أن يقطعه سعد
زغلول بالتفصيلات التى أحال اليها فى صفحة ٧٧٢ المقابلة .

وجلسنا مع الخديوى ، وتلا شفيق العبارة [ص ٧٧٥] المكتوبة بالعفو ، وفيمن يعين شيخا للأزهر ، فذكر سليم البشرى (٤٠١) ، وبخيت (٤٠٢) ، وأبو الفضل (٤٠٣) ، وكل أبدى رأيه فى كل ، وتأجل الأمر إلى غد . ثم دار الحديث فى شأن حمادة باشا ، ومساعدته على كيفية سنفلصها بعد .

وعند الانصراف تكلمنا فى عبارة امتداح « اللواء » للوزراء دون الخديوى ! ، فقال بطرس : إن ذلك حصل لإغضاب الخديوى ! قلت : ومن ذا الذى أعطى كل هذه المعلومات « للواء » ؟ قالوا : لا ندرى !

ثم عدنا إلى منزلى فى نحو الساعة ١١ — الحادية عشرة (٤٠٤) — ما عدا حشمت ، ووجدنا « المؤيد » قد نشر عبارة الأمنستيه تقريبا بالحرف ، فدهشنا ، وعلمنا أن المعية هى التى تبوح بالأسرار ! وقال سعيد : إن الخديوى أمره بالانتظار عند شفيق ، فوجد الشيخ على يوسف ، والشيخ شاكى ، وخليلى باشا حمادة : فدعاهم الخديوى

(٤٠١) الشيخ سليم البشرى المالكى كان شيخا للأزهر من ١٣١٧ إلى ١٣٢٠ هـ . (١٩٠٠ — ١٩٠٤)

(٤٠٢) الشيخ محمد بخيت ، تولى منصب مفتى الديار المصرية ، وتوفى سنة ١٩٣٥ ، ووقف فى حياته مكتبته على مكتبة الأزهر ، وعدد مجلداتها ٣٣٦٥ مجلدا فى فنون مختلفة يغلب عليها الفقه الحنفى (انظر : الأزهر ، تاريخه وتطوره) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ١٩٦٤ .

(٤٠٣) الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى ، تولى منصب شيخ الأزهر من ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ إلى ١٣٤٨ (١٩٢٩) .

(٤٠٤) فى الأصل : الحادية عشر بدون تاء .

اليه ، وقص عليهم جميع ما حدث معنا بالحرف الواحد ، وما قاله كل . وقال لهم : إن غورست قال إنه يريد الاعتدال في التحقيق ، ومساعدة حمادة على قدر الامكان .

فاستغربنا من هذه الأحوال ! ثم قلت لهم : الرأي عندى فى حمادة أن يعترف ، لأن ذلك أشرف له ، وأقطع لآلسنة أعدائه ، وأشد إبعادا للتهمة عن الخديوى - خصوصا إذا كان الضرب مستعملا فى الأزهر واسطة للتأديب - فيقول : إني تعينت بصفة رئيس مؤقت لهذا المعهد الدينى ، وإني مسلم ، ومن القواعد الدينية التى من أخص اختصاصات هذا المعهد القيام بتعليمها ، أنه يجوز الضرب للتأديب ، [ص ٧٧٤] بل إن لجنة المراقبة نفسها أصدرت منشورا من بضع سنوات باباحة ضرب الزوج لزوجته ، عملا بهذه القواعد^(٤٠٥) ! [ص ٧٧٥] وعلى هذا جرى العمل فى هذا المعهد ، فإن شيوخه تؤدب بالضرب ، وبالحبس أحيانا ، فلما عهد إلى هذه المأمورية ، ورأيت هياج الطلبة واضطرابهم ، أردت أن أستعمل معهم شيئا من الشدة ، التى ألفوها ، التى يأمر دينهم بها فى مثل هذه الحالة ، فضربت بعضهم ضربا خفيفا ، لم يترك أثرا على أجسامهم ، هذا ما قصدت ، ولم أرد به إلا اطفاء الفتنة .

إذا قال ذلك حمادة باشا ، كان أنفع من كل وجه ، وأليق بالشهامة ، وأحفظ للكرامة . وعلى فرض أن يحكم قاضى عليه بعد هذا الاعتراف ، فلا يمكنه أن يحكم بأزيد من غرامة ، ولا يكون حكمه

(٤٠٥) نقلت هذه العبارة الى هذا الموضع ، وكان سعد زغلول قد أحال اليها بعد كلمة « المعهد » التى سترد فى المجلة التالية . .

في هذه الحالة مخلا بالشرف ، ولا باعثا على سوء الظن بالمعية . فوافقني أخوانى على ذلك ، وانصرفنا للتأكد من تلك العادة .

حضر حمادة في الساعة تسعة ونصف صباحا ، ونصحته بأن يفعل ذلك ، فوجدت منه استعدادا عظيما . وقال : إن هذا هو رأيى ، وإن كنت أوزع على بعضهم نقودا لا سترضائه ! فقلت له أن يتمهل حتى نتحقق من عادة الأزهر في الضرب . ثم علمت أن الشيخ سليم البشرى جلد أحد المجاورين [ص ٧٧٧] في زاوية العميان خمسين جلدة !

٢١ فبراير سنة ٩٠٩

قابلت بطرس ، فوجدت لديه رشدى والشيخ بخيت والشيخ أبو الفضل وشفيق ، ويطلب الشيخان المذكوران أن تحفظ الحكومة مرتبات العلماء التى تخصصت لهم في الميزانية الجديدة ، بمناسبة النظام الحديث الذى تقرر ايقافه ، وتعين لجنة للبحث في تعديل النظام : فقيل لها : الأحسن انتظار^(٤٠٦) تعيين شيخ للجامع حتى يمكن البحث في هذه الطلبات .

فانصرف الشيخ أبو الفضل ، وبقي بخيت ، وأخذ بطرس يكلمه في شأن التأثير على محمد شعبان ، الشاهد ضد حمادة ، والشيخ يقول له : لا يمكنه العدول عن شهادته الأولى .

ثم انصرف بخيت ، فقلت : ان عندى رأيا في المسألة . وشرعت في ابدائه ، فقال بطرس - قبل أن أتم كلامى - : ان هذه

(٤٠٦) في الأصل : « الانتظار » .

(٤٠٧) لا يمكن التعويل عليها . وهز كنفه . فقلت منفعلا :
الأولى لك أن تأمل في كلامك قبل إيدائه ، وألا تحكم بالسخافة على
رأى قبل أن تعرفه ، وليس هذا الرأى سخيفا ، ولكنه عين الصواب ،
والبقى بالكرامة من الالتجاء إلى التلفيق ، والمساعى التى تحط من
الكرامة ، ولا تليق بشأن الحكومة ، ولقد بحثت في هذه المسألة بحثا
دقيقا ، ووافقتنى رشدى عليها ، فلا تعجل بالحكم عليها قبل أن تدرك
حقيقتها . فصلى رشدى على ما قلت (٤٠٨) [ص ٧٧٦] ثم
قال : (٤٠٩) إن سعيدا (٤١٠) غير موافق ! فاستفهمت منه : على أى
شئ ؟ فقال : على عدم السعى عند الشهود . فقلت : له الحق في
ذلك ، ولكن ماذا قال في ذلك ؟ قال إنه متردد . قلت : فليحضر
أمامي ، وأنا أفنعه [ص ٧٧٧] فاصفر . واستمرت في ابداء رأى
إلى آخره ، فانهزم انهزاما شديدا . ودخل شفيق أثناء الحديث ،
فأسمعته رأى بشدة ، وقلت : إنه هو الواجب الانبعا ، والا أصاب
حمادة ما أصاب على رضا باشا وشهوده .

ثم دخل النائب العمومى ، وتبيننا - مما عرضه - أنه لم يتهم حمادة
إلى الآن إلا بسبعة أشخاص ، لم يترك الضرب آثارا على أجسامهم

(٤٠٧) في الأصل : « صغرنه » وهى كلمة لا معنى لها حاليا ، ولكن سعد
زغلول فسرها بمعنى « سخافة » أو « فكرة سخيقة » . وقد تكون
الكلمة من « الصفر » ، وقد تكون كتبت خطأ .

(٤٠٨) كرر سعد زغلول هذه العبارة في الصفحة المقابلة (٧٧٦) في الإضافة
التي استكمل بها الرواية .

(٤٠٩) أى بطرس باشا .

(٤١٠) في الأصل : « سعيد » .

مطلقا ، ولم يدع منهم بالضرب على الأرجل إلا اثنان فقط . ثم أبدت له رأيي ، فقال : إن هذا كان رأيي ، وأشار به على خليل حمادة من قبل . فزاد انهزام بطرس وخذلانه ، وأخذ يتلمس الوسائل للاعتذار عن رأيه الأول .

ثم انصرفنا على ذلك ، وقد بلغت الحلة منى مبلغا شديدا ، وعجبت للحكومة تدار بمثل هذه الأخلاق السافلة !

قابلت غورست الساعة عشرة من صباح اليوم ، ودار الكلام في مسألة الأزهر ، وتقاضيلها ، ومدرسة القضاء الشرعي ، التي قال عنها بأن سيكون لها شأن عظيم بعد هذه الحوادث . واتفقت معه على إلغاء تعلم اللغة الانجليزية بالقسم الفرنسي بمدرسة الحقوق ، وعلى النظر في طريقة تضمن تقوية تلامذة القسم الانجليزي في اللغة الفرنسية ، وعلى النظر في طلبات تلامذة مدرسة [ص ٧٧٩] الحقوق الفرنسية ، وعلى نقل ناظرة المدرسة السنوية لمدرسة معلمات الكتاتيب ، لأن ذلك خير من استئناف الحكم ، الذي قلت عنه إنه لعبة لاعب ، وانه لا يمكن صدوره من أشخاص يقدرون المسؤولية قدرها . فوافقني على ذلك . وطال الكلام في هذه المواضيع ساعة ونصف .

[ص ٧٧٨]

تعين للتحقيق على بك أبو الفتوح ، وكرشو^(٤١١). وكان ذلك

(٤١١) كيرشو Kershaw ولعله نفس القاضي كيرشو ، الذي لعب دورا في محاكمة أحمد ماهر والنقراشي في قضية اغتيال السردار لي ستاك . بعد اعتراف شفيق منصور عليها . فقد برأتها المحكمة بأغلبية الآراء =

باتفاق ناظر الداخلية والحقانية . فلم استحسن تعيين كرشو ، وقلت :
لماذا لا يباشر التحقيق النائب العمومي وحده ؟ فقالوا : تحتّم أن يكون
كرشو في التحقيق ، فلم يقبل رشدى ذلك حفظا لكرامة النائب (٤١٢)
العمومي ، واختار تعيين أبو الفتوح . قلت : كنت أحب أن نكون
نحن أول من بدأ في التحقيق وباشره ، لا أن نؤمر به أمرا على هذه
الصورة !

[ص ٧٧٩]

٢٢ فبراير سنة ٩٠٩

ظهرت الجرائد أمس ، وأغلبها يثني على الوزارة بالنسبة لحل
مسألة الأزهر ، واختص « اللواء » رئيسها بكثير من الثناء ، معيرة به
كبار المسلمين ، الذين لم يحسنوا معاملة الأزهرين (وهناك شيء يلقي
في روعي أن لرشدى يدا في كتابة « اللواء » بخصوص هذا الثناء) . ثم
طاف وفد من حزب الأمة على النظار والمعيرة ، لتقديم واجب الشكر
على هذا الحل .

غير أني سمعت من مصادر مختلفة أن هذا العفو لم يرض الناس ،
بل سخر منه بعضهم ، وقال : عمّ هذا العفو ؟ وما هو الذنب الذي
ارتكبه الطلبة أو العلماء ، حتى يمين عليهم بالعفو عنهم ؟ إنهم لم يفعلوا
شيئا إلا أن طلبوا التمتع بحقوقهم ، فضرّبوا وأهينوا . فعلمت - من

= ولكن القاضي كرشو . الذي كان يرأس المحاكمة ، قدم استقالته من
منصبه . فأتاح للحكومة البريطانية تقديم مذكرة تعرب فيها عن عدم
ارتياحها للحكم .
(٤١٢) هكذا في الأصل .

ذلك — أن الجرائد لا تعبر عن آراء الأمة ، في هذه الحادثة ، وأنها تريد أن توهمهم أن صباحها أفاد الطلبة ! ولا يبعد مثل هذا الغرض على حزب الأمة !

يظهر أن غورست لم يهتم بمسألة الأزهر ، الا بمحرك من حكومته . فقد بلغنى أن مسألة الأزهر ستكون موضوع سؤال في البرلمان الانجليزى هذا اليوم !

٢٥ فبراير سنة ٩٠٩

شكى إلى بعض تلامذة مدرسة الحقوق ، يوم الثلاث ٢٣ فبراير سنة ٩٠٩ ، من كون نازرهم نقص من ثمر أخلاقهم . فوعدهم باشكائهم ، فخرجوا راضين . وكتب « اللواء » فصلا يشكرنى فيه على هذه المقابلة ، ومهد لهذا الشكر بمقدمة طويلة ، يثنى فيها على نفسه ، بعدم التغرض والانصاف ، وانزال الناس منازلهم . فعجبت من كون هذه الجريدة لم تعجد من أعمالى شيئا يستحق مدحها ، إلا حسن مقابلة تلامذة مدرسة الحقوق ! وهو دليل على ضعف عقلها من جهة ، وعلى أنها تحت تأثير التلامذة من جهة أخرى !

[ص ٧٨٠]

تكلمت مع المستشار فى ادخال بعض إصلاحات على اللجنة العلمية الادارية ، منها : تغيير بعض أعضائها ، وأن يضاف إليها — عند النظر فى كل أمر فى — عضوان اختصاصيان بالفن المنظور . فقال : إن السير إيدن غورست يرى الغاءها ، لأنها وجدت قبل وظيفة المستشار ، فلما أنشئت هذه الوظيفة ، كان لا معنى لدوامها !

قلت : إن هذا خطأ مبين ، لأن المستشار يستحيل أن يجمع من المعارف في شخصه ما يتوزع على أعضاء اللجنة ، فهو - إن كان رياضيا - لا يكون حقوقيا ، ولا طبيا . ولكن الأعضاء يمكن أن يكون فيهم من كل نوع ، ومن مجموعهم تتحصل النظرة على الفوائد المطلوبة . فبهت .

أخذ طلاب الأزهر يعودون إلى دروسهم ، ويراقبهم في ذلك أعضاء لجنة الاتحاد الأزهرى . وهو دليل على أن روح الاعتصاب لم تنزل منبهة فيهم ، وأنهم لم يتحصلوا على تمام ما يرضيهم ، وأنهم لا يبعد عليهم أن يعودوا إلى الاعتصاب إذا لم ينالوا مطالبهم .

ويظهر أن الأولى في حل مسألتهم أن يعهد إلى علماء الأزهر بانتخاب شيخ عليهم ، وأن يكون المجلس الأعلى للمعاهد الدينية تحت رئاسة أحد النظار - فإن اعطاءهم حق انتخاب شيخهم يرضيهم من جهة ، ويفرق بين رؤسائهم ، ولا يجعل الحكومة مسؤولة عما تجتمع له الأغلبية . وترؤس^(٤١٣) أحد النظار على المجلس الأعلى يُبعد إدارة هذه المعاهد عن المعية ، ويجعلها مستقلة بنفسها ، غير تابعة لسلطة سوى سلطة هذا المجلس الأعلى - هذا هو الإصلاح ، ولكن من ذا الذى يعرضه ؟ وفى عرضه من الخديوى ؟

(٤١٣) فى الأصل : « وترأس » .

أول مارس سنة ٩٠٩

اجتمعنا يوم الخميس ٢٥ فبراير بسرأي عابدين ، للاحتفال باستقبال قنصل جنرال ألمانيا ، وعرض سعيد أن يخول للأزهريين حق انتخاب شيخهم ، وعضدته في ذلك بالأوجه السالف ذكرها . فقال رشدي : إن في تخويل هذا الحق لهم ، نوعا من استقلالهم ! ووافقه الخديوى على ذلك .

وجرى ذكر بخيت ، فقلت : إنه أقوى العلماء حزبا ، وأوسعهم نفوذا ، وكان الخديوى يظهر الميل إلى تعيينه شيخا . فقال قائل منا : إنه وضع شروطا لقبول هذا المسند ! فتبسم الخديوى ضاحكا ، وهم أن يقول : إن هذا الاشتراط معمول في رؤساء النظار ، غير أنه لم يكمل الجملة ، بل عدل عنها ، وقال ساخرا : مثل البرنس حسين باشا ، حيث طلب مهلة ثمانى وأربعين ساعة (٤١٣) للتفكر في قبول مسند رئاسة مجلس الشورى !

وتكلم فيمن يصحبهم معه إلى بور سودان ، فاقتصر على حشمت ، واسماعيل سرى ، وأبدى بطرس تردده في السفر . كما أشار (٤١٤) بتأجيل تعيين شيخ الأزهر إلى أجل ما .

ثم انصرفنا ، فعرضت عليه (٤١٥) - عند الانصراف - مسألة العفو عن تلميذ الحقوق ، فقبل العفو عنه بعد تردد خفيف ، والاشارة

(٤١٣ مكرر) في الأصل : « ثمانية وأربعين ساعة » .

(٤١٤) أى الخديو .

(٤١٥) أى على الخديو .

بعدم ربط العفو عنه بالعفو عن الأزهرين . وقد كان حصل بيني وبين بطرس كلام في شأن هذا التلميذ ، قبل المواجهة وبعدها ، ليس الآن وقت تفصيله .

في يوم السبت ٢٧ فبراير سنة ٩٠٩ كنت في موكب الخديوي ، بمناسبة الاحتفال بعودة المحمل ، وكان يظهر عليه السرور ، كلما رأى ازدحاما هادئا ، أو داعيا له . ولم يتكلم مع القاضي ، إلا بعض كلمات خفيفة . وحشر نفسه في الكلام الشيخ الرفاعي - شيخ الجامع الأزهر سابقا - بمناسبة عودته من الحج ، وكان جل كلامه معنا ، وبالأخص مع بطرس .

ثم رأى^(٤١٦) بين العلماء الشيخ بخيت ، فقال مخاطبا ناظر الحاقية : أرى هذا الوجه القبيح هنا ، فمره أن يسافر ، ولا يعود ، فقد كفانا منه ما كفى . وفي أثناء السير معه ، تكلم عن هدوء^(٤١٧) التلامذة ، وقال : يظهر أنك قابلت وفدا منهم ، وجاملتهم في المواجهة باجابه طلباتهم ؟ قلت : نعم . وشرعت أقص عليه قصتهم ، فلم يلتفت ، وأغضى عن الاصغاء مرتين ، إغضاء شعرت منه أن هذه المواجهة لم تقع عنده موقعا حسنا . وكان يقول : إن الشعب هادئ^(٤١٨) ، وإنما يحركه المفسدون [ص ٧٨٢] ونحن^(٤١٩) نؤمّن

(٤١٦) أي الخديوي .

(٤١٧) في الأصل : « هدوء » بدون همزة مفردة .

(٤١٨) في الأصل : « هادئ » ، وهو خطأ ، ولكن الكراسة مكتوبة بغير خط سعد زغلول .

(٤١٩) أي الذين يسمعون الخديوي .

على ذلك . ثم دعانا بطررس للاجتماع عنده بعد الظهر من ذلك اليوم ، ولكن لم نفهم للاجتماع موضوعا .

وقبل هذا الاجتماع ، كنت مع حشمت ورشدى فى منزلى ، وحصل الكلام فى حل بخيت على السفر طبقا للأمر ، قلت لرشدى : إن هذا الأمر ثقيل ، فتلطف فى تنفيذه ، لأن الحكومة كلفته باطفاء الفتنة ، وعشمتة من قرب أو بعد بوظيفة مشيخة الأزهر ، فلا يحسن — وقد أشرفت مأموريته على الانتهاء ، وكلل مسعاه بالنجاح — أن توليه الحكومة ظهرها ، وتحشن له حسن المعاملة . وأرى أنه لا يجدر بحكومة تحترم نفسها ، أن تمنى الناس بالأمانى الكواذب ، وتلجأ اليهم فى وقت الشدة ، ثم تتنكرهم^(٤٢٠) عند زوالها ، فإن هذا يرفع الثقة بها ، ويبعث على سوء الظن فيها ، ويضاعف السخط عليها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لهذا الشيخ نفوذا واسعا فى الأزهرين ، ظهرت أماراته فى هذه الأيام ، لانقيادهم إليه ، وحسن اتباعهم لنصيحته ، حتى يخيل لى أن له يدا فى حملهم على الاعتصاب ! فاذا كشرت له الحكومة الآن عن نابها ، خيف أن يعود الأزهريون إلى الفتنة مرة أخرى .

وبعد مداولة ، تقرر ذلك ، فاستدعاه رشدى ، وفهم منه أنه يريد وظيفة الافتاء ، وأنه سيسافر فى اليوم التالى صباحا .

قرأ محمود باشا صدقى^(٤٢١) — فى بعض الجرائد — أن الحكومة

(٤٢٠) هكذا فى الأصل بدلا من « تتنكر لهم » الذى هو التعبير الصحيح لغويا .

(٤٢١) محمود باشا صدقى هو محافظ القاهرة . وهو عديل سعد زغلول ==

شارعة في تحويله على المعاش ، فتكلم مع الخديوى في ذلك صبيحة يوم ٢٥ فبراير ، فأكد له أن هذه الاشاعة لا حقيقة لها على الاطلاق ، وأنه باق في وظيفته ، حائزا لثقتة . فشكره ، وانصرف فرحا جذلا ، وكتب إلى قرينته في البيت ، يشرها بكذب الاشاعة .

ولكن الخديوى - عقب انصراف محمود من لدنه - تكلم مع سعيد في تعيين مصطفى ماهر محله ! كما أخبرنى سعيد بذلك في الحال اجمالا ، ثم فصل الأمر في المساء تفصيلا !

١١ مارس سنة ١٩٠٩

انتهى التحقيق في حادثة حمادة باشا بالأزهر ، وحصلت عدة مداولات ، عقب انتهاء التحقيق ، في ايجاد المسوغات لحفظ الدعوى ، وتعين من تلقى عليه تبعه هذا الحفظ ! فان الآراء كانت مجمعة كلها على الحفظ ، رعاية للخديوى ، وإنما يراد تعليل هذا الحفظ بمسوغات تجعلها مقبولة لدى الرأى العام الانجليزى والمصرى . وحصلت عدة اجتماعات لهذه الغاية ، وكان على أبو الفتوح ، وكرشو ، اللذان باشرا تحقيق هذه الدعوى ، رفعا للنائب العمومى تقريرا أثبتا [ص ٧٨٣] فيه أن حمادة باشا استعمل الشدة ، وخالف قانون التأديب ، وصرح بأن بعض الأحزاب تداخل في القضية ، لا للتلفيق ، ولكن لحمل المضروبين على الشكوى . ولم يبدى فيه رأيا بحفظ الدعوى ، وغاية ما قالاه في صالح حمادة ، ان الدعاوى مبالغ فيها ، وإنه لم يكن عنده - فيما ثبت عليه منها - نية جنائية .

=وصديقه والعبارة من أول هذه الفقرة حتى كلمة « تفصيلا » - في نهاية الفقرة التالية لها - مكتوبة بخط سعد زغلول .

وما عدا ذلك ، كان التقرير كله ضده ، حتى قلت : إنه إن كان ما جاء فيه صحيحا ، فالرأى عندى إحالته على محكمة الجنج ! وترتب على ذلك أن قرأنا أوراق الدعوى ، فرأيت بعد قراءتها ، أنه لا يحسن حفظها ، وأن الأولى الاحالة ، حتى يأخذ القانون حقه من الإحترام ، وحتى لا تُنتهم الحكومة بالمحاباة - خصوصا وأن الأعين مفتوحة عليها ، ومسؤوليتها عظيمة . نعم إن القاضى العادل لا يحكم فيها بأزيد من غرامة ، ولكن الأشرف للحكومة تحويلها .

فلم يُصغ لهذا الرأى ، وبُذلت مساع في تغيير التقرير ، الذى رفعه المحققان ! وسهّل هذا التغيير أن كرشوزعم أنه لم يكن مقرا على كل ما فيه ، وأنه لا يعرف العربية التى تحرر التقرير بها ! فوضعا تقريرا غيره بالفرنسوية ، وهو الذى نشرت ترجمته العربية بالجرائد .

وكان النائب العمومى يريد أن يكون الحفظ من الحقانية ، وهى التى تأمر به ، أو على الأقل تصدق عليه ، وناظر الحقانية لا يود أن يتحمل فيها مسؤولية ما ، ولو بالموافقة على رأى النيابة العمومية ! ولكنه كان - مع ذلك - يسعى جهده فى حفظها ! واستمر الأخذ والعطاء فى هذه المسائل ثلاثة أيام تقريبا .

وأخيرا قلت لهم : إن الأحسن سلوك الطريق الثانوى فى هذه المسألة - كسائر المسائل التى من جنسها - فيما يتعلق بكيفية حفظها . فالقاعدة أن القضية تنتهى بأمر يصدر ممن تولى تحقيقها ، وللنائب العمومى أن يقبل هذا الأمر ، أو يرفضه ، ولناظر الحقانية أن يأمر النائب العمومى بما يراه موافقا للصالح العام . ولهذا يجب على المحققين أن يصدرا أمرا بالحفظ أو الإحالة - على حسب ما يريان - وعلى النائب العمومى أن يصدق على هذا الأمر ، أو ينقضه ، وعليه أن

يُحيط نظارة الحقانية علما بما تم في الدعوى بتقرير يرفعه إليها ، وعليها إذا لم تكن موافقة أن تصدر أمرها بما تراه .

فقبل هذا الرأي ، وجرى العمل عليه ، ونشر كل من أمر الحفظ وتقرير النائب العمومي في الجرائد ، فلم تبد واحدة منها أقل ملحوظة عليهما ، وخدع « اللواء » قراءه بأن وعد أولاً بالكلام عليهما ، ثم أجل تنفيذ هذا الوعد ثانية ! وانتهى بالسكوت التام كأنه لم يكن هو المؤجج لنيران الحادثة التي انتهت بهذين الأمرين ! أو كأنه غريب بالمرة عن الحادثة !

أما « الجريدة » فاستندت في [ص ٧٨٤] سكوتها على المبدأ القائل بأن كل قضية يلزم أن تنتهي ! ويظهر لي أن لشخصية النائب العمومي والمحقق دخلا كبيرا في هذا السكوت ، وأن « اللواء » ربما كان مستمالا ببعض المساعي الخصوصية ، ويؤيد ذلك سكوته عن الطعن في المعية ، خلافا لعادته .

وعقب صدور هذين الأمرين ، أنعم الجناب العالي على « دلاور »^(٤٢٣) برتبة المتمايز ! ومع كون هذا لم يكن وقت الانعام على الموظفين ، ومع كون « دلاور » لعب في حادثة الأزهر دورا مهما ، وكان مشتركا فيما أسند إليه من ضرب الأزهرين - كما أقر هو بذلك - فإن الجرائد لم توجه لهذا الانعام أى انتقاد ، بل انها لم تنتقد على هذا الموظف

(٤٢٣) هو محمد بك على دلاور ، كان مدير الادارة والحسابات بوزارة الاوقاف (أنظر مذكرات أحمد شفيق ، الجزء الثاني ، القسم الثاني - جمع المعلومة سامى عزيز) وقد كتب محمد فريد عن محمد بك دلاور في يولييه ١٩١٣ باعتباره « وكيل الخاصة الآن » . أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ص ٤٥

شيئا ، حتى فى الأوقات التى كانت متهيجة فيها ضد خليل حمادة !!

والمتبع لحادثة الأزهر يمكنه أن يستنتج النتائج الآتية :
أولا : أن الخديوى لا يحترم أى حق ، حتى ما كان من الحقوق المقدسة ، ولا يمنعه مانع من انتهاكها ، متى دعت الى ذلك فائدة خاصة ، أو شهوة انتقام .

ثانيا : أن رجال الحكومة ضعاف بازائه ، وأنه لا يمكنهم أن يقاوموا إرادته ، إلا إذا كانوا مسنودين بقوة أخرى من الأمة ، أو من الدولة المحتلة .

ثالثا : أن علماء الأزهر ضعاف العزيمة ، صغار الأحلام ، واسعو الذمم ، لأنهم كانوا يقررون كل ما يطلبه الخديوى منهم ، ويشهدون الزور ، تقربا منه - كما فعل أبو الفضل وكيل مشيخة الأزهر - ويحملون غيرهم على كتمان الشهادة أو تزويرها .

رابعا : أن الجرائد تضلل العامة ، وتضحى المبادئ للأشخاص (٤٢٤) .

خامسا : أن حزب الأمة الذى ظهر فى هذه المسألة ، لم يتحرك لها بحركة ذاتية منه ، بل بدافع من مدير الجريدة ، الذى حمل أعضاء هذا الحزب على القيام بنصرة الأزهرين . فقام كثير منهم ، لا لهذه النصرة ، بل للانتقام من الحضرة الخديوية ، لأسباب مختلفة ، ترجع كلها لفوائد شخصية لا لأمر

(٤٢٤) يقصد سعد : تضحى بالمبادئ من أجل الأشخاص . ونوجه نظر القارئ إلى خطورة التحليل السياسى من جانب سعد زغلول من موقعه كعضو فى النظارة .

عامة . ولما كانت هذه الحركة غير ذاتية ، لم نلبث حتى
سكنت ، كأن لم يكن شيء ، وكأن الأزهرين حصلوا على
كل شيء وأجيب مطالبهم !

ولقد هم بعضهم ، في جلسة في مجلس الشورى ، بطلب وضع
نظام للأزهر يكفل تقدمه ، ولكنه قعد عن هذا الطلب لأول إشارة ،
ولم يعد إليه مرة أخرى ! والكل يعلم أن علة الخلل في الأزهر ارتباطه
بالمعية ، ولكن لم يجسر واحد منهم أن يطلب انفصاله [ص ٧٨٥]
عنها ! ولم تبحث الجرائد في هذا الموضوع ، إلا جريدة واحدة هي
جريدة الدستور (٤٢٥) ، حيث طلبت تتبعه لنظارة المعارف ، ولكن من
الأسف أن هذه الجريدة موصوفة بالتطرف ، وقرأوها قليلون .

(٤٢٥) جريدة الدستور صدرت في ١٦ نوفمبر ١٩٠٧ موالية للحزب الوطنى ،
وأخذت في مهاجمة سياسة الاعتدال التى اتبعتها بعض الصحف ،
تقصد « الجريدة » ، وكانت ترى فى ظهور « حزب الإصلاح على
المبادئ الدستورية » للشيخ على يوسف علامة ضعف للحركة
الوطنية . وقد انضمت الجريدة رسميا للحزب الوطنى فى أعقاب وفاة
مصطفى كامل . وكان صاحب الجريدة هو محمد فريد وجدى ، الذى
لم يلبث أن أعلن خروجه على الحزب الوطنى بعد أن اتبع الحزب سياسة
عدائية ضد الخديو عباس ، وأخذت الجريدة ترتدى منذ ذلك الحين -
أى منذ ٢٠ ابريل ١٩٠٩ - الثوب الذى ظل يميزها عن سائر الصحف
اليومية ، وهو غلبة الموضوعات الدينية والاجتماعية ، حتى توقفت عن
الصدور فى ٩ ديسمبر ١٩٠٩

(د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال
البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ - القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية
١٩٧٠)

عندما توجه بعض أفراد من حزب الأمة للمعية ، للشكر على العفو عن الأزهرين ، تكلم على باشا شعراوى مع على بك جاهين ، فى شأن إصلاح الأزهر . واختلفت الروايات فى الكلام الذى صدر منه ، فعلى جاهين يقول إنه قال له : إننا نرجو أن تبلغ الحضرة الخديوية ، بأننا نتعشم ألا تتكرر حادثة الأزهر مرة أخرى . ويقول على شعراوى وبعض من كان معه إنه قال : نرجو وضع نظام للأزهر يكفل عدم العود الى مثل هذه الحوادث مرة أخرى . ويظهر أن الخديوى مصدق للرواية الأولى ، ولا شك فى أن هذا التصديق يضاعف تأثيره من حزب الأمة .

شاعت فى الجرائد إشاعات بأن الحكومة عازمة على حل الجمعية العمومية ، ومجلس الشورى . وقال بعض الجرائد : إن هذا انتقام من أعضاء هاتين الهيئتين ، الذين بدت منهم فى هذه الأيام حركات لا تروق للسلطين . وكنت أهزأ بهذه الاشاعات ، وأستبعد كل البعد صحتها . ولكنى علمت أن لها منشأ ، وأن البرنس حسين كان يسعى فيها هو والخديوى ! وأن القصد منها التخلص من الأعضاء المشاغبين !

ولكن بطرس باشا أظهر أن أغلب هؤلاء من الأعضاء الدائمين الذين لا يسكتون ولو بالحل ! وسمعت أن الشيخ على يوسف يقرر هذه الحقيقة فى أذهان من يريد الاشتراك فى أسهم جريدته ، حيث يمنهم بالتعيين فى المجلس الجديد ! وتأييد هذا عندى بما علمته من أن الجناح العالى كان يتفاوض مع الشيخ على ، والشيخ شاكر ، فى هذا الخصوص أمام بعض النظار .

ومن الغريب أن هذه المسألة - مع خطارتها (٤٢٦) ، ويلوغها الغاية القصوى في الأهمية - لم تعطها الجرائد حقها من النقد ، حتى الجرائد التي تنادى صباح مساء بسلطة الأمة ، وبمجلس النواب !

إن تفكر الخديوى في حل هاتين الهيئتين ، يدل - بنفسه (٤٢٧) - على مبلغه من الاستبداد . وانصراف الجرائد عن الاحتجاج ضد هذا التفكير يدل على مبلغ الضعف في الأمة . ويتج من الأمرين معا أن الأمة المصرية ، لا يمكنها - وحدها - أن تحفظ الهيئة النيابية ، وأنها لو

كانت خالية من الاحتلال الأجنبى ، سهل على حاكمها أن يستبد فيها ، وأن يشكل حكومتها [ص ٧٨٦] بالشكل الذى يشاء (٤٢٨) .

نعم لو كانت فكرة الحل مبنية على أسباب غير ما بدى (٤٢٩) من بعض الأعضاء من الاستقلال ، وغير ما قام بالخديوى من شهوة الانتقام - كنت أعذر هذا الانصراف ، ولا أذهب بالاستنتاج الى ذلك الحد ، ولكن لا سبب فى تولد هذه الفكرة عنده الا ما ذكر ! وقراها فى خاطره البرنس حسين ، لأنه يرى أن الأعضاء الدائمين يجب أن يكونوا

(٤٢٦) صححتها « خطورتها » ، من خطر خطرا وخطورة ، وقد أبقيناها فى المتن لاستعمالها كثيرا فى لغة تلك الأيام .

(٤٢٧) أى : فى حد ذاته .

(٤٢٨) يدل هذا النص على ثورة سعد زغلول على الاستبداد ، وغضبه لعدم قيام الصحف الوطنية بواجبها فى الاحتجاج على الخديو ، وخشيته مما قد يؤدى إليه من عجز الأمة المصرية عن حفظ الهيئة النيابية لو استمر هذا الوضع . (أنظر مقدماتنا للجزء الأول من المذكرات ، وردنا على من أساءوا فهم هذا النص - ص ١١٩ - ١٢٠) .

(٤٢٩) هكذا فى الأصل ، وصحتها : « بدا » أو « تبدى » .

مع الحكومة دائما - ظالمة أو مظلومة ! - ويتأثر من كونه يرى بعضهم على خلاف ذلك . ولا يبعد أن يكون أراد بهذه الفكرة التقرب للخدوي ، الذي تبحث عن طريقة لنكابة المغضوب عليهم من الأعضاء ، كالدرداش^(٤٣٠) ، وعلى شعراوي ، ومحمود سليمان .

١٥ مارس سنة ٩٠٩

اجتمعنا بعابدين يوم الجمعة ١٢ مارس سنة ٩٠٩ . وقبل الصعود قال لي بطرس : إن العلماء المدرسين بمدرسة القضاء - ما عدا الشيخ عبد الغني محمود - يجتمعون بمنزل أحدهم ، الشيخ مصطفى عبد الرازق ، ابن المرحوم حسن باشا عبد الرازق ، لتدبير المشاغبات الأزهرية ، ويستعملون اسمك واسم أخيك في هذه الاجتماعات ، للتأثير على العقول بأنكم من حزب الأمة ، ومن أنصار الحركة الأزهرية ! فقلت : هذا شيء غريب ، قال : يمكنك أن تنبه عليهم بالكف عن هذه الاجتماعات .

فصرفت الحديث وقلت : إن أريد السفر هذا العام باكرا ، لزيارة تلامذة الإرسالية بانجلترا . فقال : الأحسن تأخير ذلك الآن .

ثم صعدنا إلى الخديوي ، ودار الكلام في القضية المرفوعة ضد صاحب « القطر المصري »^(٤٣١) ، وما حصل من القاضي من تأخيرها

(٤٣٠) الشيخ عبد الحميد الدرداش ، عضو الجمعية العمومية عن محافظة مصر .

(٤٣١) القطر المصري جريدة أصدرها أحمد حلمي بعد خروجه من اللواء » ، وقد صدر أول أعدادها يوم ٢٤ أبريل ١٩٠٨ ، وقد التزمت في كافة أعدادها بمبادئ الحزب الوطني ، حيث كان أحمد =

إلى خمسة أبريل.. واستنكر ذلك . وعلى تعيين شيخ الجامع الأزهر ، ثم أرجىء . ثم على الكلام عن الاجتماعات السالف ذكرها ، حيث فتحها الخديوى ، ولكنه لم يشر فيها أثناء حديثه بشيء إلينا . وعلى الحج ، فعرضت أن أمير الحج السابق تظلم لى من أن الداخلية لم تكتب له خطابا بنتيجة ما رأته الحكومة فى شأنه . فقيل : إن غرضه الحصول على تعويض عن المدة التى اضطرت إلى الإقامة فيها بالمدينة ! قلت : وهذا الطلب حق ، وأظن أن المحاكم تؤيده . فأظهر الخديوى ميله لعدم

= حلمى الشخصية الثانية بعد مصطفى كامل فى جريدة « اللواء » قبل خروجه منه . ولكن الحزب الوطنى نأى بنفسه عن القطر المصرى نظرا لموقفها المتطرف الذى كان يمكن أن ينزل بالحزب أضرارا فادحة لو وافق على علاقته معها ، فقد كانت من الجرائد القليلة التى لم تتوان عن انتهاز كل فرصة لاثارة الجيش المصرى ضد الوجود الاحتلالى ، كما تطرفت فى اتجاهها الإسلامى ، وتطرفت فى عدائتها للخديوى عباس الى حد تجاوز موقفه السياسى إلى شخصه ثم الى الأسرة الخديوية برمتها ، مما أدى الى تقديم أحمد حلمى للمحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية ، وحكم عليه بالسجن مدة عشرة شهور ، عدلت فى الاستئناف الى عام كامل مع الشغل ! ولم تلبث دار المعتمد البريطانى أن عصفت بالجريدة كلها مع مطلع ١٩١٠ ، فصدر الأمر بمنعها عن الصدور (أنظر : د. يونان لبيب : المرجع المذكور ص ١٣٩ - ١٤٢)

ورأينا الشخصى أن تجرؤ « القطر المصرى » على الخديوى والعائلة الخديوية ، كان وراء الدور الخطير الذى لعبه الخديوى عباس فى إعادة العمل بقانون المطبوعات الذى صدر فى أيام أحداث الثورة العربية وبطل العمل به منذ عام ١٨٩٤ . فقد كان هو الذى حمل جورست على السعى لدى حكومته لاقناعها بضرورته . كما سيتضح من هذه الأوراق من المذكرات .

الإعطاء . ثم انتهى بإحالة المسألة علينا ، ففحصناها عندنا - بعد العودة من عابدين - واتفقنا على أن له حقا في التعويضات . ثم اجتمعنا - عقب ذلك - معا هنا ، وتذاكرنا في لائحة المعاشات ، وقررنا أكثر التعديلات التي أدخلها مجلس شورى القوانين .

[ص ٧٨٨]

بحثت مسألة مدرسى مدرسة القضاء من العلماء ، وتبين لى من نتيجة البحث صحة الخبر ، فأمرت عاطف بك بأن ينصحهم بالعدول عن تلك الخطأ ، لأنها مضرّة بمدرسة القضاء . فتكلم بذلك مع الشيخ مصطفى عبد الرازق ، فما كان منه الا أنه قدم استعفائه ، مفضلا البقاء في جمعية العلماء على التدريس بمدرسة القضاء . ولما عرضت ذلك الأمر على الخديوى - في صبيحة يوم الأحد ١٤ مارس سنة ٩٠٩ - طلب قبول استعفائه ، رغبا عما لاحظته من أن الاستعفاء يسهل له المجاهرة بما لا يرضى ، والاقدام على ما كان يحجم عنه قبله .

في يوم السبت ١٣ مارس ، انعقد مجلس النظر تحت رئاسة الجناب العالى بعابدين ، ومما عرض فيه : تعيين فريد أفندى سابه (نجل سابه باشا مدير البوستان سابقا) بمرتبة شهرى ١٢ جنيها ، وقيل انه متخرج من مدارس فيكتوريا . فعارضت في هذا التعيين ، باسم نظارة المعارف ، بأنه مخالف للقانون من وجهين : كون هذا الشخص غير حامل لشهادة مصرية ، وكونه مطلوبوا تعيينه بذلك المرتبة ، مع أن الشهادة الثانوية المصرية لا تعطى إلّا في التوظيف بثمانية جنيه . فقالوا : الأولى تعيينه بثمانية جنيه ، نظرا لخاطر أبيه . فتوهمت أن أباه هو سابا زكى^(٢٤٣١) ، باشكاتب محكمة الاستئناف ، ومات فقيرا ،

(٤٣١ مكرر) في الأصل : « زكا » .

وترك عائلة ليس لها ما تعيش منه ، فسلمت . ولكن تبين أنه سابا باشا ، فأسفت على التسليم .

ثم جاء دور المناقشة في لائحة المعاشات ، وألح المستشار المالى في نظرها في الجلسة ، وطلبنا تحديد جلسة خاصة لها . فعارض المستشار المالى ابتداء ، وجاء في معارضته أنه مصمم على الأحكام التى وردت بها ، وأنه لا يقبل تغييرا فيها . ثم تأجل النظر فيها إلى يوم الخميس القادم .

حادثة سكة حديد الواحات (٤٣٢)

وجاء دور المناقشة في مشروع عرضه المستشار المالى ، فيما يختص بشركة « كوبرا بسبون » (٤٣٣) أوف استرليمتد . هذه الشركة نالت في سنة ١٩٠٤ امتياز إنشاء سكة حديد تصل شاطئ النيل بالواحات الخارجة ، وأنشأتها فعلا . فالمستشار المالى يريد أن تشتري الحكومة هى السكة الحديدية ، بشروط مخصوصة مدونة بالذاكرة المقدمة من المستشار .

وكنا تكلمنا في هذا الموضوع ، وقال سعيد : إنه موضوع مهم ، والأحسن تأخير ، فلم أقرأه . فلما جاء دور المناقشة فيه ، طلب سعيد تأخير ، لزيادة التأمل فيه . وعضدت هذا الرأى ، معلنا بأنى لم

(٤٣٢) ورد هذا العنوان في صفحة ٧٨٧ المقابلة .

(٤٣٣) هكذا في الأصل ، ولعلها « كوبراسيون » وهو الأرجح ، اذ معناها شركة . وكانت مذكرة المستشار المالى تقضى بأن تشتري الحكومة الشركة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه (مذكراتى في نصف قرن ج ٢ ، قسم ٢ ، جمع المعلومة سامى عزيز)

أقرأه . فقال المستشار المالى إنه لا يسمح بتأخير مطلقا ، وإن المناقشة تجب فيه حالا ، لأن^(٤٣٤) موضوعه مسألة [ص ٧٩٠] مالية ، وقد درستها درسا دقيقا جدا ، وقد أرسلت من ثلاثة أيام ، وثقوا بأنها فى صالح الحكومة . فقلت : إنه يسرك كثيرا أن يصدق مجلس النظار عليها بعد معرفته بها .

فاشتد المستشار المالى فى القول بعبارات شديدة ، تشير إلى أنه مستقل وحده بالتقرير فى المسائل المالية . فأخذ بطرس يلخص المسألة ، ودخل رشدى فى الكلام عنها . وأشار الخديوى بنهوها ، فقلت : إنى لم أقرأها ، وأفوض الرأى فيها لمن قرءوها^(٢٤٣٤) . فسكت الباقون . وتصدق على هذا الاتفاق بهذه الصورة !

ثم نزلنا وقد أخذت الحدة منا كل مأخذ ، وكان أشدنا حدة سعيد ، أو عبارة أخرى كان هو المحتد . ثم توجهنا إلى بطرس باشا فى نظارة الخارجية ، وقلنا إن هذه الحالة لا يمكن استمرارها ، فإما أن نكون أحرارا فى تقرير المسائل وبحثها ، وحينئذ يجب أن تعرض علينا مع كافة مستنداتها ، وأن يكون فى وقت يسع دراستها ، وإلا فالأولى ألا تعرض علينا ، حتى لا نشترك فى المسئولية عنها . فتقرر ذلك .

كما تقرر أن نجتمع اجتماعا — غير رسمى — فى يوم الأربعاء من كل أسبوع ، عند الرئيس ، للمداولة فيما يكون هناك من المسائل .

قابلت الخديوى ، يوم الأحد ١٤ مارس . وبعد الكلام فى مسألة مدرسى مدرسة القضاء على ما سبق ذكره ، سأل عن حالة التلامذة ،

(٤٣٤) فى الأصل : « قال لأن » وقد حذفنا قال للتكرار .

(٤٣٤ مكرر) فى الأصل : « قرأوها » وهو خطأ ، لأن الهزمة مضمونة وممدودة فى وسط الكلمة .

فقلت : إنها الآن أهدأ من قبل ، وإن كثيرا منهم فهم الحقيقة ، وفي ظني أن هدوءهم لم يكن لقرب الامتحانات فقط . ثم سألت عما إذا كان في النية تغيير « هل »^(٤٣٥) فقلت : كان في النية ذلك ، وتكلمت مع بطرس في شأنها ، وهو مشغول بها ، والصعوبة في عدم وجود وطني يملأها ، وفي أن تعيين اميوس بها يكلف الحكومة نفقات كثيرة ، ويحمل نظار المدارس العالية على أن يعاملوا مثله .

ثم تكلمت عن المدرسين الانجليز ، فقلت : إن فيهم ضعفا ، هو السبب في استخفاف التلامذة بهم ، وشدة تدميرهم . ولو أن فيهم قوة ، لكان لهم سلطان على تلاميذهم ، ولكانوا أنصارنا على هديهم ، وحسن إرشادهم .

ثم سألت عن مسألة التلاميذ في المعرض ، فقلت : إنى حققتها ، ونتج من أقوال نظار المدارس الانجليز أنه مبالغ فيها كثيرا . وقلت : ان ما حصل هو طبعى في كل اجتماع مؤلف من عدة آلاف من صغار ، في مكان ضيق . فقال : هل أخبرت السير إلدن غورست بنتيجة التحقيقات ؟ فقلت : لا . قال : أخبره بذلك .

[ص ٧٨٩]

وفتح مسألة المستشار المالي ، وما حصل منه بجلسة مجلس النظر ، وقال إنه رجل أحق سريع التأثير . قلت : إنا لا نقصد معاكسته ، ولكننا نروم أن نفهم ما نقرر . فقال : هذا حق لكم . قلت : ولكننا لا نتمكن - في كثير من الأحيان - أن نتكلم أمام سموكم ، بكل ما يدور بخلدنا . ولو أن ما حصل منه بالأمس وقع في

(٤٣٥) Hill ناظر مدرسة الحقوق الخديوية .

محل آخر ، لأريناه وجه الخطأ في كلامه . فقال : إنى أعرف ذلك ، وسيجتمع مجلس النظار ، اجتماعا عاديا في كل أسبوع في يوم معين ، وربما أحضر فيه مرة ، ولا أحضر المرة الأخرى . ثم قلت : إن الأحسن أن يكون بالجلسة محضر يشتمل على بيان آراء كل واحد . قال : كذلك يكون ، ولكن قطعة وزكى ضعيفان ، وليسأ أهلا لوظيفتهما . فلم أجاره على ذلك . وصرفت القول إلى موضوع آخر .

وكننت غير ممنون من نتيجة المحادثة ، لأنى أحسست أن فيها شيئا من التكلف والخذلية ، ولكنى لم أتحرز من شيء ، بل قلت كل فكرى بعبارات تليق بالمقام .

[ص ٧٩٠]

وانصرفت بعد أن أبدى لى شيئا من المجاملة ، فقابلت بطرس في نظارة الخارجية ، وفهمت منه أن غورست تكلم معه [ص ٧٩١] في شأن المستشار المالى ، وذكره بتلغراف جرانفيل الذى يقول فيه : إن الحكومة المصرية يجب عليها أن تعمل بنصائح انجلترا ! فقال له بطرس : إن الأحسن أن يتكلم مع المستشار المالى فى أن يخفض من حدته ، ويلين من جانبه . قال : إنه ما دامت المسائل مسائل مالية ، واتفق المستشار المالى فيها مع ناظر المالية ورئيس النظار ، وجب نفاذها . قال بطرس : ولكن للآخرين حق النظر والبحث فيها .

قلت لبطرس : إننا لا نريد معارضة ، ولكننا نريد فهمها . ولا يمكن أن نكلّف بعدم فهم الأشياء التى نقررها !

ثم ناولنى عريضة مجهولة الاسم ، يتهم فيها كاتبها فتحى بتحريك الفتنة الأزهرية ! فقلت : إن هذه من ألعيب الأطفال .

اجتمعنا عندى أمس - ١٤ مارس سنة ٩٠٩ - وقررنا جعل منزلى مركزا للجميعنا ، حيث نجتمع فيه كل يوم من الساعة أربعة إلى الساعة السادسة - لشغل أو لغير شغل - وتداولنا فى كثير من مواد لائحة المعاشات ، وفى تنقلات المديرين .

١٦ مارس سنة ٩٠٩

نظرت أمس غورست ، وأفهمته عن نتيجة التحقيق الذى عملته فى مسألة حادثة التلامذة بالمعرض . قال : ولكن عندى تقارير ، أحدها من ولس (٤٣٦) ، تفيد صحة ما نشرته الايجسيان جازيت تقريبا . ولقد تجاوز التلامذة حدودهم ، وزهدونا فى الاعتناء بهم ، فأصبحنا نرى أن نهملهم وشأنهم ، لأن الجهلاء أحسن حالا منهم ، ولا تتضرر البلاد بهم أكثر من تضررها بهؤلاء التلامذة الذين نقصت تربيتهم ، وقلّت أدايهم . ولذلك عزمت ألا أحضر ، ولا يحضر الحديوى لهم ملعبا ، ولا نشجعهم فى أمر من الأمور .

فسكت هنيئة ، ثم قلت : ولكنهم صغار ، وعلينا واجب تربيتهم ، فإذا كان فيهم اعوجاج ، وجب علينا تقويمه بكل الوسائل . ونعلم أن حالتهم هى نتيجة ظروف كثيرة تحدث فيهم هذا الأثر ، فالواجب توجيه العناية لهذه الظروف ونتيجتها ، واستعمال ما بأيدينا من الوسائل لتحسين أحوالهم . فقال : إننا ننظر الآن فى شئ من هذه الوسائل ! ولم يبينه ، وما أردت الاستفسار عنه .

(٤٣٦) ويلز ، سيدنى هيربرت : Mr. Sidney H. Wells ، عضو مجلس المعارف الأعلى . اقرأ ترجمته فى الجزء الأول ص ٢١١ حاشية ٩٩ . وقد كتبت فى الأصل : « ولس » .

ثم تكلم فى مسألة المستشار المالى ، وقال : يظهر أنكم أبدىتم شيئا من عدم الثقة به ! على أنه رجل وافى الذمة ، دقيق البحث ، مجتهد فى عمله . والمسألة التى ناقشتموه فيها ، مسألة مالية ، هو المسؤول عنها .

قلت : إن المستشار المالى أخطأ فهم قصدنا . وما أظهرنا شيئا من عدم الثقة به ، وكل ما طلبنا هو أن يؤجل البحث [ص ٧٩٢] فى الاتفاق حتى يدرسه من لم يدرسه منا ، ويوفيه حقه من البحث . وفى الحقيقة أنى لم أكن اطلعت عليه ، لأنه ورد بعد ظهر يوم الخميس ، ومن المستحيل أن لا يكون للانسان ثقة بأمر لم يعرفه . وليس المستشار مسؤولا وحده عما يقرره مجلس النظار ، بل المسؤولية مشتركة بين جميع من اشتركوا فى إصدار القرار . ويلزم المستشار المالى أن يعرف أننا تربينا تربية قضائية ، وتعودنا ألا نقر على شىء قبل فهمه وبحثه ، فلا يقع فى وهمه أننا غير واثقين به إذا طلبنا فهم قضية عرضها ، أو بحثنا فى مسألة طلب تقريرها . وأرجوكم أن تفهمه هذه الحقيقة ، لأننا لا نريد معارضة ، ولكننا نريد العمل بإخلاص . فقال : سأتكلم معه فى ذلك ، ويمكنك أن تتكلم أنت أيضا معه .

ثم نقلت الكلام إلى مسألة ناظرة المدرسة السنية ، فلم يرد الدخول فيها ، بل قال : إنها مسألة إدارية ، يمكنك التصرف فيها مع دنلوب بحسب ما تريان ، وما على إلا أنى لا أعيرها أذنا واعية اذا حضرت إلى ، ولا أفتح لها صدرا .

فانصرفت إلى نظارة الخارجية ، ووجدت بطرس والمستشار المالى وروكاسيرا يتباحثون فى قانون المعاشات ، فأخذت طرفا من المناقشة معهم فيه ، ولم أتمكن من الكلام مع بطرس فى الشؤون السالف ذكرها ، وأرجأنا ذلك إلى اليوم .

لم يحضر رشدى لاجتماع أمس ، وحضر سعيد فى نحو الساعة السادسة ، وأخبرتهم بما دار بينى وبين غورست فى موضوع المستشار المالى . وأظهر حشمت استياءه من البحث فى موضوع لائحة المعاشات مع المستشار المالى بدون حضوره .

وقد قلت لهم : يلزمننا أن نحدد لنا خطة نسير عليها فى مجلس النظر : إما أن نختار لأنفسنا أن نكون جمعية صم بكم ، نصدق على كل ما يرفع لنا - وفى هذه الحالة يجب أن نعتبر أنفسنا رؤساء مصالح ، لا أعضاء فى هيئة مجلس النظر - وإما أن نعتبر أنفسنا هيئة عاملة باحثة مقررة . والخطة الأولى لا تكلفنا شيئا ، ولا تعرضنا لأى خطر ما ، بل تضمن لنا الدوام . أما الطريقة الثانية ، فهى المحفوفة بالأخطار واختيارها يلزم له استعداد خاص .

فقال سعيد : إن هذه الفكرة سابقة أوانها . قلت : فما رأيك ؟ قال : رأى أن أعتبر نفسى وزيرا عاملا ، وأبدى رأى فى كل مسألة ، بحسب ما تقتضيه ذمتى ، مهما كانت النتيجة . قلت : إذن تختار الشقة الثانية ! قال : لا ، لأنى لأريد الارتباط بغيرى ، بل أفعل ذلك وحدى ! قلت : اذا لم ترتبط فيه بغيرك ، فلا يكون هناك من تأثير ، اذا ما الفائدة فى أن تنادى [ص ٧٩٣] ولا سميع ؟ وأن تبدى رأيا إلى قوم غير مستعدين لفهم قيمته ؟ إنما تتحقق الفائدة اذا اتحد الكل على العمل ، واشتركوا فى الاجتهاد للوصول إلى الحقيقة . ولا أريد أن تتحد أفكارنا فى كل مسألة ، ولكن أريد أن تتحد أبحاثنا ، وأن يكون كل منا مطلعا على مفصلاتها ، أما الآراء فكل حُرِّ رأيه بيديه كيف يشاء . وهذا هو الذى أبتغيه ، فان كنتم متفقين عليه كنت أولكم فى السبق إليه ، والا فالأحسن أن ننام والسلام .

فأمن الكل على ذلك ، ولكن قال اسماعيل سرى : ان لست بقانونى مثلكم ، وأغلب المسائل التى تعرض علينا قانونية . فقلت : تتبع فيها ما تراه أحسن الآراء . ثم انصرفنا ، وأنا شاعر وواثق باخلاص سعيد ، ومتردد فى الباقى .

ويظهر لى من ظروف الأحوال أن الخطة التى اخترتها صعبة ، لأن نجاحها يتوقف على قبول الرئيس لها ، وسيره فيها . لأنه إذا كان منفردا عنا أصبح مركزنا صعبا ، ووجب علينا أن نتخلى عن العمل إذا خالفنا فى رأى . وهو إن وافق عليها فى الظاهر ، فلا يسير بمقتضاها فى الباطن ، حرصا منه على استئثاره^(٤٣٧) بالسلطة ، وظهوره بمظهر العامل الوحيد فى كل شىء ، وحرصه على إرضاء القوى من السلطتين ، مهما كانت النتيجة مضرّة بالبلاد

ويُسَهِّلُ عليه ذلك كثيرا ما فى بعضنا من الضعف والجبن ، فقد سمعت رشدى يقول له عند الانصراف من مجلس النظر : يعجبني تلخيصك المسائل ، ووضعها فى الموضع الذى تظهر فيه حقيقتها ، فقد وضعت هذه المسألة (يشير إلى مسألة الاتفاق مع شركة الواحات الخارجة) موضعا دقيقا جدا ! على أن الرئيس هو الذى كان أول المصدقين على هذا الاتفاق ! وكان أول المساعدين على تقريره ، مع طلب الأغلبية لتأجيله ! ثم إنه لا يبت^(٤٣٨) أمرا فى نظارته - مهما كان حقيرا - إلا بعد عرضه على الرئيس ، وأخذ رأيه فيه ، فقد^(٤٣٩) امتنع أن يسلم الجرائد الأهلية صورة تقرير النايب^(٤٤٠) العمومى فى حادثة

(٤٣٧) فى الأصل : « استئثاره » .

(٤٣٨) أى حسين رشدى .

(٤٣٩) فى الأصل : « حتى فقد » ، وقد شطبت « حتى » .

(٤٤٠) هكذا فى الأصل .

الأزهر ، بعد أن أرسل للجريدة الرسمية لنشره ! حتى يستشير الرئيس ! ولهذا أرى أن رأى سعيد هو الأوفق بكرامة الانسان ، وإن كان لا فائدة فيه مباشرة .

[ص ٧٩٤]

٢٦ مارس سنة ١٠٩٩

فى يوم الأربع ١٧ مارس ، اجتمعنا بمنزل رئيس النظر بعد الظهر ، للمداولة فى قانون المعاشات ، وقال لنا : إن المستشار المالى لم يقبل مسألة احتساب المعاش بجزء من خمسين ، لا من ستين ، لأن ذلك يستدعى زيادة فى المصروفات ، ويحمل على معاملة الموظف السودانى على هذه القاعدة ، وهو أمر لا تطيقه الحكومة . ولكنه قبل التعديلات الأخرى المختصة بالورثة ، وبالموظفين الذين ما هيتهم أقل من ٣٠٠ جنيه .

ثم مد^(٤٤١) بساطا أخضر على طاولة أمامه ، وأنشأ يقول : إن الحكومة اشتغلت بأمر المطبوعات^(٤٤٢) من مدة عام ونصف ، وحصل التكلم فيها فى الصيف الماضى مع جراى ، وسعى غورست لدى حكومته سعى المجد ، ومن سعيه أن حمل اللورد كرومر على أن يخطب فى شأنها ، تمهيدا لما يراد من تقييدها . وانتهى الحال بقبول ذلك ، ولهذا وضع هذا المشروع !

ووضَّح مضمونه إجمالا ، ثم تلاه مادة مادة . ومفاده أن الحكومة أهملت تطبيق قانون سنة ١٨٨١ ، رغبا عن طلب الجمعية العمومية فى

(٤٤١) أى بطرس غالى باشا .

(٤٤٢) يقصد قانون المطبوعات .

سنة ١٩٠٢ ، ومجلس الشورى في سنة ١٩٠٤ ، ولكن الصحافة تجاوزت الحد ، وتطرفت في كتابتها تطرفا مضرا بمصلحة البلاد ، فلذلك تقرر تنفيذ هذا القانون على الصحف ، والمطابع التي تطبع فيها هذه الصحف ، ولكن يعفى ما يثبت وجوده عند صدور هذا القرار من التأمين ، وتعطى له رخصة .

فتناقشنا فيه مدة طويلة ، غير أنه^(٤٤٣) لم يكن يناقش مناقشة الزميل للزميل ، ولا يريد الاقتناع مع من يريد الاقتناع ، بل مناقشة شبيهة بأمر الأمر للمأمور ، أو الأستاذ للتلاميذ ! ولذلك كان يكثر من القول : كل ما تقولون معلوم ومحسوب ، وقيل أضعافه وأضعاف أضعافه ، وأهم منه ! لا تتعبوا أنفسكم ، هكذا يراد ! أنا عارف الذي ستقولونه إلى آخره !

وكانت أهم الاعتراضات التي أبديناها منحصرة في الأوجه الآتية :

أولا : أن قانون المطبوعات الصادر في ٨١ ، ألغى بقانون العقوبات الصادر في سنة ٨٣ .

ثانيا : أن هذا القانون غير منطبق على الأجانب ، فلا يفيد تطبيقه على الوطنيين ، لسهولة احتمائهم في الأجانب واستعارة أسمائهم .

ثالثا : لأن هذا القانون صارم ، وضع في زمن الثورة العربية ، والمادة ١٣ منه نقلت من الأحكام العرفية التي أعلنتها فرنسا في سنة ١٨٧٨ .

(٤٤٣) أي بطرس غالى باشا .

رابعا : أن العودة إليه بعد إهمال تطبيقه مدة طويلة ، وبعد أن خطت البلاد في الحرية [ص ٧٩٥] خطى واسعة مباحنة — تزعج النفوس من مأمنا ، وتثير على الحكومة غضب الأمة ، ويجد أعداؤها مجالا للطعن فيها ، فيقولون إن الحكومة لما ارتفع^(٤٤٤) ضغط الاحتلال عنها ، وأرجع لخدبونها شيء من السلطة ، سلبت الناس حريتهم ، وصادرت الصحافة في قوام حياتها ، ستر الأعمالها الظالمة ، وإخفاء لاستبدادها .

قلنا : وأنا مع ذلك نرى أن الصحافة تجاوزت حدها ، ويجب تأديبها ، ونرى في تطبيق قانون العقوبات عليها كفاية ، والحق أن الحكومة أهملت تأثر^(٤٤٥) الجرائد ، ومطاردتها قضائيا ، حتى ظنت أنها فوق القانون . ولو التفتت الحكومة إلى محاسبتها على تهورها ووقاحتها بالطريقة القضائية ، لقومت كثيرا من اعوجاجها ، وكفت الأمة كثيرا من شرورها . فقد قال جازو : إن اشتغال قانون المطبوعات على معاقبة من يعيب في حق رئيس الجمهورية ، ومن ينشر — بسوء قصد — أخبارا كاذبة يترتب عليها تكدير الراحة العامة — كاف لحماية أية حكومة غير حرة شر خصومها .

فما بالك بقانون العقوبات المصري ، الذي اشتمل على هذه النصوص وكثير غيرها ، خصوصا المادة المتعلقة بمعاقبة التحريض على كراهة الحكومة ، واحتقارها ، ومعاقبة الطعن على الأمم الأجنبية وحكوماتها ، وملوكها ، وعلى الطوائف والأديان . ولا يقال إن القضاة

(٤٤٤) في الأصل : « لم ارتفع » .

(٤٤٥) أى تتبع أثر الجرائد .

أظهروا استخفافا بهذه النصوص ، لأن الحكومة لم ترفع أمر الصحافة إليهم إلا مرتين :

مرة ضد رئيس تحرير اللواء ، وحكم فيها بالبراءة أولا ، لأن الحكومة وقت أن أقامتها لم تكن تعلم بمنشور السردار الذى استند الدفاع عليه . وثانيا لأن من تولى من رجالها^(٤٤٦) البحث عن أوجه النقض والابرام وتحريرها ، أغفل أهم الأوجه ، وتشبث بأضعفها ، فكانت النتيجة ما تشكو الآن منه .

والقضية الثانية — وهى القضية التى أقامتها ضد صاحب « القطر المصرى » — لم يفصل فيها لغاية الآن ، وإن كان يلام على القاضى الإبطاء فى فصلها . وليس هذا كافيا للتخوف من القضية ، ورفع الثقة منهم ، على أنهم إذا كانوا غير جديرين بالثقة ، فالأولى النظر فى إصلاحهم ، لا فى تقييد حرية الصحافة .

وكان أهم الأجوبة على هذه الاعتراضات أن قلم القضايا^(٤٤٧) ، بحث فى الأمر ، ومن رأيه أن القانون باق (والحق معه) ، لأن قانون العقوبات وضع لمعاقبة الأشخاص ، وقانون المطبوعات لمعاقبة الجرائد والمطابع . ولأن هذا الأخير لم يكن من بين القوانين التى اشتمل قانون العقوبات الجديد على كشف بيان الملغى منها (ولأن المادة من قانون [ص ٧٩٧] المطبوعات (٢٠) نصت بأن تطبيق أحكامه لا يمنع من محاكمة من يستحق المحاكمة أمام جهات القضاء) .

(٤٤٦) فى الأصل : « ومن تولى من رجالها » ، وقد عدلنا العبارة ليستقيم المعنى .

(٤٤٧) فى الأصل : « قلم قضايا » .

ثانيا : أن القانون سينطبق على الأجانب ، لأن فرنسا هي التي كانت تعارض ، ولكنها عادت الآن إلى الاتفاق . ولا يهم بقية الدول أمر الصحافة ، وإذا التجأ الأجانب إلى المحاكم ، فالحكومة مستعدة للدفاع عن نفسها ، ولدفع ما يحكم به عليها من التعويضات .

ثالثا : أن العمل بهذا القانون لا يكون إلا لبضعة أشهر ، ثم تضع الحكومة غيره مما يكون أخف منه . وهي تريد أن تبتدىء بالأشد حتى يظهر فضلها عند وضع الأخف !

رابعا : أن هذا الانتقاد محسوب ، ولكن لا أهمية له ، ولا للصياح الذي يشايعه ، فانه لا يلبث حتى يزول ، ولا يبقى له في النفوس أثر !

بعد أن طالت المناقشة ، على هذا النحو ، أبدى الرئيس رغبته في نظر المشروع وامضائه بجلسة الغد (الخميس ١٨ مارس سنة ١٩٠٩) ، فلم نقبل ، وأجمعنا على إرجائه حتى يتم البحث فيه . وبعد جهد جهيد قبل ذلك .

ثم خفنا أن يفاجئنا في الغد باتفاق مع الخديوى على نظره ، فاجتمعنا بعد الساعة التاسعة من ذلك اليوم عندنا بالمنزل ، واستمر الاجتماع إلى الساعة الواحدة بعد نصف الليل ، وتداولنا في الأمر طويلا ، ثم قررنا تأخيريه ، فإن وجدنا اتفاقا على إمضائه رفضناه بتاتا .

وفي الصباح اجتمعنا بعبدين ، فاستدعى الرئيس ، كما رأينا أباظة باشا صاعدا خلفه ! ثم استدعينا للصعود ، فصادفنا هذا الشخص نازلا ! ولم يأت ذكر في الجلسة لهذا المشروع .

ولما نزلنا ، تكلم رشدى مع بطرس في شأنه ، فhez كتفيه ، وقال : إنها مسألة سياسية ! فانقلب رشدى إلى يقول : إن الرئيس يريد بهذا

الوصف أن نقله أو نعتزل . وعلته علامات الاضطراب ! فقال سعيد : إن هذا المشروع صعب للغاية ، ولا يصح تنفيذه . فهب فيه بطرس ، وامتنع ، ومنع رشدي من الكلام فيه مع المستشارين الخديويين . وحصلت بعد ذلك اجتماعات كثيرة حضر بعضها حشمت ، وبعضها بطرس .

[ص ٧٩٦]

واجتمعنا عند بطرس في مساء اليوم ، وكنا مصريين جميعا على الرفض قبل الاجتماع به . فلما تكلمنا معه ، طالت المناقشة من الساعة أربعة إلى الساعة ثمانية ، وكنت أنا الذي أناقشه . وأحسست من اخواني الفتور ، لأنهم تخلوا عن مساعدتي أثناء المناقشة ، فأعلنت في آخرها أنني تعب ، ودعوتهم للكلام .

وانتهى الأمر في هذه الجلسة ، بأن يُقبل المشروع ، لكن يناط تنفيذة بـ لجنة تؤلف في الداخلية من مستشارها ، ومستشار خديوي ، والنائب العمومي . وانصرفنا على أن يعرض بطرس هذا الرأي على غورست .

انصرفنا (٤٤٨) ، فلم أنم ليلي ، وأصبحت محزونا ، فاستدعيت رشدي وسعيد ، وكشفت لهما عن رأيي ، فوافقاني عليه ، وطمئنا جميعا لورفض (٤٤٩) أمر تشكيل هذه اللجنة ، حتى يكون لنا سبيل في الانفكاك من اتفاق أمس .

(٤٤٨) في الأصل : « وانصرفنا » .

(٤٤٩) أي جورست .

وفي الظهر أعلنتنا^(٤٥٠) بطرس برفض غورست لهذه اللجنة !
ففرحنا ، وقلنا لبطرس : إذا نحن في حل من رأينا ، وإنا على اتفاق من
ضرر هذا المشروع بنا . قال سعيد : إن هذا المشروع يعد خيانة للأمة
وللخديوى . فامتعض بطرس من هذا الكلام ، واشتد في القول مع
سعيد . ثم اجتمع هو^(٤٥١) ورشدى بالخديوى يوم الأحد في القبة .

[ص ٧٩٧]

وكان الخديوى قد دعا^(٤٥٢) في يومى السبت والأحد ، رشدى
وسعيد ، وكان معهما في اليوم الأول حشمت ، فأحالمهم أولا على
بطرس . ثم اجتمع سعيد ورشدى بالخديوى يوم الأحد في
القبة^(٤٥٣) . فأقنعاه بفساد المشروع ، وأعلن عدم رضاه عنه ، وكلف
سعيد ورشدى بأن يخبرا بطرس بذلك .

(٤٥٠) في الأصل : « أعلننا » .

(٤٥١) أى سعيد .

(٤٥٢) في الأصل : « ودعى الخديوى » ، وقد حذفنا الواو ، واستبدلنا بالياء
الآخيرة الفا .

(٤٥٣) أجرينا تصرفا في بداية هذه الفقرة بسبب إحالة الى الصفحة المقابلة
(٧٩٦) كتبها سعد زغلول لمزيد من التفاصيل . وكان قد وضع
علامة (x) عقب عبارة : « فأحالمهم أولا على بطرس » ، وروى
التفصيلات التي قرأها القارىء في ص ٧٩٦ ، وانتهى بعبارة : « ثم
اجتمع هو (سعيد) ورشدى بالخديوى يوم الأحد في القبة » . ولما كان
عرض ما كتبه سعد زغلول على هذا النحو يؤدى الى خطأ في الفهم ،
فقد انتقلنا الى صفحة ٧٩٦ قبل علامة (x) التي وضعها سعد زغلول
على نحو ما قرأ القارىء ، ثم أحدثنا تصرفا عند استئناف الكلام
الوارد في ص ٧٩٧ ، فبدأنا الفقرة بعبارة « وكان الخديوى قد دعا =

وكان رشدى [ص ٧٩٨] تكلم مع مكليث (٤٥٤) ، فكتب اليه أن يقابل السير الدن غورست . كما كان سعيد تكلم مع شقى .

ولما أبلغا بطرس خبر عدول الخديوى ، انزعج عن كرسيه ، وصاح : هل الخديوى قال ذلك ؟ قال له : نعم .

ثم انطلق رشدى إلى غورست ، وعاد مضطرب البال ، مبلىل الخاطر . وفهما منه - بكل جهد - أن غورست مشدد فى تنفيذ المشروع ، ويقول إنه من الضعف العدول عنه ، وإنه لا ينفذ الا بعد سلوك الطريقة القضائية ، وأنه ربما وافق على وضع المشروع فى قالب يفيد هذا المعنى . فاتفقنا على أن نصور هذا القالب ، فصورته على الطريقة الآتية :

« من حيث أن الحكومة وضعت قانونا للمطبوعات فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ولكنها تسامحت فى تنفيذه سنة ١٨٩٤ ، كما تسامحت فى تنفيذ قانون العقوبات الصادر بعد ذلك . وحيث انه ترتب على هذا التسامح أن خرج كثير من الجرائد عن حده ، وسلك فى التطرف طريقا مضرا بالآداب ، ومكذرا للراحة العامة ، حتى عمت الشكوى منها ، وطلبت الجمعية العمومية فى سنة ١٩٠٢ ، ومجلس شورى القوانين فى سنة ١٩٠٤ ، وضع حد لهذه الحالة السيئة .

= بدلا من : « ودعى الخديوى » ، ثم كررنا عبارة : « ثم اجتمع سعيد ورشدى بالخديوى يوم الأحد فى القبة » ، فى أعقاب عبارة : « فأحاطهم أولا على بطرس » ، حتى لا يعود ضمير الجر المنفصل فى كلمة « فاتفقناه » على بطرس - وهو الاسم السابق مباشرة - ويعود الى الخديوى ، وهو الصحيح

(٤٥٤) فى الأصل : « مكليث » .

« وحيث أنه ، تلافيا للضرر الذى ينجم عن تهاوى الصحافة فى هذه الحطة ، يجب عدم التسامح فى قانون المطبوعات وقانون العقوبات ، غير أن الأفضل البدء^(٤٥٥) بالطريقة الأولى ، فإذا لم تنجح^(٤٥٦) تعين السير فى الطريقة الثانية - لهذا^(٤٥٧) قرر مجلس النظر :

أولا : استلفات النائب العمومى لاقامة الدعاوى بخصوص المخالفات التى تقع من الجرائد ، والعناية بشأنها .
ثانيا : إيقاف العمل بالمادة ١٣ من قانون المطبوعات ، حتى تتبين نتيجة الطريقة القضائية - أو ما فى معنى ذلك » .

وكلفنا رشدى بأن يعرض هذا المشروع على بطرس باشا صباغا ، فعرضه عليه ، فلم يرد أن ينظر اليه وألقاه ، وقال : إن هذا عمل صغار ! فعاد رشدى غضبا مرتبكا .

واجتمعنا فى عابدين لدى الحضرة الخديوية ، وكان تناقل بطرس عن الحضور فى الميعاد المعين ، ولما استبطأه الخديوى ، استعجله بالتليفون . وكان استدعى اليه سعيد ورشدى ، ثم استدعانا بعد برهة . وكان بطرس ممتلئا غيظا ، فقال : هل منعكم عن المناقشة ؟ قلت : لا . فقال : إني ناقشتهم فى هذا الموضوع ، غير أن الذى أخرجنى هو إشاعة^(٤٥٨) المداولات التى تجرى بيننا . وأخذ يتكلم فى

(٤٥٥) فى الأصل : « البدأ » .

(٤٥٦) فى الأصل : « ينجح » .

(٤٥٧) فى الأصل : « ولهذا » .

(٤٥٨) أى اذاعة أو إفشاء .

عدم استحسان هذه الاذاعة . [ص ٧٩٩] ويقول الخديوى : إن هذا شيء لا أهمية له ، وهو حاصل من سبع^(٤٥٩) عشرة سنة - وكان يقول ذلك كمن يدافع عن نفسه !

قال بطرس : إنهم عرضوا على مشروعنا الآن سخيفا لا يصدر إلا عن قليل الخبرة بالأمور ، والعارفين بالأحوال . فلم نشأ أن نرد عليه ، خصوصا وقد قال له الخديوى : إنكم ستتناقشون في الموضوع بالاتحاد ، ويتقرر ما تتفق عليه كلمتكم ، وإنى مسرور منكم ، ومن خطة البحث التى جرىتم عليها .

ثم انصرفنا ، فقلت لبطرس : ما سر هذه الحالة ؟ قال : إن رشدى أذاع بأن هناك خلافا بين النظار ، وأنى مع الخديوى وغورست فى طرف ، والبقية فى طرف آخر . فلم أقل شيئا ، وانصرفت .

وقد أطلع سعيد « شيتى » على المشروع الذى وضعناه ، واجتمعنا فى المساء عندى ، واتفقت كلمتنا على رفض المشروع الأصيل ، مهما كانت النتيجة .

وكان سعيد قد أخبرنى^(٤٦٠) إنه تقابل مع الخديوى - بعد أن استقبل غورست - فرآه مضطربا وقال له : « إن غورست ملح فى انفاذ المشروع الأصيل » . وكان ذلك من الأسباب التى حملتنا على التصميم السالف ذكره .

(٤٥٩) فى الأصل : « سبعة عشر » .

(٤٦٠) فى الأصل : « وقد أخبرنى سعيد » . وقد أعدنا صياغة العبارة بما يتخدم السياق .

وفي الساعة عشرة مساء ، حضر عندي شفيق باشا ، وقال لي :
إن الخديوى موجود الآن في مركز حرج ، لأنه هو الذى حمل غورست
على السعى في وضع هذا المشروع ، فسعى فيه لدى حكومته حتى
أقنعها بضرورة وضعه ، ثم خابرت هى الدول في شأنه ، واستحصلت
على رضاها . فإذا توقفت أنتم في إمضائه ، كان هذا الرفض ضربة
قاسية للخديوى أمام غورست ، ولهذا^(٤٦١) أمام حكومته ، ولهذا أمام
الدول أجمع . ولذلك يرجوكم الخديوى ألا تشددوا في الأمر ، حتى لا
يقع في هذا الحرج . وفهمت منه أنه حمل مثل ذلك إلى محمد سعيد .

فقلت : إنا لم نكن نعلم بكل ذلك . ولا نريد أن نضع الخديوى
في هذا المأزق ، وليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديوى ،
ونصبر على ما يصيبنا منها .

ثم حضر سعيد ، وعلى أثره إسماعيل أباطة ، وقد كانت الصلة
انقطعت من بيننا من أكثر من عام ، فسلمت عليه ، وزاد على شفيق
أن السير إلدن غورست يعتذر — عن كتمان أمر المشروع عليكم — بأنه
لم يرد اذاعته حتى يتم الحصول على رضا الدول به ، وكان نبيه على
بطرس بالكتمان ، فالخطأ راجع إليه وحده .

وقد كانا أعطينا خبرا لرشدى وحشمت ، واجتمعنا كلنا في منزل
الأول ، واتفقت الآراء على قبول المشروع انقاذا للخديوى من الورطة
التي وقع فيها . وقال لنا أباطة : إن بطرس بات أمس مستعفيا ، لما رآه
من حرج مركزه . وبما أن إخلاصكم للحضرة الخديوية قضى عليكم
بقبول المشروع ، فهو يرجوكم أن تكونوا بالقبة غدا في الساعة ١١
[ص ٨٠٠] صباحا ، وسيكون بطرس فيها قبلكم .

(٤٦١) أى لجورست .

وفي صبيحة يوم الثلاثاء تقابلنا مع بطرس في الاستعراض ،
فوجدناه عابسا مكفهر الوجه ، يعض أسنانه ، فسلم ببرود ، خصوصا
على سعيد ورشدي .

ثم اجتمعنا في القبة ، ووجدنا بها أباطة باشا ، ولما استقربنا الكلام ،
أخذ الخديوى يتكلم بكلام متقطع ، يشير إلى انتهاء المسألة . فأشار
بطرس إلى مسألة المداولات واذاعتها ، وألح في ذلك ، فوافقته على
رأيه ، لأنى أحسست بأنه يريد بذلك افهام الخديوى ! لأنه هو الذى
يذيع الأخبار للمقربين منه !

وعند الانصراف ، قال الخديوى : إنكم ستعملون على تطبيق
هذا القانون بكل دقة ، فقال بطرس ضاحكا بصوت عال : إن أفندينا
أرسلهم للقضاء ! يشير بذلك إلى اقتناع الخديوية بكفاية الطريقة
القضائية عن تطبيق قانون العقوبات .

فقال قائل منا : حيث تقرر المشروع يجب علينا الدفاع عنه !
قلت : إن هذا مغاير لضميرى ، ولا يمكن أن أدافع عن شيء ضد
ضميرى ، حتى إننى^(٤٦٢) كنت أضعف الناس حجة عندما كنت أدافع
في قضية لا أعتقد صحتها .

وخرجنا مكتئين ، ودعاني بطرس للركوب معه ، وأخذ يشكو من
الخديوى ومعاملته ، وأنه هو كان من منذ ثلاث سنوات معارضا في
تقييد الصحافة - مع أنه كان موضوع انتقادها - وأن الخديوى هو الذى
دفعه لهذا الطريق ثم تخلى عنه ، وأنه أسمعته كلاما مرا بينه وبينه أشد
من الكلام الذى أسمعته إياه بحضورنا . فقلت : لقد أحسنت فيما

(٤٦٢) أضيفت « إننى » ليستقيم المعنى .

فعلت من التشديد على كتمان المداولات ، لأن هذا يعطل علينا أعمالنا . وشكا من خفة رشدى ، فدافعت عنه . ورأى أن يتوجه توا الى منزله ، فحملته أن يذهب للنظارة ، حتى لا يدع مكانا للقبيل والقال . فمضينا اليها ، ولم يتركنى حتى انصراف الدواوين .

وبعد ذلك أخبرنا سعيد بأن شيتى تكلم مع غورست فى المشروع الذى وضعناه أخيرا ، فاستحسنه ! وذهبت مع سعيد إلى شيتى ، فقال لنا ذلك ! فاستغربنا كل الاستغراب من هذا الأمر ، حتى قال لنا شيتى إن غورست صلح فيه بعض الشيء .

فذهبت إلى بطرس فى يوم الأربعاء ، وتكلمت معه فى هذا المشروع ، فقال : إن غورست لم يقبله ، وحلف هو يمينا ألا يقبله . قال : لأن الجرائد أشاعت الخلاف ، ولا سبيل للتعليل . فتوجهنا لشيتى ، فاندesh الرجل لكلام بطرس ، وذهب إلى هرقى ، المستشار المالى ، ليتحقق منه عما إذا كان ما كتب موافقا لرأى غورست ؟ فقال إنه موافق . وذهب إلى بطرس ، ثم توجه إلى غورست ، وكتب إلى شيتى بأن هذا موافق تماما .

فاجتمعنا فى بيت بطرس بناء على دعوته فى الساعة أربعة ، من يوم الأربعاء ، فشاغل ساعة فى قراءة [ص ٨٠١] الجرائد ، وكان مآل^(٤٦٣) المشروع الذى يريد تقريره ما يأتى : تطبيق قانون^(٤٦٤) العقوبات والمطبوعات ، وتفضيل الأول على الثانى ، ما لم يقرر مجلس النظر خلاف ذلك .

(٤٦٣) فى الأصل : « وكان صار مآل » .

(٤٦٤) فى الأصل : « قانون » .

وكنا اتفقنا أن نسلك مع بطرس طريق الملاينة والمحاسنة ، فأتينا له من هذا الباب ، وهو يحاول ويحتج بعدم رضا غورست ، ونحن نقول له إن استرضاءه ليس بصعب على دهائه ! ولم نزل به حتى قبل قبولاً موقوفاً على رضا غورست . غير إنه حلف ألا يتقرر ذلك في قرار واحد ، بل في قرارين مختلفين : قرار هو المشروع الأول ، وقرار هو التعديل الذى أدخلناه ، مع حذف عبارة التفضيل .

وفى أثناء المناقشة أراد أن يخرجها عن مركزها ، فقال لسعيد : إنك تكلمت بأن هناك خلافاً ، وأنكم عولتم على الاستعفاء ، وحسبتم مدة خدماتكم ، فتبين أنك تستحق ٥٥ جنيتها ، وسعد خمسين ، ورشدى ٣٦ جنيتها ! فقال سعيد : لم أقل لأحد ! قال : لا ، بل قلت إلى إسماعيل أباطة . قال : نعم ، لأنه كان يعترض علينا اعتراضاً شديداً ، فأعلمته بالحقيقة لما (١٦٥) عرفت أنه واقف على دخائل المسألة ، وحقائقها !

قلت : إن الكلام مع إسماعيل أباطة لا شيء فيه ، لأن له صفة أدخل في الرسمية منا ! فانه في يوم الخميس التالى لليوم الذى عرضت المشروع علينا فيه ، كان يتداول معك ومع الخديوى فى شأنه ، ونحن فى الانتظار ! وهو الذى كلفه الخديوى مع رئيس ديوانه أن يتوسط لدينا فى التساهل ، ودعا سعادتكم للتوجه إلى القبة كما دعانا ، وقال إنك كنت مستاء من الخديوى ومنا ، وصممت بل بت مستعفياً ! فشخص نراه يتدخل فى أمورنا إلى هذا الحد ، لا يعاب علينا أن نفضى إليه بشيء مما يجرى بيننا ، لأنه ربما كان أعرف بها منا !

(١٦٥) فى الأصل : « لم » .

فتعلم الرئيس عند ذلك ، وأخذ يبحث عن جواب ، فلم يوفق لقول سيد ، وانصرفنا مستغربين ومندهشين من هذه الحيل الدنيئة .

وفي الصباح أخبرنا بأن غورست قبل مشروعنا . ثم انعقد مجلس النظر ، وتلى القراران ، وتصديق عليهما . وما نشعر بعد ذلك إلا وانطلق الخديوى يعنفنا بكلام لم أستطع أن أعى منه ، لكثرة ما فيه من الخطب والخلط ، إلا أنه استاء من تشبثنا في وضع القرار الثاني بعد قبول الأول . وتأكدنا أن قصده من هذا التعنيف تبرئة نفسه أمام غورست ، فانه مدحه كثيرا . ثم عنف رشدى على عدم عزل رشاد - رئيس محكمة مصر - أو نقله إلى اسكندرية .

وانصرفنا وقد بلغ منا الاستياء مبلغه ، وتداولنا في الاستعفاء [ص ٨٠٣] فأظهر رشدى ضعفا شديدا ، لأنه كان مشغولا بمسألة رشاد ، وبالتماس الوسائل لتنجيزها مع المستشار على ما يريد الخديوى ، وتركنا وصعد لديه لمحادثته في هذه المسألة . فرأينا أن هذا ليس حال من يريد الاستعفاء ! وتكلمنا في طلب إيضاح من الخديوى - قبل الاستعفاء - عن سر هذه المسألة ، وأن نطلب منه جلسة . ولكن لم نتفق على من يرفع هذا الطلب ، فقلت لهما : إن كل قرار نأخذه الآن ربما فاته الصواب ، فالأحسن أن نجتمع بعد الظهر للمداولة فيما يكون .

فاجتمعنا ، وأخبرنا سعيد بأنه دعى إلى القبة غدا ، فقررنا انتظار نتيجة هذه المقابلة . فعاد سعيد في الغد ، وأخبرنى بأن الخديوى استاء من كوننا لم نعرض عليه التعديل الأخير . قال : فقصصت عليه القصة من أولها إلى آخرها . وأبلغه الخديوى أنهم كانوا يريدون سوءا به ، وهو الذى دافع عنه . وأظهر له الممنونية من النظر ، وعدم الممنونية من

إذاعة الأخبار . قلنا : لقد فاتتنا الفرصة في هذه الدفعة ، والفرص الآتية كثيرة .

كنا ارتبطنا ارتباطا شديدا ، وتحالفنا على البقاء والاستعفاء معا ، ولكني لما أنست ضعفا من رشدى قلت لها : إني أريد الاستقلال عنكما بالاستعفاء ، فإن لي حالا ليست لكما ، فلست على رأى مستشارى ، ولا أستطيع تنفيذ كل ما يراد منى ، والخديوى غير ممنون ، والرئيس محتمل ، والجرائد كاذبة ، والأمة غافلة ، وعندى من المال ما يكفينى ، أما أنتما فمتفقان مع مستشاريكما ، ولكما حال خصوصية مع الخديوى ، ولم تتعود الجرائد الطعن عليكما ، وليس عندكما ما يكفيكما من المعاش ، فخلياني أستريح . فعارضا فى ذلك ، وحلفا أن يخرجنا إذا خرجت ، فلم أجد فى نفسى قوة تحملنى على أن أدفعهما إلى هذه الغاية .

صدر القراران ، فأسخطا^(٤٦٦) الكافة ، وانطلقت الجرائد فى انتقادهما ، والطعن على الوزراء فى اصدارهما . غير أن الجرائد الأفرنجية لم تكن كلها ناقمة عليهما ، بل منها من كان راضيا عنهما ، والساخت منها كانت لهجته أخف من لهجة الجرائد العربية . وقد امتلأت أعمدة جريدة اللواء الصادرة يوم السبت ٢٧ مارس سنة ٩٠٩ بالقذف والطعن والتحريض ، وكل ما من شأنه إثارة النفوس وحملها على بغض الحكومة ، والخروج عليها . وكانت بعض الجرائد الأفرنجية - قبل صدور هذين القرارين - تنشر من حين إلى حين ، أخبارا عنى وعن سعيد ، وتزعم أنى محرك الخلاف ، وبعضدى سعيد على استحيائه ! وأشار « البروجريه » إلى أن هذا الخلاف لا يقف

(٤٦٦) فى الأصل : « فأسخط » .

[ص ٨٠٤] عند هذه المسألة ، بل يتعدها إلى غيرها ، لأنه خلاف في المبدأ . (٤٦٧) .

[ص ٨٠٢]

٢٩ مارس سنة ٩٠٩

كان حشمت يحضر بعض جلساتها ، ولكنه كان متورطا في الاتفاق معنا ، فلا يبدى في نفسه رأيا ، ولا يسارع إلى استحسان المخاطرة ، بل كان أسرعنا إلى استحسان كل ما من شأنه الاستبقاء ! وكان سكوتا في حضرة بطرس باشا ، لا يتكلم ولو قليلا . أما رشدى فكان يتكلم ويروح ويغدو ، ولكن عزمته كانت تضعف أمام أية صعوبة تعترضه . وقد كنت أرى لغو قانون المطبوعات بقانون العقوبات (٤٦٨) ، وأقول انه من العار علينا ونحن من رجال القانون أن نبنى قرارنا على قانون باطل ، وأن الأولى بنا أن نفارق مراكزنا حفظا لماض مجيد قضيناه في احترام القانون ، وتأييد العدالة .

فذهب رشدى إلى روكاسيرا ، وحادثه في الأمر ، ثم عاد مخبرا بأن من رأى روكاسيرا عدم لغو القانون ، مع أن روكاسيرا أخبرنى أمس في مجلس المعارف الأعلى ، بأن من رأيه أن قانون العقوبات لوحظ فيه الغاء قانون المطبوعات ، وأن محكمة اسكندرية المختلطة حكمت بهذا المعنى ، وأنه كان من رأيه أن يبدأ بتعديل القانون على طريقة موافقة

(٤٦٧) نظرا لسياق الكلام ، فقد انتقلنا من صفحة ٨٠٤ الى صفحة ٨٠٢ ، وهى صفحة مقابلة لصفحة ٨٠٣ ، سطر فيها سعد يومية ٢٩ مارس سنة ١٩٠٩ ، حتى لا يختل ترتيب الحوادث .

(٤٦٨) يقصد أن قانون العقوبات يتضمن الغاء قانون المطبوعات .

لروح العصر ، ثم يعرض التعديل على مجلس شورى القوانين . وأنه ألح في ذلك كثيرا على بطرس باشا ، وتكلم به مع رشدى .

ولم يخبرنا رشدى بكل ذلك ! مع أن مسألة البدء^(٤٦٩) بالتعديل كنت اتفقت فيها مع اخوانى ، وألححت فى طلبها على بطرس ، وكنت أقول له : أى اعتراض لديك على هذه الطريقة ؟ فما كان جوابه الا أن يقول : هكذا يراد !

وقد فاتحت رشدى فى هذه المسألة أمام سعيد ، فاصفر ، ولم يأت بجواب سديد . أما سعيد فملأنى عجباً بشمائله ، ولم تزدنى الخطة التى سار عليها الا احتراما له ، فلم يعتوره ضعف فى عزيمته ، ولم يسكت عن حق ، ولم ينطق بباطل فى كل هذه الحادثة . ولو أن رشدى كان أشد عزمًا مما رأينا ، لكان لنا شأن آخر ، ليس فى هذه الحادثة فقط ، بل فى كل الحوادث الأخرى المماثلة لها .

[ص ٨٠٤]

زرت أمس ٢٨ مارس غورست لكونه كان مسافرا إلى سوريا ، فقلت : إن الوقت غير مناسب لسفرك ، ولا لسفر الخديوى . قال : إني لا أتغيب غير أسبوع . قلت : وهو أصعب أسبوع ، والقلق فيه أشد من غيره . فقال : ولكن يظهر أن لخلاف النظر ، واشاعته ، دخلا فى هذا الاضطراب ! لأن ذلك حصل مرتين : مرة بسبب مسألة الواحات^(٤٧٠) . والأخرى : بسبب قانون المطبوعات . والنظار أحرار

(٤٦٩) فى الأصل : « البدء » .

(٤٧٠) يقصد مسألة سكة حديد الواحات .

في المناقشة فيما بينهم ، يبدى كل رأيه كما يشاء ، ولكن يبقى هذا الأمر مكتوما بينهم ، حتى يحفظ احترام ما يقررون في نفوس العامة .

قلت : أرجو أن تسمع ما أقول . إن لإذاعة أخبار النظار ومداولاتهم منشأ آخر تعرفه ! ويعرفه رئيس النظار^(٤٧١) ! ولقد تكلم هذا الأخير بذلك كلاما في حضرة الخديوى ، أرجو أن يكون نافعا ! — وهنا أتيت ببعض التفاصيل التي لا أهمية لذكرها .

ثم تكلم في « اللواء » ، واللهجة الشديدة التي استعملها يوم السبت الماضى ، وفي الألعاب الرياضية . فلم يبد رأيا قاطعا . ووجدت بطرس قد تكلم معه في شأن « اللواء » .

ثم حضرنا وليمة أعدت في عابدين لأخى امبراطورة الألمان ، وكان الخديوى هاشا باشا فيها . تكلم مع سعيد في إعطاء رتب لمن تحولوا على المعاشات وبعض الموظفين ، ومعى في شأن من يشتركون من مدرسى مدرسة القضاء في الاجتماعات الأزهرية ، ومع رشدى في شأن رشاد^(٤٧٢) ، وعدم موافقة مكليث^(٤٧٣) على نقله أو عزله بعد أن استمال بطرس غورست له .

وقد دعينا للاجتماع بالقبة أمس بعد الظهر ، فاجتمعنا ، وجرى ذكر الخطب التي تلقى في المجتمعات لمناسبة تقييد حرية الصحافة ، وتهور الخطباء وتهيبهم الخواطر ضد الخديوى والنظار ، وحملهم

(٤٧١) يقصد أن منشأ اذاعة الأخبار هو الخديوى .

(٤٧٢) رئيس محكمة مصر (أنظر صفحة ٨٠١) وكان الخديوى يريد عزله أو نقله .

(٤٧٣) في الأصل : « مكليس » .

السامعين على الخروج عن الطاعة . وأظهر الخديوى استياءه من الهلباوى ، وخطابته فى نادى حزب الأمة ، لكونه موظفا بالأوقاف .

وتقرر منع المظاهرات بكل الوسائل الممكنة ، وفوض الأمر فى ذلك لناظر الداخلية ، كما فوض الخديوى الأمر إلى فى مسألة الألعاب الرياضية .

ثم ركبنا الوابور معه ، ودعا^(٤٧٤) للركوب معنا الشيخ شاكراً ، والشيخ عاشور ، اللذين كانا موضوع التفاته فى الطريق ! فتأثرت من ذلك تأثراً شديداً . وقلت فى نفسى : ما أسوأ حالنا ، فقد أسخطنا الأمة بتقييد حرية الصحافة ، وكان نصيبنا من الأمر أن نكون فى مستوى^(٤٧٥) واحد مع عاشور ، الذى كثيراً ما تكلمنا فيه أمامه ! . ولما وصلنا محطة مصر نزلنا^(٤٧٦) ، إلا الشيخ شاكراً فإنه صحبه إلى بنها .

وقد رأيت هذه الملاحظات عند سعيد ، الذى أطلعنى على [ص ٨٠٥] جواب من خالد الفوال^(٤٧٧) ، ينصحه فيه بالاستعفاء حفظاً لكرامته ، بعبارة شديدة التأثير ، صادرة عن إخلاص فى الود . فقلت لسعيد : إن الفرصة قد فاتت ، وما الاستعفاء الآن بمخفف من ضرر ، ولا واق من خطر ، وفرص الزمان كثيرة ، فلا تفكر فيما مضى الا من جهة اتخاذ عبرة فى المستقبل ، ودرسا نستفيد منه فى أعمالنا .

(٤٧٤) فى الأصل : « ودعى » .

(٤٧٥) فى الأصل : « مستو » بدون ياء .

(٤٧٦) غير موجوده فى الأصل ، والكلام مقطوع .

(٤٧٧) خالد الفوال هو مستشار بقلم قضايا الأوقاف . وكان محمد فريد سىء الظن به ، فقد وصفه بأنه « من جواسيس المعية ، وحضر معى مؤتمراً »

أشاعت الجرائد أن الحكومة تشتغل بوضع قانون للمظاهرات والاجتماعات . وفي الحقيقة أن الحقاينة تشتغل بذلك ، ورأيت رشدى منهمكا فيه انهماكا شديدا ، وحاول أن يشاركه فى العمل ، فقلت له ولسعيد : ما أشد تناقضا ! إنا عارضنا بالأمس تقييد حرية الكتابة ، والآن نشتغل فى تقييد حرية الكلام ! أليس الأنسب بمعارضتنا الأولى أن نعارض فى كل تقييد للحرية ، أو على الأقل نترك العمل فيه لغيرنا ؟

قالا : إن عملنا نتيجة طبيعية للوقاية من الخطر الذى ينجم عن تقييد الصحافة ! قلت : إني لست على هذه الفكرة ، ولا نتقى الخطر بخطر ربما كان أشد ! والوقاية من الخطر الحالى ليس بوضع قوانين سالية للحرية ، بل باتخاذ احتياطات ادارية وقتية تكون على مقدار الضرورة التى تدعو اليها . وأنا معكما فى اتخاذ هذه الاحتياطات ، لا فى تقييد حرية الكلام والاجتماعات .

يوم ٨ أبريل سنة ١٩٠٩

فى يوم الأربعاء ٣١ مارس (٤٧٨) سنة ١٩٠٩ اجتمع خليط من طلبة الأزهر والمدارس ومن العامة فى حديقة الجزيرة ، وألقيت خطب ،

= جنيف فى سبتمبر ١٩٠٩ ، وكان جاسوسا من قبل المعية والحكومة معا ! وكان وقتها محاميا ، فكوفىء على تجسسه بأن عين فى الأوقاف . وكان سىء السيرة قبيحها ، مرتكب للدنايا مع حميه شوقى بك الشاعر ، ومحمود بك حسنى ، وحسن رضا وغيرهم ممن لا خلاق لهم ! . وقد توفى فى يناير ١٩١٤ ، وعلق محمد فريد على وفاته بقوله : « الله يتولى محاسبته ، وقد سبقه الى القبر زميله فى الفجور والتجسس حسن رضا ، وقرىبا يلحق بهم شوقى أيضا ! »

(٤٧٨) فى الأصل : « ٣١ ابريل » . وواضح الخطأ لأن اليومية كتبت فى ٨ ابريل .

وتليت قصائد كلها حماس ، وطعن على الحكومة والمحتلين ،
والخديوى ، والوزراء ، لتقييد الصحافة . ثم طافوا في شوارع
القاهرة ، صائحين بهذه الكلمات : ليحيى العدل ، يسقط الظلم ،
يحيى « اللواء » ، يسقط قانون الصحافة . ثم فرقهم البوليس ، عندما
أرادوا الاجتماع بساحة عابدين ، ففرقوا بدون مقاومة .

فى يوم الخميس حصل مثل ذلك من طلبة الأزهر والمدارس ،
وأراد البوليس أن يفرقهم فى ساحة الأوبرا ، فحصلت بعض المعارضة
من طلبة المدارس ، فاستعمل الشدة فيهم ، ولكن لم تحدث نتائج سيئة
تستحق الذكر . .

تقرر محاكمة من تطرفوا وعرفوا من الخطباء فى اليومين المذكورين ،
وُدُعوا إلى النيابة العمومية فى اليوم التالى . وقد انتقد كثير من الجرائد
الأوروبية سلوك البوليس فى الحادثة الأخيرة [ص ٨٠٦] وسلقته
جرائد الحزب الوطنى بالسنة حداد ، فتابعها فى ذلك بعض الجرائد
الأخرى ، لكن المسألة — كما سمعتها من كثير من الذين شاهدوها — لم
تكن مهمة ، ويحصل كثير مثلها فى مثل الظروف التى حدثت فيها ، ولم
يكن منشأها إلا عدم تعود الشعب — من جهة — على احترام البوليس ،
وعدم تعود البوليس — من جهة أخرى — على التصرف فى مثل هذه
الحوادث .

وقد كان الاستعداد كثيرا من جهة البوليس والحكومة ، فقد
وضعت قوة من الجيش تحت إمرته . وكذلك استعد جيش الاحتلال ،
وشوهه قائنده فى ساحة الأوبرا مع ياورانه ، لأن الاشاعات كانت كثيرة
عن عزم المتظاهرين على الاخلال بالراحة ، والفتك برجال الحكومة .
ولذلك رأى حكمدار البوليس — من الاحتياط — حراسة النظر ببعض
رجال البوليس السرى .

وقد رأيت أن هذه المبالغة في الاحتياط لا لزوم لها ، وأردت إرجاع من تعين لحراستى مرتين ، فلم يقبل الحكمدار . وأخبرنى سعيد باشا أنه ألح في ذلك ، فقلت : الأحسن أن يَطرَدَ ذلك دائما ، لأن مباشرة هذه الحراسة في زمن دون آخر ، يكون موجبا للقلق وسوء الظنون . وفي هذه الأثناء وردت علينا كثير من خطابات التهديد ، ولكننا لم نعبأ بها .

في يوم الاثنين ٥ أبريل سنة ٩٠٩ عاد الجناب العالي من سياحته ، فاستقبلناه في سراى القبة ، ووجدنا بها الشيخ سليم البشرى ، فاحتفى الخديوى به احتفاء جعلنى أظن أنه ترشح لوظيفة مشيخة الأزهر . ثم قص علينا حديث سياحته ، وأظهر امتنانه مما لقيه في طريقه من احتفاء الأهالى به ، وانصرافهم عن الأمور التى يشتغل بها كثير من سكان العاصمة . وشمنت من كلامه عدم الممنونية من السردار . ولم يرد فى حديثه شىء عن الثغر الذى افتتحه ، ولا عن حكومة السودان ! . وأبدى تأسفه من عدم موافاته بالأخبار أثناء رحلته ، ونخص بالمؤاخذة بطرس وسعيد .

وأظهر الاستياء من الطلبة وتصرفهم ، وأمر أن يبطل الاحتفال بالألعاب الرياضية . فأردت استمالته إلى إقامته ، وعضدنى سعيد ، فلم نفلح . ولكن بطرس قابله فى الصباح ، فوجده قد غير فكرته ، فأمر باقامة الاحتفال ، ولكن بدون حضوره وبدون حضور النظار ، ما عدا ناظر المعارف .

اتفق « اللواء » « والجريدة » على ألا يذكر شيئا عن رحلة الخديوى إلى بور سودان . وزار جنابه عند عودته أمين باشا الشمسى ، واسماعيل باشا أباطة ، وسليمان أباطة ، وأكد بعضهم أن الخديوى

كان [ص ٨٠٧] مترددا في هذه الرحلة ، ولم يحمله عليها الا أباطة بقصد أن يزوره .

ويقال انه سيطوف الرجة البحرى ، أو أغلب جهاته ، عند توجهه إلى الاسكندرية ، بقصد أن يبرهن ، بما يلاقى من الاحتفاء به ، على إخلاص الرعية له ، خلافا لما يشاع في هذه الأيام من انحرافها عنه .

تريد الداخلية أن تطلب لبعض العمد رتباً ووسامات ، ولكنها تخشى - إذا فتحت هذا الباب - أن يدخل منه الخديوى لإعطاء غيرهم من الأعيان ممن يريدون التحلى بهذه الامتيازات بوسائل غير شريفة ! وكان الخديوى يلح عليها في أن تقدم الكشف اللازم بأسماء من تريد الانعام عليهم ، وهى تماطله ، باتفاق بطرس مع ناظرها ! وأخبرنا بطرس أنه تكلم في هذا الشأن مع غورست لكى يشيه^(٤٧٩) عن عزمه ، ولكن يظهر أن الخديوى يريد ألا ينتظر هذه الفرصة ، وأن ينعم على من وعدهم بالاحسان إليهم ، ثم يترك من عداهم !

ولقد أظهر رغبته في إعطاء خليل جمال الدين رتبة الباشوية ، بعد أن عينه محافظاً للقنال . وسراً لقصده ، رغب أن ينعم أيضاً بها على اسماعيل بك صدقى وحلمى بك ! وقال الناس في ذلك إن « رقيقة »^(٤٨٠) الخديوى تسكن بيت جمال الدين بلا أجره^(٤٨١) ، ولهذا كان موضوع هذه التعطفات - مع أنه^(٤٨٢) كان أبعد الناس

(٤٧٩) أى لكى يشئ غورست الخديوى عن عزمه .

(٤٨٠) أى عشيقة الخديوى .

(٤٨١) أى بلا ايجار .

(٤٨٢) أى خليل جمال الدين .

عنها(٤٨٣) ، بسبب عدم معرفته لغة أجنبية ، ولم يتعين للقنصل محافظ من يوم انشائه يجهل احدى اللغات الاجنبية .

ومن هذا الباب انه كان يريد تعيين عبد الغنى شاكر سكرتيراً(٤٨٣) لمجلس الأزهر العالى ، ولم يؤخره عن تنفيذ رغبته إلا معارضة الشيخ شاكر .

فى مجلس الشورى خلط وخبط كثير . فالرئيس غير راض عن الأعضاء يرميهم بالجهل والتقلب فى الآراء ، وهم ينسبون اليه احتقارهم والاستبداد فيهم والميل إلى تنفيذ رغبات الخديوى ضدّهم . وقد أحدث امتياز بعضهم عن بعض فى الدعوة(٤٨٤) إلى بور سودان تنافرا بينهم ، وانقسموا بسببه على أنفسهم . وسيكون ما يدونه من الآراء فى المسائل العمومية ، تابعا لما حدث فى نفوسهم بسبب اختلافهم مع الرئيس ، وقربهم وبعدهم من الرضاء العالى .

(ص ٨٠٨)

١٤ أبريل سنة ٩٠٩

تحقق ما قلناه سابقا فى جلسة أمس لمجلس الشورى . فقد طلب فيها على شعراوى الغاء قانون المطبوعات ، وتبعه من لم يدعوا إلى الحفلة السابق ذكرها ، وخالفه الذين دعوا إليها ، فقالوا بوجوب بقاءه ، وكانت الغلبة لهم بثلاثة عشر صوتا يضادها عشرة ، وكادوا

(٤٨٣) أى عن وظيفة محافظ للقنصل .

(٤٨٣ مكرر) فى الأصل : « سكرتير » .

(٤٨٤) فى الأصل : الدعوى .

يرفضون اقتراح محمود سليمان - المختص بالمجلس النيابي - لولا أن بعضهم طلب تأجيله إلى يونيه ، فتأجل إليه .

لم يحضر هذه الجلسة من النظار إلا ناظر الداخلية ، وذلك لأن الرئيس أبى أن يحضرها ، خشية مواجهته بما لا يرضاه من الاعتراضات والاقتراحات . وفي حضور البقية دونه اظهار لتهرب الرئيس ، فاستحسن غيابه الكل الا ناظر الداخلية .

قابلت يوم الجمعة ٩ أبريل سنة ٩٠٩ السير إلدن غورست ، وفهمت منه عدم حصول مخبرات مع الدول في شأن قانون المطبوعات ، وإنما هو يظن أن الحصول عليه سهل ، وأنه ساع لذلك . قال لأن استرضاءها^(٤٨٥) بعد إصداره وقد تم أمره ، أقرب منه قبله ! ثم حصل الكلام في شأن التلامذة الذين يقبلون في الامتحان من غير مدارس الحكومة ، والذين يقبلون في المدارس الثانوية والابتدائية . ولم يقر الرأي على شيء بعينه .

وانصرفت أسفا مستاء من عبارة قانون المطبوعات . وفاوضت سعيد في الأمر ، فاستاء ، وتفاوضنا طويلا فيه ، وفي الحيل التي استعملت لتقرير قانون المطبوعات ! ثم قابلت رشدي في المحطة يوم السبت ١١ أبريل سنة ٩٠٩ ، ولمحت إليه بهذه المسألة .

في يوم السبت ١١ أبريل ، اجتمع مؤتمر الآثار المصرية بالأوبرا الخديوية ، وافتتحه سمو الخديوى ، ورأيت أن أنغيب عنه بالسفر لشم النسيم .

(٤٨٥) في الأصل : « استرضاءهن » - أى الدول ، والصحيح استرضاءها كما أثبتنا في المتن .

١٧ أبريل سنة ٩٠٩

لم يكن قرار الشورى بالموافقة على تنفيذ قانون المطبوعات بالأمر المنتظر ، ودهش كل من الخديوى وغورست ويطرس باشا دهشا شديدا ، عندما بلغهم خبر صدوره ظهر يوم الثلاث ١٣ أبريل ، وكانوا مجتمعين بسرأى عابدين ، وفرح بطرس به فرحا شديدا جدا ، وبالطبع غورست .

وبحاول بطرس أن يقرر فى الأفهام أن هذا القرار صدر من تلقاء نفس الأعضاء ، لا بسعى ولا إيعاز - وهو مخالف للحقيقة ، لأن الذين أصدروه هم ثلاثة من طائفته ، والبقية من الذين دُعوا [ص ٨٠٩] إلى بورسودان دون إخوانهم .

وهذا القرار ، وإن كان يسند الحكومة ويستر غلظتها من جهة ، فانه يضعف الأمة ويكشف عورتها من جهة أخرى ! ويؤيد ما كان يقوله اللورد كرومر فى كتاباته من أن أعضاء الشورى يصدرون فى آرائهم عن إيعاز الخديوى ، ويدل على أن هذه الأمة لا تصلح الآن لحكم نفسها بنفسها .

ولم يكن من لم يشترك فى هذا القرار من الأعضاء ، بأوسع كفاءة وأفضل شعورا وأنبى قصدا من الذين اشتركوا فيه ، لأنهم لم يخالفوا إخوانهم حبا فى الحرية ودفاعا عنها ، بل انتقاما من الحكومة ، لأنها لم تشملهم برعايتها كما شملت إخوانهم . ويؤيد ذلك أن أكثرهم كانوا على رأيا فى القرارات التى أصدرتها الجمعية العمومية ، مما لاحظنا عليهم فيها عند الكلام على هذه القرارات .

أشعر الآن بهدوء فى الأفكار ، وانكماش فى الأنفس ، وهبوط فى الحركة الوطنية ، حتى إن الجرائد المتطرفة لطقت من حديثها ، وتحجرت

في كثير من عباراتها التأدب في النقد - حتى التي احتمت منها بدول أجنبية!

والسبب في ذلك - على ما أظن - أن مصدر هذه الحركة نفسها لم يكن في الأمة نفسها ، بل في ولي أمرها الذي تعودت الخضوع اليه من عدة أجيال ، ورسخ في طبعها الاستعباد له . فهو الذي بعث فيها هذه الحركة لتنصره ضد الاحتلال وقت الخلاف مع عميده ، فلما زال هذا الخلاف ، وحل محله الوفاق ، تحلى عن امداد هذه الحركة ، فاستمرت بعد تحليه عنها بقوة القصور الذاتي (٤٨٥م) .

ولكنه أخذ الآن يعاكسها ، فلم تجد شيئاً يسندها ، فهبطت ، ولا بد أن يلازمها هذا الهبوط ما دام المدد (٤٨٦) منقطعاً ، والمعاكسة مستمرة ، حتى تعود لحالتها الأولى . ولا يحفظها من ذلك الا أحد أمرين : إما الخلاف بين السلطين ، أو حدوث ما يوجب الجلاء ، مع تغير في صفة الحاكم أو شخصه !

دافع صاحب « القطر المصري » (٢٤٨٦) عن نفسه ، وأيده المحامون عنه - وهم من أركان الحزب الوطني - بأنه لم ينشر ما اتهم به إلا لاختلاصه للسدة الخديوية ! وقال محاموه : إنهم لم يأتوا للدفاع عنه الا ليسيئوا للملأ شدة إخلاصه وإخلاصهم لهذه السدة ، وأنهم أبعد الناس عن أن يطعنوا فيها ، أو يشيروا إليها بكلمة جارحة !

(٤٨٥ مكرر) يجدد سعد زغلول هنا دور عباس حلمي ودور مصطفى كامل والحزب الوطني في الحركة الوطنية ، بدقة وتحليل صائب .

(٤٨٦) في الأصل : « الأمد » .

(٤٨٦ مكرر) أحمد حلمي .

فأيد هذا الدفاع - على هذه الطريقة - ظني في كثير من أرباب الأقلام ، ومحرري الصحف ، وأعضاء الأحزاب ، بأنهم ليسوا برجال مبادئ ، ولا من أولى العزم ، ولا من أرباب المقاصد السامية ، بل هم قوم ضعفت [ص ٨١٠] نفوسهم ، وذهب الحياء عنهم ، ولم يجدوا أمامهم ما يردعهم ، فتظاهروا بالوطنية ، واتخذوا السباب سلاحا يشهرونه على كل من خالفهم في الميل ، ولم يجدوا فيه ما يساعدهم على نوال أغراضهم . ولذلك لم يجرؤوا^(٤٨٧) أن يؤيدوا ما كتبوا بالبرهان ، ولم يجسروا أن يقولوا : نعم طعنا وقتلنا ، لأن ما قلناه هو الحق ! ونشرناه للناس ليعرفوه ، وليميزوا بين الخبيث والطيب ! وعلى الذين يعتقدون أن قولنا باطل ، ويجدون في وجدانهم ما يساعدهم على الحكم - عليهم أن يصدروا أحكامهم ! - لآنا قد^(٤٨٨) وطلدنا أنفسنا على تحمل العقاب في سبيل تقرير الحقيقة التي وقفنا أنفسنا لتبيانها .

لم يقولوا هذا القول ، وما استحووا أن يقولوا إن قضيتهم قضية الحرية ، ولهذا لم أتاثر للحكم الذي صدر بالحبس عشرة أشهر ، وتعطيل الجريدة مدة ستة أشهر ، لأنى أرى السجن أولى لمثل هؤلاء السفهاء الجبناء .

٢٢ أبريل سنة ٩٠٩

في يوم الثلاث عشرين ٢٠ أبريل سنة ٩٠٩ ، استدعاني بطرس مع سعيد لديه صباحا ، فوجدناه مضطربا ، ويقول إن مجلس الشورى يريد العود إلى الكلام في قانون المطبوعات ، ودبر لذلك أن يسأل فتح

(٤٨٧) في الأصل : « يجروا » ، وهو خطأ .

(٤٨٨) في الأصل : « وقد » .

الله بك بركات ناظر الداخلية أن يجيب عن السؤال ، الذى وضعه إليه فى الجلسة السابقة بخصوص تطبيق قانون المطبوعات على الأجانب أيضا . فأرجوكم أن تحضروا هذه الجلسة ، وتبينوا للأعضاء غرض الحكومة من تنفيذ هذا القانون .

فقلت : إني لم أشعر بشيء من ذلك ، وإنى ، وإن كنت أول الأمر مترددا فى تنفيذ هذا القانون ، غير أن سفاهة بعض الجرائد ، وتعمرها تغيير الحقائق ، وتصديها للحط من كرامة من كانوا أشد الناس دفاعا عنها وتعرضا للخطر فى سبيل المحافظة على حريتها - أخرجنى من هذا التردد ، بل جعلنى ألوم نفسى عليه ، وأستحسن هذا القانون ، لأنه لا معنى لحماية السفهاء ، والذين يتاجرون بالحقائق ، ويضللون عقول العامة .

ثم توجهنا إلى مجلس شورى القوانين ، فلم نجد لذلك الذى تخوف الرئيس منه أثرا فى نفوس الأعضاء !

ولما جاء دور المداولة فى لائحة علنية الجلسات ، اجتهدت فى أن أحمل المجلس على أن لا يبيح الدخول الالمنتوبى (٤٨٩) الجرائد المعترف بها من الحكومة ، حتى يكون هذا منهم تصديقا ضمنيا على قانون المطبوعات . فنجحت فى ذلك ، ووافقى عليه حتى أغلب الذين كانوا ضد هذا القانون فى الجلسة السابقة .

(٤٨٩) فى الأصل : « لمنتوب » .

[ص ٨١٢] (٤٩٠)

٢٤ أبريل سنة ٩٠٩

وقد تداول المجلس في لائحة علنية الجلسات ، فأدخل (٢٤٩٠) عليها كثيرا من التعديل . ولم يجد أباطة تعليلا لجعل بعض الجلسات سرية - مع كون المجلس غير مختص الا بالقوانين فقط - إلا نحاشى الجرائد . ثم عرض بمحمود سليمان وعلى شعراوى ، وعنفها على طعن « الجريدة » في المجلس .

وفي اليوم التالى - أى يوم الأربعاء ٢١ أبريل سنة ٩٠٩ - نظر المجلس في اللائحة التى وضعتها نظارة المعارف ، للاعفاء من القرعة العسكرية بالنسبة للمدارس الصناعية . فتليت أولا تلاوة بسيطة ، ثم أخذ في مناقشة موادها .

ورأى بعض الأعضاء ، أن فى اشتراط تصديق المعارف على بروجرامات المدارس التى تريد الإعفاء ، إجحافا بها . فقلت : إن الحكمة فى هذا الشرط ، ألا يصيب الإعفاء الا الذين تتأكد نظارة المعارف من اشتغالهم بالصناعة على وجه مفيد . ولا محل للخوف من كونها تمنع تعليم بعض الصنائع ، لأنه لا فائدة لها من ذلك . ويجب تحسين الظن بالحكومة فى مثل هذه المشروعات . على أن من يريد أن يكون حرا فى عمله ، ألا يطلب الاعفاء .

فاشتد الجدل فى هذا الشأن ، حتى قلت : إني لا أغير من هذه المادة حرفا واحدا . فانتهاز أباطة هذه الفرصة وقال : اذا كان الأمر

(٤٩٠) توجد فى صفحة ٨١١ الحالية عبارة : « مسئلة ترجمة الكتب الى اللغة

العربية » ، وهى بخط سعد زغلول .

(٤٩٠ مكرر) فى الأصل : « فأدخل » .

كذلك ، فلماذا قدمت لنا اللائحة ؟ وإن هذا غير مناسب لكرامة المجلس ! فقلت : إن هذا رأى المعارف . وأخيرا تقرر طبع اللائحة وتوزيعها ، وتأخيرها إلى الجلسة القادمة . وكان ناظر الداخلية يؤيد بعض الأحيان - جانب المعارضين .

ثم اقترح أباطة تعيين لجنة لتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ، فطلبت منه بيان الأحكام المحتاجة للتعديل . قال : إني أحس بالحاجة إليها ! وهذا الاحساس عام لدينا جميعا !

قلت : إننا لسنا في مقام إحساس ، بل في مقام تشريع ! على أن هذا الاحساس ، أن كان عاما فيكم جميعا ، فقد انتهى الأمر ، ولهذا يلزم جمع الآراء للتحقق من وجوده ! . فصرح البعض بأنه لا يحس بذلك ! وانتهى الأمر على تأجيل النظر في هذا الاقتراح لشهر يونيه .

في هذا اليوم : الأربعاء ٢١ أبريل سنة ٩٠٩ ، اجتمعنا بمنزل بطرس ، وأخبرته بما صرحت به للمستشار بمناسبة انشاء الفصول ، ولولز ، بمناسبة تعيين بعض الانجليز - مما سبق شرحه . فوافق على رأى في جميع ذلك .

ثم تكلمت في مدرسة الحقوق ، واللغة التي يجب التعليم بها فيها ، فقلت : إن أفضل طريقة لحل هذه المسألة هي الطريقة التي اتبعتها جميع الأمم في ترقيها ، [ص ٨١٣] وهي ترجمة أمهات الكتب في العلوم المختلفة إلى اللغة العربية^(٤٩١) ، وبهذا تتنقل إلينا العلوم نفسها ، وحينئذ نتمكن من التدريس بلغتنا ، ومن تعليم لغة أجنبية .

(٤٩١) في الأصل : « باللغة » . والترجمة تكون الى لغة أجنبية ، ولا تكون بلغة أجنبية .

أما إذا بقينا على هذه الحالة ، فيستحيل علينا أن نستغنى عن المعلمين الأوربيين ، وينحصر العلم فيمن يكون ملها بلغة أجنبية الماما تاما ، ولكن بقية الأمة — وهى الأغلب — تستمر محرومة منه .

وللوصول إلى هذه الغاية ، يلزم : إما انشاء قلم للترجمة بنظارة المعارف ، وإما تخصيص مبلغ لمكافحة كل من يترجم كتابا من تلك الأمهات .

فاستحسن الكل هذه الطريقة ، وغمغم بطرس ولم يبد شيئا مفيدا ، بل فهمت منه الهرب من هذه المسألة . سألتى عما إذا كان هناك مانع يمنع من اعتبار^(٤٩٢) شهادة الليسانس ، التى تصدر من مدرسة فرنسوية بفرنسا ، للطلبة الذين يؤدون الامتحان الأخير فى الحقوق بهذه المدرسة ، ويؤدون الامتحانات الأولية فى القاهرة أمام مندوب فرنسوى ومندوب من الحكومة المصرية ؟ فقلت : إنى لا أرى مانعا من الوجهة العلمية ، ولكن إن كان هناك مانع من الوجهة السياسية ، فأنت به أدرى !

ثم تكلمت فى هذه المسألة يوم الخميس مع دنلوب ، فوجدته معارضا فيها ، قال : لأنها تفتح بابا للكلام فى البكالوريا ! ولأنه ربما حصلت من المندوب محابة للمصريين ! وبلغت بطرس اعتراضات دنلوب — وكان ذلك بحضور عبد الخالق ثروت باشا وسعيد باشا — فقال : إن قنصل فرنسا يرغب التساهل معه فى هذه المسألة . قلت : إذا كانت حكومة فرنسا تقبل — فى نظير هذا التساهل — شهادة الليسانس المصرية فى تحصيل الدكتوراه الفرنسوية ، كان ذلك مفيدا لنا ، لأن كثيرا من تلامذتنا يودون أن يتحصلوا على هذه الشهادة ،

(٤٩٢) يقصد الاعتراف بهذه الشهادة .

ولا يعوقهم عنها إلا عدم اعتبار اللسان المصرية أساما لها . فقال :
إنه يمكننى أن أحصل منه على ذلك ، قلت : إن هذا أفضل ما يكون .

٢٩ أبريل سنة ٩٠٩

فى يوم الاثنين ٢٦ أبريل سنة ٩٠٩ ، انعقد مجلس النظار بسرأى
عابدين ، تحت رئاسة الخديوى ، ولم يكن فيه شىء يستحق الذكر .
وبعد انتهائه ، أشار الخديوى إلى أن علوى باشا لم يحسن معاملة مستر
مكل فى مؤتمر أمراض العيون الذى انتدب إليه بروما . فتكفل بطرس
بالنظر فى هذه المسألة .

وقال الخديوى : إن مركز محمد فريد فى الحزب الوطنى متزعزع ،
ويراد تعيين الهلباوى مكانه . وإنه أخذ قبل سفره ٥٠٠ جنيه ، منها
٣٥٠ جنيها من حسن بك خيرى ، و ٥٠٠ جنيها من محمد الشريف ،
وبالباقى من آخرين .

وقبل انعقاد الجلسة ، كان أخبرنى بطرس بأنه يراد [ص ٨١٥]
تأخير النظر فى لائحة المعافاة من القرعة العسكرية بمجلس شورى
القوانين ، فلا فائدة لأن تذهب إليه ! قلت : لا تلتفت إلى قول
أباطة ، والأحسن أن أحضره غدا لثلا يظن أنى هارب . فسكت .
وعند نزولنا ، سألتى عما إذا كان الخديوى تكلم معى فى ذلك . فقلت
لا . فهز رأسه مستغربا ! ثم خشيت أن يكون فى الأمر حيلة ، فذهبت
إلى المجلس ، وفهمت من البرنس حسين أن بطرس هو الذى أرسل
إليه بطلب التأخير ، فلم أعارض .

وفى يوم الخميس ٢٩ أبريل سنة ٩٠٩ أخبرنى ولز ، بأن الخديوى
كلمه فى تشريفات الوداع عن هذه اللائحة ، وأبدى رغبته فى تحرير

كشف بالصنائع التى يباح تعليمها فى المدارس الصناعية . فأجابه بالكلام معنى فى هذه المسألة .

وفى يوم السبت أول مايو ، توجهنا إلى الحديوى بالقبة ، ونزلنا معه بالقطار إلى مصر . وفى هذه الأثناء فاتحته فى تلك المسألة ، فقال : نعم ، تكلمت فيها مع ولز ، وكنت أريد التكلم معك بشأنها ، ولكن علمت بأنها تأخرت فى مجلس الشورى لليونيو ، فانتظرت عودتها من مجلس الشورى إلى مجلس النظر والتكلم فيها ، ولما رأيت ولز فى التشریفات ، فاتحته فيها .

فأفهمته حقيقتها إجمالاً بحضور بطرس وسعيد ورشدى ، وقلت إن هذا الكشف لا يفيد فى المقصود شيئاً ، لأن تقرير التفتيش يعطى للنظارة حقاً ، إذا كانت متعنتة فى إبطال الصناعة التى تريدها بحجة عدم انتظام تعليمها . ولا مرد لكلمتها ، لأنها هى وحدها القاضى فى الموضوع .

فنظر الحديوى إلى رشدى ، ودعاه للكلام . فقلت : إنه من (٤٩٣) رأى هو وبطرس معا . فقال بطرس : إني كنت معك قبل أن أعرف إلغاء قسم الصناعة بمدرسة المنصورة ، أما الآن فمن رأى تحرير الكشف المذكور . قلت : تحرير هذا الكشف لا يضر النظارة بشيء ، ولا يفيد فى منع الضرر الذى تخشون منه . فقال سعيد : يلزم أن يكون الاعفاء واجباً عند استيفاء الشروط . قلت : إن نظارة المعارف فى هذه الحالة لا شأن لها ، بل الأمر يرجع حينذاك - فى الوجوب وعدمه - إلى المستشار المالى والسردار . فاذا أمكن الاتفاق معهما على هذا الوجوب فلست بمعارض .

(٤٩٣) أى رشدى .

وكان الخديوى انصرف عنا ، ثم عاد الينا وقال : على ماذا اتفقتم ؟ قلت : اتفقنا على تحرير الكشف . قال سعيد : وعلى وجوب الاعفاء . قلت : على تحرير الكشف فقط ! وأخبرت بملخص هذه الحكاية دنلوب وولز .

[ص ٨١٤]

وركبت مع بطرس فى عربته ، وأطلعته على ملخص تاريخ المدرسين الانجليزين اللذين يراد تعيينها للتدريس بالعربية ، وهو الذى أشرت إليه () (٤٩٤) ، فقرأه وقال : ماذا اتفقت عليه مع غورست ؟ قلت : علقنا البت فى الموضوع على أبحاث المفتشين . قال : ليس لك الا أن تمضى مع هذا الاتفاق ..

(ص ٨١٦)

٥ مايو سنة ٩٠٩

فى يوم الأحد ٢ مايو سنة ٩٠٩ ، تكلم معى المستشار فيما ينبغى أن يجاب به مستشار الحقانية ، خصوصا فيما يتعلق بعدم قبول فتح امتحانين فى السنة الواحدة . وقال : « إن الحادثة التى أشرت إليها - وهى حادثة أحمد أمين - عرضتها على المستشار المذكور فقال إنها لا تنطبق على هذه الحالة » .

فتأثرت لذلك وقلت - وقد ملأنى الغيظ - ما هذه المسألة ؟ أيراد أن أتعهد بألا أرتكب مثل الخطأ السابق ؟ إن لا أفعل ذلك ، وليس للحقانية مراقبة علينا فى تنفيذ قوانيننا . قال : إن المستشار القضائى

(٤٩٤) كلمة مطموسة . وقد وردت كلمة « اللذين » فى هذه الجملة فى شكل : « الذين » .

لا يقبل إذن رئاسة الامتحان . قلت : إن كان يرفض القبول ، لعدم اعطاء هذا التعهد ، فاني لا أعطيه ، ويتعين غيره لرئاسة الامتحان .

قال : إني أتخلى عن كل مسؤولية في هذه المسألة ! قلت : افعل ما تشاء ، إني لم أفهم ماذا تريد ؟ إن هذه المسألة كانت موضوعا لمناقشة ، تداخل السير إلدن غورست فيها في العام الماضي ، وانتهى أمرها من ذلك العهد ، فلماذا تجديدها ؟ ان ناظر الحقانية أخبرني بأن مستشارها لا يريد جوابا على خطابي ، وأنه كتبه تذكيرا ، واقتنع بما قلته . ولو كنت محللك لأجبت على هذا الخطاب من غير عرضه على الناظر .

قال : إنك تتهمني بأن أضع العقبات في طريقك ! قلت : لم أتهمك . قال : يظهر من حالك أنك تتهمني . قلت : لا أسمح لك أن تتكلم بظاهر حالي ، بل يلزم أن تعتبر صريح مقالي ، ولو كنت أريد توجيه هذه التهمة اليك لصرحت بها من غير خوف ولا وجل ، إذ لا أخشى في الحق أحدا .

فقال : إني مضطر لرفع الأمر إلى السير غورست أو إلى بطرس باشا . فقلت : أشك لأيهما ، وأنا مستعد للدفاع . إني إلى الآن لم أشك لأحد ، ولكن شكوك ستفتح أمامي بابا واسعا للكلام . فان كنت تعتبر ما قلته لك الآن جارحا ، فإني أعلنك بأن مصمم عليه ، ومكرر له ، ومستعد لكتابته . فلا تتأخر طريقة عين عن الشكوى لمن تشاء ، إذ لا أرى - فيما قلت - من عيب سوى أنه مخلوء باللفظ وحسن المجاملة .

فقال : إنك لو تعلم المتاعب التي تحملتها وقت تغيير الوزارة لما عاملتني هذه المعاملة ! قلت : أرجوك إن كنت عملت شيئا في مصلحتي

أن تقول له لي لكى أشكرك عليه ، فانى أجهل أن لك دخلا في هذا التغيير ! قال : إنه لا لزوم لذلك الآن . قلت : إن لم تقله فاني اعتبر نفسي بريئا من كل دين لك . قال : إني كنت أنتظر منك شكرى [ص ٨١٧] على ذهابي للمستشار القضائي وتكلمي معه في شأن الامتحان . قلت : لم أر فيها فعلته شيئا تستحق عليه الشكر ، فلم تقم الا بالواجب عليك ، ولست مكلفا بالشكر لك على شيء يلزمك القيام به . قال : إني تركت أشغالي وجلست للمفاوضة معك مدة طويلة ، وكثير من الموظفين ينتظرون . قلت : إنك كما تركت عملك لهذا الحديث ، فاني تركت عملي أيضا له ، ومن الواجب عليك أن تحضر للمفاوضة في كل ما يتعلق بالأعمال^(٤٩٥) . ثم قلت : الأولى أن ترفع شكواك . قال : إني لا أريد أن أشكو ، قلت : هذا شغلك ! ولكنك لا تكرر أن كلامي جارح لك .

وجاء في كلامه أن قال : هل تريد أن المستشار القضائي يسحب خطابه ؟ قلت : إنك تغير كلامي ، وإذا استمرت على تغييره — كما فعلت — فإني أقطع الحديث معك . وأخيرا انصرف . وكان قال لي إن بطرس باشا تكلم معه ثلاث مرات بشأن أن يشكو إليه في كل خلاف يحدث بيننا .

في هذا اليوم توجهنا إلى الاسكندرية ، وقصصت على بطرس باشا ورشدي كل هذه الحكاية من أولها إلى آخرها ، فاستغرب بطرس . فقلت له : إني تعبت جدا ، ولا أستطيع على هذه الحالة صبرا ، فإن لم تنظروا فيما يزيلها ، فاني أفارقكم . فقال : لا تعجل في الأمر ،

(٤٩٥) في الأصل : « ومن الواجب عليك أن تحضر عليك للمفاوضة في كل ما يتعلق بالأعمال » . وقد حذفنا كلمة « عليك » المكررة .

وسننظر فيماذا يكون ، وقد أخبرت الجنا ب العالى بطرف من ذلك .
وقلت له : إنى فى غاية التعب من مثل هذه الأحوال . فأخذ يسهل على
الأمر .

وقال : إنا نحن الذين نسب لأنفسنا المشاكل ، فان غورست
كان متساهلا معنا ، ولكن من بعد أن علم بأن حزب الأمة يريد أن
يكتب عريضة لا نجلترا بطلب إرجاع اللورد كورمر ، تغير حاله ،
وأصبحت حالتكم كلكم جميعا صعبة عن ذى قبل ، لأن الانجليز -
الذين كان يراد اخراجهم - باقون .

قلت : إنه لم يكن من السهل على أن أسمع - بعد كل المتاعب
التي أتحملها من الناس - عدم ثقتهم بنظارة المعارف ، حتى صرح
بذلك بعض أعضاء الشورى فى الجلسة التي قبل الأخيرة .

قال الخديوى : إن الأحسن أن يكون مجلس الشورى معك دائما ،
وإنى ممنون من أنه حصل صلح بينك وبين أباطة ، سواء كان ظاهريا
أو حقيقيا ، فإنه على كل حال يمكنك من الكلام معه والاتفاق على
ما فيه الصالح . ثم سألتى - على مائدة الغداء - عن أمين
سامى (٤٩٦) ، وفهمت منه أنه غير راض عنه . فقلت : إن معاشه
تام ، ولكن ليس من يخلفه فى وظيفته ، إذا خلت منه . وأشارت إلى
بعض الصعوبات التي نلاقوها فى انتخاب [ص ٨١٩] بعض
المدرسين .

(٤٩٦) أمين سامى باشا ، صاحب كتاب « تقويم النيل » ، وهو من رجال
التعليم ، وكان ناظرا للمدرسة المتديان فى عام ١٨٩٢ .

فى يوم الأربع اجتمعنا - كالعادة - بمنزل بطرس باشا . ودار الكلام فىما يرغب البرنس حسين من تعيين مدة مخصوصة من السنة لا تشتغال مجلس شورى القوانين . فلم يقر الرأى على أمر معين .

ثم دار الكلام^(٤٩٧) على الرتب والنياشين التى أنعم بها على الأعيان فى هذه الأيام . فقال بطرس : هل قرأتم الفصل المنشور فى « الجريدة » عنها ؟ قلنا : قرأناه ، وهو شديد فى لهجته ! فتبسم وقال : أقول لكم بيننا ما صنعت ، تكلمت مع شفيق^(٤٩٨) أن يعرض على الخديوى إقامة الدعوى بخصوصه على هذه الجريدة ! وأشار بعينه إشارة تدل على أنه قصد من ذلك اعنات الخديوى . فقال بعضنا : إنه يُحكم عليه^(٤٩٩) .

قلت : لا أظن أن يُحكم عليه بشيء ، لأن القاضى يعتقد صحة ذلك الفصل ، ومن الصعب أن يخالف فيه ضميره ، وكذلك سعادة الرئيس يعتقد هذا الاعتقاد بعينه ، فلا يمكنه أن يسعى فى استصدار حكم عليها ! فسكت الجميع .

ثم انتقل الحديث إلى مسألة تعيين « رودك » مدرسا بالمهندسخانة ، فقال سرى باشا - جوابا لسؤالى عن كفاءة هذا الرجل - بأنه يجوز أن يكون كفتا ! - ولم يد قولاً صريحاً ! - فقلت : إنى منصوح بسؤالك ! فقال بطرس : إنك لم تنصح بهذه النصيحة إلا بعد الاستيثاق من سرى ! وأرى تعيين ذلك الشخص بصفة

(٤٩٧) فى الأصل : « ثم الكلام » .

(٤٩٨) أحمد شفيق باشا .

(٤٩٩) أى على مسئول « الجريدة » .

مؤقتة . فضحكت وقلت : إنهم لا يطلبون غير ذلك ! وليس هذا بحل ، بل هو تنفيذ لما يراد !

ثم انتقل الحديث إلى مشروع نفي الأشقياء ، فاختلفت الآراء في السلطة التي يعهد اليها بالحكم في مسائل النفي ، فرأى سعيد أنها تكون سلطة قضائية يديرها القاضي الجزئي ، بلا استئناف ، ورأى بطرس أنها تكون إدارية ، تتصرف فيها لجنة مؤلفة من بعض رجال القضاء والإدارة . وهذا مطابق لرأى ، وقد تكلمت به من قبل مع فتح الله بك بركات ، فأبداه في الجمعية العمومية التي انعقدت في أوائل فبراير الماضي . ثم حضر البرنس حسين ، وانصرفنا .

[ص ٨١٨]

جلسنا في سراى رأس التين حتى الساعة ثلاثة وربع ، حيث ودعنا والده الجناب العالى . وعدنا فمكثنا بحضرة الخديوى إلى الساعة الرابعة ، وعلمنا منه — في هذه الجلسة — أنه مسافر إلى الأستانة في نحو ٣١ مايو ، وأنه لا يقيم بها إلا قليلا من الأيام ، ثم يسافر إلى بعض الجزر — وأظنها طاشوزة (٥٠٠) — وأنه عازم على الحج في العام المقبل .

انتقدت جريدة الاهرام — في عدد يوم الاثنين ٣ مايو سنة ٩٠٩ — عدم احتفال الحكومة والأمة المصرية بارتقاء السلطان محمد الخامس إلى عرش السلطنة السنية ، ونقلت عبارة الوقائع المصرية (٥٠١) ، التي نشرتها بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٩٣ — ٢ سبتمبر ١٨٧٦ ، عن الاحتفال بجلوس عبد الحميد ، وما حصل بشأن تولية السلطان مراد . فقال رشدى — عند قراءة هذه العبارة يوم الثلاثاء ٤ مايو سنة

(٥٠٠) طاشوزة هي Thassos ، وهي جزيرة تتبع اليونان حاليا .

(٥٠١) في الأصل : « الوقائع » بالياء .

٩٠٩ ، أثناء العودة من الاسكندرية بقطار الساعة ٧ صباحا - إنه حصل كلام من الخديوى مع بطرس أمامه فى شأن الاحتفال بالسلطان الجديد ، فقال بطرس : إنه لم تجر العادة بذلك ، وأن ما تضمنته الرسمىات من الاحتفال بالسلطين السابقين ، تخالف للحقيقة ، وبناء عليه عدل عن الاحتفال بالسلطان الجديد .

[ص ٨١٩]

١١ مايو سنة ٩٠٩

فى يوم الاثنين ١٠ مايو سنة ٩٠٩ ، انعقد مجلس النظر بنظارة الخارجىة ، برئاسة بطرس باشا . ووجدت عند قدومى سرى وحشمت وافقين بالأودة الكبرى ، وبطرس مع المستشار [ص ٨٢٠] المالى فى الأودة الصغرى ، فسألتهما عن وقوفهما بهذه الحالة ؟ فقالا : هكذا حصل !

ثم حضر البقية ، وانعقد المجلس ، وكان فيه طلب بعض رتب ونياشين لمن تحولوا على المعاش من الموظفين . فقال بطرس : إن الجنب العالى يهتم بمسائل الرتب ، فكان الألزم عرضها فى الجلسة التى تنعقد تحت رئاسته . قلنا : فلتؤخر إليها . فقال : لا لزوم فى هذه الدفعة . ثم تأجل النظر فى اقتراح مجلس شورى القوانين ، بخصوص مياه العاصمة ، إلى جلسة أخرى ، تحت رئاسة الجنب العالى .

ثم جاء النظر فى لائحة تشغيل الأطفال بمعامل القطن ، فرأى رشدى ، ورأيت معه ، تحويلها ابتداءً على مجلس شورى القوانين ، ثم على محكمة استئناف اسكندرية المختلطة . ورأى بطرس العكس ، ووافق المستشار المالى . وكانت حجتنا أن فى طريقتهما تطويلا واضاعة

للزمن ، وأن رأى مجلس الشورى استشارى ، بخلاف رأى المحكمة المختلطة فإنه قطعى ، ولأنه يهم المحكمة المختلطة - قبل أن تبدى آراءها - معرفة رغبات الأمة فيها . فأصر بطرس على رأيه ، ولم يبد الباقي رأيهم ، واعتبر سكوتهم ميلا مع الرئيس . فتقرر التحويل على المحكمة المختلطة .

وفى نهاية الجلسة عرضت مسألة التلميذ عباس حلمى (٢٥٠١) ، وقلت : إن أباه وعمه التمسوا منى الآن العفو عنه ، وقال أبوه إن المسئولية فى خروج التلامذة عن حدودهم واقعة على الحكومة ، لأنها أرخت العنان للحزب الوطنى وجرائده حتى أفسدوا الناشئة ! وإنى (٥٠٢) قلت لهما : بأن يكتبوا عريضة للنظر فيها . فقال بطرس : بعد تقديم العريضة ننظر فى الأمر .

ثم فهمت من اسماعيل سرى أن « ولز » كتب إلى برى ، بالعدول عن تعيين رودك ، عندما أخبرت بطرس بما تم عليه الاتفاق بشأنه مع ولز .

١٢ مايو سنة ٩٠٩

حضر أمس ولز ، وتكلم فى مشروع ادخال النسيج فى مدرسة الصنائع . وبعد مناقشة طويلة ، استقر رأى على وجوب معرفة ميول التلامذة قبل إحضار المعلم الانجليزى ، فإن وجد عدد كاف من التلامذة الحاملين للشهادة الابتدائية ، حصل الشروع فى احضار ذلك المعلم ، وأنشأ (٥٠٣) ذلك القسم ، والا فلا . وكان يظن أن هذه

(٥٠١ مكرر) أنظر صفحة ص ٧٢٥ من الكراسة ١٤ من المذكرات .

(٥٠٢) أى سعد زغلول .

(٥٠٣) أى أنشأ « ويلز » .

المسألة لا تعرض على اللجنة العلمية فما فوقها ، فأفهمته بوجوب ذلك ، خصوصا بالنسبة للوجهة المالية ، فضعفت عزيمته ، وخف إلحاحه .

كان عرض (٥٠٤) على - فيما سبق - أمر مدرسين في مدرسة الزراعة نسب اليهما أنها نشر شيئا في اللواء ، ضد ناظر هذه المدرسة ، وطلب مني معاقبتها . فسألته عما يثبت هذه التهمة عليهما ؟ [ص ٨٢١] قال : مما يشتبه أن الكتابة المنشورة تشتمل على أمور لا يعلم بها غيرهما ! ثم إن هذه الكتابة في مصلحتها !

فقلت : إن الخطوة التي جرت عليها النظارة - في هذا الباب - هي عدم العقاب ! فان الجرائد تنشر كثيرا كتابات في قضية الست جونستون لفائدتها ، وفيها أمور لا يعلمها غيرها - ومع ذلك فلم نستطع سؤلها عنه ! فاللازم التسوية في المعاملة بين جميع الموظفين . فبهت ، ولم يسهه إلا الموافقة .

ثم قال : ولكن هذين المدرسين كانا كلفا بالتدريس لأطفال تابعين للمستر براون ، في مقابل (٥٠٥) أن يُلقى هذا الأخير بمدرسة الزراعة بعض الدروس مجانا ، فبعد أن قبلا ، وباشرا العمل بعض أيام انقطعا عنه بدون إخبار أحد ! قلت : يجب تحقيق هذه التهمة ، ثم عرضها عليّ .

فعرضها أمس ، ورأيت أن المتهمين لم يستجوبوا عن هذه التهمة ، وزعم هو أنه كان عرض على مسألة ذلك التكليف ، ووافقت عليه !

(٥٠٤) أي ويلز .

(٥٠٥) في الأصل : « في مقابلة » ، وقد غيرناها كما هو في المتن لسلاسة العبارة ، وحتى لا يساء فهمها .

فصرحت بأنى لا أتذكر هذه المسألة مطلقا ، وأنه ليس لناظر المدرسة ، ولا لى ، تكليف أحد المدرسين بشىء خارج عن حدود وظيفته . فان كلفناه ، ولم يقبل ، فلا سبيل لنا عليه . ولذلك لا يمكن اتهامها بعصيان الأوامر ، إنما الشىء الذى يمكن مؤاخذتها عليه — إن ثبت — هو انقطاعها عن العمل بعد قبوله ، ومباشرة بدون إخبار الناظر . ولكن يلزم قبل توجيه أى مؤاخذه اليها ، سؤالها فى هذا الشأن . فقال : إننا متأكدون من أنها لم يخبرنا الناظر ، ولكنها أخبرنا المستر براون ، وشكيا اليه . قلت : إنه — بقطع النظر^(٥٠٦) عن اعتبار هذه الشكوى وعدم اعتبارها — فإنه من اللازم ، قبل مؤاخذتها ، سؤالها ليدافعا عن نفسها ! فقال : الأحسن أن أكتب للناظر بعدم أحقيتنا فى تكليفها ، وبأنه إذا اعتبر للمسألة أهمية بعد ذلك يجرى تحقيقا عنها . قلت : إن المسألة بيدنا ، ولا أستسحن هذه الطريقة ، واللازم اجراء التحقيق حتى نتبين الحقيقة فى هذه المسألة .

فحاول كثيرا ، وطال الأخذ والرد فى هذه المسألة ، وكانت يده ترتعش ، ولونه يمتقع ويصفر كلما شددت فى وجوب سؤال المتهمين . وكان تارة يدعى أن لنا الحق فى هذا التكليف ، وتارة يسلم بعدم الأحقية فيه ، ويطلب توقيع العقاب حفظا لكرامة الناظر وتأييدا لسلطوته ، ومرة يدعى بأنه عرض المسألة من قبيل الاستشارة ، ويزعم مرة أخرى أنه ، بصفة كونه مديرا ، له حق الانذار وقطع الماهية لغاية ١٥ يوما . وأفهمته خطئه فى ذلك .

ولما طال أمد الجدل ، واشتد بى الحال ، قلت : إني بصفتى ناظر المعارف ، أريد أن أعرف الحقيقة فى هذه المسألة ! فخفض صوته ،

(٥٠٦) فى الأصل : بقطع الناظر .

وغمغم بعض كلمات ، تُرجمت بأنه قابل [ص ٨٢٢] مع الأسف !
ولما سألته عن سبب الأسف ؟ قال : لأنه حضر لاستشاري ، وأنا
أكلمه بصفتي ناظر المعارف ^(٥٠٧). قلت : إن لا أفهم معنى هذه
الاستشارة ، ولا معنى كونها غير رسمية ، لأنه ما دام مدير إدارة
الصناعة والزراعة يتكلم مع ناظر المعارف ، فالأمر رسمي .

ثم انتقلنا لحديث آخر في الموضوعات الآتية :

(١) قال إن حسنى بك ، المدرس بمدرسة الزراعة ، لا يمكن تعيينه
وكيلا فيها ، لكسله وإهماله . وأنه يريد تعيين خلافة ممن لى ثقة
شخصية بهم . قلت : سأنظر فى ذلك .

(٢) تعيين ناظر للمهندسخانة ، فاستحسن تعيين وكيلها تحت
الاجتبار . قال : ولكنه يتناول الآن تعويضا عن مسكن ، وإذا
تعيين ناظرا سكن فى منزل الناظر ، فانقطع التعويض بالطبع
عنه ، فاذا لم تظهر التجربة لياقته ، فماذا نصنع من جهة
سكانه ؟ قلت : سأنظر فى ذلك .

(٣) إضافة لفظة « زراعية » فى عنوان لائحة المدارس الصناعية .
فقلت : الأحسن أن تحصل هذه الاضافة فى القرار الوزارى
الذى سيصدر بتنفيذ هذه اللائحة .

(٤) التوقيع على شروط تجديد مدة « كارترايت » ، المدرس بمدرسة
الزراعة .

(٥٠٧) أى بصفة رسمية . ومعنى العبارة أنه حضر لإستشارة سعد زغلول
بصفة غير رسمية ، ولكن سعدا أبى ألا يتكلم معه بصفته الرسمية
كناظر للمعارف ! وفى الأصل : « أكلفه » ، وقد عدلناها إلى
« أكلمه » ليستقيم المعنى .

اجتمعنا أمس بمنزلة بطرس باشا ، ولم يحضر سعيد ولا حشمت
سفرهما في الواحات .

فقصصت عليهم حكاية ولز في المدرسين الوطنيين اللذين كان
يريد عقابهما ، فاستغرب الجميع منها ! ثم آراء غورست في تأخير عبارة
تعميم الامتحان بمدرسة الحقوق ، وعدم مس بروجرام التعليم
بالمدارس الثانوية ، وما جرى بيني وبين دنلوب ، بشأن إرسال تلامذة
بفرنسا حتى يتربوا معلمين - فلم أظفر منهم بفائدة في الموضوع ، وإنما
قال بطرس : سأتكلم مع غورست بعد ذلك .

قلت : أريد أن أعرف الطريقة التي نسلکہا في التعليم : إما
طريقة وطنية ، أو طريقة أجنبية ، لكي نعمل لكل عمله . وإلا كَوْن
الطريقة أجنبية في ظاهر وطني فهو^(٥٠٨) غش يصعب على الاستمرار
فيه !

ثم قلت لاسماعيل سري : هل تفتكر أن التلامذة الذين يتلقون
الرياضيات^(٥٠٩) باللغة العربية في المدارس الثانوية ، يستطيعون تلقى
العلوم الهندسية باللغة الانجليزية ؟ قال : لا . قلت : بعد ستين
سيكون تلامذة مدرسة المهندسخانة من هذا النوع ! وقد حاولت أن
أرسل من المهندسخانة تلامذة في العام الماضي ، [ص ٨٢٣]
فسدوا^(٥١٠) الطرق أمامي ، وقالوا : إن الاشغال محتاج لثمانية وثلاثين

(٥٠٨) أضيفت « فهو » لربط المعنى .

(٥٠٩) في الأصل : « الرياضات » .

(٥١٠) أى الانجليز .

مهندسا ، فلا نسمع لك إلا بواحد فقط . وفي العام قبله أرسلت واحدا بعد شق النفس - وقصصت عليهم حكاية عبد المجيد أفندي عمر .

ثم قلت لبطرس باشا : ماذا ترى فيما قاله غورست ، بشأن أول درس يجب على الموظف الانجليزي تعلمه عند دخوله في خدمة الحكومة المصرية ؟ فاكفهر وجهه ، وتغير لونه ، وأخذ يؤول هذه العبارة بغير المقصود منها ! فقلت : إنها عين ما قصد كرومر بعبارة كون الانجليزي - مها صغر - يرأس المصرى مها كبر ! وحالة الوزارة في الزمنين واحدة !

قال بطرس : إن هناك خلافا ، لأن الأولى كانت ساكنة ، والانجليز يتحركون ، أما الآن فالوزراء يتحركون ! قلت : ولكنهم يتحركون بحركة غير ذاتية^(٥١١) ، والمحرك لهم الانجليز على رأى غورست ! وعلى هذا الاعتبار تكون الوزارة الأولى أصرح ! - وعلى الأقل لم تكن تكلف بتبرير أعمال مخالفة لاعتقادها ! ثم خضنا في أحاديث شتى لا أهمية لإثباتها .

قال رشدى : إنا نريد أن نعين بلجيكيًا مكان ويلمور ، لأنهم أبوا أن يعين مصرى فيه . قلت : مادام هذا البلجيكي لا يعرف اللغة العربية ، فلا خير في تعيينه . وإذا لم يكن بد من تعيين أجنبى في هذه الوظيفة ، فيلزم أن يكون عارفا باللغة العربية .

فقال : لو قلت ذلك عينوا انجليزيا يعرف العربية ! قلت : ليس عندهم من يجمع - إلى هذه المعرفة - شهادة الليسانسيه ، ولو كنت

(٥١١) في الأصل : « بحركة بغير غير ذاتية » ، وقد حذفنا « بغير » .

مكانك لعارضة أشد المعارضة في ذلك . فتلعم رشدى . وعند ذلك ذكرته بما كان طلبه منى - وهو مدير الأوقاف - في محفل حاشد من الناس ، من رفت المدرسين الانجليز ! قال : كنت اذ ذاك لا أعرف أسرار الحكومة !

١٧ مايو سنة ٩٠٩

أخبرنى سعيد أنه وقع بينه وبين شيتى خُلف^(٥١٢) في مسألة مراقبة لجان الأشقياء بمعرفة مفتشى الداخلية الانجليز ، فقد رفضها سعيد^(٥١٣) بعد أن ألح شيتى في تقريرها ، ولما رأى هذا الأخير تصميمه على الرفض ، انصاع اليه وأعلن بأنه رأى الحق معه !

نشر « المؤيد » بتاريخ ١٥ الجارى استعفاء السيد البكرى من شورى القوانين ، بناء على ما قاله غورست فيه ، وعلى كون المجلس - بشكله وحدوده - لا يمثل الأمة ولا يدل عليها . ولصدور هذا الاستعفاء من رجل لم يأنف الذلة في مواقف كثيرة ! ولم يألّف الشهامة [ص ٨٢٤] ، فقد خطر^(٥١٤) بفكرى أن هذه حيلة دبرت لحمل الأعضاء على الاستعفاء ، حتى يحسن التخلص من الذين لم ترق للجناب العالى والحكومة حركاتهم في هذه الأيام ، مثل شعراوى ، ومحمود سليمان - خصوصا وأن أسلوب الاستعفاء يقدح في مجلس الشورى أكثر من الاحتجاج على غورست ! لأن مفاده أن منح الأمة الدستور متوقف على سير مجلس الشورى بالحكمة والاعتدال ، وهذا

(٥١٢) أى خلاف .

(٥١٣) فى الأصل : « فرفضها » .

(٥١٤) أضفنا « فقد » لسلامة العبارة .

السير غير ممكن بالنسبة للحالة التي عليها المجلس ، فلزم استعفاء السيد منه ، حتى لا يتحمل المسؤولية عنه !

وقد رأيت اللواء تكلم - في عدد أمس - بهذا المعنى تقريبا ، ورأيت بطرس لاحظته ، ولكنه ألقاه على طريقته . وقال سعيد : إنه خطر بباله أن ذلك الاستعفاء ربما كان باغراء ، لا انحراف غورست الآن نوعا ، حتى يريه الخديوى عاقبة انحرافه . قال : ولكني بعد أن قرأت اللواء عدلت عن هذا الفكر ، وسيكشف الاستقبال^(٥١٥) خفايا الأمور .

أول يونيه سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار تحت رئاسة بطرس باشا غالى بمنزله ، في يوم الجمعة ٢٨ مايو سنة ٩٠٩ ، وحصلت المداولة فيه على زيادة ماهيات رجال موسيقى الجيش ، فتقررت . وعلى تمديد الاتفاق المعقود مع شركة الملح والصودا .

وبيان ذلك أن الحكومة تنازلت للسنديك^(٥١٦) المصرى - الذى حلت هذه الشركة فيما بعد محله - عن احتكار استخراج الملح وبيعه ، وحفظت لنفسها الحق أن تلغى الاحتكار ، وفي هذه الحالة يكون للشركة حق الانتفاع بملاحات المكس .

(٥١٥) أى المستقبل .

(٥١٦) السنديك هو اتحاد شركات احتكارى . وتوجد أنواع من هذه الاتحادات الاحتكارية . منها الكارتيلات ، والتروستات ، تقسم السوق .

ثم أبطلت الحكومة الاحتكار ، واتفقت مع هذه الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٥ على أن يكون لها حق الانتفاع - أيضا - بسائر ملاحات الحكومة مدة ست سنوات ، اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٦ ، وحرمت الحكومة على نفسها الانتفاع مباشرة من ملاحاتها في أثناء هذه المدة . ثم مدت الحكومة هذه المدة - أيضا - فجعلتها عشرين سنة ، عوضا عن ستة !

لكن الشركة لم تكف بعد ذلك بهذا التساهل ، ورغبت في تمديد آخر - أي زيادة عشر سنوات على المدة السابقة - وأن تتنازل الحكومة لها ، بدون ضمان ، عن جميع حقوقها في ملاحات دمياط ! فقبلت نظارة المالية منها ذلك ، وعرضت هذا الأمر على مجلس النظار ، للاقرار عليه ، وجاء في المذكرة المقدمة منها بتاريخ ١٨ مايو سنة ٩٠٩ أن الحكومة تعتقد أن لأهالي دمياط حقا في ملكية الملاحات المذكورة ، لأن بعضهم بيده سندات الملكية ، والبعض الآخر واضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية .

فعارضت أنا وسعيد معارضة شديدة في هذا الاتفاق ، وقلنا إنه لا يليق بالحكومة أن تسلط [ص ٨٢٥] شركة أجنبية على جماعة من رعاياها لتتقاضاهم حقا تعرف هي أنه ليس لها - خصوصا مع ما تعلمه من ضعف الأهالي وقوة الشركات الأجنبية . وما دام الأمر يدور على اتفاق ودي ، فالأليق بشأن الحكومة أن تحسم النزاع ، ولا تترك^(٥١٧) مجالا لتسلط القوى على الضعيف .

(٥١٧) في الأصل : « تطرق » .

فدافع بطرس عن المشروع دفاعا شديدا ، وقال : إن الحكومة عند الاحتكار دفعت للأهالى مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه ! وليس بمعلوم سبب هذا الدفع ! وعلى كل حال فليس للأهالى من حق ! وكان يساعده أحيانا المستشار المالى . ولكنى اشتدت فى المعارضة ، فتردد هذا الأخير ، وقال : إنه غير متثبت بهذا الاتفاق ، والمسألة تحتل البحث . وقال سرى : الأحسن تأجيلها ، واستشارة قلم قضايا الحكومة (٥١٨) .

ثم تأجلت ، وانصرف المستشار المالى ، فقال بطرس : ألا تدرون أن يد الخديوى فى هذه المسألة ؟ إن هذه الشركة لزرفوداكى (٢٥١٨) ، ويريد جنابه مساعدته فيها ! فاستغربنا وقلنا : ويل لنا بعد ذلك من ولى الأمر ؟ ولكنه لم يفاتحنا فيها .

(٥١٨) وفى الأصل : « واستشارة قلم قضايا » وقد أضفنا كلمة « الحكومة » ليستقيم المعنى .

(٥١٨ مكرر) يقصد بيت زرفوداكى بالأسكندرية ، وكان الخديو مشتركا معها فى صفقة استبدال تفتيش مشتهر بأرض وقف بجوار الكوبرى الأعمى (كوبرى الجلاء حاليا ، بحيث يكون ثمن تفتيش مشتهر زيادة على ثمن أرض الأوقاف بعشرين ألفا من الجنيهات ، ولكن عند عرض الأمر على مجلس الأوقاف الأعلى فى عهد كرومر (١٩٠٤) قلب الوضع ، فقدر أرض الأوقاف بثمن يزيد على أرض مشتهر بعشرين ألفا ، وقرر أن يدفع زرفوداكى عشرين ألفا حتى يكون ثمن التفتيش ١٣٠ ألفا فقط ، مما أغاظ الخديو الذى كان يرغب - كما كتب أحمد شفيق - فى بيع تفتيش مشتهر ، والاشتراك مع زرفوداكى فى الأراضى التى تشتري من الأوقاف (أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن . ص ٤٥ - ٤٦) .

١٢ يونيه سنة ٩٠٩

فى يوم الأربعاء ٩ يونيه سنة ٩٠٩ ، اجتمعنا بمنزل بطرس باشا ، وكان أهم ما دار البحث فيه هذه المسألة . فأخذ بطرس يؤيد الاتفاق المعروض ويقول : إني افكرت حلا للمسألة لوقبلته الشركة كان أحسن حل ! ذلك أن هناك بدمياط سبعة عشر ملاحه لم يُثبت الأهالى ملكيتهم لها ، فالحكومة تتنازل الى الشركة عن حقها فيها ، ثم تعفيها^(٥١٩) من المبلغ الذى تدفعه سنويا للحكومة فى مقابلة امتياز النظرون ، وأن تمد لها أجلها !

فقلت : إن الحكومة لا تدعى حقا فى تلك الملاحظات ، ولا معنى للتنازل لها عن المبلغ المذكور . واشتد الجدل بيننا ، حتى أخرج ، فقال : إن الخديوى وعد الشركة ! قلت : قطعت جهيزة قول كل خطيب ، لم يعد للمناقشة معنى ، ووجب علينا الطاعة وتنفيذ هذا الوعد — لا لأن للشركة حقا ، بل لأن وعد الخديوى واجب الوفاء .

قال : وكذلك غورست يريد فهو المسألة ، ورجال الشركة يوهمون بأن لديهم مكاتبات من كرومر وغيره ، فالأحسن أن ننبى المسألة غذا . قلت : رأى معروف ، وإذا كان هناك أمر من الخديوى ، فمطاع .

وكان الكل سكوئا الا سعيد ، فانه كان — أحيانا — يساعدنى ، مع أنه أخبرنى بأن الخديوى أرسل اليه — مع شقيق — يوصيه بمساعدة الشركة .

(٥١٩) فى الأصل : « تعافىها » .

وفى يوم الخميس ١٠ يونيه ، ذهبت فى الساعة ١١ لحضور مجلس
النظار بنظارة الخارجية ، فوجدت حشمت واقفا بالغرفة المعدة
لانعقاده ، وأفهمنى أرملى أن بطرس مع المستشار فى أودته . فدفعت
الباب ودخلت ، وتبعنى حشمت . وكانا يتكلمان فى مسألة الشركة
المذكورة ، ووجه بطرس محتقن !

وفهمت أن المستشار لم يكن يوافقه فى المسألة . وأخيرا قال له :
الأحسن أن نبعث بسندينو^(٥٢٠) لسعد ، وهو يناقشه . وفى آخر الجلسة
أعيد الكلام فى المسألة ، فطلب رشدى - بصورة الاستفهام - أن يقبل
ما عرضه بطرس . ولمعارضة المستشار المالى ، تأخرت^(٥٢١) الى
اكتوبر .

ثم تداولنا فى المسائل المعروضة ، ومنها لائحة المعافاة من القرعة
العسكرية . فرغب المستشار المالى أن يُنظر ما طلب من التعديل فيها
بمجلس المعارف الأعلى . فقلت : إن هذا مضيع للزمن بلا فائدة ،
خصوصا وأنى قبلت هذه التعديلات ، اذ لا أهمية لها .

وحينئذ دارت المناقشة فى هذا الموضوع ، فكان من رأى بطرس ،
والمستشار المالى أن الناظر^(٥٢٢) لا يسوغ له ، فى مجلس الشورى ، أن
يقبل عن الحكومة شيئا ، بل اذا طلب منه أمر يؤجل النظر فيه .
قلت : إن هذا يضيع من فائدة حضور النظار فى مجلس الشورى ،
ويسقط من كرامتهم . ولا يمكن أن أتناقش فى أمر لم أكن حرا فى إبداء
الرأى فيه . فقال رشدى : إنه يلزم فى هذه المسألة المخصوصة تنفيذ

(٥٢٠) هكذا تقرأ .

(٥٢١) أى تأجلت .

(٥٢٢) يقصد هنا سعد زغلول .

ما اتفق عليه ناظر المعارف مع مجلس الشورى ، وفيما بعد لا يتعهد الناظر بشيء . قلت له : هذا رأيك ! قال : كيف العمل ؟ فقال سعيد : ان مركزنا في مجلس الشورى يكون حرجا جدا . ولقد أخرجوني في هذا اليوم ، حتى كنت لا أدري ماذا أقول لهم .

قلت : أنا لا أفهم أنى أكون ملزما بتأجيل النظر في مسألة اتضح الحق فيها من المناقشة وضوحا جليا ، ولم يكن للتعديل أهمية فيها . لأنى اعتبر نفسى - بمجلس الشورى - ممثلا لمجلس المعارف الأعلى ومجلس النظار ، ومعتبرا عارفا بكل ما يصح قبوله ، وما لا يقبل . والأحسن - فى هذا الموضوع - أن كل مشروع يعرض على مجلس الشورى نتداول جميعا فيه ، ويعرف كل منا مقدار ما يصح التساهل فيه من تعديله ، وما لا يصح ، حتى لا يتخبط فى المناقشة بمجلس الشورى بشأنه .

قال بطرس : ومع ذلك لا ينبغي له أن يقبل التعديل ، إذ لا يمكن التمييز بين المهم وغير المهم . قلت : انى أفضل فى هذه الحالة ألا أحضر مجلس الشورى ! قال هذه مسألة أخرى . ثم انفض المجلس ، وانصرف المستشار المالى .

وأخذ بطرس ينفخ ، ويحمد الله على تأخير مسألة الملاحظات ! [ص ٨٢٧] كأنه لم يجادل عنها بالأمس ، ولم يلح فى مساعدتها ! فقلت له : إنى كنت أحب أن تعضدنا - خصوصا أمام المستشار المالى - فى مسألة شورى القوانين ، لأن الطريقة التى يراد أن نسير بها فى مجلس الشورى ، طريقة غير مفيدة من جهة ، ومحطة بنا من جهة أخرى ، فقال : أنا كنت أقول ذلك لأجل أن أستلفته هو لما أنهامكم عنه ، فإنه يتفق باسم الحكومة أحيانا ! فأردت أن أفهمه - بطريق

الاشارة - أنه لا ينبغي له ذلك ، وأخذ يكرر هذا القول ، فقلت : ولكنها اشارة بعيدة تكاد ألا تفهم ! .

وقال سعيد - في مسألة الملاحظات - إنه يظهر أننا كلنا مُرَوِّصُونَ (٥٢٣) ماعدا سعد ! غاية ما في الأمر أني صرحت (٥٢٤) وغيرى لم يصرح ! ثم سألت رشدي : هل لم يتكلم معك أحد في هذه المسألة ؟ فأنكر ! فألح عليه الحاحا شديدا ، وذكر له اسم شفيق (٥٢٥) . فقال : إنه تكلم معي بعض كلام خفيف ! وسئل حشمت ، فقال : ان هذه الحالة تصفية للماصي . وانصرفت مع سعيد وقد بلغ منا الاستغراب مبلغه !

حضرت مجلس الشورى يوم الثلاث أول يونيه سنة ١٩٠٩ . ولما دارت المناقشة فيه على لائحة معلمات الكتاتيب ، طلب مرقس بك سميكة (٥٢٦) ألا يجعل الامتحان في الدين شرطا في قبول التلميذات بها ، حتى يصح بذلك لغير المسلمات الدخول فيها . فاستغربت من هذا الطلب ! خصوصا وأن هذا الطالب (٥٢٨) كان يُلقب للانجليز (٥٢٩) أنهم لا يريدون أن تختلط بناتهم ببنات المسلمين ،

(٥٢٣) أى : أوصوا بالقبول من قبل الخديو .

(٥٢٤) أى كنت صريحا ، أو صرحت بذلك ، أو اعترفت .

(٥٢٥) أحمد شفيق ، رئيس الديوان الخديوى .

(٥٢٦) مرقس بك سميكة عضو معين في مجلس الشورى في ٢٤ ديسمبر

١٩٠٦ ، وقد عين بدلا من باسيلي تادرس باشا الذى فصل من وظيفته

لمرضه .

(٥٢٨) أى مرقس سميكة .

(٥٢٩) أى يقول للانجليز ، أو يفهم الانجليز .

لفساد أخلاق هؤلاء ! وأن هذا هو السبب في عدم وجود قبطيات بالمدرسة السنية التي لا تدخل للديانة فيها . وقلت إن المسيحيات لا يرغبن في الدخول في هذه المدرسة . وإذا أقبلن عليها ، ننظر في شأنهن . فاكتمى بذلك ، وانتهت المسألة عند هذا الحد .

غير أن الجرائد الانجليزية أكبرت شأنها ، واتخذتها دليلاً على التعصب الديني ، وأن مجلس الشورى عبارة عن جمعية محمدية تألفت لنصرة الاسلام ، لا للنظر فيما يقتضيه الصالح العام . وثارت ثائرة الجرائد القبطية ، وزعمت اضطهاد الأقباط !

حصل ذلك والجرائد الاسلامية ساكنة ساكنة ، كأن الأمر لا يعنيها^(٥٣٠) ! فحركت من ساكنها ، وأوعزت الى الجرائد المسيحية بحقيقة الأمر ، فنشرتها ، بعد أن صبغت بصبغتها ! فسعيت أن أوضح ذلك في مجلس الشورى ، ونتج عن هذا المسعى أن ألقى على ابراهيم بك عبد العال ، نائب الفيوم ، سؤالاً في هذا الموضوع ، فبينت الحقيقة فيه بيانا شكرني عليه الأعضاء الأقباط .

وخلاصة هذا البيان أن هذه المدرسة خاصة بالمسلمين ، وأن هناك مدرسة عامة لهم ولغيرهم ، وأن ليس [ص ٨٢٨] لغير المسلمين أن يطلبوا تعديل بروجرامات مدارس المسلمين حتى يكون لهم حق الدخول فيها ، بل لهم أن يطلبوا أن يكون لهم مدارس مثلهم ، وعلى الحكومة أن تنظر في طلبهم اذا سمحت لها الظروف بذلك .

ثم تقابلت مع بطرس ، وسألته رأيه فيما قلت ؟ فقال : حسن . وسارع الى الكلام عن^(٥٣١) مرقس سميكه ، فامتدحه بملء فيه ،

(٥٣٠) في الأصل : « لا يعنيهم » .

(٥٣١) في الأصل : « الكلام على » ، والفرض : « التحدث عنه » .

وبالغ في نهايته ، وذكائه . فقلت : ولكن الروح التي ينبعث عنها مثل هذا الكلام لا خير فيها ، لأنه ليس من مصلحتكم التنبيه بالفوارق بيننا وبينكم ، ولا الظهور أمامنا بمظهر المهضومي الحقوق الذين يريدون الحصول على حقوقهم ! وكان على سميكة - وهو عضو في مجلس المعارف الأعلى - أن يكلمني في هذا الشأن ، قبل أن يرفع صوته في مجلس الشورى بهذا الكلام ! فقال : إنه ولد مجنون !

عند نهاية الجلسة سألتى علوى باشا^(٥٣٢) السؤالين الآتين : ما الذى جرى في التقرير الذى قدمه للمعارف محمود بك عبد الغفار ؟ وهل للتعليم باللغة العربية علاقة بالسقوط في امتحان الدراسة الثانوية ؟ فأجبت عن الأول بأنى مهتم بتحقيق مشتملات التقرير المذكور . وأرجأت الإجابة عن الثانى الى غد .

وتكلمت مع دنلوب في شأنه ، فحاول أن يجعل للتعليم دخلا في السقوط في القسم الأول ، فطلبت منه البرهان ، فلم يستطع اليه سبيلا . ثم حصل الاتفاق على الجواب الآتى : « إنه لا علاقة للتعليم باللغة العربية في السقوط المذكور » . ثم توجهت إلى مجلس الشورى ، وألقيت عليه هذا الجواب ، فكان له أحسن تأثير على الأعضاء وعلى غيرهم من الحاضرين ، وعده بعضهم جرأة منى تستحق الاعجاب ، وأبدى له البرنس حسين امتنانا عظيما .

(٥٣٢) محمد علوى باشا .



الكراسة الرابعة عشرة

الكراسة الرابعة عشرة

من ص ٧٢١ الى ص ٧٥٨
من ٣ مارس ١٩٠٩ -
الى ١٢ يناير ١٩١٠

محتويات الكراسة :

- اندلاع المظاهرات في أعقاب صدور قانون المطبوعات .
- تهديد سعد زغلول بالقتل .
- فكرة سعد زغلول في احياء الترجمة .
- محاربة الأزهر لمدرسة القضاء الشرعى .
- انابة سعد للقيام مقام رئيس النظار أثناء تغيبه .
- مشكلة القاضى الشرعى التركى .
- مسألة المندوب العثمانى .
- تأزم العلاقات بين سعد زغلول وصحيفة « الجريدة » .
- تفكير سعد زغلول فى الاستقالة .
- بيع سعد أراضيه فى قرطبة تمهيدا لاستقالته .
- العلاقة بين سعد زغلول وأخيه فتحى زغلول .

[ص ٧٢١]

٣٠ مارث سنة ١٩٠٩

شاعت اشاعات كثيرة ، عند اشتغالنا بالنظر في تقييد الصحافة ،
عن تهيج الخواطر ، وتناقلت الناس - حتى النساء - هذه الاشاعات ،
ومنها أن جماعة من طلبة المدارس أقسموا بالله أن يقتلوا كل ناظر
اشترك (٥٣٣) في التصديق على مشروع التقييد ! . ونقل ذلك حسين
صدقى الى خالته ، فملأ قلبها رعبا ، ورأسها وهما .

فلما كان يوم الجمعة الماضي ، اجتمع خلق كثير من تلامذة المدارس
والعمال في الجزيرة ، وخطب فيهم بعضهم ، ثم ساروا الى منازل
النظار - الا رئيسهم لبعده - والى عابدين ، وهم يصيحون بالألفاظ
الآتية : « فليسقط الظلم . . فليسقط قانون المطبوعات . . فليحى
العدل . . الخ » .

فلما أحست بهم حرمى ، ظنت أن الساعة قد أتت ! فلم يسعها

(٥٣٣) في الأصل : « اشتر » بدون كاف .

الا أن دقت التليفون لى فى الكلوب ، وقالت : إن كثيرا من الناس أحاطوا بالمنزل وهم يصيحون . وكان سعيد معى ، فترلنا وتوجهنا الى المنزل ، ورأيت حرمى فى حالة صعبة من الخوف والاضطراب ، فهدأت روعها .

وخرجت مع سعيد الى منزله ، ولم تكن حرمه فيه . ثم حضر رشدى ، وسرنا الى منزله ، فعلمنا أنه حصل به ما حصل عندى . ثم الى عابدين ، فلم نجدهم قد حضروا ، فانصرفنا الى الكلوب . وهناك أخبرتنا عابدين بالتليفون أنهم حضروا ، فقصدناهم فوجدناهم عائدین هادئين . فأخبر سعيد الخديوى فى القبة ، وأحضر الحكمدار ، ولم نجد لديه علما بالتفصيل . ثم عدنا الى الكلوب حيث تعشينا ، ويقينا فيه الى منتصف الليل .

[ص ٧٢٢]

وقد أحضرت حسين (٥٣٤) يوم السبت ، واستمعت (٢٥٣٤) منه عما قاله لخالته ، فلم يرد أن يقول شيئا . قلت : إن الامر خطير ، وهذه مسألة تتعلق بالحياة ، فأخبرنى بما علمت منها حتى أحاطت لنفسى . فقال : إن بعض تلامذة من الحقوق كانوا يتحدثون فى مسألة تقييد حرية المطبوعات ، فقالوا : إنه لا يحسن السكوت ، ولا ينفع الاقتصار على الكلام والمظاهرات ، بل لابد من العمل ، لابد من قتل النظائر الذين يصدقون على هذا المشروع . وحلف منهم جماعة — يبلغ عددهم عشرة — على ذلك . ولم يعين منهم الا اسم مصطفى الشوربجى ، وأمين الرافعى ، ورفيق رفعت — قريب توفيق رفعت القاضى بمحكمة استئناف مصر — ولكنه كان يعرف الباقي ، وتكتم .

(٥٣٤) حسين صدقى

(٥٣٤ مكرر) فى الأصل : « يوم واستمعت » ، وقد حذفنا كلمة يوم .

ولأن أحسن أن له ميلا معهم ! . وقد أخبرت بهذه العبارة زملائي
والخديوى ، وبناء على ذلك ، وعلى أنهم سمعوا مثل هذا من مصادر
أخرى ، تقرر أن يصاحب النظار حرس خفى على العجلات ،
وتخصص لكل ناظر عجلتان تتابعانه بالتناوب .
وبعد أن حصل ذلك ، شعرت أن هذا غير لائق ، وأنه ربما كان فيه
ما يمرض الجهلاء بنا ، ويوهمهم أن التعدى علينا من الأمور الهيئية ،
فنبهت على الحارسين أن يفارقانى فى أول النهار .
وأخبرت الخديوى بذلك ، فقال : الأحسن [ص ٧٢٣]
التحفظ ، لأن الحقودين^(٥٣٥) كثير . وكنا اذذاك سائرين فى جنيئة القبة
الى المحطة يوم ٢٨ مارث .

وقد تحدث الناس بذلك ، وكتبته جريدة « الوطن » ، فى سياق
التنديد على الحزب الوطنى ، بالعدد الصادر يوم ٢٩ مارث . وكلما
سألت واحدا عن مقالة الناس وأفكارهم ، يقول : إن الاستياء عام
جدا . ونشرت جرائد أمس اعلانات عن حصول مظاهرة كبرى
اليوم - ٣٠ مارث - وغدا ، ويوم الجمعة . وخففت جرائد^(٥٣٦) .
وقد صدرت أوامر للبوليس باتخاذ الاحتياطات اللازمة .
وحصلت المظاهرة فعلا آخر النهار ، حيث اجتمع فوق الألف
وخمسمائة نفس فى حديقة الجزيرة ، وخطب الخطباء فيهم ، ثم ساروا
فى الشوارع صائحين : فليحى العدل ، فليسقط^(٥٣٧) قانون

(٥٣٥) قراءة تقريبية .

(٥٣٦) انقطع الكلام .

(٥٣٧) فى الأصل : « فليحى » ! - وهى سقطه قلم .

المطبوعات ، فليسقط الاستبداد وحكومة الفرد - الى غير ذلك من الصباح . وقبض البوليس على بعض التلامذة ، الذين كانوا يسخرون من رجاله عند مسيرهم .

ولقد كنت أمس على أشد حالات القلق ، لأنى أشعر بأن فى النفس هياجاً ، وأن الجبان اذا حكم الجولة ، كان حيواناً مفترساً . وقد اجتمعنا بالأمس عند بطرس ، ورأيتهم مهموماً ، كثير التفكير ، وتعلو شفثيه طبقة بيضاء ، وعيونه حمراء ، ويظهر الشجاعة ، ولكن الخوف يملأ جوفه .

وكنت تكلمت مع دنلوب فى شأن ما يجب اتخاذه من الاحتياطات والاجراءات فى شأن مظاهرة الطلبة ، التى أعلنوا عن [ص ٧٢٤] مباشرة اليوم ، فوجدته يريد أن لا يبدى رأياً فيها ، وقال : إن غورست لا يريد الدخول فيها . فقلت : إن من رأى منعها تنفيذاً للمادة ٨٧ من قانون نظام المدارس . فبعد تردد قال : وإنى معك .

وذهبت الى رئيس النظار ، فلم يوافقنى على استعمال القوة للمنع ، وإنضم اليه سعيد ورشدى والمستشار المالى ، وطلبوا منى أن أتعرف أسماء الذين يترأسون على هذه المظاهرات .

حالى النفسية :

كنت شديد الفكر ، كثير الوهم ، أتوقع أن يتعدى علينا المتظاهرون ، لأن فيهم قوما ضعاف الأحلام ، قصار النظر ، وربما هيجتهم الخطابية ، فانسابوا علينا ، وانقضوا انقضاض الذئب على الفريسة . وكانت جنازة امرأة والد عبد الرحيم صبرى قد توفيت ، ولا بد من السير خلفها . فسرت لا من غير خوف ، وكنت كلما لمحت تلميذا توهمت فيه شقياً . ولكن زالت هذه الحالة بعد الساعة ٧ مساء .

ولما أصبحت ، وجدت جريدة مصر قد كتبت فصلا في شأن حديثنا نحن الثلاثة مع محرر جريدة « لوجورنال دو كير » ، وحملت فيه على من دون أصحابي ! . فضقت من وقاحتها ، وقلت : ربى إني تبت إليك أن أدافع عن قوم لا خلاق لهم إن () (٥٣٨) . ولما وردت البوستة ، استلمت فيها كتابا مرشوقا بالدبوس ، فيه يقول الكاتب : قد خنت أمتك [ص ٧٢٥] ولا بد من قتلك ولو بعد حين ! . فلم أتمالك أن قلت في نفسي : لعنة الله على هذه الأمة ، انها لا تكره إلا أبناءها المخلصين () (٥٣٩) .

وانقبض صدرى من هذه الساعة ، حتى اجتمعت في نظارة الخارجية بسعيد وعبد الخالق ورشدى ، وتكلمت بلهجة شديدة ضد الجرائد السفهية عموما ، « واللواء » خصوصا . وقد استغرب الحاضرون حدثى ، وفسرت لهم بعد ذلك سببها .

(٥٣٨) كلمتان غير مقروءتين ، وقد تكونان : حصلهم اليأس ، أو

حضمهم الناس .

(٥٣٩) كلمة غير مقروءة . والعبارة كلها تشبه عبارة مصطفى كامل في خطابه الى صديقه فؤاد سليم حجازى يوم ٢٩ أغسطس ١٨٩٥ ، التى يقول فيها : « دعنى بالله عليك من هذه الأمة التى ابتلائى الله بأن أكون واحدا من أبنائها » . ولا يجب أن تحمل على ظاهرها ، فهى تعبير عن معاناة الزعيم النفسية حين يجد أن عمله من أجل أمته لا يلقى التقدير الكافى ، أو يلقى النكران . ولكن شدة إيمان الزعيم بأتمه يدفعه الى التمسك بالدفاع عن مصالحها ، رغم كل ما يلقاه على يدها ، حتى تستقر له الزعامة ، وتدين الأمة بها له — كما حدث بالنسبة لمصطفى كامل فيها بعد ، وكما حدث بالنسبة لسعد زغلول .

٣١ مارث

تظاهر كثير من الناس والطلبة ، وطافوا الشوارع بعد أن خطبوا

خطبا مهيجة في حديقة الجزيرة ، وألقوا أشعارا غاية في الحماسة ،
وتقرر محاكمة الخطباء على تهيجهم ، وطعنهم في الخديوى ووزارته .
وقبض على تلميذ من الخديوية يدعى عباس حلمى ، وآخر من يدعى
مختار ، من مدرسة الفنون الجميلة ، وحكم على كل منهما - فى اليوم
التالى - بالحبس ٢٠ يوما ، نظير تعديهما على رجال البوليس بالضرب .
وقد رفت الأول لذلك .

ثم حصلت مظاهرة أخرى فى اليوم التالى من الطلبة فى الجامع
الأزهر ، والمدارس على اختلاف أنواعها . ولكن البوليس أراد صرف
المتظاهرين فى ساحة الأوبرا^(٥٤٠) ، وصدهم عن السير فى شارع
كامل ، فلم يمتثلوا ، فاستعمل الشدة معهم ، بأن زحف عليهم بخيله
ورجله ، ورش الماء عليهم بمضخات الحريق ، فتفرقوا .

ولكن نلاحظ أن سعد زغلول عانى على يد مصطفى كامل ما كان
يعانيه مصطفى كامل على يد خصومه حتى دفع الأخير الى الكتابة لصديقه
فؤاد سليم حجازى فى يوم ١٦ يونية ١٨٩٥ يقول : « إن لا استطيع
الاعتماد على أحد من أبناء جنسى ، وإنى اذا صودرت (أى منعت من
العمل) يوما بأى صورة كانت ، لا أجد من أمتى عضدا أونصيرا !
على أن الأمة المصرية لم تحذل مصطفى كامل ، كما أنها لم تحذل سعد
زغلول ، رغم كل ظلام اليأس الذى ملأ قلب كل منهما فى فترة من
الفترات ! .

(٥٤٦) فى الأصل : « الأوبرا » .

ونادت الجرائد ، في اليوم التالي ، بالويل والشبور وعظائم الأمور ،
واتهمت رجال البوليس بالقسوة البالغة ، والشدة الفائقة .

ولما اتصل خبر الحادثة لبطرس تأثر تأثراً شديداً ، وكنايوم جمعة —
الذي تلى آخر مظاهرة — عنده ، فلم يرد أن يفارقه ، [ص ٧٢٦] (٥٤١)

وعزم (٥٤٢) أن تتغدى معهم (٥٤٣) ، وكنت أنا وسعيد . وقد حلف أنه
تأسف أكثر منا لإصدار قانون المطبوعات . ومما قال في هذا اليوم ، أنه
كان يستعمل كجاسوس أيام الثورة العراقية (٥٤٤) . وأنه ترجى
جورست أن يمنع الخديوى من إعطاء الرتب والنياشين (٥٤٥) .

وقد ركبت معه الى مولد النبی ، وكان خائفاً يترقب . وكان الطلبة
قد نصبوا خيمة في مدخل المولد ، وعلقوا في جوانبها فانوسين مكتوباً
عليهما أحاديث وآيات مثل : « وشاورهم في . . . » (٥٤٦)

(٥٤١) هذه الصفحة سطر سعد زغلول في أولها ما يشبه عنواناً فرعياً نصه :
« رأى بطرس في عبد السلام المويلحي » . ثم نسي أن يذكر هذا
الرأى !

(٥٤٢) أى بطرس غالى .

(٥٤٣) أى تتغدى في بيته .

(٥٤٤) يريد أن يبرهن على ثوريته .

(٥٤٥) وضع سعد عنواناً فرعياً لهذه العبارة نصه : « سعى بطرس في إبطال

الرتب والنياشين » .

(٥٤٦) الكلام مقطوع .

[ص ٧٢٧]

١٠ مايو سنة ٩٠٩

أرى أن يترجم الى العربية أصول العلوم الموجودة في الكتب
المعتبرة .

ولقد أشرت الى ذلك في حديث لي مع غورست ، فتهرب منه .
وتحدثت فيه مع دنلوب ، وبوت كريتر^(٥٤٧) وغيرهما ، فلم يبدوا
معارضة . ويلوح في خاطري أن نفعل ذلك من ايراد الكتبخانة
الحديوية ، الذي يربو الآن على مصاريقها - إن لم نجد من المسالية
مساعدة عليه . واذا تعذر علينا ذلك ، وجب هزيمة الأوقاف نحو هذه
الغاية .

يجب أن تكون غاية عملي جعل التعليم أهليا - أى باللغة
العربية - في المدارس المختلفة . وقد أشار الى ذلك السير^(٥٤٨) إلدون
غورست في تقريره عن سنة ٩٠٨ . وللوصول الى هذه الغاية يجب
أولا : ترجمة الكتب الموضوعة في أصول العلوم على اختلاف أنواعها .
ثانيا : تربية المدرسين . وقد أخذت في الثاني .

غير أنه يلزم لذلك النظر في عدد من يلزم من المدرسين للمدارس
الثانوية والعالية كل سنة في المواد المختلفة ، والعمل على تخريج العدد
المناسب .

(٥٤٧) بويد كريتر ، المفتش الأول بنظارة المعارف .

(٥٤٨) في الأصل : « السراء » .

وبما أن الشروع حصل في العلوم الرياضية ، فاللازم أن ينظر من الآن في أن تلامذة المهندسخانة والطب يهيئون لأن يكون منهم معلمون في هذه المدارس . ثم يلزم ارسال بعض تلامذة مدرسة الحقوق الى أوروبا لتعلم فن الحقوق^(٥٤٩) .

[ص ٧٢٨]

إنه يصعب على التلامذة ، الذين تلقوا الرياضيات باللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية ، أن يكملوها باللغة الأجنبية في مدرسة الهندسة . ولذلك يلزم النظر فورا في أن يكون التدريس في هذه المدرسة اعتبارا من سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١١ باللغة العربية .

أما في مدرسة الحقوق فاللازم الاشتغال من الآن بها ، وأما مدرسة الطب فقد أبتدىء بالأشتغال بها ! .

ويظهر لي أنه يلزم أن يعلم القسم العلمي كله باللغة العربية ، وأن يكون التدريس العالي بها أيضا .

[ص ٧٢٩]

في يوم ١٨ مايو سنة ١٩٠٩

حالتى اليوم : لم يكن الخديوى نصيرا لى ورئيس الوزارة بطرس يشكونى اليه . ورئيس الجامعة المصرية يتنكرنى ويريد أن يكون للجامعة علاقة بدنلوب دوق ! . ودنلوب حائق على حاقده يشكونى للسير إلدون غورست في خصوص تعيين الانكليز^(٥٤٩) للتدريس في

(٥٤٩) يلاحظ استخدام سعد زغلول لفظ « فن » بدلا من « علم » .

(٥٤٩ مكرر) في الأصل : « الانكليزى » .

المدارس الثانوية باللغة العربية . ومستر ولز غضبان لأنى (٥٥٠) لم أوافقه على معاينة بعض المدرسين الوطنيين حفظاً لتفوذ ناظر المدرسة الذى يريد أن يستبد فيهم ، ولا على تعيين رودك ، المرفوت من الأشغال ، لعدم الأهلية . وكارينتر وسوانسن فى حنق شديد ، لأنى سألتها عن سبب عدم عرض الميزانية على قبل عرضها على برناريك . انى فى وسط هذه الأهوال أغاضب كل انسان ! . اذ أقترح ارسال بعض . . . (٥٥١)

[ص ٧٣٠]

٢٣ مايو سنة ٩٠٩

وطنى

خدوية	٤٧	٢٤
سعيدية	٣٧	٢١
رأس التين	٥٤	٣٤
توفيقية	٥١	٢٣
	—	—
	١٨٩	١٠٢

فى المدارس الثانوية عدد ١٨٩ موظفا ، منهم مائة موظف وطنى و٢ (٥٥٢) لم يتجاوز ماهية أعلاهم ٣٥ جنيه ، ولا ينقص أدناهم عن ٦ جنيه ، وليس فيهم — مع ذلك — من يتناول هذا المبلغ الا ثلاثة ، ومن

(٥٥٠) هذه الكلمة مكتوبة مجزأة ! فقد كتب سعد زغلول « لا » فى آخر السطر ، و « نى » — وهى تكملتها — فى أول السطر التالى ! .
(٥٥١) الكلام مقطوع . ويوجد فى نهاية الصفحة كلمة غير مقروءة ، مكتوبة بحروف لاتينية .

(٥٥٢) هكذا ورد فى الأصل ، ويقصد ١٠٢ من الموظفين الوطنيين .

يتناول ٣٢ جنيه واحد ، ومن يتناول ٢٨ جنيه واحد ، ومن يتناول ٢٤ جنيه أربعة ، والباقي ما بين ستة وعشرين . وليس من الأجانب من يتناول أقل من ٢٤ جنيه ، وأعلاهم ١٠٠٠ جنيه ! .

نشر المستشار اعلانا في الجرائد الانكليزية في سنة ٩٠٧ ، ثم في سنة ٩٠٨ ، مفاده أن الانكليزي يمكنه — بعد تثبيته في الخدمة — أن تزيد ماهيته تدريجيا من ٢٤ جنيه الى غاية ٣٢ جنيه . فاذا أمضى الامتحان الراقى ، ومكث خمس سنوات من تاريخ خدمته ، ترشح للدرجة التى من ٣٥ حنيه الى ٤٥ جنيه — متى حسنت الشهادة فى حقه .

يزعمون أن هذا الاعلان صدر ونشر ، ولكنى لا أعرفه ، ولم يعرض على ، ولم أعلم بمصرى يفيد من الاقرار مطلقا (٥٥٣) .

[ص ٧٣١]

وقد رأيت هذا الاعلان ، وهو محرر على هيئة مذكرة ، وممنون بأنه مذكرة سرية ، ويشتمل على ذلك المضمون . ولم ينشر فى الجرائد ، ولكن الذى نشر فى الجرائد ، هو اعلان عن خلو بعض الوظائف فى نظارة المعارف ، ودعوة المترشحين الى أن يتقدموا الى هذه الوظائف ، وأن يطلبوا البيانات اللازمة من المستشار . وهذه المذكرة هى تلك البيانات .

وقد أطلعنى مغربى بك اليوم — ٢٤ مايو — على مذكرة مرفوعة من اللجنة الادارية العمومية الى مجلس المعارف الأعلى ، مما جاء فيها أنه

(٥٥٣) قراءة اجتهدية ، وقد أضفنا « من » لىستقيم المعنى .

يلزم تشجيع خمسين موظفا انكليزيا ، واحداث درجات راقية كل سنة ، لمن يمضى الامتحان الراقى منهم ، ويكون لبث في نهاية درجته ثلاث سنوات . وهذا الشرط غير موجود في الاعلان السالف بيانه ، انما الشرط أن يمضى في الخدمة ثلاث سنوات زيادة عن السنتين الأوليين (٥٥٤) فقط .

هذه المسألة تجعلنى ابحث عن المذكرات التى كانت تقدم الى مجلس المعارف الأعلى عن الميزانية ، من يوم أن تقررت هذه العادة ، لأنها توضح سير المعارف .

[ص ٧٣٢]

في يوم ٢٧ مايو سنة ٩٠٩

أخبرنى عاطف أمس وأول أمس أن الشيخ شاكِر ، وكيل مشيخة الأزهر ، أحضر بعض المدرسين فى مدرسة القضاء الشرعى من العلماء ، ونبه عليهم ألا يدرسوا فيها ، أو يتركوا الأزهر ! . فكتب اليه شيخهم ، الشيخ عبد الغنى محمود ، بأن الجمع بين الاثنين جائز ، ولا مانع منه . وقبل الشيخ طموم أن ينقطع عن المدرسة الى الأزهر ، لأن راتبه حصل فيه ١٢ جنيه ، ولم يجب الشيخ أحمد بجواب قاطع .

وهذا بداية حرب للمدرسة . وأخبرنى المذكور - أيضا - أن الشيخ شاكِر يطرد من الأزهر كل مجاور رآه ، أو علم أنه يذاكر للدخول فى امتحان المدرسة . قال : وهو يفعل ذلك كله باسم الخديوى .

(٥٥٤) فى الأصل : « الأولتين » .

انظر يا رعاك الله حالتي بين هذه الأحوال : محتل طامع في البلاد يريد ألا ينبغ فيها نابغ ، ويأخذ الطريق على كل راق ! وأمير يعاكس الإصلاح ، ويعمل غاية جهده في هدم ما بنى منه ! وأمة غافلة ، أو لاهية ، أو مشغلة بالسفاسف والهذيان ! وأنا بين هذه العواصف لا يستقر لي حال من القلق ، ويخطر في البال أن أدع الأمور تجري في أعنتها ، وأتوكل على الله الخالق الباري .

٣ يونيو سنة ٩٠٩

قال مستر ولز إنه يثق بمستر هولت ، ولذلك عرض تعيينه بصفة مؤقتة .

[ص ٧٣٣]

شرعت في ارسال بعض التلامذة من مدرسة الحقوق للبلاد الأوربانية ، فحصل تلكؤ وتناقل واعتراضات ساقطة . وأخيراً قرأ الرأي على ارسال أربعة .

وأراد ناظر المدرسة ارسال عزيز حسني ، فعارضت تحقيقه ، فحصل الحاج في تعيينه ، وتوسط فيه بطرس^(٥٥٥) ، وغورست ، وجلبيرت^(٥٥٦) ، ورشدي . وقبلت على شرط أن يكون خامس . ثم قيل إن الأحسن أن يكون الارسال الى لوزان ، بناء على رأي مستشار في محكمة الاستئناف يدعى ()^(٥٥٧) . وانتهى الأمر على أن ابحت الحالة ، فبعتها ، وتبين أن الدكتوراه ليس لها درس خاص في هذه

(٥٥٥) وقد تقرأ « مغربي » ، وإن كان الأرجح ما أثبتناه في المتن .

(٥٥٦) قراءة ترجيحية .

(٥٥٧) اسم غير واضح .

المدينة . ورأيت ألا ارسل اليها لهذا السبب ، ولكونها
(٥٥٨) ، وان يكون الارسال الى « فرنسا » ، وكتبت بذلك
من أوروبا الى بطرس وسعيد ، ثم . (٥٥٩)

حضرت في بورت سعيد واستقبلني وكيل المحافظة بأمر من (٥٦٠)
بطرس ، وحملت في الطريق أن اشاعات انتشرت بتغيير في الوزارة ،
بأن ينقل رشدي رئيساً لأقلام المعية بعد توحيدها ، وشفيق للمعارف ،
[ص ٧٣٤] وسعيد للحقانية . وقد قال المقطم - بعد أن نشرها -
أنه لم يعثر لها على أثر في الدوائر الرسمية ، غير أني وجدت مطابقة لما
كنت أحس به . ومع ذلك فلم أحفل بها ، لأنني عقدت النية على أن
لا أعبأ بمثل هذه (٥٦١) الوظيفة ، وأن أسير على طريقي من ارضاء
الذمة ، والاتكال بعد ذلك على الله .

وقد حضرت الى العاصمة في صالون خاص ، واستقبلني رجال
المعارف على المحطة ، وكان معي كل من عبد اللطيف المحامي وحسن
صبري . وتقدمني الأول عند وصول القطار ، ومكث مانعاً لي من
النزول - بمكالمته مع آخر مدة - تضجّر في أثناءه مغربي .

حضرت الى الديوان في اليوم التالي ، وقابلت بعض الموظفين
الذين تواردوا للسلام . ونظرت في بعض الأعمال .

(٥٥٨) عبارة غير مقروءة .

(٥٥٩) الكلام مقطوع .

(٥٦٠) قراءة اجتهدية .

(٥٦١) غير موجودة في الأصل ، وأضيفت ليستقيم المعنى .

وعلمت من فؤاد أن سعيد تأثر من كوني لم أكتبه في أمر تحويل تلامذة الارسالية على مصلحة الصحة ، دون الاكتفاء بكشف أطباء النظارة ، وأنه - نظرا لذلك - أبي أن يكشف عليهم بواسطة هذه المصلحة ، وأنه كان مشمترا ، شديد الوطأة^(٥٦١) ، لا يسمع لأحد في المعارف قولا . [ص ٧٣٥] وقال لي المغربي : إنه مثلك في الفكر والمشرّب .

وعلمت أن مظاهرة حصلت يوم الأحد الماضي من بعض الطلبة لعبد العزيز الشاويش ، وقرر المتظاهرون أن يصنعوا له وساما . وأن ناظر الداخلية لما علم بالمظاهرة ، حضر الى مصر ، واستحضر بعض أرباب الصحف ، ونصح لهم ألا ينفذوها^(٥٦٢) .

حضر شخص يدعى خلاط ، يقول إن ناظر الداخلية تكلم معه بالتليفون بأن^(٥٦٣) بطرس باشا يرغب أن يعرف أسماء الخمسة أشخاص الذين يراد ارسالهم الى أوروبا . وجلس من غير استئذان ! وبلغني الرسالة ، فقلت له : إني قادم الى اسكندرية غدا ، وأتكلم معهم في هذه المسألة . ولم أعلم السبب في كون سعيد تكلم معي بواسطته على هذه الطريقة !

طلبت مس جوسو^(٥٦٤) مقابلي ، فقابلتها في الحال الساعة ١٠ ، ٤٠ .

(٥٦١ مكرر) في الأصل : « الوطئة » .

(٥٦٢) هكذا تقرأ ، اي نصحهم الا ينفذوا الفكرة .

(٥٦٣) في الأصل : « أن » .

(٥٦٤) هكذا تقرأ : ، او « موسو » .

قابلنى رشدى فى المحطة يوم ٩ سبتمبر — بمحطة سيدى جابر —
وحكى لى أن بطرس كتب اليه خطابا فى شأن الحديث الذى نقلته
عنه^(٥٦٥) جريدة « الكورييه أدريان » فى الأستانة . وأنه أجابه عليه ،
وقال أن لاشيء من الاشاعات المغرضة بصحيح . ثم رافقنى الى منزل
زيزينيا ، وتركنى وعاد الى المحطة لأنه كان متوجها الى مصر .

فدخلت على بطرس ، فوجدت^(٥٦٥) لديه سعيد وحشمت ،
ورأيت الأخير مكتئبا لم يحين بتحية . وطال الحديث بيننا ، وهولم ينبس
[ص ٧٣٦] ببنت شفة . وتوهمت من ذلك أن فى الأمر شيئا . وقال
سعيد إن هناك إشاعة بأنك ستعين رئيسا للنظار ! فلم أستحسن هذا
من سعيد أمام بطرس .

ولما انفردت به قال : إنه ورد اليه خطاب من باريس من منذ
شهر ، بهذه الاشاعة ، عن كلوب ()^(٥٦٦) ، والراوى حسن
صبرى ، فقلت : اذا كان الأمر كذلك ، فالاشاعة كاذبة ، لأن صبرى
كان معى ، ولم يقل لى شيئا من ذلك .

أمضى بطرس جميع القرارات التى تقررت بالمجلس يوم سفره ،
وكذلك الخطابات اللازمة لتنفيذها ، على أن الزمن الذى مضى ما بين
انفضاض الجلسة^(٥٦٧) فى الساعة ١١ ، وقيامه الساعة ٤ بعد الظهر —

(٥٦٥) أى عن رشدى .

(٥٦٥ مكرر) فى الأصل : « وجدت » .

(٥٦٦) كلمة قد تقرأ « فرادى » .

(٥٦٧) فى الأصل : « انعقاد انفضاض الجلسة » . وقد حذفنا كلمة « انعقاد »

ليستقيم المعنى .

لا يسع النظر في هذه الأعمال كلها^(٥٦٨) مع تحضير لوازم السفر ، التي كان يقول عنها انه لم يعدها لغاية الآن ! (انعقاد مجلس النظر) .

لما عرض بطرس تعيين خلف له ، قال : اذا كنت أسافر ، فيكون في الخارجية رشدى ، وفي الرئاسة سعد . ولم يجاب الخديوى الا بالكلام فى مسألة عزيز باشا عزت !

بعد عودتى ، رأيت لهجة جرائد الحزب الوطنى متغيرة ، وتكىل لى كثيرا من المدح لسبب ولغير سبب ! ولا أدرى لذلك من باعث ! وقد قال لى الشيخ على يوسف انه سئل عن هذا الانقلاب فى اسكندرية ! . وأظن أن ذلك كان من الخديوى . ولكنه^(٥٦٩) قال^(٥٧٠) : إنه لا يظن أن له يدا فى ذلك . ولكن دعهم يتخطون فى ظنونهم ، والله علام الغيوب .

[ص ٧٣٧]

لم تنشر الإدارة الصادرة باقامتى مقام بطرس مدة تغيبه ، الا فى يوم السبت ١٩ سبتمبر سنة ٩٠٩ ، ولم يخاطبني الخديوى فى شأن هذه النيابة . وفى ليلة التبريك برمضان ، عندما اجتمعنا لديه ، قال إن بطرس الآن فى البحر ، وكان يلزمه أن يستريح بعد كل هذا العناء ، خصوصا والكل ضده الآن . فقلت : نعم ، انه تعب كثيرا ، والسفر فيه راحة له .

(٥٦٨) أضفنا : « كلها » لتوضيح المعنى ، إذ أن سعد زغلول يرى أن الوقت كان أقصر من أن يتسع لأداء هذه الأعمال كلها مع تحضير لوازم السفر ! وأن أداء بطرس كل تلك الأعمال يثبت أنه لم يكن صادقا فيما ذكره من أنه لم يكن قد أعد بعد لوازم السفر .

(٥٦٩) أضفنا : « ولكنه » ليستقيم المعنى .

(٥٧٠) فى الأصل : « فقال » .

ثم تكلم عن القاضى الجديد ، وقال : إنه يلزم الآن تنظيف المحكمة الشرعية ! أليس كذلك ياسعد باشا ؟ قلت : نعم ! وكان لسان حاله عند النطق بهذه العبارة يقول : إنا نريد رفت صاحبك بتصديق منك . فقلت : نعم .

ثم سأل محمد سعيد : ما يعده من الأوراق ؟ فقال : إنها تختص بأشياء يريد عرضها . فلم يدعه الى عرضها ، وكان يلوح عليه أنه متضايق من وجودى ، لأنه لم يتكلم عند الانصراف معى بكلمة ، واغما التفت الى رشدى وقال له : هل استلمت الأشغال ورأيت القناصل ؟ فقال : نعم . وانصرفت ، وحجز الباقين . ثم خرج رشدى وبعد قليل سعيد ، وانصرفنا .

وقد كنت استأذنته فى السفر الى مصر ، فأذن من غير أن يسأل عن مقدار زمن الغياب ، ولا وقت العودة ! وسافر رشدى فى اليوم الذى سافرت فيه الى مصر ، غير أنه ورد اليه تلغراف فى اليوم التالى يدعوه الى اسكندرية ، فتوجه . ثم اتى كنت مستعدا للعودة اليها فى يوم الأحد .

[ص ٧٣٨]

وبينما أنا مستعد للسفر وقد سبقنى العفش الى المحطة ، وإذا بالتليفون يدق ، فتسمعت فاذا أحمد صادق — بالمتزة (٥٧١) — يقول : إنه لا لزوم لحضورك ، لأن المندوب السامى سيحضر الى اسكندرية غدا ، ومنها يسافر الى مصر ، وسيزورك فى منزلى عند حضوره .

ثم تكلم مع رشدى فى المساء بهذا المعنى ، وقال : إنه طُلب لى يسأل رأيهِ فى كيفية استقبال المندوب العثمانى ؟ فقال لهم : إنه ليس له

(٥٧١) أى بقصر المتزة .

أقل صفة رسمية ! وأن الخديوى سيتوجه الى مريوط ، ويتغيب من ثلاثة الى أربعة أيام ، يمكنك أن تغيب - فى أثنائها - بمصر .

ثم حضر المندوب بعد ظهر أمس الاثنين ٢٠ سبتمبر ، ولم أعلم به الا من الجرائد . وقد حضر عندى رشدى اليوم ، وفهمت منه (٥٧٢) أن أحمد زكى هو الذى استدعاه من تلقاء نفسه ! وأنه كان مأمورا أن يستفهم منه عن مسألة المندوب بالتليفون ، وأن الخديوى كدره لكونه أساء الفهم . وقال لى إن الخديوى جمعهم لديه ، ولم يتكلم بشىء مخصوص ، وإنما كان الكلام فى عموميات .

ولم يفاتحهم فى مسألة ماهر ، وإنما علم هو من الخارج أن الخديوى جلس معه نحو ساعة ونصف ، ولم يتأثر من مدافعتة عن نفسه بشىء . فأخبرته بأن ماهر حضر الى ، وقص على مجمل ما جرى ، وانى أوصيته بأن يكون عند ارادة الخديوى .

ثم قال لى إن [ص ٧٣٩] الخديوى (٥٧٣) طلب منه رفت الشيخ عبد الكريم (٥٧٤) ، وطلب منه رفت آخرين ، وأن الأحسن أن يسعى الشيخ فى استرضائه . وألح على كثيرا فى ذلك ، فوعده أنى أتكلم معه ، ولكن ربما رفض ، لأنه متقدم فى السن ولا حيلة لى . وقلت له أن يكلف فتحى بهذه المأمورية . فقال : إنى لا أئتمنه فى ذلك !

بعد عودتى من أوروبا ، وقبل انعقاد مجلس النظر بيوم - وهو المجلس الذى انعقد بتاريخ يوم الاثنين ١٤ سبتمبر سنة ٩٠٩ -

(٥٧٢) فى مسألة استدعائه بتلغراف الى الاسكندرية .

(٥٧٣) فى الأصل : « أن الخديوى » ، وقد حذفنا « أن » لتكرارها .

(٥٧٤) الشيخ عبد الكريم سلمان .

اجتمعنا غير رسمي في قاعة الرئيس بمنزل زيزينيا ، وتناقشنا في قانون مجالس المديرية . فاعترضت على جعل الموظف غير أهل للانتخاب ، وعلى كون الاميزانية يجب التصديق عليها من ناظر الداخلية ، مع تحويل الحق للمجالس ان تضرب ضرائب للتعليم (٥٧٥) ، وعلى كون الحكومة لها الحق في حل المجلس ، مع أنه يترتب على حله سقوط عضو مجلس شورى القوانين - وعلى غير ذلك من الأمور .

فقل لي : إن هذه المسائل قد اتفق المجلس (٥٧٦) مع الحكومة عليها ! ولم أجد من بقية الزملاء مساعدا ، فسلمت الأمر لله والسلام .

[ص ٧٤٠]

في يوم ٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

من يوم أن تقدم مشروع تمديد أجل امتياز القنال ، وشعرت بالخليل التي استعملها المستشار المالى وپطرس وروكاسيرا في تنفيذه - وأنا أشعر بحرارة وانفعال نفسى شديد ، فاذا تكلمت أخذتني الحدة فيها اذا كان الكلام في موضوع للتكليف فيه يد ، وكلها خلوت بنفسى احتقن دماغى !

[ص ٧٤١]

المشروعات :

١ - ترجمة الكتب المطولة الى العربية ، بواسطة قلم ترجمة .

٢ - تقرير شروط الارسالية الى مدرسة الطب .

كنت اتفقت مع لطفي بيك السيد أن ينقطع عن التردد على ، دفعاء لسوء الظن بى . وقد كان مرتاحا لهذا الأمر ، غير أنني سمعت - بعد

(٥٧٥) أى تفرض ضرائب للتعليم .

(٥٧٦) أى مجلس شورى القوانين .

ذلك - تدمرا منه ، ومن حربه ، وانتقادا على بأن ملت لأباطة
وصادقته ! وقد صادفت لطفى في تياترو برنتانيا^(٥٧٧) ، وتعاتبنا ،
فوجدته ينقد على ذلك ، وقبولى لدعوة صاحب المؤيد وشوقى ،
وتقربى من الجناح العالى . فقلت : إن لى علاقة بصاحب المؤيد من
زمان قديم ، ولقد وضع شوقى فى مديحى قصيدة مملوءة بالاستمالة ،
وترجائى فى الذهاب ، فأجبت الدعوة . ولقد استمر أباطة باشا يطعن
فى طعنا شديدا مدة مديدة ، ولكنه عاد فاعتذر عن خطئه ، وقدم لى
بعض الخدم ، فلا يمكننى أن أرفض هذه الكرامة . على أن اجتماعى
به لم يضر أحدا ، ولم يظهر منه إلا الخير . ولا يسع وزيرا أن يبقى فى
منصبه غير متمتع بثقة مولاه .

وأريد أن يعلم أصحابى أنى رجل مبادئ لا رجل أشخاص ،
والحق له سلطان على فؤادى ، فأينما وجدته ، خفت اليه ، وأديت له
واجب الاحترام ، مهما كان معدنى . وعلى من يصاحبنى أن يفهم هذه
الحقيقة ، ولا يكلفنى ضد طبعى . وقد حضر الى أمس محمد محمود ،
وقال إن أصحابنا بلغهم انك متغير منهم ، وكلفونى بأن أخبرك بأن لك
عندهم [ص ٧٤٢] منزلة فوق كل المنازل ، ويودون أن تكون كما
يودون لك من الرفعة وعلو الشأن . قال : وانى أرجوك أن تخفف من
حملاتك هذه الأيام . اذا استطعت أن تسافر فافعل ، لأن الجو مكدر ،
والسواء مملوءة بالضباب . قلت : إننا نتوكل على الله ، فهو حسبنا ونعم
الوكيل . وقد طفح الكيل ، وأصبح من أوضح الواضحات أن
هؤلاء القوم يريدون اغتيالنا ، فلا أنا آمنهم .

يوم الاثنين ٦ ديسمبر :

حضر عندي لطفى بيك ، مع شخص يدعى الشيخ محمود نقيب ، من^(٥٧٨) أشرف المنصورة ، على رجاء ارشاده عما يلزم لإنشاء مدرسة تتبع طريق نظارة المعارف في التعليم . فأجبتة الى ما طلب . وبعد انتهاء الحديث من هذا الموضوع وجه لطفى الى أسئلة أبرزها : هل هناك خلاف في الوزارة ؟ فقلت : إن الخلاف يكون بين رأيين أو خطتين ، وليس هناك خطط متعددة . فقال : يقال إنك وسعيد في جهة ، والباقي في جهة ! فقلت : ما هي جهة الباقي ؟ . ولم يفهم ، أو لم يريد أن يفهم مرادى من ذلك .

إذا أردت أن تكون وطنيا صادقا ، فكن في نظارة المعارف تلميذا ، تجد على الدوام من معلمك ما يجرح عواطفك ، ويحملك على مخالفة رأيه ، ويبحث فيك شعورا ! [ص ٧٤٣] وإن كنت موظفا مرعوسا ، كلفت من الأعمال ما لا تطيق له احتمالا ، وإن كنت رئيسا حملت على ..^(٥٧٩)

يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩

قال مستر ولز إنه توجد صعوبتان ، الأولى : أن بين العلوم الرياضية والعلوم الأخرى التي تدرس في مدرسة المهندسخانة علاقة ، فإذا تعلمت الأولى بالعربية ، كما يقتضيه تعليمها في المدارس الثانوية ...^(٥٨٠)

(٥٧٨) أضفنا من ليستقيم المعنى .
(٥٧٩) انقطع الكلام ، وتكلمته : « مرعوسيك » .

[ص ٧٤٤]

إن الحقائق لا سلطان لها على من يجهل مقدارها . من الناس من
توجد على بصائرهم غشاوة ، فلا يدركون الحق ، ولا يكون له نفوذ
عليهم ، فإذا أقمت لهم برهانا أسطع من الشمس في وضوحه ،
لا يتحولون ولا يتحركون ، ولا تبدو على وجوههم علامة للتأثر .

[ص ٧٤٥]

في نظارة المعارف سياستان متقابلتان ، ومتعارضتان تعارضا
شديدا ، فالأولى سياسة المستر دنلوب ، التي جرى عليها منذ تعيينه في
النظارة ، وهي ترمى الى تضيق دائرة التعليم حتى لا تشمل الا عددا
محصورا من المتعلمين ، ومقدارا محدودا من المعلومات ، والى أن تكون
وظائفه محصورة في الانكليز خاصة ، والى منع مواهب المصرى من
الظهور والنمو ، حتى يبقى على الدوام ضعيفا ، قاصرا عن ادارة شئون
بلاده .

ويساعد المستشار على تنفيذ هذه السياسة جميع الموظفين من
الانكليز ، سواء كانوا مفتشين أو نظار مدارس أو معلمين ، وعدد
عظيم من الوطنيين الذين تربوا على الخوف من السلطة الانكليزية ،
وامتلأت أوهامهم بها ، وضعفت نفوسهم من مقاومتها^(٥٨١)

[ص ٧٤٦]

مولاي :

لما تفضل جنابكم ، وعهد الى عبده الضعيف مسند نظارة المعارف
رأى من ...

مولاي :

أصبحت عاجزا عن القيام بوظائفى في مجلس النظار ، وفي نظارة

(٥٨١) لم يتحدث سعد زغلول عن السياسة الثانية ، وإن كان مفهوما أنها
النقيض من السياسة الأولى .

المعارف . . .

مولاي :

إن الروح التي انبثت في الأمة المصرية في عهدكم . . . (٥٨٢)

[ص ٧٤٧]

يخدم الحق الباطل ولا يخدم الباطل الحق (٥٨٣) .

كثير ما خدم الحق الباطل ، وقل ما خدم الباطل الحق ! (٥٨٤) .

[ص ٧٤٨]

« أصبح من المتعذر على عبدكم القيام بواجباته في نظارة المعارف ، ومجلس النظار ، لكون العقوبات التي تقام في طريقه لمنعه من الوصول الى تحقيق مقاصدكم السامية ، بشأن نشر المعارف وترقيتها في البلاد . ولفقدان التضامن بين أفراد الهيئة الحاضرة ، وميل رئيس النظار للاستئثار بالرأى ، والاستقلال بالأعمال ، التي يجب اشراك الجميع فيها ، لتضامنهم في المسؤولية عنها - ولذلك رأيت أن ألتمس من مراحم سموكم التفضل بقبول استعفائي وشمولي على الدوام بالرعاية السامية » (٥٨٥) .

[ص ٧٤٩]

(٥٨٢) هذه مسودة خطاب استقالته من نظارة المعارف كان سعد زغلول يحاول

كتابته موجها الى الخديو . وقد قام بشطبه ، وقد قرأنا ما أمكن

قراءته .

(٥٨٣) هذا السطر مشطوب .

(٥٨٤) هذا السطر تعبير عن تأثر سعد زغلول بما يلقاه على يد خصومه

السياسيين من نكران لجهوده في مقاومة الانجليز وخدمة مواطنيه .

(٥٨٥) هذه مسودة ثانية لخطاب استقالته من نظارة المعارف موجه من سعد

زغلول للخديو .

« أصبح من المتعذر على عبدكم القيام بواجباته في نظارة المعارف ومجلس النظار ، للعقبات التي تقام في طريقه ، لمنع نشر المعارف وترقيتها ، ولفقدان التضامن بين النظار ، وميل عطوفة رئيسهم للاستئثار بالرأى ، والاستقلال بالأعمال ، التي يجب اشراكهم فيها . ولهذا رأيت أن الاستمرار في وظيفتي يحملني مسؤولية لا دخل لي في .. » (٥٨٦) .

[ص ٧٥٠]

« أصبح من المتعذر على عبدكم القيام بواجباته .
قد أصبح من المتعذر على القيام بالمهمة السامية ، التي كلفتموني بها في نظارة المعارف ومجلس النظار » (٥٨٧) .

[ص ٧٥١]

« غير خاف على سموكم أن وجهة المشتركين في عمل ، إن لم تكن واحدة تعذر نجاح العمل » .
« انه نظرا لكثرة العقبات التي تقام في طريقى بنظارة المعارف ، وقوة الأيدى التي تشتغل في إقامتها ، وفقدان روح التضامن بين جملة نظاركم ، وميل رئيسهم للاستئثار بالرأى ، والاستقلال بالأعمال ، حتى التي يجب أن تتم باشتراك الكل فيها ، أصبح من المتعذر على القيام بالمهمة السامية التي تفضل سموكم بتكليفى بها في نظارة

(٥٨٦) هذه مسودة ثلاثة لخطاب استقالة ، مصوغ في صيغة أخرى .

(٥٨٧) تجربته رابعة لخطاب استقالته كتبها سعد زغلول .

المعارف ، وفي مجلس النظار ، ورأيت من واجبات الاخلاص
لسموكم ، وبلادي .. » (٥٨٨)

[ص ٧٥٣]

في يوم ٣ يناير سنة ١٩١٠ يَعتُ الى أحمد غزا (٥٨٩) وأخيه من
دمنهو أطياني بناحية قرطسة بمديرية البحيرة ، بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ،
اثنى عشر ألف جنيه ، استلمت منها ستة ، وأودعتها في البنك الألماني
الشرقي اليوم ٤ من يناير سنة ١٩١٠ ، والباقي وقدره ستة آلاف مقسط
على ثلاث سنوات ، لكل سنة ألفين جنيه ، ويدفع في ١١ يناير من كل
سنة ، وإذا تأخر عن الدفع شهرين تحل جميع الأقساط حتما . وفعلت

(٥٨٨) مسودة خامسة لاستقاله سعد زغلول . والعبارة التالية موجودة في
ص ٧٥٢ ، وهي لغويات ومعاني كلمات خطها سعد بقلمه ، ولعله
استخرجها من القاموس . وقد أضفنا إليها ما بين القوسين لزيادة
الايضاح :

- هَمْسَةٌ : دَقَّةٌ . وهمس الرجل يهمس : حدّث نفسه .
- و« المسهسة » : حركة الرجل بالليل .
- و« الوَهْس » : التناول على الغير (وهس الرجل على قومه :
تناول عليهم) .
- « يتوهّس » : الأرض في مشيته ، يغمزها برجله (غمزها
شديدا) .
- « الوَيْس » : ما يريد الانسان .
- « الهجوس » : الرجل الأهوج الجاني (وهي غير موجودة في
« المنجد » .

ولم نورد هذه العبارة في المتن لأنها ليست مذكرات .

(٥٨٩) هكذا في الأصل ، ولعلها « غزال » .

ذلك لأمرين مهمين ، أولا : لأن مباشرة هذه الأتيان بما يصلحها
ويوجب الانتفاع منها ليست في قدرق ، ولذلك كنت لا أفيد منها
شيئا . وثانيا : لأن لا أريد البقاء في وظيفتي ، فان الأحوال على غير
ما يرام ، فاذا كان المبلغ في يدي اتقيت شر الحاجة والسلام (٥٩٠) .

[ص ٧٥٤]

أشعر الآن - ٥ يناير سنة ١٩١٠ - بقرف من الأحوال وأميل الى
اعتزال الأعمال ، لأن في وسط غير ملائم لي . فالجناب العالي لا تؤمن
بوادره ، ولا يُركن الى ما تبديه ظواهره ، والمحتلون يريدون منا فوق
ما تستطيعه ذمنا : يريدون أن نأخذ على الأمة تقدمها ، وأن لا يتسرب
اليها من المنافع ، الا ما كان مصحوبا باضعافها ، واماته شعور الوطنية
في صدورها . وأغلب اخواني قد ضربت الذلة عليهم ، فلا كرامة
لهم ، ولا يفعلون الا ما يفعل رؤساؤهم . وأرباب الجرائد يحسّنون
الأشياء ويقبحونها بمقدار ما يصلهم منها من نفع أو ضرر . والناس لم
يألفوا الحقائق ، فليس لها من سلطان على نفوسهم ، ولا يدركون الفرق
بين النافع والضرار - ذلك ما يدفعني الى الاستعفاء ، ويخيل لي أني أخرج
به من هذا الوسط .

(٥٩٠) هذه القصة بليغة في توضيح رغبة سعد زغلول في الاستقلال
الاقتصادي الذي يتيح له التضحية براتبه من وظيفته ، التي بات يرى
أنه مشلول فيها لا يستطيع أن يؤدي واجبه الوطني في حقل التعليم كما
يود . ونلاحظ أن هذا البيع لأراضيه تم في الوقت الذي كان ينوي
تقديم استقالته ، ويسطر سطورها في عدة مسودات كما هو موضح
بالصفحات السابقة والتالية .

ولكن هذا خيال لا حقيقة له ! لأنى سألهم ، وواحد منهم (٥٩١) فلا تعجل فإن للغيب معجزات .

[ص ٧٥٥]

« إنه نظرا لكثرة العقبات التى تقام فى طريقى ، فظنارة المعارف أقل فى الأيدى العاملة فيها ، وللفقدان التضامن بين رجال الوزارة ، واستئثار عطوفة رئيس مجلس . . » (٥٩٢)

[ص ٧٥٦]

فى يوم الجمعة ١٤ يناير سنة ٩١٠ حضر عندى سليم باخوس ، وقال انه سمع من اسكندر فهمى باشا يقول إن بطرس أخبره بأنه سيقدم للخديوى استعفاءه عند عودته ، حتى يتخلص منى ومن سعيد ! قال : فيلزم أن تسعى حتى تأخذ مركزه ! قلت : ما أظن صدق هذه الرواية ، ولكن على فرض صحتها ، ماذا أصنع ؟ ليس فى يدي شيء . ثم انصرف .

ثم حضر فى اليوم ذاته الشيخ على يوسف وقال : ان بطرس يتخوف منك ، لأنه ليس أمامه سواك ! وقد تغيرت حالة الخديوى معك ، فمال اليك بعد النفور ، ولكنه لم يأت الوقت الذى يتخلص فيه من بطرس ، فقد قال لى عقب انصرافك أنت وسعيد من لدنه فى

(٥٩١) عبارة غير مقروءة . والحاصل أن سعد زغلول لم تواته الشجاعة لكى يقدم استعفاءه ، أو أن اعادة تقييمه للموقف ، وموازنته بين منافع الاستقالة ومضارها ، وبين الأمل واليأس ، قد رجح لديه البقاء فى انتظار معجزات قد يجود بها الدهر !

(٥٩٢) مسودة استقاله سادسة مشطوبة ! .

القبة ، إن بطرس خدمنا كثيرا ، ولا يمكن لنا الآن الاستغناء عنه ! .
فأرجوك أن تصانع بطرس ولا تغاضبه ، وماش الانكليز وتساهل
معهم ، حتى لا يكون لهم حجة عليك ، ولا يجد بطرس سبيلا اليك .
قلت : وهو كذلك .

ولقد أخبرني سعيد يوم أول أمس - يعنى يوم ١٥ يناير - أنه تقابل
مع البرنس حسين ، ولبت معه مدة ، وأنه أوقفه على حادثته مع بطرس
بشأن محب باشا ، وأن البرنس خطأ بطرس فيها .

قال أباطة إن شوقى له نفوذ شديد على الخديوى ، وإن الأحسن
اتخاذة وسيلة لابقافه على الحوادث التى وقعت مدة غياب الجناب
العالى ، حتى لا يسبق غيرنا الى تصويرها له بصورة أخرى .

[ص ٧٥٧]

يبلغنى أن حزب الأمة ناظم على السير مع أباطة ، ويعلن بأن كنت
من أركانه ، وأنه يعمل كل ما فى وسعه لمعاكستى حتى أعود اليه . قال
هذا هلباوى الى سعيد ، وسمعت من غيره ، ولقد انقطع أغلبهم عن
التردد على خلافا للعادة .

على أنى أشهد الله والضمير أنى لم أكن الا مع حقهم ، وإنى أبرأ الى
الله من باطلهم . ولقد كانوا من نصراء الحق ، فأصبحوا يخذلونه ،
لأن أباطة صار من أنصاره ! ولا أستطيع أن أجاريهم على مذهبهم ،
فان لم يعدلوا عنه فلهم دينهم ولى دينى ، والله من ورائنا سميع عليم .
إذا كنت ذا عزم ثابت فلا تعرض نفسك للتهم ، ولا مالك
للضياح ، وأسلك سبل الذين بنوا لأنفسهم مقاما رفيعا فى هذا العالم ،

ولا تعاشر أهل السوء ، وفرّ منهم فرار السليم من الأجرب ، وكفى ما فات ، وليت الندم يشفع (٥٩٣) .

[ص ٧٥٨]

١٢ يناير سنة ٩١٠

سمعت من الشيخ على يوسف من منذ أسبوع - أى فى اليوم الذى أخبرنى فيه بأن هناك دسائس ضدى - أنهم عرضوا تعيين فتحى (٥٩٤) مكانى فى النظارة . وحذرنى منه . فقلت : أحمد الله على أن الوزارة لم تخرج من العائلة ! ولا حيلة لى فى الحذر .

وأخبرنى رشدى وسعيد - يوم الأربعاء الماضى - أن فتحى يسعى ضدى لدى بطرس ، ولكنى أنهم رشدى وأسىء الظن به .

تعشى عندى فتحى وزوجته ، واختليت به ، ولم أعطه شيئا مما عندى لأن رأيت أنه يتطلع الى معزفته ، وأشرت بأنى أريد الراحة ! وأحسست أن هذا الكلام وجد منه ارتياحا ، لأنه قال : إني أشاهد أنك تعب ، وأن صحتك متغيرة ! قلت : إذن أستريح ؟ فلم يعارض إلا بعد أن كررت ذلك مرارا ، فقال : إن الصحة مهمة ، ولكن فى هذا شماتة لهؤلاء . ثم قال : وأظن أن الخديوى يسك بالعصا من الوسط . قلت : إنه قبل ما لم أكن أنتظر ، وأظهر من الرضاء والاقبال ما لم يكن فى البال ! فقال : وما الذى كنت فعلته معه ؟ قلت : لم أفعل

(٥٩٣) قراءة ترجيحية ، وقد أضفنا « الندم » .

(٥٩٤) أى فتحى زغلول .

شيئا ، ولكن () (٢٥٩٤) ساخط علىّ ، فرضاؤه - من نفسه -
شيء يجب أن نقدره قدره ! فقال : هل الشيخ شاكر في نقمة ؟ قلت :
لا أدري ! . واستغربت الانتقال من تلك المسألة (٥٩٥) الى هذه ! فلما
أحسن باستغرابي ، قال : قلت ذلك لأنه (٥٩٦) يحاول أن يفهم أن له يدا
في هذا الرضاء .

[ص ٧٥٨ (٥٩٧)]

وفهمت منه أن البرنس حسين تكلم معه في شأني ، وأنه (٥٩٨) قال
له : إن لكل منا شأنا يخصه ، وكل مسئول عن محله .
والخلاصة أنني لم أرتح للكلام معه .

(٥٩٤ مكرر) كلمة غير مقروعة .

(٥٩٥) في الأصل : « المسئلة » وسعد زغلول يكتبها دائما على هذا الشكل .

(٥٩٦) أي الشيخ شاكر .

(٥٩٧) هذه الصفحة بدون رقم ، وقد أعطيناها هذا الرقم .

(٥٩٨) أي فتحي زغلول .

ثبت بمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق

- ابراهيم عبده ، الدكتور : تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية ، الطبعة الثانية (دار الفكر العربى ١٩٤٥)
- ابراهيم مصطفى الولى : مفاخر الأجيال فى سير أعظم الرجال ، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٣٤)
- أحمد أحمد بدوى : أحمد حلمى (القاهرة ١٩٥٧)
- أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية (القاهرة ١٩٥٠)
- أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول والقسم الثانى (مطبعة مصر ١٩٣٦)
- أحمد لطفى السيد : قصة حياتى (كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢)
- أحمد فهمى حافظ : سعد زغلول من حياته النيابية ، الجزء الأول (القاهرة ، بدون تاريخ)
- الياس زخوره : السورىون فى مصر ، الجزء الأول (القاهرة : ١٩٢٧)
- الياس زخوره : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ٣ أجزاء (المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٧)

- اميل فهمى شنودة ، الدكتور : سعد زغلول ، ناظر المعارف (دار الفكر العربى ١٩٧٧)
- أمين سامى باشا : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥ (مطبعة المعارف ١٩١٧)
- أنور الجندى : الصحافة السياسية فى مصر (القاهرة : ١٩٦٢)
- أنور الجندى : عبد العزيز جاویش (سلسلة أعلام العرب ٤٤)
- تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨ ، مرفوع من جانب السير الدون جورست ، قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها السياسى فى مصر الى جانب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها ، (مطبعة المقطم ١٩٠٩)
- حسن الشيحة : عبد العزيز جاویش (سلسلة ألف الكتاب ١٩٥٧)
- زكى صالح ومحمود مرسى : البعثات التعليمية فى القرن التاسع عشر ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٦٣)
- سعيد اسماعيل على ، الدكتور : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال (القاهرة : عالم الكتب ١٩٧٤)
- صبرى أبوالمجد : أمين الرافعى (كتاب الجمهورية ٢٣)
- طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣)
- عباس حلمى الثانى : مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ابتداء من ٣١ مارس ١٩٥١
- عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، (القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤١)
- عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية (القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر (هيئة الكتاب ١٩٦٨)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : عبد الخالق ثروت (مشروع الموسوعة الافريقية الصادرة عن اليونسكو)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : مذكرات سعد زغلول ، الجزء الأول (تحقيق) (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧)

عبد حسن الزيات : سعد زغلول من أقصيته (دار الكتاب اللبناني - بيروت)

عوض توفيق وحسن صبرى : وزراء التعليم في مصر ، وأبرز انجازاتهم ١٨٣٧ - ١٩٧٩ ، الجزء الأول (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨٠)

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)

قليبي فهمى باشا : مذكرات قليبي فهمى باشا ، المجلد الأول (١٩٤٣)

ماهر حسن فهمى : قاسم أمين (سلسلة أعلام العرب رقم ٢٠)

ماهر حسن فهمى : محمد توفيق البكرى (سلسلة أعلام العرب رقم ٦٤)

محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول (دار الكتب المصرية ١٩٢٧)

محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (كتاب اليوم)

محمد توفيق خفاجى : أعضاء على تاريخ التعليم في الجمهورية العربية المتحدة (وزارة التربية والتعليم ١٩٦٢)

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، الجزء الرابع

والسادس (دار الكتب ١٩٣٩)
محمد خيرى حريى والسيد محمد المزازى : تطور التربية والتعليم في
مصر في القرن العشرين (وزارة التربية والتعليم ١٩٥٨)
محمد فريد : أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتى بعد الهجرة
(هيئة الكتاب ١٩٠٤ - ١٩١٩) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
(١٩٧٨)
محمد نجيب أبو الليل : الأمان الوطنية والمشكلات المصرية في
الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية
الأولى (القاهرة ١٩٥٣)
مجلس شورى القوانين ، مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ - ١٩١٠
(المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١)
وزارة التربية والتعليم : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلا
في أشخاص وزرائها ، الكتاب الأول (القاهرة ١٩٥٨)
وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (القاهرة
١٩٦٤)
يونس ليب رزق ، الدكتور : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال
البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠)
الموسوعة العربية الميسرة ، جزءان (بيروت ، دار نهضة لبنان)

دوريات

الجريدة ١٩٠٨
اللقاء ١٩٠٨
المؤيد ١٩٠٨
المقطم ١٩٠٧ ، ١٩٠٨
الوفد ١٩٨٧

مراجع أجنبية

- 1- **Cromer, The Earle of, Abbas II** (Londn, Macmillan & Co. 1915)
- 2- **Cromer, The Earle of, Modern Egypt** (London, Macmillan & Co. 1911)
- 3- **Milner, Sir Alfred, England in Egypt** (London, Edward Arnold 1901)
- 4- **Marshall, J. E., The Egyptian Enigma 1890 - 1928** (London, John Murray 1928)

ملحق رقم (١)

ملحق رقم ١

مذكرات سعد زغلول

ومدرسة الافتراء

بقلم : د. محمد العظيم رمضان

فكرت طويلا في عدم الرد على المقال الذي نشر بالهلال في عدد مارس ١٩٨٧ لأحد الباحثين تحت عنوان « الحقائق الغائبة في نشر مذكرات سعد زغلول »

لسببين : الأول ، هبوط مستوى المقال الى ما دون مستوى المناقشة ، والثاني انعدام الندية والكفاءة - كما سوف أوضح - ثم فكرت مرة أخرى في أن احترامي لقراء « الهلال » الذين يمثلون - بفضل المستوى الرفيع الذي عرفت به المجلة - صفوة أهل العلم والفكر ، يتطلب مني ألا أدعهم في موضع الحيرة بالنسبة لما أناره الكاتب في مقاله ، فليس عليّ أن أفترض اقتناءهم لنسخة من مذكرات سعد زغلول ، التي كان لي شرف تحقيقها ، لمعرفة الحقيقة من الافتراء . ومن هنا فإن ما أكتبه في هذا التوضيح ليس موجها بحال للكاتب المذكور ، وإنما هو موجه أولا وأخيرا لقراء « الهلال »

وفي الحقيقة أنه منذ أسندت الى هيئة الكتاب ، في عهد رئيسها المرحوم الشاعر صلاح عبد الصبور ، مهمة تحقيق مذكرات سعد زغلول ، ومنذ أن أخذت في فحص الاتهامات والافتراءات الموجهة ضده ، سواء من قبل الكاتب المذكور في رسالته للماجستير ، أو من

قبل مدرسة الحزب الوطنى التى كانت تناصب سعد زغلول العداء — كنت على يقين من أننى سوف أنال نصيبى من الافتراء كما نال سعد زغلول . على أنى لم أتصور أبدا أن يتجاوز هذا الافتراء مداه الى حد الطعن والتجريح الشخصى ! . فقد تعودنا فى حياتنا العلمية الجامعية على الخلاف فى رأى والنقد العلمى ، الذى قد يختلف لنا أو شدة . ولكننا لم نتعود أبدا على النزول الى مستوى التجريح الشخصى، ولم يقبل أحدنا لكرامته أن يمس كرامة زميله بأى نوع من المساس ، ناهيك عن التناول على من هو أعلى درجة ووظيفة علمية .

وعندما اختلفت مع الكاتب فى تقييم مسلك سعد زغلول فى أثناء توليه نظارة المعارف ، ورأيت أن هذا المسلك كان مسلكا وطنيا أصيلا ، فى الوقت الذى رآه الكاتب غير ذلك ، بل وكتب بالحرف الواحد يصفه بأنه « لم يكن الطريق الذى يسلكه ناظر وطنى يريد أن يعمل وفقا لمصالح مواطنيه » — كان هذا الاختلاف فى الرأى يدخل فى اطار المشروع من الاختلاف فى الرأى ، بل يدخل فى اطار المشروع من الخلاف . ولذلك لم أستخدم غير الدليل والوثيقة لتفنيد رأيه ، وإثبات رأى ، دون أن أستخدم أى لفظ جارح لشخصه ، أو افترت عليه بما لم يقله . ومن ثم فقد التزمت بالمنهج العلمى السليم فى الجدل العلمى ، ليس فقط احتراما لشخصه ، وإنما احتراما لنفسى أيضا . ولذا المحدى من يبرز لى أى لفظ ناب وجهته اليه فى تقديمى للمذكرات ! .

وحق عندما وضعت الدراسة ، التى نال بها الكاتب درجة الماجستير ، فى اطارها التاريخى — وهو اطار الخصومة الشديدة التى نشبت بين الثورة والوفد ، وتحدثت عن سلسلة الكتب الجامعية عن ثورة ٢٣ يوليو ، التى زيفت تاريخ مصر فى فترة ما قبل الثورة ،

وشوّهت صورة الوفد وزعمائه - لم أذكر أبداً أن الكاتب أو استاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى قد قاما بتدريس هذه المواد ، أو خطأ حرفاً في هذا المجال ، وإنما فندت الأساس الذي قام عليه تشويه تاريخ الزعيم سعد زغلول في رسالة الماجستير المذكورة - وهو « مقاومة عبادة البطولة » - على أساس أن مقاومة عبادة البطولة لا تكون بالافتراء على الزعماء على حساب الحقائق التاريخية ، وإنما تكون بالحقائق التاريخية - وهذا أمر بديهي كما هو واضح - ومن ثم فإذا جاء من يشوه صورة الزعماء بطريق الافتراء فإنه يكون قد أقام هذا التشويه على أساس غير علمي ، ويكون - في هذه الحالة - قد انساق وراء الدراسات التاريخية التي شوّهت تاريخ زعماء الحقبة السابقة على ثورة يوليو .

على أني لم أكتف بسلام يساق في الهواء ، وإنما تتبعته الافتراءات التي ساقها الكاتب في رسالته للماجستير ضد سعد زغلول ، وبينت وجه الحقيقة فيها بكل ما وسعني من التزام بقواعد المناقشة العلمية السليمة ، دون أي طعن في الكاتب أو تجريح له من أي نوع، وكان سلاحى الوثيقة وحدها .

ولعلني فيما تحدثت به عن خصومة ثورة يوليو للوفد ، لم أتجاوز الحقيقة التاريخية التي هي معروفة لا تحتاج إلى تدليل . على أن البعض - فيما يبدو - فهم أنني ذكرت أن ثورة يوليو قد حاربت مذكرات سعد زغلول . ولم يكن ليثل أن يقول هذا القول ، لأن ثورة يوليو هي - في الحقيقة - صاحبة الفضل في صون مذكرات سعد زغلول ، وحمايتها ، ونقلها من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة ، وإتاحة الفرصة للباحثين للاطلاع عليها ، وإتاحة الفرصة لي فيما بعد لتحقيق هذه المذكرات . وهذا ما أثبتته في تقديمي للمذكرات في الصفحات من ٢٦ إلى ٢٩ .

على انه لما كان كل بحث يشكل مراجعة على ما سبقه من بحوث فقد كان على أن افحص نتيجة دراسة الكاتب لمذكرات سعد زغلول . ولم يكن بد من ان أكتشف خطأ في بدايات ونهايات الفترة التاريخية التي أوردتها في كتابه عن الكراسات ، لاعتماده على البطاقات الملصقة بالكراسات دون الفحص الفعل ، وهذا الخطأ يشمل نحو نصف الكراسات تقريبا ، اذ يشمل ٢٥ كراسة من ٥٣ كراسة ، وقد أوردت أرقام هذه الكراسات في تقديمي للمذكرات (ص ٣٦) ، ويمكن للقارئ المقارنة بين الجدول الذي قدمه الكاتب والجدول الذي ألحقته بالجزء الأول من مذكرات سعد زغلول . ولكني لم أوجه اليه نقدا أو لوما أو تجريحا ، ذلك أننى اعلم أن عمله لم يكن تحقيق مذكرات سعد زغلول ، وإنما تقديم دراسة عن سعد زغلول يستخدم فيها مذكرات سعد زغلول كأحد مصادر دراسته وليست كل المصادر . وبطبيعة الحال فلم يكن لي اخفاء هذه الأخطاء التي ارتكبها لأن هذا يناق في المنهج العلمى ، ولأن كل باحث عليه أن يعلم تمام العلم أن عمله العلمى ليس منزها عن الخطأ ، ومن الضروري أن يرحب بكل نقد يوجه اليه . باعتباره استكمالا لعمله العلمى .

ولعل كنت أول باحث نقد بنفسه عملا علميا له ، وأثبت ذلك في دراسة لاحقة ١ . فحين تبين أن طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة انشاء بنك مصر - كما أثبت في دراستى عن « تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦ » - كتبت دراسة أخرى في مجلة « الكاتب » اعترفت فيها بخطئى ١ ، تحت عنوان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لانشاء « بنك مصر » . بل اننى حين أعدت طبع كتابى « تطور الحركة الوطنية » السالف الذكر ، وقمت بتصحيح هذا الخطأ في

الطبعة الثانية ، أصررت على الاعتراف بخطئى الأول فى تقديمى للطبعة الثانية ! ، رغم عدم الحاجة الى ذلك .

لكل ذلك كان أولى بالكاتب اتباع التقاليد الجامعية ، واللجوء الى المناقشة العلمية ، ومقارعة الوثيقة بالوثيقة والحجة بالحجة ، على نحو ما يفعل العلماء الذين يحترمون علميتهم ، بدلا من كمية الافتراءات والسباب التى ساقها فى مقاله ، والتى من شأنها أن تسيء الى صورته الجامعية التى يجب أن يتوفر لها الوقار والاحترام .

فما يثير الحزن أن يعتمد الكاتب على الظن - لا اليقين - فى توجيه اتهامه لى ، فيقول بالحرف الواحد : « وأغلب الظن » أن دورى (فى تحقيق المذكرات) اقتصر على توجيههم (يقصد باحثى مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر) نحو تحقيق واقعة أو جمع مادة أو ترجمة لشخصية أو تصحيح لقراءة كلمة أو عبارة وما الى ذلك » ، وأبنى بذلك « وضعت اسمى على الجهد المضنى الذى بذله غيرى » .

وقد كان فى وسع الكاتب - بدلا من الاعتماد على هذا الظن - ان يقرأ تقديمى للمذكرات فى هذا الصدد ليعرف دور كل باحث كما سجلته فى علمهم ووجودهم ، فاذا شاء التأكد ، كان له أن يتحقق عن طريق سؤال هؤلاء الباحثين ، وهم أحياء يرزقون ! . وهذا هو المنهج العلمى .

ترى لو أنى رفعت هذا القذف الى القضاء ، وشهد الباحثون بما يخالف « ظنه » هل يفلح عن الافتراء على الأحياء ، ويحترم المنهج العلمى فى الحوار ؟ ولكن ليطمئن ، لأنى لن أقدم على ذلك ، فحتى الحوار أمام محاكم القذف يتطلب حدا أدنى من الندية والكفاءة ، وهذا القدر غير موجود فى حالتنا هذه كما سوف أوضح ! .

على أن الكاتب يفترى على الأموات أيضا ، فيتهم العقيد ، الذى

أبرم بينى وبين الشاعر صلاح عبد الصبور كرئيس لهيئة الكتاب ، بتحقيق مذكرات سعد زغلول بأنه عقد « مشبوه » (هكذا !) . أما السبب الذى يسوقه الكاتب لوصف العقد بأنه عقد « مشبوه » ، فهو اشتراطى اختيار باحثين معينين دون غيرهم ! ، ويقول إن « تلك قصة أخرى جديرة بالتأمل والفحص والمساءلة » ! . وينسى الكاتب أن مثل هذا الشرط غير موجود فى العقد ، ولم أكن فى حاجة لإثبات مثل هذه البديهة فى العقد ، لسبب بسيط هو أنه من حق أى مشرف أن ينتخب مجموعة البحث التى تعمل تحت إشرافه ممن يثق فى كفاءتهم وجدديتهم ، فلا يفرض عليه أى باحث لا يثق فيه تحت أى سبب . فاشتراطى انتخاب مجموعة البحث هو تأكيد الحق ، وليس حصولا على ميزة لا يتمتع بها مشرف آخر . ولكن الكاتب هنا يسعى أيضا إلى إلقاء الشبهات على مجموعة الباحثين الذين عملوا فى قراءة مذكرات سعد زغلول بادخالهم فى العقد « المشبوه » ! .

ومن الغريب - الذى يصور الحالة العلمية للكاتب ! - أنه كان يتصور أننى لكى أصدّر المذكرات بعبارة سعد زغلول التى يقول فيها : « ويل لى من الذين يطالعون من بعدى هذه المذكرات » ، يجب أن اكملها بعبارة : « ومن حكمهم على تمكين القمار من نفسى ورسو اصوله فى قلبى » ! - كأن الغرض من الاستشهاد هو إثبات لعب سعد زغلول القمار ؟ ، وليس إثبات أن ما سجله فى مذكراته يتيح لخصومه طعنه والشهير به ، وأنه كان من الشجاعة - مع ذلك - بحيث أبقى المذكرات على حالها ولم يحذف منها حرفا ؟ . فهل هناك تناقض بين المعنيين كما هو الحال فى التناقض بين اقترب المسلم من الصلاة وهو فى حالة سكر ؟ - وهو المثل الذى ضربه ا - وأليس لعب القمار مجرد أمثوزج لوقائع أوردتها سعد زغلول فى مذكراته تدينه

في نظر كثيرين ؟ . أفلا يستطيع الكاتب أن يفهم هذه البدييات ؟ .
ولكن الكاتب يسوق وإبلا من السباب الذي يسيء إليه أكثر مما
يسيء إلى ، فبدلاً من استخدام الوثيقة في الدفاع عن نفسه ، يكتفى
بالقول بأن كنت « أبعد ما أكون عن الأمانة والموضوعية العلمية » !
وانني رحت « أجتزئ من غير فهم » ! ويبلغ به أدبه الجرم حد القول
بأننى « بمسلكى هذا شكلت مع من هم على شاكلى غطا فريداً ممن
أدركوا الجامعة من أبوابها الخلفية فأتلفوا بذلك العلم والجامعة
والمجتمع وراحوا ينسبون الفساد الى غيرهم ، وأحالوا العلم والجامعة
الى « بوتيكات » جديدة ! (هكذا !) . بل يرى الكاتب أن « معظم
أعمالى العلمية لا ترقى الى مستوى النقد العلمى ، لأنها تخرج في نظره
عن نطاق الدراسات التاريخية لتقرب من التحقيقات الصحفية غير
الجيدة » ، لا أتحرى فيها أية دقة علمية أو موضوعية منهجية أو أعتمد
على مصادر علمية موثوقة أو غير ذلك (هكذا !) .

وهكذا يصل الكاتب الى قمة الجرأة ، لأن نقده أعمالى العلمية
على هذا النحو ، يوحى للقارىء بأن له انتاجاً علمياً أكثر جودة ،
ولكن القارىء سوف يدهش اذا عرف أن الكاتب أراح نفسه كلية من
متاعب البحث العلمى ، بمعنى أنه ليس له كتب معروفة سوى
رسالته للماجستير والدكتوراه ، وكتيب صغير عن « الصحافة
القطرية » ألفه مع زميل له ، وهو كتيب مجهول ، وقد ترجم ثلاثة
كتب مما لا يدخل في اطار الانتاج العلمى الذى يبيع لصاحبه التقدم
للترقية ، لأن العبرة في الترقية في الجامعة هي المؤلفات العلمية التى
تقدم العلم الى الأمام ، وليس ترجمة أعمال الغير ! .

بل يدهش القارىء اذا عرف أن الكاتب قد عجز - حتى هذه
اللحظة - عن التقدم لجامعته بانتاج علمى يتيح له الترقية الى وظيفة

أستاذ ، رغم مرور تسع سنوات على شغله وظيفه « أستاذ مساعد » ،
التي شغلها منذ عام ١٩٧٨ ، مما لم يسبق له مثيل ! ولكنه - مع ذلك -
يتجرأ فيتطاول على أستاذ ورئيس سابق لقسم التاريخ ، وعميد سابق
لكلية التربية، فينقد انتاجه العلمى ، ويقلب الأمور رأسا على عقب ،
لأن الأستاذ هو الذى ينقد انتاج الأستاذ المساعد ، ولا يحدث
العكس !

وهنا من حق القارىء - الذى أوجه له هذا الكلام احتراما - أن
يعرف لماذا ناقشت ما كتبه الكاتب فى رسالته عن سعد زغلول ، التى
نال بها درجة الماجستير ؟ لقد كان هذا النقاش احتراما لكلية الآداب
التي نوقشت فيها هذه الرسالة ولجامعة عين شمس ، ولم يكن لأهمية
الرسالة التى غمرها النسيان . لقد تعلمنا فى البحث العلمى - كما
ذكرت - أن أى بحث يمثل مراجعة على ما سبقه من بحوث ، فإما أن
يختلف معها ، ويناقشها علميا بالتالى ، وإما أن يقبل ما فيها ، وفى
هذه الحالة لا يتعرض لها . ومن هنا فلو أننى تجاوزت تلك الرسالة ،
حتى ولو كان قد طواها النسيان ، لكان معنى ذلك أننى أقبل ما فيها من
أحكام ضد سعد زغلول لا يوجد ما يسندها من حقيقة .

ولأن اهتمامى كان منصبا على الرسالة دون الكاتب ، ولأنه كان
على - فى الوقت نفسه - أن اشير الى اسمه، ولأنى أشفقت عليه مما قد
يتعرض له من سقوط هيئته فى نظر تلاميذه ، حين يقرأون ما وقع فيه
من أخطاء ، ولأنه لم ينتج انتاجا علميا يضىء شهرة ما على اسمه -
فلذلك تجاوزت عن لقبه اكتفاء باسميه الأولين ، وفى اقتناعى أن ذلك
لن يؤثر فى قليل أو كثير على القارىء، اذ يتساوى لديه اسم الكاتب
باللقب أو بدونه ! وكان أملى أن يكون هذا محل تقدير الكاتب ،
وفهم رغبتي فى حمايته ، ولكنى فوجئت بأنه يشير الى باسمي الأولين !

وهو أمر يثير السخرية والضحك حقاً ! ، اذ ليس له ما يبرره الا التقليد الأعمى ! . فليس في أعمالى العلمية ما أخجل منه ، وعلى العكس من ذلك فهي مما يشرفنى كل الشرف ، وهى أعمال تزيد على ثمانية عشر كتاباً علمياً ، فضلاً عن عشرات البحوث والدراسات ، وهى معروفة فى جامعات أوروبا وأمريكا ، وبعضها يُعقد حولها الندوات ، كما أن اسمى مدون فى بعض الموسوعات العالمية التى تُعرّف بأبرز الشخصيات فى العالم العربى . ومن هنا فسواء أشار الى الكاتب باسمى الأولين ، أو باسمى الأخير ، أو بجميع ما أملك من أسماء ، فكلها تشرّف بأعمالى العلمية ، التى أمل أن يصل الكاتب الى درجة التضج العلمى التى تتيح له قراءتها قراءة متأنية ، والاستفادة مما بها ، مما قد يساعده - فى المستقبل القريب أو البعيد - على التقدم للجامعة بانتاج علمى يبيع له الترقية الى وظيفة « أستاذ » ، وقد يكون لى حظ الاشتراك فى فحص هذا الانتاج ! .

كشافات (*)

الجزء الأول والثاني

- ١ - كشاف الإعلام
- ٢ - كشاف الهيئات
- ٣ - كشاف الأماكن والبلاد
- ٤ - كشاف الحوادث
- ٥ - كشاف الدوريات

(*) قام بإعداد الكشافات ومراجعتها الاستاذان /سلي حزيز فرج ومصطفى حسين الغناباتي والسيدة/ استيرا غالي الباحثون بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

١ - كشاف الاعلام

(١)

أحمد إبراهيم و الشيخ : ٨٦٩
 أحمد الكنانى و الشيخ : ٢٠٣ ، ٢٠٠
 أحمد المشاوى : ٨٣ ، ٨٤
 أحمد أمين : ٦٣٢ ، ٦٦٥ ، ٧٢٣ ، ٩٥٦ ، ٩٧٩
 أحمد براده : ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ،
 ٣١٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٤١١ ، ٥١٠ ،
 ٦٤٧ ، ٦٦٥ .
 أحمد بليغ : ٩٧
 أحمد حسن : ١٧٦ ، ٤١٢
 أحمد حشمت : ٤٧ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٧٤٤ -
 ٧٤٧ ، ٧٤٩ ، ٧٥٢ ، ٧٥٤ ، ٨٤٣ ، ٨٥١ ،
 ٨٨٣ ، ٨٨٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٩٠٢ ، ٩٠٩ -
 ٩١٢ ، ٩٢٠ ، ٩٢٢ ، ٩٤٦ ، ٩٥١ ، ٩٨٢ ،
 ٩٩٤ ، ٩٩٦
 أحمد حلمى : ٤٩١ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٦١٧ ،
 ٦١٨ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٩ ، ٩٦٨
 أحمد خيرى : ٢٣٨
 أحمد درويش : ٤٢٨
 أحمد رافع : ١٩٩
 أحمد رشاد : ٩٦
 أحمد زكى : ٣١٥ - ٣١٧ ، ٧٤١ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ ،
 أحمد زيوار : ٤٩٨ ، ٥٣٣ ،
 أحمد شفيق : ٧٤ ، ٨١ ، ٩١ ، ٢٦٢ ،
 ٢٦٤ ، ٣٢٥ ، ٣٥٣ ، ٣٧٩ ، ٤٤١ ، ٤٧٨ ،
 ٤٧٩ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٤١ ، ٧٤١ ، ٧٤٣ ،
 ٧٥٤ ، ٨٠٨ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٤ ، ٨٥٢ ،
 ٨٥٣ ، ٨٦٥ ، ٨٧٠ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٤ ،
 ٩٠٨ ، ٩١٢ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩٢٥ ، ٩٥١ ،

أباطة و باشا : انظر اسماعيل أباطة
 ابراهيم و الرئيس : ٨٢٩
 ابراهيم ابراهيم : ٢٨٨
 ابراهيم اللقانى : ٥٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠
 ابراهيم الملباوى : ١٩ ، ٥٣ ، ٤٦١ ، ٤٩٦ ،
 ٥١٦ ، ٥٤٠ ، ٩٧٤
 ابراهيم الوردانى : ١٣٠ ، ٤٩١
 ابراهيم الوكيل : ٩٧
 ابراهيم راجى : ٤٥٢ ، ٨٤١
 ابراهيم رشدى : ٥٠٧
 ابراهيم درويش : ٦٤٧
 ابراهيم سعيد : ٨٧٤
 ابراهيم صبرى و باشا : ٨٢٨
 ابراهيم عبد الرحمن زغلول : ٤٨ ، ٥٠
 ابراهيم عبد العال : ٩٩٧
 ابراهيم فؤاد : ٢٤١ ، ٢٦٢ ، ٢٩٧ ، ٤٨٦ ،
 ٤٩٥ ، ٥١٢ ، ٦٨٦ .
 ابراهيم مراد : ٤٥١ ، ٤٥٢
 ابراهيم مصطفى : ٨٩
 ابراهيم مصطفى الوليل : ٢٤٣ ، ٦٧٣
 ابراهيم منجد : ٨٤٦
 ابراهيم نجيب : ٥٠٧ ، ٥١٢ ، ٧٥٠ ، ٧٥٣ ،
 أبو تراب : ٣٨٨
 أبو حنيفة و الامام : ٢٥٢
 أبو عامر : ١٦٠
 أبو عبادة البحترى : ٥٣٦
 أبو الفتوح : ٩٠٩
 أبو الفضل الجيزاوى انظر عماد أبو الفضل الجيزاوى

أحمد ماهر : ٩١٦
 أحمد محمد خشبة : ٤٣٣
 أحمد مختار : ٨٦١ ، ٨٦٠ ، ٧٣٣ ، ٥٠٦
 أحمد مراد البكري : ٧٥٧
 أحمد مظلوم : ٤٨٥ ، ٣٤٧ ، ٢٧٧ ، ٢٤١
 ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٥١٠ ، ٦٧٣
 أحمد مفتاح « الشيخ » : ٤١٤
 أحمد موسى : ١٦١ ، ١٦٢
 أحمد يحيى « باشا » : ٢٤٠
 اخنوخ قانونس : ٨٤
 آدمز ، تشارلز : ٤٥٣
 اديب اسحق : ٣٩٠
 ارشيل « مسيو » : ٢١٠
 استوارت انظر ستوارت
 استيرا غالي : ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦٢٠
 اسكندر فهمي : ١٠٣٠
 اسماعيل « الحديوي » : ٥٥ - ٥٧ ، ٢٧٧
 ٣٥٨ ، ٣٨٨ ، ٤٤١ ، ٤٨٨ ، ٥٠٠ ، ٧٧٦
 ٨٩١
 اسماعيل أباطة : ٢٤٩ ، ٢٤٣ ، ٣٥٢ ، ٤٥٢
 ٤٨٨ ، ٤٩٨ ، ٥٠٨ ، ٥٤٦ ، ٧٨١ ، ٧٨٢
 ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٨٠٥ ، ٨١٨
 ٨٢٢ ، ٨٢٧ ، ٨٧٥ ، ٨٧٧ ، ٨٧٩ ، ٨٨٨
 ٩٠٢ - ٩٠٤ ، ٩٠١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٤ ، ٩٦٣
 اسماعيل الشيمي : ٥٥١ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٧٤١
 - ٧٤٣
 اسماعيل القبان : ١٨٦ ، ٢٢١ ، ٤٢٦
 اسماعيل حسنين : ٢٩٦ ، ٤٠٥ ، ٥٣٧
 ٦٥٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٧٠٩
 اسماعيل درويش : ١٧٧

٩٨٠ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ - ٩٩٦ ، ١٠١٦
 أحمد شوقي : ٤٦٤ ، ٥٠٧ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣
 ٧٥٩ ، ٨٢٩ ، ٨٥١ ، ١٠٢٣ ، ١٠٣١
 أحمد صادق : ١٠٢٠
 أحمد طلعت : ٥١٤
 أحمد عبد الرحيم مصطفى « دكتور » : ١٠٤٣
 أحمد عبد الله « دكتور » : ٦١٢ - ٦١٤
 أحمد عرابي : ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠
 أحمد عزي : ١٥٩ ، ١٦٦ - ١٦٨
 أحمد غزا : ١٠٢٩
 أحمد فتحي زغلول : ٥٠ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤
 ١٥٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ - ٢٣٨
 ٢٤٨ ، ٢٩٧ - ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣١١
 ٣١٣ - ٣١٥ ، ٣٣٢ - ٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤١
 ٣٤٧ ، ٣٤٩ - ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ - ٣٥٨
 ٣٦٠ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٧٦
 ٤٩٢ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥٤٨ ، ٦١٨ ، ٦٨٦
 ٨٦٨ ، ٩٣٦ ، ١٠٠١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣
 أحمد فؤاد « الصحفي » : ٧٦٠ ، ٨٦٤
 أحمد فؤاد « الملك » : ١٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٢٣٦
 أحمد فهمي : ٦٣٧ ، ٧١٨
 أحمد قمحة : ١١٧ ، ٢٩١ ، ٤٦٣ ، ٥٢٩
 ٧٢٩ ، ٨٣٠
 أحمد كامل « الشيخ » : ٤٣٠
 أحمد كمال : ٢٦٤ ، ٣١٩ ، ٤٤٠
 أحمد لطفى « المحامي » : ٨٦٩
 أحمد لطفى السيد : ٧٤ ، ٨٠ ، ٩٢ ، ٢٣٢
 ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٤٩١ ، ٤٩٢
 ٥٠٢ ، ٥٤٠ ، ٨٠١ ، ٨٢٨ ، ٨٧٤ ، ٨٤٩
 ٨٨٥ ، ١٠٢٢ - ١٠٢٤
 أحمد ماضي « الشيخ » : ٧٠ ، ٧٢
 ١٠٥٤

الملباوى انظر ابراهيم الملباوى
الورداني انظر ابراهيم الورداني

الياس زانخوره : ٢٤٠ ، ٢٣١ ، ٨٦١ ، ٨٨٦

اليوت : ٦٧١

اميل فهمى شنودة : الدكتور : ١٠٤ ، ١٠٨

أمين الرفاعي : ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٧٧٠ ، ٧٧١

١٠٠٤

أمين الشمسى : ٨٩٤ ، ٩٦٣

أمين سامى باشا : ٢٤٠ ، ٢٩٨ ، ٦٣٨ ، ٦٥٥

٧٠٩ ، ٧٢٩

أمين فكرى : ٩٧

أنور الجندي : ٣١٦

أنور العمروسى : ٧٧٢

أنيس انظر محمود أنيس

ايزيس راجب : ١٥

ايمان « مسيو » : ٤٨٤

ايموس : ٤٨٤ ، ٨٣٢

(ب)

باترمان ، هنرى كاميل : ٩٦ ، ١٠١

بارمان ، نورمان : ٣٠٠

باسيل تادرس « باشا » : ٨٢٢ ، ٩٩٦

بالمز ، الوين : ٢٢٦ ، ٢٥٤ ، ٨٥٦

بخيت « الشيخ » انظر محمد بخيت « الشيخ »

براده انظر أحمد براده

براون ، ادوارد : ٥٤٢ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣٢

٦٤٥ - ٦٤٧ ، ٦٧١ ، ٦٨٠ ، ٩٨٤

برش « باشا » : ٤٤٣

برنار « بك » : ٣٠٤ ، ٤٧٦ ، ٥٠٩ ، ٥٢٨

٦٢٨ ، ٦٦١ ، ٦٢٨

برنارد انظر برنار « بك »

اسماعيل سرهنك : ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٩٧ ، ٥٢٣ ، ٧٤١

اسماعيل سرى : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٥٠٧ ، ٥٢٣

٥٣٢ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٦٤٠ ، ٧١٦ ، ٧٤٣

٧٤٧ ، ٧٤٩ ، ٧٥٥ ، ٨٠١ ، ٨٠٦ ، ٨٠٨

٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨٢٩ ، ٨٤١ ، ٨٥١ ، ٩٢٠

٩٨٣ ، ٩٤٠

اسماعيل صبرى : ٢٤١ ، ٤٦٤

اسماعيل صدقى : ٢٧ ، ٢٧٣ ، ٨٥٤ ، ٩٦٤

اسماعيل نيازى : ٨٥٩

البحتري انظر أبو عبادة البحتري

البطراوى « الشيخ » : ١٧٦

البكرى انظر محمد توفيق البكرى

الجندي : ٨٧٨

الجود : ٩٥

الحديوى : انظر عباس حلمى الثانى

الحضرى انظر محمد عفيفى الحضرى

الدمرداش انظر عبد الرحيم الدمرداش

الرافعى انظر عبد الرحمن الرافعى

السقا « الشيخ » : ٧٥٩

السيد وفا : ٥٣

الشاويش انظر عبد العزيز جاويش

الشواربى « باشا » انظر محمد شواربى « باشا »

الصوفانى انظر عبد اللطيف الصوفانى

العربى : ٥٠٦

العقاد نظر عباس محمود العقاد

الغازى مختار انظر أحمد مختار

اللغاني انظر ابراهيم اللغاني

المنشاوى انظر أحمد المنشاوى

النجار « الشيخ » : ٨٦٩ ، ٨٧٠

النقراشى انظر محمود فهمى النقراشى

(ت)

توستو : ٢٦٩
توفيق « الحديوي » : ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٥ ،
٣٨٨ ، ٧٥٨
توفيق رفعت : ٤٩٤ ، ١٠٠٤
توفيق عز العرب : ٤٥٩

(ث)

ثروت انظر عبد الخالق ثروت

(ج)

جابر « بك » : ١٦٧
جارستن ، وليام : ٢٤٦ ، ٥٠٨ .
جارو : ٩٤٣
جاكوفللي : ١٦٨
جاويش انظر عبد العزيز جاويش
جراندي : ٩٩٥
جرانفيل « اللورد » : ٦١٨ ، ٨٤١ ، ٨٥٤ ،
٨٨٣ ، ٩٣٦
جرانولان : ٧٥٠ ، ٧١٢ ، ٢٦٥
جراهام ، رونالد : ٢١٦ ، ٢٩٢ ، ٥٤٤ ،
٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٩٥ ، ٧٢١
جراي ، وليام « اللورد » : ١٣٠ ، ٤٧٠ ، ٦٨٦ ،
٧٨٦ ، ٧٩١ ، ٧٨٧ ، ٩٤١
جعفر صادق : ٣٤٤
جعفر مظهر « باشا » : ٧٧٦
جعفر منصور « الشيخ » : ٤٢٦
جلال السيد : ٦١٤
جلبرت : ١٠١٥
جمال الدين الأفغاني : ٥٢-٥٤ ، ٣٨٨-٣٩٠ ،
٤٩١
مجموع : ٤٩٣

برناردى انظر برنار « بك »

برونيت ، ولیم : ١٢٥ ، ٣٤٠ ، ٣٥١ ، ٨٨٨
بشرى حنا : ٨٨٦
بطرس غالى : ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ،
٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ،
٣٥٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩١ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥٣٨ -
٥٤٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٦١٧ ،
٦٧٤ ، ٧١٠ ، ٧١٢ ، ٧١٦ ، ٧٢٢ ، ٧٣٣ ،
٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٣ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ،
٧٤٩ ، ٧٥١ ، ٧٥٣ - ٧٥٦ ، ٧٦٠ ، ٧٧١ ،
٧٧٥ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨١٠ ، ٨١٢ - ٨١٣ ،
٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ،
٨٢٧ ، ٨٣٣ ، ٨٣٧ ، ٨٤٠ ، ٨٤٣ - ٨٤٧ ،
٨٤٨ ، ٨٥١ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٦ ، ٨٥٨ ،
٨٥٩ ، ٨٦٢ - ٨٦٤ ، ٨٦٧ ، ٨٦٩ - ٨٨٦ ،
٨٩٦ ، ٨٩٩ - ٩٠١ ، ٩٠٣ - ٩١٢ ، ٩١٤ -
٩١٦ ، ٩٢٠ - ٩٢٢ ، ٩٢٨ ، ٩٣٠ ، ٩٣٤ ،
٩٣٦ ، ٩٣٨ ، ٩٤٢ ، ٩٤٥ - ٩٥٤ ، ٩٥٧ -
٩٥٩ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٧ ، ٩٦٩ ، ٩٧٣ -
٩٧٨ ، ٩٨٠ - ٩٨٣ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٩٠ ،
٩٩٣ - ٩٩٥ ، ٩٩٧ ، ١٠٠٦ - ١٠٠٩ ،
١٠١١ ، ١٠١٥ - ١٠١٩ ، ١٠٢٢ ، ١٠٣٠ -
١٠٣٢ .
بلنت : ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ٣٤٣ ، ٤٥٢ .
متالى : ١٦٧ ، ١٦٨
بهي الدين بركات انظر محمد بهي الدين بركات
بورن ، فوكي : ٩٧
بوغوص يوسف : ٧٠٩
بومان : ٦٥٥
بويل ، هارى : ٣٤٠ ، ٥٤٣
بيرنج ، افلن : ٦٤

جيلة « هانم » : ٤٩٦

جورست ، الدون « اللورد » : ٣٦ ، ١٠٦ -

١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٧٨ ،

٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ،

٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ،

٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ - ٢٧٩ ،

٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ،

٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ -

٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ - ٣٧٥ ، ٣٧٧ ،

٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٣٩٥ - ٣٩٨ ،

٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤٢١ ، ٤٣٣ ، ٤٦١ ، ٤٦٨ ،

٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٦ - ٤٧٩ ، ٤٨٢ - ٤٨٤ ،

٤٨٧ ، ٥٠٤ - ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٢ ،

٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ - ٥٣٢ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ،

٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٦٤٦ - ٦٤٩ ،

٦٧٩ - ٦٨٢ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ - ٦٩٢ ، ٦٩٥ ،

٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٥ - ٧١٠ ، ٧١٤ ، ٧١٨ ،

٧٢١ ، ٧٢٣ ، ٧٣٥ - ٧٣٩ ، ٧٤٦ ، ٧٤٨ ،

٧٥٣ ، ٧٦١ - ٧٦٦ ، ٧٦٨ - ٧٦٩ ، ٨١٥ ،

٨١٦ ، ٨٢٠ ، ٨٢٨ ، ٨٣٦ ، ٨٤٧ ، ٨٥٤ ،

٨٧٣ ، ٩٠٨ - ٩١١ ، ٩١٣ ، ٩١٦ ، ٩١٨ ،

٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٦ - ٩٤٨ ،

٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٣ - ٩٥٥ ، ٩٥٨ ، ٩٦٤ -

٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٧٧ ، ٩٧٩ ، ٩٨٧ - ٩٩٠ -

٩٩٣ ، ١٠٠٩ - ١٠١١ ، ١٠١٥ .

جورست « اللادي » : ٥٠٨ ، ٥٠٥ .

جورستون ، هنري : ٥٦١

جوسو « مس » : ١٠١٧

جوليت آدم : ٩٨

(ح)

حافظ ابراهيم : ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٤٦٤ ، ٤٩١

حافظ حسن : ٨٢٨

حافظ عوض : ٥٤٦ ، ٨٤٢

حامد محمود : ٦٢

حزين « الحاج » : ١٧٧

حسن البقري : ١٦٦ ، ١٦٧

حسن الشريعي ، ٩٧

حسن الشريف : ١٥٣

حسن الشيحة : ٥٠١

حسن بكري « بك » : ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٨٠٥ ،

٨٢٣

حسن جلال « بك » : ٨٦٦

حسن خيرى : ٩٧٤

حسن رفقى : ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٤٥٢ ، ٤٧٨ ،

٤٨٠

حسن رمضان : ٢٨٧

حسن صبرى : ١٠١٦ ، ١٠١٨

حسن عاصم : ٨٢ ، ٢٠٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،

٢٦١ ، ٢٩٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ .

حسن عبد الرازق : ٢٣٢ ، ٧٨٧ ، ٩٣٠

حسن كامل الصرقى : ٥٣٦

حسن لمى : ١٥٩

حسن مذكور : ٤٥١ ، ٧٨٦

حسنى « بك » : ٩٨٦

حسنى قطرى : ٤١٧

حسونة انظر محمد حسونة النواوى

حسين أبو حنين : ٨٤

حسين القصبي : ٢٤٣

حسين رشدى : ٩٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢٣٥ ،

٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦١ ، ٢٨٨ ،

٢٩٨ - ٣٠١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٢ - ٣٢٤ ، ٣٤١ ،

٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٧٧ - ٣٧٩ ،

١٠٣٢ ، ١٠٣١

حسين واصف : ٦٢ ، ١٨٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ،

٨٠١ ، ٣٩١

حشمت انظر احمد حشمت

حفي العظم « بك » : ٧٠٤

حفي ناصف : ٧٤ ، ٨٤ ، ٨٩

حلمي « بك » : ٩٦٤

حمد الباسل : ٣٨٢ ، ٣٨٣

حيدر فاضل « الأمير » : ٨٣ ، ٥١٦

(خ)

خالد الفوال : ٩٦٠

خسرو « باشا » انظر محمد خسرو

خلوصي « بك » : ١٦٧ ، ١٦٨

خليل ابراهيم : ٣٧٦

خليل جمال الدين : ٩٦٤

خليل حماد « باشا » : ٨٨٣ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ،

٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩١٦ ، ٩٢٣ ،

٩٢٦

خليل حمدي : ٤٠٠ ، ٤٧٣

خليل شريف : ٣٥٨

خيرى « بك » : ٢٤٥ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩

(د)

داركور « اللورد » : ٣٩٢

داود بركات : ٤٦٣

دلاور انظر محمد علي دلاور

دنلوب ، دوجلاس : ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،

١٢٤ ، ١٨٦ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ،

٢٢٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ،

٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ،

٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ،

٣٩٢ ، ٤٣٤ ، ٤٥٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ،

٥١٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ،

٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٦٤١ ، ٧٤٣ ، ٧٤٩ ، ٧٥١ ،

٧٥٢ ، ٧٥٤ ، ٧٥٦ ، ٧٩٥ ، ٨٠١ ، ٨٠٤ ،

٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ،

٨١٧ ، ٨٢١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٤ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ،

٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٥٤ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩ ،

٨٦٣ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٩٨ ،

٩٠٢ ، ٩٠٤ ، ٩٠٨ ، ٩١٠ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ،

٩١٧ ، ٩٢٠ ، ٩٢٢ ، ٩٣٤ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ،

٩٤٥ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ٩٥٢ ، ٩٥٩ ، ٩٧٥ ،

٩٨١ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٤ ، ٩٩٦ ، ١٠٠٤ ،

١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠١٥ ، ١٠١٨ ، ١٠٢١ ،

١٠٣٢

حسين مسرى : ٢٣٦ ، ٧١٦ ، ٧٨٣ ، ٩٨٠ ،

٩٨٢ ، ٩٩٢ .

حسين صدقي : ١٠٠٣ ، ١٠٠٤

حسين صقر : ٦١

حسين فخري : ٦٢ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ٢٤١ ،

٣٢٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ،

٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٥ ، ٥٢٣ ، ٥٣٩ ،

٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٧٣٩ ، ٧٤١ ، ٨٢٧ ،

حسين فهمي : ٤٢٥ ، ٤٢٧

حسين كامل « البرنس » : ٢٣٦ ، ٢٧٦ ، ٤٩١ ،

٥٠٠ ، ٦١٧ ، ٧٣٣ ، ٧٤٢ ، ٧٧٢ ، ٨٦١ ،

٨٧٣ ، ٨٧٨ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ،

٩٠٣ ، ٩١٠ ، ٩١٤ ، ٩١٧ ، ٩٢٠ ، ٩٢٢ ،

٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٤ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤٥ ،

٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٢ ، ٩٥٩ ، ٩٧٥ ،

٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٤ ، ٩٩٦ ،

١٠٠٤ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠١٥ ، ١٠١٨ ،

روب : ٦٨٣
 رويرسون ، جون : ٩٧ ، ٢٧٠
 رولدك : ٩٨٠ ، ١٠١٢
 روزفلت ، تيودور : ١٢٧
 روکاسيرا انظر دى روکاسير شارل
 رؤوف عباس « الدكتور » : ٢٢٥
 رياض « باشا » انظر مصطفى رياض « باشا »

(ز)

زرفوداكي « مسيو » : ٢٢٥
 زكاكيان : ٣٠٢ ، ٣٦١ ، ٣٧٠
 زكي انظر أحمد زكي
 زكي سليمان : ٤٤٢
 زيوار انظر أحمد زيوار « باشا »

(س)

سابا زكي « باشا » : ٩٣٢
 ساتو « مستر » : ١٦٢
 سامي عزيز : ١٥ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦٢٠
 ٧٩٥ ، ٨١٧ ، ٩٠٠ ، ٩٢٥ ، ٩٣٣
 ستاك لي « السردار » انظر لي ستاك « السردار »
 ستم زغلول : ٥٠

ستورز ، رونالد : ١٣٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤
 متيوارت « مسيو » : ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٢
 ٦٣٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٥٤ ، ٦٦٩ ، ٦٨٠

٦٨٤

سرهنگ انظر اسماعيل سرهنگ

سري انظر اسماعيل سري

سعد زغلول : ٧ - ١٠ ، ١٢ - ١٤ ، ١٦ -
 ٢٧ ، ٣٠ - ٣٧ ، ٤٠ - ٥٠ ، ٥٢ - ٥٨ ، ٦٣ -
 ٦٨ ، ٧٠ - ٧٥ ، ٧٧ - ٨٥ ، ٩٠ - ٩٧ ، ٩٩ -

١٠٥٩

٣٧٣ - ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٣٩٤
 ٤٠٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٧ - ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ،
 ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ - ٤٧٤ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،
 ٤٨٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٨ ،
 ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ - ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٦١٧ ،
 ٦٢٥ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ - ٦٣١ ، ٦٤٠ - ٦٤٤ ،
 ٦٥٩ ، ٦٧٠ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٩٦ ، ٧١٠ ،
 ٧١١ ، ٧٣٠ ، ٧٩٨ ، ٨١٦ ، ٨٣٤ ، ٩٧٣ ،
 ٩٧٦ ، ٩٩٨ ، ١٠٠٦ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ،
 دى روکاسيرا ، شارل : ١٣٤ ، ٦٤٠ ، ٧١٦ ،
 ٨١٦ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٩٥٧ ، ١٠٢٢
 دى سيرون « الكونت » : ٢٤٥ ، ٢٤٦
 ديكوت « مسيو » : ٤٩٧ ، ٥٢٧ ، ٦٤٢٤٥٢٨ ،
 ٦٤٣

ديكونوت « الدوق » : ٣٩٧ ، ٨١٧ ، ٨٩٩ ،
 ٩٠٠ ، ٩١٠ ، ٩١١

دى لونكل : ٧٧

ديليبي « مسيو » : ٤٠٤

ديولان : ٢٣٨

دى هولنز : ٦٢

(ر)

راضى الشيخ انظر محمد راضى « الشيخ »

رتيبة زغلول : ٢٩ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٦١

رشدى انظر حسين رشدى

رشيد انظر محمد رشيد رضا

رفيق رفعت : ١٠٠٤

رقية هانم : ٣٥٨

رمزي ميخائيل : ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٤٦ ،

٦٠٩

رمضان عبد التواب : ٥٣٦

١٠٤٤ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٨
 سعيد « باشا » انظر محمد سعيد « باشا »
 سعيد اسماعيل على « الدكتور » ١٧٥ ، ١٧٨ ،
 ٢١٦ ، ٤٣٣
 سعيد الشيمي : ٧٧
 سعيد زغلول : ١٤٥ ، ١٤٦
 سكوت ، جون : ٢١٠ ، ٢٦٣
 سكوت : ٢٨٧
 سليم البشرى : ٩١٠ ، ٩١٢ ، ٩١٤ ، ٩٦٣
 سليم بانخوس : ١٠٣
 سليم نقاش : ٣٩٠
 سليمان أباطة : ٩٦٣
 سليمان حادى : ٤٣٥
 سليمان سامى : ٧٧١
 سليمان حادى : ٤٣٥
 سليمان سامى : ٧٧١
 سليمان عبد العلى : ٣٣٠
 سليمان عثمان : ٣١٩
 سمير سرحان « الدكتور » : ٤٥ ، ٦١٠ ، ٦٢٠
 سميرة عرابى : ٤٥ ، ٦٢٠
 سميلز : ٧٦٠
 سنوت انظر سينوت حنا
 سوانسون « ميسو » : ٢٠١ ، ٤٠٤ ، ٦٤٠ ،
 ٦٦٦
 سيد أحمد خان : ٣٠٠
 سيد أحمد زعزوع : ٤١٦
 سيد النجار « الشيخ » : ٤١٧
 سيز وستريس ، سيداروس : ٢٧٢
 سيف الدين البكرى : ٧٥٧
 سيف الله بشرى : ٥٠٠
 سينوت حنا : ٤٢٥ ، ٨٨٦

١٠١ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥١ —
 ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ،
 ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ،
 ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ،
 ٢٤١ ، ٢٤٣ — ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ،
 ٢٥٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ — ٢٧٥ ، ٢٨٢ ،
 ٢٨٤ ، ٢٨٧ — ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،
 ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣١٦ — ٣١٨ ،
 ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ،
 ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ — ٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ،
 ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤٢٩ ،
 ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٧ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ،
 ٤٦٠ ، ٤٦٥ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢ — ٤٨٠ ،
 ٤٨٥ — ٤٨٨ ، ٤٩٠ — ٤٩٢ ، ٤٩٨ ، ٥٠٩ ،
 ٥١٨ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ،
 ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥٢ ،
 ٥٥٣ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩ — ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٢٩ ،
 ٦٣٠ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٩ ،
 ٦٤٠ ، ٦٤٦ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٧١ ، ٦٩٤ ،
 ٧٠١ ، ٧١٠ ، ٧١٣ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٣٣ ،
 ٧٤٣ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥٧ ، ٧٦١ — ٧٦٣ ،
 ٧٦٨ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٧ ، ٧٨٦ ، ٧٩٧ ،
 ٨٠١ ، ٨١٠ ، ٨١٧ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٣٣ ،
 ٨٥٨ ، ٨٦١ ، ٨٦٨ ، ٨٧٨ ، ٨٨٤ ، ٨٨٧ ،
 ٨٩١ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٧ ، ٩٠٢ ، ٩٠٤ ،
 ٩٠٥ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٣ ،
 ٩١٥ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٦ — ٩٢٩ ،
 ٩٤٧ ، ٩٥٤ ، ٩٦٨ ، ٩٧١ ، ٩٨٣ ، ٩٨٦ ،
 ٩٩٤ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٩ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ،
 ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ،
 ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٣ ، ١٠٤١ —

(ش)

شارمن : ٧٢٩ ، ٧٠٣ ، ٦٧٢ ، ٦٤٠ ،
شاکر « الشيخ » : ٢٥٦ ، ٩٠٠ ، ٩٠٢ ، ٩١٢ ،
٩٢٨ ، ٩٦٠ ، ١٠١٤ ، ١٠٣٣ ،
شاهین مکاریوس : ٢٣٤
شاویش انظر عبد العزيز جاویش
شعراوی باشا انظر علی شعراوی « باشا »
شفیق انظر أحمد شفیق
شفیق منصور : ١٩٥ ، ٤٩١ ، ٧٧١ ، ٧٧٢
شکری انظر محمود شکری
شلبی زغلول : ٥٠
شمیل ، شمیل : ٥٠١
شناوی زغلول : ٥٠ ، ٥٢
شو ، جورج برنارد : ٩٧
شوقی انظر أحمد شوقی
شسیتی آرثر : ٨٣٠ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٩٤٨ ،
٩٥٠ ، ٩٥٣ ، ٩٨٩

(ص)

صادق رمضان انظر محمد صادق رمضان
صالح انظر محمد صالح
صالح فهمی : ٧٠٩
صالح کامل : ٣٧٠
صالح محمدی : ٧٧٠
صبحة : ٣٨
صبری أبو المجد : ٥٠١ ، ٧٧١
صدقی انظر محمود صدقی
صفوت : ٧٥١
صفیة زغلول : ٦٨ ، ٦٩ ، ١٠٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ،
٣٤٦ ، ٢٧٩
صفیة عبد الخالق السادات : ٧٥٩

صفیة فهمی انظر صفیة زغلول

صلاح عبد الصبور : ٧ ، ٩ ، ١٤ ، ١٠٤١

صرفانی انظر عبد اللطیف الصرفانی

(ط)

طابوزادة محمود حدی : ٢٣٥
طلعت اسماعیل رمضان « الدكتور » : ٤٩٧ ،
٨٣٠
طلعت حرب : ١٠٤٤
طوموم « الشيخ » : ١٠١٤

(ع)

عاشور « الشيخ » : ٩٠٢ ، ٩٦٠
عاصم انظر حسن عاصم
عاطف بركات انظر محمد عاطف بركات
عباس حلمی الثاني « الخديوي » : ١٠ ، ٢٤ ،
٦٤ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٢ ،
١٠٠ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ،
١٣١ - ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٢٤ -
٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ -
٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ،
٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ،
٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٣٢ - ٣٣٦ ،
٣٤١ - ٣٤٧ ، ٣٥٦ - ٣٥٩ ، ٣٦٢ ،
٣٦٣ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ - ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ،
٣٩٠ - ٣٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ -
٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ -
٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ،
٤٩١ - ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥١١ ، ٥١٣ ،
٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٥ ،
٥٤٦ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦٨٥ ،
٥٨٦ ، ٧٣٣ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ،

٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٣٢ ، ١٠٠٧ .
 عبد الخالق محمد لاشين « الدكتور » : ١٤ ، ١٣ ،
 ٣٥ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٢ ،
 ٧٤ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ،
 ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،
 ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٣ ،
 ١٣٥ ، ١٥١ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ٢٤٣ ،
 ٦١٣ ، ٦١٤
 عبد الرازق نظمي : ٥٠٦
 عبد الرحمن الرفاعي : ١٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٦٥ ،
 ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٥٤١ ، ٩٢١
 عبد الرحمن جوده : ٦٥٧ ، ٦٩٣
 عبد الرحمن الشربيني « الشيخ » : ٣٧٩ ، ٤٥٣
 عبد الرحمن زغلول : ٤٨ ، ٥٠ ، ٣٧٠
 عبد الرحمن سليمان : ١٨٧
 عبد الرحمن فهمي : ١٩
 عبد الرحيم أحمد : ١٨٩ ، ١٩٠
 عبد الرحيم الدمرداش « الشيخ » : ٢٤١ ، ٨٧٠ ،
 ٨٧٢ ، ٨٧٤ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩
 عبد الرحيم صبري : ١٠٠٦
 عبد الستار الباسل : ٣٨٢
 عبد السلام « أفندي » : ٤٩٣
 عبد السلام المولعي : ١٠٠٩
 عبد العال حلمي : ٥٨
 عبد العزيز إبراهيم : ٤٣٦
 عبد العزيز جاووش « الشيخ » : ٨٤ ، ١٣٠ ،
 ٤٧٩ ، ٤٩١ ، ٥٠١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ،
 ٥٤٣ ، ٦٤٢ ، ٧٥٩ ، ٨١٧ ، ٨٣٨ ، ٨٤٣ ،
 ٨٤٤ ، ٨٥٠ ، ١٠١٧
 عبد العزيز فهمي : ٨٤ ، ٢٤٣
 عبد العظيم أنيس « الدكتور » : ١٢

٧٤٨ ، ٧٥٨ ، ٧٦٠ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٨٠٨ ،
 ٨١٧ ، ٨٢٠ ، ٨٢٦ ، ٨٢٨ ، ٨٣٠ ، ٨٤٣ ،
 ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٣ ، ٨٦١ ، ٨٦٤ ، ٨٦٦ ،
 ٨٧٠ ، ٨٧٤ ، ٨٨٣ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٥ ،
 ٨٩٨ ، ٩٠١ ، ٩٠٣ ، ٩٠٥ ، ٩٠٧ ، ٩١٠ ،
 ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٩ ، ٩٢١ ، ٩٢٣ ، ٩٢٦ ،
 ٩٢٩ ، ٩٤٥ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٥٠ ، ٩٥٢ ،
 ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٨ ، ٩٦٠ ، ٩٦٢ ، ٩٦٨ ،
 ٩٧٣ ، ٩٧٦ ، ٩٧٩ ، ٩٨١ ، ٩٩٠ ، ٩٩٢ ،
 ٩٩٦ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٨ ،
 ١٠٠٩ ، ١٠١١ ، ١٠١٩ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٦ ،
 ١٠٣١
 عباس حلمي « التلميذ » : ٩٨٣
 عباس محمود العقاد : ٥٩ ، ٦٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ،
 ٩٩ ، ١٢٤ ، ٧٥٨ ، ٧٦٠
 عباسي انظر محمد العبابي
 عبد الحميد البكري : ٧٥٩
 عبد الحميد البنا : ٣٨
 عبد الحميد الشاف « السلطان » : ٥٠٠ ، ٥٠٦ ،
 ٩٨١
 عبد الحميد الدمرداش : ٩٣٠
 عبد الحميد الشربيني : ٤٢٩
 عبد الحميد حنّدي : ٤٦٣ ، ٥٠١
 عبد الحميد سليمان : ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٩ ،
 ٨٤٣ ، ٨٢١
 عبد الحميد عمار : ٨٧٧ ، ٩٣٠ ، ٩٣٢ ، ٩٣٤
 عبد الحميد مصطفى : ٥٢٩
 عبد الخالق السادات : ٨٢ ، ٧٥٩
 عبد الخالق ثروت : ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢١٠ ،
 ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ ،
 ٣٩٦ ، ٤٢٢ ، ٤٤٧ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٧٥١

عبد العظيم رمضان « الدكتور » : ١٣٧ ، ٢٦٤ ، ٣٤٣ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦٢١ ، ٦٢٥ ، ٧٧٢ ، ٨٨٦
عبد الغفار : ٥١٣
عبد الغنى شاكِر : ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٩ ، ٩٦٥
عبد الغنى محمود « الشيخ » : ٩٣٠ ، ١٠١٤
عبد الفتاح صبرى : ٦٥٨
عبد القادر « الشيخ » : ٥٤١
عبد الكريم العمالي : ٤٣٥
عبد الكريم سلمان « الشيخ » : ٥٣ ، ٢٣٢ ، ٢٩٩ ، ٣٣٠ ، ٣٧٩ ، ٤٩١ ، ١٠٢١
عبد اللطيف « المحامى » : ١٠١٦
عبد اللطيف الصوفانى : ٢٥ ، ١٢١ ، ٢٤٣ ، ٥٤٦ ، ٨٧٦ ، ٨٨٠ ، ٨٨٨ ، ٨٩٠ ، ٨٩٣
عبد اللطيف عبده « الشيخ » : ٤٣٠
عبد الله أباطة : ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٣٩٢
عبد الله النديم : ٣٨٩ ، ٣٩٠
عبد الله بركات : ٥٠
عبد الله بسيونى « الشيخ » : ٤٢٣
عبد الله مصطفى : ٤١٥
عبد الله وهبى « بك » : ٨٠١
عبد المجيد عمر : ٩٨٨
عبد الملك بغدادى : ٤٨٠
عبد النور انظر فخرى عبد النور
عبده حسن الزيات : ٧٠
عثمان غالب « الدكتور » : ١٣٣
عثمان ماهر : ٦٢
عدلى يكن ، ٢١ ، ٣٥ ، ٣١٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٥٥٠ ، ٧٤٤ ، ٧٤١
عزى انظر أحمد عزى
عزیز حسنى : ١٠١٥

عزیز عزت : ٥٠٧ ، ٥٢٣ ، ١٠١٩
عزیز كحيل : ١٦٤
عفيفى : ٩٠٨
علوى انظر محمد علوى
على أبو الفتوح : ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٨٣٠ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩٢٣
على الجزائر : ٨٧٧
على الغايات « الشيخ » : ١٢٩ ، ١٣٠
على أمين : ٢٧
على بهجت « بك » : ٨٦٤
على جامين : ٩٢٨
على جلال : ١٣٥
على حافظ : ٦٦٦ ، ٧١٤ ، ٧١٩
على حسنى « بك » : ٦٥٥ ، ٦٦٨
على رضا : ٩١٥
على رفاعة : ١٩٩
على سرور : ٤١٤
على شاهين : ٤٧٥
على شريف : ٣٥٨
على شعراوى : ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٥٤٦ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٨١٣ ، ٨٢٢ ، ٨٣٧
٨٧٢ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٩٢ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩١٢ ، ٩٢٨ ، ٩٣٠ ، ٩٦٥ ، ٩٧١ ، ٩٨٩
١٠٣٢
على عبد الكريم « الشيخ » : ٤٢٨
على علويه : ٥٤٦
على فهمى كامل : ٥٨ ، ٣٩١ ، ٥٠١ ، ٥٠٢
على مبارك : ١١٢ ، ١١٣ ، ٢١٦ ، ٢٥٢
على محمد : ٤٣٨
على يوسف « الشيخ » : ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣١٤

فرنس : ٣٩ ، ٤٣ ، ٦١٧ ، ٦٥١

فريزر « الجنرال » : ٢٣٥

فكرية حسنى : ٧٢٠

فلاديمير « مسيو » : ٤٨٥

فلاننكس : ٦٢٢

فليتشر : ٦٦٩

فنست ، ادجار « السير » : ٢٥٤

فؤاد الكاتب : ٥٠٣ ، ٥٠٤

فؤاد سلطان : ٥٠١

فؤاد سليم الحجازى : ٢٩٠ ، ١٠٠٧

فؤاد كرم : ٢٤٤

فؤاد كمال : ٣١٨ ، ٤١١

فؤاد ميخائيل : ٤٢٨

فورجيه : ٤٨٣ ، ٤٨٤

فورد ، لوثر : ٣١٦

فيدال « باشا » : ٢٦٩

(ق)

قاسم أمين : ٧٤ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٢٢٩ ،

٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ،

٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٣ ،

٣٢٣ ، ٣٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ،

٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٤٧ ، ٤٧٨ ،

٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٢٩

قمحة انظر أحمد قمحة .

(ك)

كارتر ايت : ٩٨٦

كارينتر ، بويد : ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،

٣٠٠ ، ٤٨٧ ، ٥٠٩ ، ٥٣٨ ، ٥٤٢ ، ٦٣٣ ،

٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٧٢٣ ، ١٠١٠ ، ١٠١٢

٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٤١ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ،

٤٦٤ ، ٤٧٨ — ٤٨٠ ، ٥٠٨ ، ٥٤٢ ، ٥٥١ ،

٧٣٧ ، ٧٤٣ ، ٧٥٩ ، ٧٨٢ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ،

٨١٢ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٤٣ ،

٨٤٤ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٣١

عمر سلطان : ٣٨٤

عمر لطفى : ١٥٣ ، ٤٧٠

عويس الجبالي : ٤١٢

عين الحياة « الأميرة » : ٤٨٨

(غ)

غبريال بحرى : ٥٠٩

غراى انظر جراى ويليام « اللورد »

غورست انظر جورست ، النون « اللورد »

(ف)

فارس عمر : ٢٣٤

فاروق « الملك » : ٥٠٠

فاطمة : ١٦١

فاطمة الزهراء « البرنيسية » : ٤٨٨

فتح الله الخطيب : ٣٠٠

فتح الله بركات : ١٧ ، ٢٦ ، ٤٨ — ٥٠ ، ٥١٣ ،

٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٨١٨ ، ٨٧٣ ،

٨٧٩ ، ٨٨٧ ، ٩٧٠

فتح الله صبرى : ٢٣٨

فتحى زغلول انظر أحمد فتحى زغلول

فخرى انظر حسين فخرى

فخرى عبد النور : ٨٨٥

فرحانة زغلول : ٥٠

فريد سابه : ٩٣٢

فريدة كابس : ٢٩ ، ٣٠ — ٣٢ ، ٣٤ ، ٧٠١ ،

٨٧١

١٠٦٤

٢٧٤ ، ٢٨٠ — ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٧٣ —

٣٧٥ ، ٥٤٣ ، ٦٢٨ ، ٦٤٥

ليب عرم : ٧٧

لطفى السيد انظر أحد لطفى السيد

لمى الطيحي : ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ٤٥ ، ٨٨٥

لويون ، جوستاف : ٢٣٨

لوجران : ٤٩٧ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤

لوجريل : ٢١٠

لوجي : ١٦٨

لونجريرف : ١٥٢

لويد و اللورد : ١١٣ ، ١١٤

لى سناك « السردار » : ٤٧ ، ٤٧٦ ، ٤٩١ ،

٥٤٢ ، ٧٧٢ ، ٩١٦ ، ٩٤٤ ، ٩٦٣ ، ٩٧٥

لبنى : ١٦٧ ، ١٦٨

(م)

مارجولوت : ٦٤٦

مارشال « مستر » : ٧٧ ، ١٦١

ماركوبولو : ١٦٨

مارون : ٧١٧

ماسبيرو « مسيو » : ٢٤٦

ماكترى « الدكتور » : ٢٢٨

ماكليث ، مالكولم « مسيو » : ٢١٠ ، ٢٦٢ ،

٢٦٣ ، ٢٨٢ ، ٣٤٠ ، ٤٧٦ ، ٥٢٩ ، ٥٣٩ ،

٦٥٨ ، ٦٩٣ ، ٩٤٨ ، ٩٥٩

ماكولى ، جورج : ٤٩٦

ماهر حسن فهمى « الدكتور » : ٧٥٨

متشل : ٤٥٨ ، ٤٧١

محب « بك » : ١٦٥ ، ١٠٣١

محبوب ثابت « الدكتور » : ٤٧٦ ، ٥١٥

محرز « بك » انظر محمد عمر « بك »

كشتر « اللورد » : ١٣٥ ، ١٣٦

كرونفوت : ٦٤٠ ، ٦٥٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٩

٦٧٧ ، ٧١٤

كرومر « اللاردي » : ٢٢٩ ، ٥٠٥

كرومر « اللورد » : ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٧٤ ،

٧٦ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ —

١٠٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ،

٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ،

٢٣٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ — ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،

٢٧٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣١٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ،

٣٤٤ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٧٩ ،

٣٩٠ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٨ ،

٤٧٢ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ،

٤٩٨ ، ٥٢٧ ، ٧٠١ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧١١ ،

٧٣٥ ، ٧٤٢ ، ٧٨٧ ، ٨٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٧٩ ،

٩٨٨ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣

كريم ثابت : ٤٨

كمال « بك » : ٨٢٨ ، ٨٣٠

كننجلهام : ٩٢ ، ٩٣

كوريت ، فنسنت : ٢١ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ،

٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣٦٤ ، ٥١١ ، ٦٤٠ ، ٧٠٦ .

كوكلان « مستر » : ١٦٢

كولس : ٤٧٥

كوزنوت « الدوق » انظر ديكونوت « الدوق »

كوهين : ٥١٦

كيننج « الدكتور » : ٢١٠ ، ٤٧٥ ، ٥١٠ ،

٥٤٤ ، ٦٥٠ ، ٦٥٥ — ٦٥٨ ، ٦٩٣ ، ٦٩٥

كيرشو : ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩٢٧ ، ٩٣٤

(ل)

لامبير ، ادوارد : ٢٠٧ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ —

محفوظ : ٧٥٤

محمد أباطة : ٧٥٢

محمد إبراهيم الجزيري : ٤٨ ، ٥٥

محمد أبو الفضل الجزاوي « الشيخ » : ٩١٢ ،

٩١٤

محمد أبو زيد « الشيخ » : ١٩٢

محمد أبو شادي : ٤٦٦

محمد الخامس « سلطان » : ٩٨١

محمد الرمالي : ٤٥٢

محمد السباعي : ٦٥٦

محمد الشريعي : ٢٤٣

محمد الشريف : ٩٧٤

محمد الطونجي « الشيخ » : ١٨٤

محمد العباني انظر محمد عباني

محمد المذني « الشيخ » : ٤١٤

محمد المهدي « الشيخ » : ٤٣٧

محمد أمين « أفندي » : ٤٢٤ ، ٤٢٥

محمد أمين « قائم مقام » : ٢٣٦

محمد أمين واصف « بك » : ٤٢٥

محمد انيس « باشا » : ٢١١ ، ٥٣٢ ، ٦٤١

محمد أنيس « الدكتور » : ١٢ ، ١٩٠

محمد بخيت « الشيخ » : ٩١٢ ، ٩١٤ ، ٩٢٠ -

٩٢٤

محمد بهي الدين بركات : ٢٨ ، ٣١ ، ١٨٦

محمد توفيق : ١٤٣

محمد توفيق البكري : ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٧٣٣ ،

٧٨١ ، ٧٦١ ، ٧٦٥ ، ٧٨١

محمد حجازي : ١٥ ، ١٠٩

محمد حسونة النواوي « الشيخ » : ٧٥ ، ٢٥٦ ،

٣٥٤ ، ٣٧٨ ، ٤٥٣ ، ٦١٨ ، ٨٦٨ ،

٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٣ ، ٩٠٥ ، ٩١٠

محمد حلمي عيسى : ٢٧٣

محمد خسرو : ٧٧٦ ، ٧٧٧

محمد خليل صبحي : ٢٤٣ ، ٨٨٦

محمد راسم : ٤٨٠ ، ٥١٥

محمد راضي « الشيخ » : ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٥٦ ،

٧٥٧

محمد رشيد رضا « الشيخ » : ٨٢ ، ٢٩٩ ،

٣٣٤ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٧٥٩ ، ٧٦١

محمد زغلول : ٥٠

محمد زكي : ٥٠

محمد سعيد « باشا » : ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢٢١ ،

٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،

٥٠٧ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥٢٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٦ ،

٧٤٧ ، ٧٤٩ ، ٧٥١ - ٧٥٤ ، ٧٨١ ، ٧٩٦ ،

٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨١٢ ، ٨١٤ ، ٨١٦ ، ٨١٩ ،

٨٢١ - ٨٢٣ ، ٨٢٧ ، ٨٣٠ ، ٨٤٠ ، ٨٤٣ ،

٨٤٧ - ٨٤٩ ، ٨٥٣ ، ٨٥٦ ، ٨٥٩ ، ٨٦٨ ،

٨٨٦ ، ٨٩٠ ، ٨٩٥ ، ٩٠٢ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ،

٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٥ ، ٩٢٠ ،

٩٢٣ ، ٩٣٣ ، ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٦ - ٩٥٥ ،

٩٥٨ ، ٩٦٠ ، ٩٦٣ ، ٩٦٩ ، ٩٧٣ ، ٩٧٥ ،

٩٧٦ ، ٩٨٩ ، ٩٩١ ، ٩٩٣ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ،

١٠٠٤ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٦ ،

١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢

محمد سلطان : ٤٩١

محمد شاكِر « الشيخ » : ٤٥٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ،

محمد شرارة : ٣١٩

محمد شريف صبري : ١٤٣ ، ٥٠٧

محمد شمس الدين : ٦٩٥

محمد شعبان : ٩١٤

محمد شواربي : ٤١ ، ٧٨٢ ، ٧٩٧ ، ٨٧٤ ،

٤٣١ - ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٥٠٩ ، ٥٤٣ ،
 ٥٤٤ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ - ٦٣٢ ، ٦٣٨ ، ٦٤٧ ،
 ٦٥٧ ، ٦٧٨ ، ٦٩٣ ، ٦٩٦ ، ٧٠١ ، ٧٢٦ ،
 ١٠١٣ ، ١٠١٧ ،
 محمد علي دلاور : ٩٢٥
 محمد علي علويه : ١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ،
 ١٣٥
 محمد عمارة : ٣٩٢
 محمد غانم : ٥٠١
 محمد فتح الله الخطيب « الدكتور » : ٣٠٠
 محمد فخر الدين « الشيخ » : ٤٣٨
 محمد فريد : ١٠ ، ١٩ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٨٣ - ٨٥ ،
 ١٢٩ - ١٣٣ ، ١٣٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ،
 ٢٦٣ ، ٣٣١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ ،
 ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٤٠٠ ، ٤٥٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢ ،
 ٤٧٣ ، ٤٨٠ ، ٥٠٢ ، ٥٤١ ، ٥٤٦ ، ٦٨٥ ،
 ٨٣٩ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٥ ،
 ٩٢٥ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٧٤ ،
 محمد فريد وجلي : ٩٢٧
 محمد محرز : ١٦٢
 محمد محمود : ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٠ ،
 ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ،
 ٣٨١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠٦ ،
 ٨٣٠ ، ٨٤٥ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٥٨ ، ١٠٢٣ ،
 محمد مرشدي بركات : ١٧
 محمود الياسل : ٣٨٢
 محمود الشنيطي « الدكتور » : ١٩
 محمود أمين العالم : ١٢
 محمود انيس : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ،
 ٥٣٢
 محمود رشاد : ٤٣٢

٨٨٩ ، ٨٩٤
 محمد صادق رمضان : ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٣١٢ ،
 ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٤٩٣ ، ٨٦٤ ،
 محمد صالح : ١٥٣ ، ٣٩٢ ، ٥١٨ ،
 محمد صدقي أنظر محمود صدقي
 محمد عاصم : ٢٢٤
 محمد عاطف بركات : ٢٢٩ - ٢٣١ ، ٢٩٧ ،
 ٢٩٨ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ،
 ٣٧٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٤٢٢ ، ٤٧٤ ،
 ٤٨٠ ، ٥١٨ ، ٥٣٠ ، ٥٤٨ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ،
 ١٠١٤
 محمد عباي : ٢٤١ ، ٢٩٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،
 محمد عيد الله حسين : ٨٦٨
 محمد عبد الهادي « الشيخ » : ٤١٤
 محمد عبده « الشيخ » : ٥٢ - ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ،
 ٦١ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٥ - ٧٨ ، ٨٠ - ٨٤ ، ٩٦ ،
 ٩٧ - ١٠٠ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ٢٠٧ ، ٢٢٣ ،
 ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٩٨ - ٣٠٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ،
 ٣٣٦ ، ٣٤١ - ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٧٩ ،
 ٣٨٨ - ٣٩٠ ، ٣٩٥ ، ٤٥٢ - ٤٥٥ ، ٤٦٦ ،
 ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٧٥٧ ، ٧٦١ ،
 محمد عثمان : ٧٧
 محمد عفيفي الحضري « الشيخ » : ٣٣٩
 محمد علوي « باشا » : ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،
 ٢٤٥ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٧١٦ ،
 ٨٢٥ ، ٨٣٩ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٩٧٤ ، ٩٩٨ ،
 محمد علي الكبير : ٥٧ ، ٨٣ ، ١٨٩ ، ٣٤٩ ،
 ٥٠٧ ، ٥١٥ ، ٧٩٠ ،
 محمد علي المغربي : ٢٠٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٤ ،
 ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٨ ، ٣٥٣ ،
 ٣٦٠ - ٣٦٢ ، ٣٦٦ - ٣٦٨ ، ٣٧٧ ، ٣٩٢ ،

عمود رياض : ٢٤٥

محمد سالم : ٦٢ ، ٢٤٣ ، ٥٤٦

محمد سامي البارودي : ٥٨ ، ٥٩ ، ١٤٣

محمد سليمان « باشا » : ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٣٢ ،

٢٤١ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٧٨١ ، ٧٩٧ ، ٨١٣ ،

٨٢٢ ، ٨٧٢ ، ٨٧٤ ، ٨٩٧ ، ٩٠٣ ، ٩٣٠ ،

٩٦٦ ، ٩٧١ ، ٩٨٩

محمد سليمان غنام « باشا » : ٢٧

محمد شكرى : ٩٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٦٤ ،

٢٨٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٩٣ ، ٨١١ ،

٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥٨

محمد صدقي : ١٥٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ،

٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٨٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٩ ، ٣٨٨ ،

٤٨٩ ، ٤٩٩ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٨٠٨ ، ٨٦٤ ،

٨٨٩ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣

محمد عبد الغفار : ٥٣٢ ، ٥٤٦ ، ٦٤١ ،

٨٧٩ ، ٨٩١

محمد عفيفى : ٤٦٣

محمد عنايت : ٧٧٢

محمد فهمى النقراشى : ٨٧٩ ، ٨٩٤ ، ٩١٦ .

محمد مختار : ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٨٦١

محمد نقيب « الشيخ » : ١٠٢٤

مراد « السلطان » : ٩٨١

مراد سيد أحمد : ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،

٢٩٤ ، ٥٢٩

مرشدى عيسى بركات : ١٧

مرقص سمكة : ٣٥٣ ، ٦٤١ ، ٨٢٢ ، ٩٩٦ -

٩٩٨

مريم عبده بركات : ٥٠

مصطفى « باشا » انظر مصطفى فهمى

مصطفى أدهم : ٧٧١

مصطفى الباجورى : ١٥٢

مصطفى الحضرى : ٥٠٦ ، ٥٠٧

مصطفى الشورى « بك » : ٧٧٠ ، ٧٧١ ،

١٠٠٤

مصطفى الغاياتى : ٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٨١٧

مصطفى التمرراوى : ٨٤

مصطفى النحاس : ١٠ ، ١٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ،

٣١ .

مصطفى أمين : ٢٧ ، ٢٩ ، ٤٦ ، ٥١٨

مصطفى بيرم : ٢٧٢ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٤٨٠

مصطفى خليفة : ١٨٧ ، ٨٩٧

مصطفى خليل : ٤٨٨

مصطفى رياض : ٥٧ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ١٤٣ ،

٢٤٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣٨٨

مصطفى عاكف : ١٩٥ ، ٤٤٣

مصطفى عبد الرازق : ٩٣٠ ، ٩٣٢

مصطفى علام : ٤٥١

مصطفى فاضل : ٣٥٨

مصطفى فهمى : ٤٠ ، ٤٤ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ،

٨٢ - ٨٥ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ٢٢٦ ،

٢٢٩ - ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ،

٢٤٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٧ - ٢٧٩ ،

٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ،

٣٢٨ ، ٣٣٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،

٣٤٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ - ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ،

٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٩٥ ،

٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ - ٤٥٩ ،

٤٦٩ - ٤٧٤ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،

٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥١١ -

٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ،

٥٤٤ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٦٧١ ، ٦٧٣ ، ٦٨٢ ،

(ن)

نازلى خاتم انظر نازلى فاضل
نازلى فاضل : ٦٤ ، ٦٥ ، ٩٩ ، ٣٥٨ ، ٤٠٢ ،
٤٨٠
نازلى كامل انظر نازلى فاضل
ناشد حنا : ٢٤٣
نبوية موسى : ٨٨
نبيلة الدسوقي : ١٥
نجيب رشدى : ١٥ ، ٤٥
نعمات البربرى : ٤٦
نعمت الله اسماعيل « هاتم » : ٨٦١
نوبار « باشا » : ١٤٣ ، ٢٧٦ ، ٣٤٥ ، ٣٧٤ ،
٣٧٥ ، ٧٣٩
نورى « بك » : ٨٦١

(٤)

هارفى ، بول : ٢٩٣ ، ٣٤٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ،
٣٨١ ، ٤٥٧ ، ٥١٢ ، ٧٤٩ ، ٨٥٨
هرارى « باشا » : ٣٥٧
هولت « مستر » : ١٠١٥
هويدا عبد العظيم رمضان : ٤٦ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ،
٦٢١
هيل « مستر » : ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٦٥ - ٢٦٨ ،
٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٦٩٢ - ٩٣٥
هيوستون : ٣٠٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٩

(٥)

وايموس ، كوخلن : ٦٨٨
وب « مسيو » : ٥٠٨
ولز انظر ويلز
ونجت ، ريجنالد : ٢٤٣ ، ٢٤٦
ويصا واصف : ٨٩٧

٧٤١ ، ٧٣٣ ، ٧٣٥ ، ٧٣٧ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ،
٧٤١

مصطفى كامل : ١٠ ، ٦٢ ، ٧٧ ، ٧٨ - ٨٠ ،
٨٢ ، ٨٣ ، ٩٥ - ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ،
١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٩ ،
٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،
٢٩٣ ، ٣٢٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ،
٣٨٣ - ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ،
٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤٤٣ ، ٤٥٣ ،
٤٦٤ ، ٤٧٠ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٩١ ،
٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٩٢٧ ، ٩٣١ ،
٩٦٨ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ .

مصطفى لطفى المنفلوطى : ٦١٧ ، ٧٣٣ ،
٧٦٠ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤

مصطفى ماهر : ٣٦٣ ، ٣٨٠ ، ٤٥٦ ، ٥٣٢ ،
٥٥٠ ، ٦٤٠ ، ٧١٥ ، ٧٤٤ ، ٩٢٣

مظلوم انظر أحمد مظلوم

مغرى انظر محمد على مغرى

مكدونالد : ٧٧٧

مكرم عبيد : ٢٨ ، ٤٤

مكىل « مستر » : ٩٧٤

ملتر « اللورد » : ٢١ ، ٤٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٢٢٦ ،
٧٧١

منسفد « باشا » : ٨٤٦

مهران خلاف : ٤٢٣

موريس « الميسو » : ٢٥٦ ، ٣٥٣ ، ٤٧٣ ،
٧٥٢ ، ٨٢٩

موسى غالب : ٧٨٢

مونكرىف ، كولبن سكوت « السير » : ٢٤٦

ميتشيل : ٤٥٨ ، ٤٧١ ، ٥٢٤

ميخائيل فرج : ٦٨٨

يوسف أبو مندور : ٤٠٣	ويلز ، سيلف هيريت : ٢١١ ، ٢٧٠ ، ٣٥٧ ،
يوسف أصلان قطاوي : ٤٩٨ ، ٤٩٩	٤٩٤ ، ٥٣٠ ، ٦٤١ ، ٦٦٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٩ ،
يوسف الحازن « الشيخ » : ٤٦٣ ، ٥٠٠	٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٦ ، ٧٢٩ ، ٧٦٦ - ٧٦٨ ،
يوسف سابا : ١٣٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢١	٩٣٧ ، ٩٧٦ ، ٩٨٣ ، ١٠١٥
يوسف شوقي : ٩٧	(ي)
يوسف صديق : ٧٤٢ ، ٨٦٥	يحيى « باشا » انظر أحمد يحيى
يوسف عتاي : ٦٢٠	يعقوب ارتين : ٧٠٩
يونان لبيب رزق « الدكتور » : ١٣٠ ، ٣٧٢ ،	يعقوب صروف : ٢٣٤
٩٣١ ، ٩٢٧ ، ٥٠١	

الجامعة الإسلامية : ٧٩ ، ٨٠ ، ٩٨ ، ٩٩ ،

٣٠٠

جامعة اكس : ٣٨٣

جامعة اكسفورد : ٢٤٧ ، ٥٣٢ ، ٥٤٢ ، ٦٤٦

جامعة امستردام : ٦١٢

جامعة باريس : ٦٨

جامعة جنيف : ٢٧٣

جامعة السوربون : ١٩٠

جامعة القاهرة : ٦١٢

جامعة عليكرة « عليكار ، عليكرة » انظر مدرسة

عليكرة

جامعة عين شمس : ١٠٤٨

جامعة كمبودج : ٢٩٣ ، ٦٤٦

الجامعة المصرية : ٨٣ - ٨٥ ، ٩٠ - ٩٥ ، ٩٩ ،

١٠٢ ، ٢١٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٦٠ ، ٣١٥ ،

٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٤٤٨ ، ٥٠٠ ، ٦١٧ ، ٦٤١ ،

٧٣٣ ، ٨١٢ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ،

٨٢٨ ، ٨٥٣ ، ١٠١١

جامعة المتوفية : ١٣٧ ، ٦٢١

جامعة مونيخ : ٦٤١

جرك الاسكندرية : ٩٠٠

جمعية الانتقام : ٤٨ ، ٦١

الجمعية التشريعية : ٢٤ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ١٢٢ ،

١٣٦ ، ١٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٣٨٢ ، ٤٥٢ ،

٤٩٨ ، ٦٤١ .

الجمعية الجغرافية : ٣١٦

الجمعية الخيرية الاسلامية : ٢٣٨ ، ٨٠٤

جمعية رعاية الاطفال : ٣٩٣

الجمعية العمومية : ٢٥ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،

١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ،

٣٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٥٠ - ٤٥٢ ، ٤٧٢ ، ٤٨٨ ،

٤٨٩ ، ٥٣٨ ، ٥٤٧ ، ٦٨٥ ، ٧٢٧ ، ٧٣٣ ،

٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٨٣ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٩١ ،

٢ - كشاف المبتات

(أ)

الأزهر : ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ - ٥٨٤٥٥ ، ٧٦ ،

١٠١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٨٩ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،

٢٣٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٥ ،

٣٣٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ،

٤٥٣ ، ٤٩١ ، ٥٣٢ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦٢٥ ،

٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ،

٧٦١ ، ٨٦٤ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ،

٨٧٠ ، ٨٨٣ ، ٨٨٦ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ،

٨٩٧ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ،

٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٦ ،

٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ،

٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٣٠ ، ٩٤١ ،

٩٦٠ ، ٩٦٣ ، ٩٦٥ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٨ ،

١٠١٤ .

الانتكخانة المصرية . انظر مصلحة الآثار

(ب)

البرلمان الانجليزى : ٣١٦ ، ٣٥٣ ، ٧٩٠ ، ٩٠٧ ،

البرلمان المصرى : ٥٠٧ ، ٩٠٤

البنك الألماني : ١٠٢٩

البنك الأهلي ٤٠٢

بنك كريدى ليونى : ١٦٦ ، ١٦٧

بنك مصر : ٢٧ ، ٢٨ ، ١٠٤٤

البورصة : ٤١

(ج)

الجامع الاحمدى : ٨٦٧ ، ٩٢١

الجامع الأنور : ٣٨٩

الجامع الدسوقى : ٥٢

جامع القلعة : ٣١٥

الحكومة التركية : ٣٨٨
حكومة الجمهورية الفرنسية : ٣٤٣
الحكومة العثمانية : ٦٧٣
الحكومة المصرية : ٢٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٨ ، ٣١٧ :
٣٤٠ ، ٣٩١ ، ٤٥٦ ، ٤٧٣ ، ٦١٨ ، ٦٢٥ ،
٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٧٢٥

(د)

دار الحماية : ٨٨٩
دار العروبة : ٣١٦
دار العلوم : ١٨٩
دار الكتب المصرية : ٢٠٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ،
٣١٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٧٧ ،
٤٨٠ ، ٧٥٢ ، ٨٢٩
دار المعارف : ٤٩٧ ، ٥٣٦
دار الوثائق القومية : ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٩٧
دائرة الجنايات : ٧٠
ديوان الاشغال : ٦٢٧ ، ٦٦٢ ،
ديوان الأوقاف : ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ٢٢٥ ،
٢٣٥ ، ٢٩٨ ، ٣٧٧ ، ٤٥٦ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ،
٦٣٢ ، ٧١٩
الديوان التركي الخديوي : ٢٢٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ،
٢٦٤ ، ٢٨٨ ، ٣٥٣ ، ٤٧٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ،
ديوان المعارف : ٥٤٧

(ش)

شركة الدائرة السنية : ٢٤٢
شركة زرقوداكي : ٨٨٣
شركة السكر : ٤٩٨
شركة الصحافة الوطنية : ٥٠١
الشركة العقارية : ٤٩٨
شركة كوم أمبو : ٤٩٨

٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٨٦٠ ، ٨٧٠ ، ٨٧٢ ، ٨٧٨ ،
٨٧٩ ، ٨٨٣ ، ٨٨٦ - ٨٩٢ ، ٨٩٤ - ٨٩٧ ،
٩٢٨ ، ٩٣٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٨ ، ٩٨١ .
جمعية المساعي المشكورة : ٣٤٢
الجمعية الوطنية : ٦٨٦

(ح)

حزب الاتحاد : ١٠ ، ٤٩٨
حزب الاحرار الانجليزى أنظر حزب الاحرار
الرايكيالين
حزب الاحرار الدستوريين : ١٠ ، ٣٣٧ ، ٣٧٧
حزب الاحرار الرايكيالين : ٩٥ ، ٩٧
حزب الاصلاح : ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٤٥٢ ، ٨٣٢ ،
٩٢٧
حزب الأمة : ٧٧ ، ٨١ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٣٧٢ ،
٤٥٤ ، ٨٢٨ ، ٨٨٥ ، ٩١٠ ، ٩١٧ ، ٩٢٨ ،
٩٣٠ ، ٩٦٠ ، ٩٧٩
حزب تركيا الفتاة : ٨٧٣ ، ٩٢٦
الحزب الجمهورى : ٥٠١
الحزب الوطنى : ١٠ ، ٢٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨١ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١١٦ ،
١٢٩ ، ١٣٣ - ١٣٦ ، ٢٠٧ ، ٢٤٠ ، ٢٦٢ ،
٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٥٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٣ ،
٤٠٠ ، ٤٩١ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ،
٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٨٣ ، ٨٠٩ ،
٨٣٣ ، ٨٤٧ ، ٨٤٩ ، ٨٥١ ، ٨٥٣ ، ٨٦٧ ،
٨٦٩ ، ٩٢٧ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٦٨ ، ٩٧٤ ،
١٠٠٥ ، ١٠١٩ ، ١٠٤٢
حزب الوفد : ١٠ - ١٣ ، ٢٧ ، ٣٧٧ ، ٤٩١ ،
١٠٤٣
الحكومة الانجليزية : ٧٩ ، ٢٢٨ ، ٢٤٣ ،
٢٤٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٥٤٥ ، ٦١٨ ، ٧٦١ ،
٩١٧

(ق)

قلم الدعاوى بالحيزة : ٦٠
قلم القضايا : ٥٥ ، ٢٣٨ ، ٤٠٣

(ك)

كتاب اسماعيل درويش : ١٧٧
كتاب الاستاذ الفرغل : ١٨٨
كتاب الباسط عثمان : ١٩٢
كتاب الصاوى : ١٨٩
كتاب العامرى للبنات : ١٨٨
كتاب الغمراوى : ١٧٧

كتاب الكاشف : ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦
كتاب جامع الاقننى : ١٨٥
كتاب الجامع العتيق : ١٨٩ ، ١٩٢ ، ٤٣٨
كتاب جامع الممطى : ١٨٢ ، ٤٤١
كتاب الحاج حزين : ١٧٧
كتاب حسن فيروز : ١٨٦
كتاب حسن كاشف : ١٨٢
كتاب سليم كاشف : ١٨٦

كتاب سيدى جلال : ١٨٥
كتاب الشيخ عبد السلام : ١٨٨
كتاب الشيخ مدنى : ١٩٢

كتاب عبد الباسط عثمان : ١٩٢
كتاب عبد الجواد عبد الحميد : ١٨١

كتاب عبد الحميد هاشم : ١٨٩

كتاب عبد الرحمن سيد : ١٨٢

كتاب عبد الظاهر على : ١٩٢

كتاب عبد الكريم العمالى : ٤٣٤

كتاب عبد الواحد حسن : ١٨١

كتاب على كمون : ١٨٥

كتاب محمد خليل : ١٩٠

كتاب محمد على عيسى : ١٨١

كتاب محمد فراج : ١٨١

كتاب محمد محمود معكة : ١٩٢

كتاب محمد مصطفى : ١٨١

كتاب محمد بك « معاز » : ١٨٢

كتاب محمد مغربى يونس : ١٩٢

كتاب مدنى بنس : ١٩٠

كتاب مصطفى كاشف : ٤٢٣

كتاب النظارف : ١٩٢ ، ١٩٣

الكتبخانة أنظر دار الكتب

كلية الآداب جامعة القاهرة : ١٢

كلية الآداب جامعة عين شمس :

١٠٤٨ ، ٥٣٦ ، ٧

كلية البنات جامعة عين شمس : ٦٠٨

كلية إيطاليا الحربية : ٥٠

كلية الحقوق بباريس : ٦٨ ، ٢٦١

كلية سان كلو : ٦٦٨

الكلية السورية : ٢٣٤

كلية ليون : ٢٤١

(ل)

لجنة اعادة كتابة التاريخ : ٢٨

لجنة التصفية : ٧٨٧

لجنة الدستور : ٢٣٦

اللجنة العلمية الادارية : ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ،

٦٥٥ ، ٦٦٧ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٨ ،

٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٦ ، ٦٩٨ ، ٧٠١ ،

٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧١١

لجنة الوفد : ٢١ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٨٢ ،

٥٤٦ ، ٧٩١ .

(م)

متحف للتعليم : ١٥٣

المجالس البلدية : ٢٤٠

مجالس الميسريات : ١٢٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ،

مجلس العموم البريطاني : ٩٧ ، ٢٧٠
 مجلس القريتين أنظر مجلس الحجر الصحي
 مجلس المعارف الأعلى : ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٣ ،
 ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ،
 ٣٢٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٥ ، ٥٤٤ ، ٦٤٠ ،
 ٦٤١ ، ٦٤٧ ، ٦٥٠ ، ٦٦٧ ، ٦٦٩ ، ٦٧٥ ،
 ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٩٦ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ،
 ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٩ ،
 ٧٥٢ ، ٨١٤ ، ٨٣٧ ، ٩٣٧ ، ٩٥٧ ، ١٠١٣ ،
 مجلس الشظار : ٦٢ ، ٨٤ ، ١١٣ ، ١٢٢ ،
 ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٩٩ ، ٢٤٤ ،
 ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٥ ،
 ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٧٦ ،
 ٣٧٦ ، ٤٤٧ ، ٤٧٢ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ،
 ٥٣٠ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٨ ، ٦٧٤ ، ٦٩٦ ،
 ٧٠٤ ، ٧١٢ ، ٧٤٣ ، ٧٨٤ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ،
 ٨١٠ ، ٨١٣ ، ٨١٥ ، ٨٢٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٩ ،
 ٨٤٠ ، ٨٥٦ ، ٩٠٩ ، ٩٤٠ ، ٩٥٣ ، ٩٥٥ ،
 ٩٧٣ ، ٩٧٥ ، ٩٨٢ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ١٠٢١ ،
 ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ،
 مجلس النواب : ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢٣١ ،
 ٢٧٨ ، ٣٥٧ ، ٤٩١ ، ٥٤٥ - ٥٤٧ ، ٧٧٦ ،
 ٨٧٨ ، ٨٨٥ ، ٨٨٩ ، ٩٢٩ ،
 مجلس النواب اللبناني : ٤٦٣
 المجمع العلمي العربي : ٣١٦
 المجمع العلمي المصري : ٣١٦
 مجمع اللغة العربية : ٣٣٩
 المحاكم الابتدائية : ٤٠ ، ٦٦ ،
 المحاكم الأهلية : ٦٣ ، ١١٢ ، ٤١٧ ،
 محاكم الجنايات : ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
 محاكم الجنج : ١٢٥ ، ٩٢٤ ،
 المحاكم المختلطة : ٨٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ٢٣٥ ،
 ٢٧٧ ، ٧٩٤ ، ٩٨٣

٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٤٤٧ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ،
 ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٨ ، ٥٤٧ ، ٨٨٩ ،
 مجلس الأزر الأعلى : ٨٩٦ ، ٩٠٠ ، ٩٠٦ ،
 المجلس الأعلى للجامعات : ١٠
 المجلس الأعلى للمعاهد الدينية : ٨٩٦
 المجلس الأعلى للوثائق : ٢٨
 مجلس الاعيان : ٨٦١
 مجلس الأوقاف الأعلى : ٧٦ ، ٢٢٥ ، ٧٥٢ ،
 ٧٥٣ ، ٨٠١ ، ٩٩٢ ،
 مجلس بلدى اسكندرية : ٢٤٠
 مجلس الحجر الصحي : ٦٧٣
 مجلس شورى القوانين : ٧٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
 ١٢٥ ، ١٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣١٤ ،
 ٣١٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٧٣ ، ٤٣٣ ، ٤٤٧ ،
 ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
 ٥٢١ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٦١٧ ،
 ٦٤١ ، ٦٨٥ ، ٦٨٧ ، ٦٩٠ ، ٧٣٣ ، ٧٤٥ ،
 ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٥ ، ٧٧٥ ،
 ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ،
 ٧٨٨ ، ٧٩٢ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ،
 ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٤ ،
 ٨١٥ ، ٨١٨ ، ٨٢١ ، ٨٢٣ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ،
 ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٣ ،
 ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٤ ، ٩٢٠ ،
 ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٤٨ ، ٩٥٨ ، ٩٦٥ ، ٩٦٩ ،
 ٩٧٠ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨٢ ،
 ٩٨٣ ، ٩٨٩ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ،
 ٩٩٨ ، ١٠٢٢ ،
 مجلس شورى النواب : ٢٤٢ ، ٣٣٠ ، ٦٨٠ ،
 ٦٨٣ ، ٧٦٢ ، ٧٧٦ ، ٧٨٠ ، ٨١٩ ، ٨٧٣ ،
 ٨٧٥ ، ٨٧٧ ، ٨٨٨ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٤٢ ،
 مجلس الشيوخ : ٢٣٦ ، ٢٧٨ ، ٣٣٩ ، ٤٩٨ ،
 ٨٨٩

مدرسة باريس العالية : ٢٣٥ ، ٤٣٥
 مدرسة بنى سوف : ١٧٦ ، ٤١٢ ، ٤٣٤
 مدرسة بولاق الفنية : ١٠٨
 مدرسة البوليس : ٤٠٠ ، ٤٧٢
 المدرسة التركية : ٦٦
 المدرسة التوفيقية : ٤٣٢ ، ٥٣٥ ، ٦٧١ ،
 ٧٠٤ ، ٧٦٧
 مدرسة الجامع الأنور : ٣٨٩
 مدرسة الجزويت : ٣٧٦
 المدرسة الحربية بالقاهرة : ٣٣١
 مدرسة الحقوق : ٦٨ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ٢٠٧ ،
 ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ،
 ٢٦٤ ، ٢٦٦ - ٢٧٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٣٠٢ ،
 ٣٢٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٩٨ ،
 ٤٤١ ، ٤٤٧ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٦ ،
 ٤٨٣ ، ٤٩٧ ، ٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ،
 ٦٢٥ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٤٣ ، ٦٤٩ ، ٦٥١ ،
 ٦٥٨ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٨ ، ٦٧٦ ،
 ٦٨٢ ، ٦٩٣ ، ٧٠٠ ، ٧٠٢ ، ٧١٥ ، ٧٢٤ ،
 ٧٤٢ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٨١٦ ، ٨٢٠ ،
 ٨٧٣ ، ٨٩٨ ، ٩١٦ ، ٩١٨ ، ٩٣٤ ، ٩٧٢ ،
 ٩٨٧ ، ١٠١١ ، ١٠١٥
 المدرسة الخليموية : ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٩٣ ،
 ٣٠٢ ، ٤٣٢ ، ٤٦٢ ، ٤٦٩ ، ٤٨٧ ،
 مدرسة خليل حمدي : ٤٧٣
 المدرسة الخيرية الإسلامية : ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ،
 مدرسة دار العلوم : ١٨٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ،
 ٢١٦ ، ٢٩٣ ، ٣٣٩ ، ٥٣٢
 مدرسة رأس التين : ٤٣٢ ، ٤٦٧ ، ٥٣٢
 مدرسة الزراعة : ٢٥١ ، ٢٧٠ ، ٩٨٤ ، ٩٨٦
 المدرسة السمينية : ٤٣٢ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ،
 ٤٩٦ ، ٦٥٨ ، ٦٧١
 المدرسة السنية : ٨٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٨ ، ٣٨٦

محكمة الاحداث : ٢٦٣
 محكمة الاستئناف : ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ١٥٩ ،
 ١٦٤ ، ١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٦٣ ،
 ٢٦٨ ، ٣٠٧ ، ٣١٩ ، ٣٨٣ ، ٤٠٤ ، ٤٥٥ ،
 ٦٤٣ ، ٧٨٦ ، ٨٩٨ ، ٩٠٩ ، ٩٣٢
 محكمة الاسكندرية : ١٦١ ، ١٦٢ ، ٣٨٣ ،
 ٤٠٣ ، ٨٩٨ ، ٩٠٩ ، ٩٨٢
 المحكمة الأهلية : ١٦٢ ، ٤٢٩
 المحكمة التأديبية : ٧٢١
 المحكمة الشرعية : ٧٦ ، ١١٢ ، ٢٥٢ ، ٢٧٢ ،
 ٣٥٨ ، ٤٨١
 محكمة طنطا : ٩٨٨
 محكمة قنا : ٢٦٣ ، ٤٢٩
 محكمة مصر المختلطة : ١٦٢ ، ٤٨٤ ، ٨٦٢ ،
 ٩٥٥ ، ٩٥٩
 محكمة ملوى : ٤٢٢
 محكمة المتصورة : ٨٩٨
 محكمة النقض والابرار : ٧٠ ، ١٦٢
 مدرسة ادفو : ٤٣٨
 مدرسة اسكندرية : ٦٦٦ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ،
 ٦٧٨ ، ٦٩٧ ، ٧٠٩
 مدرسة اسنا : ١٨٩ ، ١٩٢ ، ٤٣١ ، ٤٣٦ ،
 ٤٣٩
 مدرسة اسوان : ٤٤٢
 مدرسة اسيوط الابتدائية : ٢٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ،
 ٤٣٣
 مدرسة الأقباط : ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٢٤ ، ٢٤٤ ،
 ٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٤٠
 مدرسة الألسن : ٣٥٤
 المدرسة الألمانية : ٣٧٦
 المدرسة الانجليزية ببيروت : ٢٣٤
 مدرسة باب الشعرية : ٢٩٣

مدرسة محمد علي الصناعية : ٤٨٢
 مدرسة محمود باشا سليمان الصناعية : ١٨٧
 مدرسة المعلمين الأولية : ١٠٨
 مدرسة معلمى الكتاتيب : ٢١٦٣
 مدرسة المعلمين الخديوية : ٢٠٧ ، ٢١٢ ،
 ٢١٤ ، ٢٥١ ، ٢٧١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٣٤٢ ،
 ٤٠٤ ، ٤١٤ ، ٤٢١ ، ٤٤٧ ، ٤٦٥ ،
 ٥٣٢ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٦٢٥ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ،
 ٦٤٨ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٦ ، ٦٧٦ ، ٦٧٩ ،
 ٦٨٣ ، ٧٠٩ ، ٧١١ ، ٧١٥ ، ٧١٨ ، ٧٢٧ ،
 ٧٣٣ ، ٨١٣ ، ٨٣٩ ، ٨٩٣ .
 مدرسة المزورة العسكرية : ٢٧٦
 مدرسة المنصورة : ٩٧٥
 مدرسة المنوفية : ٤٦٨
 مدرسة المنيا : ٤١٨
 مدرسة الهندسخانة : ٨٨ ، ٢٠١ ، ٢١١ ،
 ٢٣٦ ، ٢٧٠ ، ٣٢٧ ، ٥٣٥ ، ٦٢٧ ، ٦٤٩ ،
 ٦٦٢ ، ٧٠٨ ، ٧١٤ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٨١٣ ،
 ٨١٩ ، ٨٢١ ، ٨٤٣ ، ٩٨٠ ، ٩٨٧ ، ١٠١١ ،
 ١٠٢٤
 مدرسة الناصرية : ٥٣٥ ، ٦٣٧ ، ٧٠٩ ،
 ٧١٧ .
 مدرسة ويصا بأسبوط : ٨٩٨
 مدرسة ويلبرج الحرية : ٥٠٧
 المركز القومى للبحوث الاجتماعية : ٦١٢
 مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : ١٤ ، ١٥ ،
 ٢٠ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٧٧٠ ، ٦٠٨ ، ٦٢٠ ، ١٠٤٥
 مستشفى الزمد : ٢٤١
 مصلحة الآثار : ٢٤٦ ، ٤٣٨
 مصلحة الاشغال العمومية : ٢٤٦
 مصلحة الاوقاف : ٦٣٠ ، ٨٠٠ ، ٨٦٧
 مصلحة البوطة : ٨٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ٢٢٠ ،
 ٢٢١ ، ٢٣٩ ، ٣٠٤ ، ٣٨٨ .

٦٢٥ ، ٧٣٠ ، ٩١٦ ، ٩٣٨
 مدرسة سوهاج : ٤٢٨
 مدرسة سيد أحمد بك زعزوع : ١٨١ ، ١١٦ ،
 المدرسة الشرعية : ٢٢٣
 المدرسة الشرقية ببرلين : ٣٧٠
 مدرسة الصنائع : ٢١١ ، ٢٥١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ،
 ٤٤٧ ، ٤٧٧ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٩٤ ، ٥٣٠ ،
 ٧٠٨ ، ٧٦٩ ، ٩٨٣
 مدرسة الطب : ٨٨ ، ٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ،
 ٣٢٧ ، ٤٧٦ ، ٥٠٩ ، ٥٤٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٧ ،
 ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٥٥ ، ٦٥٧ ، ٦٦٢ ، ٧٢٥ ،
 ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٨٢٠ ، ١٠١١ ، ١٠٢٢
 مدرسة عباس : ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢٩٣
 مدرسة العباسية بالاسكندرية : ٤٣٢
 مدرسة عبد الله بك وهبى : ٤٢٨
 مدرسة العلوم السياسية : ٢٣٥ ، ٢٦٠
 مدرسة على باشا رفاعة : ١٩٩
 مدرسة عليكرة : ٨٤ ، ٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٣٣
 مدرسة الفرير : ٣٧٦
 مدرسة الفنون الجميلة : ١٠٠٨
 مدارس فكتوريا : ٩٣٢
 مدرسة فيض المتعم : ١٩٨
 مدرسة الفيوم : ٤٣٤
 المدرسة القبطية : أنظر مدرسة الأقباط
 مدرسة القضاء الشرعى : ١٠١ ، ١١٢ - ١١٤ ،
 ٢٠٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ،
 ٢٦٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣٩ ، ٣٧٠ ، ٣٨٠ ، ٥٤٠ ،
 ٦١٧ ، ٦٢٥ ، ٦٣٧ ، ٦٨٧ ، ٧٠١ ، ٨٦٦ ،
 ٨٦٩ ، ٩٠٦ ، ٩١١ ، ٩١٦ ، ٩٣٠ ، ٩٣٢ ،
 ٩٣٤ ، ٩٥٩ ، ١٠٠١ ، ١٠١٤
 مدرسة قنا : ٤٣٣
 مدرسة مارسيل : ٣٧٦
 مدرسة المبتدئان : ٩٧٩
 ١٠٧٦

٩٣٨ ، ٩٣٦ ، ٨٦٢ ، ٧٤٩ ، ٥٠٧
 نظارة الداخلية : ١٤٣ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٧ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، ٥٠٣ ، ٥٢٣ ، ٥٥١ ، ٧٤٤ ، ٧٥٩ ، ٨٦٦
 نظارة الزراعة : ٨٦
 نظارة المالية : ٢١٨ ، ١٤٣ ، ١٣٤ ، ٨٦ ، ٥٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٣٠٤ ، ٣٩٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٦٤٣ ، ٦٥٦ ، ٦٧٤ ، ٦٧٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٤٤ ، ٧٤٧ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٨٣٠ ، ٨٨٦
 نظارة المعارف : ٨٦ ، ٨٥ ، ٤٧ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٩٠-٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٦-١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٦٢ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤١٥ ، ٤٥٧ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٩٦ ، ٥٠٩-٥١١ ، ٥٢٣ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢-٥٣٥ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٦١٥ ، ٦١٧ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٣ ، ٦٥٣ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٧٠ ، ٦٨٢ ، ٦٨٩ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٧٠١ ، ٧٠٣ ، ٧٠٥ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٧ ، ٧١٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٧ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٥ ، ٧٩٣ ، ٧٩٨ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٤ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٨ ، ٨٦٨ ، ٨٧٨ ، ٩٢٧ ، ٩٧٣ ، ٩٧٩ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٣٠
 نظارة المواصلات : ٨٦ ، ٢٧٣ ، ٤٩٧

مصلحة الجمارك : ٨٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ٨٣٠
 مصلحة المومين : ٨٣٠
 مصلحة الصحة : ٦٩٥ ، ٦٦٢ ، ٦٥٠
 مصلحة المساحة : ٢٧٠ ، ٢٩٥
 المنجبة الأميرية : ١٧٨ ، ٥٥
 المعامل الدينية : ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٩٠٦
 معرض باريس : ٣٤٤
 المعهد الايطالي : ٦١٢
 معهد التربية والمعلمين : ٤٢٦
 المعهد الهولندي : ٦١٢
 لعبة السنية : ٣١٤ ، ٣٩٥ ، ٤٨٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤٥ ، ٧١٩ ، ٧٤٦ ، ٩١٢ ، ٩١٤ ، ٩١٧ ، ٩١٩ ، ٩٢٥ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨
 مكتبة الانجلو المصرية : ٩٢٧
 مؤتمر الجغرافية : ٥١١
 المؤسسة العربية للدراسة والنشر : ٣٩٢
 (ن)

نادي محمد علي ، ٥٠٠
 نظارة الأشغال : ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ١٤٣ ، ١٧٥ ، ٢٣٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٦ ، ٤١١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥٢٣ ، ٨٤١
 نظارة الأوقاف : ٧٦ ، ٢٢٥ ، ٨٩٦
 نظارة الحرية والبحرية : ١٤٣ ، ٢٣٦ ، ٤٥٦ ، ٥٠٧ ، ٥٢٣ ، ٥٥١ ، ٧٤٧ ، ٩٢٥
 نظارة الحفانية : ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٦٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٩٧ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٤٦٤ ، ٤٧٦ ، ٥٠٧ ، ٦١٦ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٦٢ ، ٦٨٦ ، ٨٦٦ ، ٨٩٨ ، ٩٠٩ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥
 نظارة الخارجية : ١٤٣ ، ٢٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٧٦

النيابة العمومية : ١٣١ ، ٩٢٤

(هـ)

الحلال الاحمر : ٤٧٦

هيئة الكتاب : ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢٠ ،

٢١ ، ٤٥ ، ٦١٠ ، ٦٢٠ ، ١٠٤١

هيئة النظار : ٧١٦

الهيئة النيابة : ١١٨ - ١٢٠ ، ٨٨٨ ، ٨٩١ ،

٩٢٩

(ج)

وزارة الائتلاف : ٣٣٧

الوزارة البريطانية : ٩٦ ، ١٠١

وزارة التربية والتعليم : ١٥٣

وزارة الثقافة : ٢٨ ، ٢٩

وزارة الخارجية البريطانية : ٩٨

وزارة اليد الحديدية : ٣٣٧

الوفد الاياطي انظر لجنة الوفد

الوفد المصري : ٢٧ ، ١٨٨ ، ٢٤٣ ، ٣٣١ ،

٣٣٧ ، ٣٨٢ ، ٦١٩ ، ٨٨٥

الوكالة البريطانية : ٢٢٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٥ ، -

٢٩٢ ، ٣٠٤ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٨ ، ٥٤٥ ،

٩٠٦

وكالة رويتر : ٢٢٥

(ي)

اليونسكو : ٢٦٤

٣ - كشف الأماكن والبلاد

(أ)

ابنوب : ٤٢٤

أونيخ : ١٨٧ ، ٢٩٥ ، ٣٣٠ ، ٤٢٧

أبانة : ٥٠ ، ٥١

ادلو : ١٩١ ، ١٩٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣

ادزروم : ٥٠٦

اسيانيا : ٧٤٢

الاستانة : ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٣٧٦ ، ٣٨٨

٣٨٩ ، ٤٥٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٨٥ ، ٨٤٣

٨٥٧ ، ٨٦١ ، ٨٦٥ ، ١٠١٨

اسطبول : ٨١٠ ، ٨٧٣

أسعد آباد : ٣٨٨

الاسكندرية : ٥٨ ، ٦٠ ، ١٢٨ ، ١٤٣

١٦٦ ، ٢٢٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٢

٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٧ ، ٣١٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣

٣٨٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٤١ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤

٤٨٧ ، ٥٠٧ ، ٥٣٢ ، ٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٦٥٠

٦٦٦ ، ٦٨٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٧١٤

٧٤٤ ، ٧٧١ ، ٧٨٧ ، ٨٠٧ ، ٨٢٠ ، ٨٢٣

٨٥٢ ، ٨٩٢ ، ٨٩٨ ، ٩٠٩ ، ٩٥٥ ، ٩٦٤

٩٧٨ ، ٩٩٢ ، ١٠١٧ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠

١٠٢١

الاسماعيلية : ٤٥٦ ، ٥١٦ ، ٨٢٣ ، ٨٦٠

٨٩٢

اسنا : ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٠٢

٤٣١ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٨٠٨ ، ٨٩٥

٨٩٧

اسوان : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٠١

٣٠٤ ، ٣١٩ ، ٣٤٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨

٤٣٩ - ٤٤٢ ، ٨٢٨ ، ٨٥٨

اسيوط : ١٨٣ - ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٩

٢٢١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٣٠

٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣

٤٥٧ ، ٧٤٤ ، ٨٢٨ ، ٨٨٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨

افريقيا : ٥٦

أفغانستان : ٣٨٨

الأقصر : ١٤٦ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٤

٣١٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٤٣١

٤٤٣ ، ٤٣٥

السايبا : ٧٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ، ٣٥٣ ، ٧٥١

٩٢٠

البحار : ٣٠٠

أمريكا : ١٢٧ ، ٢٧٣ ، ١٠٤٩

انجلترا : ١٤ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٩٧

١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ٢١١

٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٦

٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٣٦٩ ، ٤٨٢ ، ٥٠٧ ، ٥٣٢

٥٤٥ ، ٦٤٦ ، ٧٠٦ ، ٧٢٧ ، ٧٥٩ ، ٧٧٦

٧٨٦ ، ٧٩٢ ، ٩٣٠ ، ٩٣٦

الأويرا : ٢٤٥ ، ٨٠٤ ، ٨١٣ ، ٩٦٢

٩٦٦ ، ١٠٠٧

أوتيل سانواي : ٢٢٦ ، ٤٤١ ، ٤٨٣

أوتيل وينتر بالاس : ٤٣١

بريطانيا : ٧٧ ، ٩٧ ، ١١٤ ، ٣٤٣ ، ٣٨٩

بلجيكا : ١١٢ ، ٢٨٩ ، ٩٨٨

البلينة : ٤٢٩

بنها : ٧٥ ، ٣٨٩

بنى حسين : ٤٤٤

بنى سوف : ١٧٦ ، ١٨١ ، ٢٤٤ ، ٤٠٣ ، ٤١٢

— ٤١٤ ، ٤٣٤ ، ٤٥٦ ، ٨٨٦

بورسعيد : ٢٢٠ ، ٨٢٣ ، ٨٩٢ ، ١٠١٦

بورسودان : ٩٢٠ ، ٩٦٣ ، ٩٦٥ ، ٩٦٧

بورصة : ٥٠٦

بولاق : ١٠٨ ، ١٣٧ ، ٢٨٥ ، ٧٣٠

بولاق الذكور : ٤٨٨

بيروت : ٥٤ ، ٢٣٤ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢

(ت)

تركيا : ٦٦ ، ٧٩ ، ١٣٠ ، ٥٣٣ ، ٦٧٣ ،

٧٣٦ ، ٨٦٢ ، ٨٦٥

تونس : ٣٥٨

(ج)

جبل السلسلة : ١٩٢ ، ٤٤٠

جرجا : ١٩٧ ، ٢٣٦ ، ٣١٩ ، ٣٣٠ ، ٤٢٨ ،

٧٤٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨

الجزيرة : ٣٦٣

الجمهورية العربية المتحدة : ٢٨ ، ٤٣٣

جنيف : ٢٧٣ ، ٤٧٦

جنينة الأريكية : انظر حديقة الأريكية

أوروبا : ٥٤ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١١٢ ،

١٣٠ ، ١٥٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ،

٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ،

٢٥٣ ، ٢٧٩ ، ٣١٩ ، ٣٣٤ ، ٣٨٤ ، ٣٩٥ ،

٤٣٣ ، ٤٦٢ ، ٥٠٧ ، ٥٤٢ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ،

٦٦٧ ، ٧٨٨ ، ٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٨٧٣ ، ١٠١٧ ،

١٠٢١ ، ١٠٤٩

ايران : ٣٨٨ ، ٣٨٩ ،

ايشل : ٧٣٦

ايطاليا : ٤٧٦ ، ٥٠٠ ، ٨٥٣ ، ٨٩١

(ب)

باب الشعرية : ٢٩٣

باريس : ٤٨ ، ٦٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٢٦٠ ،

٢٧٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٨ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٤٦٣ ،

٤٧٦ ، ٨٩٦ ، ١٠١٨

بيا : ١٧٧ ، ١٨١ ، ٤١٧ ، ٤١٩

بحر الصين : ٥٢

البحر المتوسط : ٣٩٧ ، ٨٣٦ ، ٨٩٩

البحيرة : ٤٠ ، ١٥١ ، ٣٣٧ ، ٤٥٦ ، ٤٩١ ،

٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ١٠٢٩

برادش الغربية : ٣٠٠

البرازيل : ٢٧١

بريقون : ٣٣٨

البرلس : ٢٣٥

برلين : ٢٧٣ ، ٣٧٠

برنتانيا (تياترو) : ١٠٢٣

ديفون : ٨٢

(ر)

رأس نين : انظر قصر رأس نين

رأس محمد : ٧٩

ربيع النعتق : ٥٣

رشيد : ٧٣٥ ، ٧١٩ ، ٨٧٣ ، ٨٩٢

ربيع : ٧٩

الرقعة : ٤١٢

روسيا : ٣٨٩

روما : ٢٧٣ ، ٩٧٤

رومانيا : ٤٨٤

(ز)

زاوية النعمان : ٩١٤

الزقزق : ٧٢٦ ، ٧٩٨

(س)

ساقوى أوتيل : ٣١٧ ، ٤٤١ ، ٤٨٣

سالمزيرج : ٧٣٥

سان بطرس برج : ٢٨٩

سان كلو : ٢٩٦

سراي زفيزيا : ١٢٨ ، ١٠٢٢

سراي عليدين : انظر قصر عليدين

السعيلة : ١٩١

سنتهور : ٤٩٥

سواكن : ٣٩١

السودان : ٦٢ ، ٧٧ ، ١٧٨ ، ٢١٠ ، ٢٨٨ ،

الجيزة : ٥٥ ، ٦٠ ، ١٧٦ ، ٣٢٥ ، ٣٧٦ ،

٤٨٨ ، ٦١٦ ، ٧٣٨ ، ٨٢٩

الجيلدهول : ١٢٧

(ج)

حاصبيا : ٢٣٤

الحجاز : ٧٨ ، ٤٨٧ ، ٦٧٣

حديقة الازبكية : ٣٢٧ ، ٤٦٦ ، ٨٣٢

حديقة الأورمان : ٤٨٨

الحلبية : ٤١٤

(خ)

الخرطوم : ٣٣٩

(د)

دراو : ١٩٣

درب الجمايز : ٢٤١ ، ٤٤١ ، ٦٤٠

دمشق : ٥٢ ، ٣٨٠

المنقيلية : ٣٢٧ ، ٣٣٨ ، ٣٥٦ ، ٣٧٧ ،

٤٥٦ ، ٤٨٨ ، ٦٤١ ، ٧٤٤ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ،

٨٥٨

الدقى : ٤٨٨

دمشق : ٣١٦ ، ٤٧٦

دمياط : ٣٨٠ ، ٨٢٣ ، ٨٩٢ ، ٩٩١

دنقلة : ٣٩١

الدولة العثمانية : ٤٨ ، ٥٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ،

٣٥٨ ، ٣٩٠ ، ٧٧٧

ديروط : ٣٣١ ، ٤٢٣ ، ٤٤٤

(ظ)

الظاهر : ١٤١ ، ١٤٣

(ع)

عابدين : انظر قصر عابدين

العرش : ٧٩ ، ٨٢٣ ، ٨٩٢

العطف : ٤٩١

العقبة : ٧٨

العلا : ٦٧٣

عين شمس : ٧٥

(غ)

الغربية : ٥٠ ، ٨٣ ، ٣٧٧ ، ٤٥٦

(ف)

فارس : ٤٤٠

فاشودة : ٥٠ ، ٧٧

فاقوس : ٣٨

الفجالة : ٥٨٤ ، ٨٥١

فرنسا : ٥٨ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٠٠ ،

١٠٢ ، ١١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ،

٢٦٧ — ٢٦٩ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣٤٣ ، ٣٥٤ ،

٣٨٣ ، ٤٦٤ ، ٤٨٥ ، ٥٢٨ ، ٦٤١ ، ٧٠٩ ،

٧٤٢ ، ٨٩٨ ، ٩٤٢ ، ٩٧٣ ، ١٠١٦

فلسطين : ٣٩٠

قوه : ٥٠

القيوم : ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩ ، ٣٧٧ ،

٣٨١ — ٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٤٣٤ ، ٤٤٧ ، ٤٧٤ ،

٤٧٧ ، ٤٨٢ ، ٥٥٠ ، ٧٥٣ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ،

٣٣١ ، ٥٤١ ، ٨٢٢ ، ٨٤٠ ، ٩٦٣

سوريا : ٢٣٤ ، ٤٦٣ ، ٦٧٣ ، ٩٥٨

سوهاج : ٩٦ ، ١٩٨ ، ٤٢٧ — ٤٢٩

السويس : ٧٩ ، ٣١٥ ، ٤٥٦

سويسرة : ١١٢ ، ٥٣٣

سيدنا الحسين : ٥٣

السيدة زينب : ١٣٧ ، ٥١٦ ، ٧٦٩

سيشيل : ٤٤

سيناء : ٧٩ ، ٢٧٤

(ش)

شارع الشيخ عبد الله : ٥٠٣

شارع محمد علي : ٨٠٩

شارع منصور : ١٦٦

شبين الكوم : ٢٨٥ ، ٨٤٩

الشرقية : ٤٣ ، ٣٧٧ ، ٨٩٤

(ص)

صالون الأميرة نازلي فاضل : ٦٤ ، ٩٩

(ط)

طابا : ٧٨ ، ٧٩

طاشوزة (جزيرة) : ٩٨١

طعطا : ١٥٣ ، ٢٠١ ، ٣٨٠ ، ٤٠٣ ، ٤٢٧ ،

٨٥٢

طهطا : ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٤٢٧

طوخ : ٤٩٥

٨٤٥ ، ٨٤٧ ، ٨٥٨ ، ٩٩٧ .

(ق)

القاهرة : ١٥ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٥ ،
٨٤ ، ١٥٣ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ٢١٥ ،
٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٦ ،
٣٠٠ ، ٣١٤ ، ٣٣١ ، ٣٤٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ،
٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٧ ، ٤٠٣ ، ٤١١ ،
٤١٨ ، ٤٢٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ،
٤٥٥ ، ٥٠٧ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٣٢ ، ٧٣٣ ،
٧٤٢ ، ٧٥٩ ، ٧٧١ ، ٧٨٦ ، ٨٨٥ ، ٩٢٢ ،
٩٢٧ ، ٩٢٧

الفياري : ٤٩٤ ، ٤٩٥

القبة : ٩٠١

قرطاس : ١٥١ ، ١٠٠١ ، ١٠٢٩

القسطنطينية : ٧٤ ، ٣٩٠

قصر أنس الوجود : ٢٩٤

قصر الدويرة : ٢٢٩ ، ٥٣٩

قصر الروضة : ٧٥٨ ،

قصر رأس التين : ٢٥٢ ، ٤٤١ ، ٥٣٨ ، ٦٥١ ،

٩٨١ ، ١٠١٢

قصر الزعفران : ٧

قصر عابدين : ٢٩٨ ، ٣٤٧ ، ٣٦٣ ، ٣٧٨ ،

٣٩٧ ، ٥٠٥ - ٥١٠ ، ٧٤٥ ، ٧٥١ ،

٧٦٦ ، ٧٩٩ ، ٨٠٣ ، ٨٠٧ ، ٨١٠ ، ٨٤٩ ،

٨٦٠ ، ٨٦٧ ، ٨٧٠ ، ٨٧٢ ، ٨٨٥ ، ٨٩٠ ،

٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩٢٠ ، ٩٣٠ ،

٩٣٢ ، ٩٤٥ ، ٩٥٩ ، ٩٦٢ ، ٩٧٤ ، ١٠٠٣ ،

١٠٠٤

قصر القبة : ٨٧٠ ، ٩٠٥ ، ٩٥٢

القطر المصري : ١٧٥ ، ٣٠٠ ، ٣٦١ ، ٤٩٧ ،

٦٧٣

قنا : ١٨٨ ، ١٩٦ ، ٢٦٢ ، ٣١٩ ، ٣٨٣ ،

٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٨٢٣ ،

قناة السويس : ٥٦ ، ٧٨ ، ٢٤٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٣

قناطر اسنا : ٨٩٥ ، ٨٩٧

(ك)

كابل : ٣٨٨

كاتاركت أوتيل : ٣٢٠ ، ٤٤١

كارلسباد : ٧٣٦

الكاملين : ٥٤١

الكرنك : ١٩٦

كفر الزيات : ٤٨٦

كفر المصيلحة : ٧٤٤

الكلح : ١٩١

كوبرى الجلاء : ٩٩٢

كوبرى المحمودية : ٤٩٥

كوم اسبو : ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣٦١ ،

٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٩٨

الكونتال (أوتيل) : ٦٨٦ ، ٧٨٧

(ل)

لندن : ١٤ ، ١٥ ، ٥٧ ، ٩٦ ، ١٢٧ ، ٢١٠ ،

٢٤٣ ، ٢٧٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٥٠٧ ، ٥٣٧ ،

٥٤٦ ، ٦٥٢ ، ٦٥٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٧٠٦ ،

٧٠٧ ، ٧٢٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٩٠

٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٦ ، ٦٨١ ،
٦٨٦ ، ٧٢٥ ، ٧٣٧ ، ٧٤٤ ، ٧٤٨ ،
٧٥٥ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٩ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ،
٧٧٧ ، ٧٨٥ ، ٧٨٨ ، ٧٩١ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ،
٨٠٠ ، ٨١٧ ، ٨٢٢ ، ٨٤٣ ، ٨٧٣ ، ٨٨٣ ،
٨٨٦ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩١ ، ٨٩٥ ، ٨٩٨ ،
٩٠٩ ، ٩٢٧ ، ٩٣٠ ، ١٠١٧ ، ١٠٢٠ ،
١٠٢١ ، ١٠٤٢

مصر الجديدة : ١٣٧ ، ٦٢١

مطاي : ١٨١ ، ١٨٢ ، ٤١٨ ، ٤١٩

المطرية : ٨٥٣

مطويس : ٨٧٢

ملوى : ١٨٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٢

المملكة العربية السعودية : ٦٧٣

منارة الاسكندرية : ٥٠٧

المتزة : ٤٩٤ ، ٤٩٥

المنصورة : ٤٣٣ ، ٨٩٨ ، ١٠٢٤

منفلوط : ٤٤٤

المنزوية : ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٣٤٢ ، ٣٧٦ ،

٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٩ ، ٨٩١ ،

٨٩٨

بيت عمر : ٨٥٣

النيا : ١٨١ — ١٨٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٣٦ ،

٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ،

٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٨٢٨ ،

موسكو : ٣٨٩

مونبليه : ٢٣٨ ، ٧٤٢

لوزان : ١٠٦٥

نوس : ٧٣

نهر النيل

نيون : ١٠٢٠ ، ٢٤١

(م)

منطقة : ٢٥ ، ٤٣ ، ٣٣٧ ، ٥٢٣ ، ٧٧٢

المحمودية : ٤٩٥

المحيط الاطنتلي : ٥٢

مراكش : ٧٨

مربوط : ٤٨٤ ، ٤٩٤ ، ١٠٢١

مزغونة : ١٧٦

مسرح زيزينيا : ٥٤٦

مصر : ١١ ، ١٢ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٨ ،

٥٣ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٧٧ — ٧٩ ، ٩٥ ،

٩٩ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ،

١٣٠ ، ١٥٧ ، ١٧٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ،

٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،

٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ،

٢٤١ — ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ،

٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٩٦ ،

٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ،

٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢ ،

٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ،

٣٨٨ — ٣٩٢ ، ٤٠٣ ، ٤١١ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ،

٤٣١ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ ،

٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٧٠ ، ٤٩٠ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠ ،

٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٣ ، ٥٢١ ،

٥٢٣ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٤٣ ،

ميدان الأوبرا : ٣٩٤

ميناء الجصل : ٤٧٦

(ن)

نادى المدارس العليا : ٧٧١

الترويج : ٤٧١

نزلة شريف : ٤١٣ ، ٤١٤

(هـ)

هابو : ١٩٦

الهند : ٨٤ ، ٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩

هولندا : ٨٨٥

(و)

وادي حلفا : ١٤٦

الواسطة : ٣٨٣ ، ٣٨٥

الوجه : ٦٧٣

الوجه القبلى : ٤١ ، ١٣١ -

٢٠٧ ، ٢٣٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ،

٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٤٠٩ ،

٤٣٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٨٥ ،

الولايات المتحدة : ١٢٧ ، ٣٣٧ ، ٣٠٠

(ي)

يافا : ٣٩٠

اليونان : ٩٨١

٤ - كشف الحوادث

(أ)

الاتفاق الفرنسي الانجليزى : انظر الاتفاق الودى
الاتفاق السودانى : ٧٨ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،
٣٤٣ ، ٤٥٢ .

أزمة الخديوى مع اللورد كرومر سنة ١٨٩٣ : ٣٤٤
أزمة طباطبا : ٧٨ ، ٩٥

الاعتداء على سعد زغلول : ٥٣٣

اغتيال بطرس غالى : ١٢٤ ، ١٣٠ ، ٤٩١

اغتيال السردار لى ستاك : ٤٧ ، ٤٧٦ ، ٤٩١ .

(ت)

ثابتن مصطفى كامل : انظر وفاة مصطفى كامل
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ : ٢٦٤ ، ٥٠٠ ،
٥٠٧ .

(ث)

ثورة الأزهري : ٨٩٦ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ،
٩١٠ .

ثورة ١٩١٩ : ١٠ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٤٢ ،
٤٧ ، ١١٥ - ١١٧ ، ١٣٣ ، ٢٣٦ ، ٣٣١ ،
٤٧٦ ، ٤٩١ ، ٥٠٠ ، ٥٣٣ ، ٦١٠ ، ٦١٦ ،
٧٤٢ .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : ١٠ - ١٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ،
١١٥ ، ٤٢٦ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ .

الثورة المبرايية : ٥٤ ، ٦٦ ، ٨٤ ، ٣٣٠ ،
٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٦٧٧ ، ٧٧٦ ، ٨٨٩ ، ٩٤٢ ،
١٠٠٩ .

(ج)

حدث طباطبا : أنظر أزمة طباطبا

حدث كويرى عباس : ١١٥

حادثة دنشواى : ٧٥ ، ٨٠ ، ٩٥ - ٩٧ ، ٢٧٠ ،
٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٨٦٩ .

حادثة السعيدية : ٧١١

حادثة سكة حديد الواحات : ٩٣٣

حادثة الشيخ البكرى : ٧٦٥

حادثة شيخ الجامع الأزهر : ٣٧٨ ، ٣٨٠

حادثة الشيخ راضى : ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ،
٣٥٦

حادثة عربة قطار الخديوى : ٤٤٧ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥

حادثة الكاملين بالسودان : ٥٤١

حادثة مشنهر : ٢٢٥

حرب البلقان : ٤٧٦

الحرب التركية الروسية : ٥٠٦

الحرب العالمية الأولى : ٧ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٢٧ ،

٤٢ ، ٤٧ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ٣٧٧ ،

٤٥٦ ، ٤٨٨ ، ٦١٠ ، ٦١٦ ، ٦١٩ .

الحركة الطلابية : ١١٦

الحركة الوطنية : ٢٤ ، ٢٧ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ٩٤ ،

١٠٠ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ٣٤٣ ،

٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ١٠٤٤ .

الحملة على دنقلة : ٣٩١

حملة مارشان : ٧٧

(د)

دستور ١٩٢٣ : ٤٩١

(ض)

ضرب الامكنة : ٦٠

(ف)

الفتنة القبطية الاسلامية : ١٢٨

(ق)

قانون العقوبات : ٩٥٧

قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ : ١٢٢ ، ١٢٦ ،

١٢٧ ، ٥٤٠ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٧٣٣ ، ٨٨٤ ،

٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٩ ،

٩٧٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٩

قانون المعاشات : ٦٧٤

القبض على سعد زغلول : ٦٢

القبض على عبد الله النديم : ٣٩٠

قضية شراء سكة حديد الواحات : ٦١٨

قضية المعلمات : ٤٤٧

قضية زواج الشيخ على يوسف : ٨١

القوانين الاستثنائية : ١٢٤

قوانين المدارس : ٦٨٠

مأمورية أباطة : ٦٨٥

محكمة على فهمي كامل : ٣٩١

محكمة محمد فريد : ١٢٩ ، ١٣٢ - ١٣٥

المذكورة المشتركة بين إنجلترا وفرنسا

سنة ١٨٨٢ : ٥٨

مسألة شراء سكة حديد الواحات : ٨٨٤

مظاهرة عابدين : ٥٧

معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ : ٥٧

معركة الستانية : ٢٣٥

مفاوضات ملتر : ٦١٦

المؤتمر الوطني الوفدي : ٢٧

(د)

واقعة تلعيذ الخديوية : ٤٦٩

وفاة قاسم أمين : ٤٤٧ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٦

وفاة مصطفى كامل : ٣٨٣ ، ٣٨٦

٥ - كشاف اللوبيات

(أ)

الاتحاد : ٦١٥
الأخبار : ٣١٦ ، ٣٩٥ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٥٠٠ ،
٥٠١ ، ٧٧١ ، ٨٢٨ ، ٨٤٤ ، ٨٤٧ .
الأستاذ : ٣٩٠
الاستقلال : ٤٠٣
أكتوير : ٦١٥
الامالي : ٢٤٣
الامرام : ٧٨٣ ، ٨٦٥ ، ٩٨١
ايجيسان جازيت : ٩٣٧

(ب)

البروجرية : ٥٠٣ ، ٩٥٦
الجميع : ٨٠٧
اليهلول : ١٢٨
البورس ايجيسان : ٧٤١

(ت)

التجارة : ٥٣ ، ٣٩٠
التكتيك والتكتيك : ٣٩٠

(ج)

الجريدة : ٥٥ ، ٨٠-٨٢ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٧ ،
١٢٧ ، ١٢٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٢ ، ٢٦٧ ، ٢٩٨ ،
٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ،
٣٢٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢-٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٩ ،
٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٧٢ ، ٣٨٥ ،
٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٤٥٦ ، ٤٧٢ ، ٤٨٠ ، ٥٣٧ ،
٥٤٠ ، ٦١٨ ، ٧١٢ ، ٧٩١ ، ٧٩٥ ، ٨٢٨ ،
٨٩٤ ، ٨٩٨ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٦٣

٩٧١ ، ٩٨٠ ، ١٠٠١

الجريدة الرسمية : ٣٦٨

الجمهورية : ٦١٤

الجواثب : ٢٩٧

الجورنال دي كير : ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٤٨٥

(د)

المنصور : ٩٣ ، ٩٤ ، ٧٥٨ ، ٧٨٣ ، ٨٤٧ ،

٩٢٧

النيل ميل : ٤٧٨

(ذ)

في اجشيان ستانفرد : ٢٨٩ ، ٣٥٤ ، ٣٨٤ ،

٣٩٣ ، ٥٠٠

(س)

السفور : ٤٦٣ ، ٥٠١

السلام : ٥٠١

(ش)

الشعب : ٧٧١

(ص)

الصاعقة : ٧٦٠ ، ٨٦٤

صوت الأمة : ٢٧

(ط)

الطنان الفرنسية : ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤

الطائف : ٣٩٠

(ظ)

الظاهر : ٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٤٦٦

(ع)

العدالة : ٦٤

العدل : ٨٥٧

العرب : ١٥

العروة الوثقى : ٣٨٨

العلم : ٥٣٣ ، ٧٧١

(ف)

الفاردي لأكستري : ٥٠٧

(ق)

القطر المصري : ٥٠١ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٧٣٣ ،

٨٠٧ ، ٨٥٧ ، ٨٨٣ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٤٤ ،

٩٦٨ .

(ك)

الكاتب (مجلة) : ١٠٤٤

الكورييه أدريان : ١٠١٨

(ل)

اللواء : ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٧٥ ،

٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ،

٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٢٣ ، ٣٨٤ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ،

٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٣٢ ،

٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٣ ،

٦٤٢ ، ٦٦٣ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦٥ ، ٧٦٩ ،

٧٧١ ، ٧٨٣ ، ٨١٧ ، ٨٢٠ ، ٨٣٢ ، ٨٦٩ ،

٨٧٨ ، ٨٩٤ ، ٩١٠ ، ٩١٢ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ،

٩٢٥ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٤٤ ، ٩٥٦ ، ٩٥٨ ،

٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٨٠ ، ٩٩٠ ، ١٠٠٧

اللواء الانجليزى انظر الإيجشيان ستاندر

اللواء الفرنسى انظر لتندار اجيشيان

لتندار اجيشيان : ٢٤٩ ، ٢٨٦ ، ٣٥٤ ، ٣٨٤ ،

٣٩٣ ، ٥٠٠

لى جوزنال دى كير : ١٠٠٧

(م)

المجلة المصرية التاريخية : ١٣٠

مجلة مصر الحديثة : ٢٧٣

مجلة المصور : ٢٧

المسامير : ١٢٧

مصر : ٣٩٠ ، ١٠٠٧

مصر الفتاة : ٧٢١

المفيد : ٦٠

المقتطف : ٢٣٤

المقطم : ٧٠ ، ٧٥ ، ١٧٥ ، ٢١٩ ، ٢٣٣ ،

٢٣٤ ، ٢١٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٣ ، ٥٤٥ ،

٦٤١ ، ٨٥٣ ، ١٠١٦

المنار : ٨٢ ، ٢٩٩ ، ٤٥٥

المنير : ٢٤٢

المنصور : ١٢٨

المؤيد : ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٣ ،

٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٣١٧ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٤٥٤ ،

٤٥٥ ، ٤٩٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ،

٥٤٧ ، ٦٦٣ ، ٧٣٣ ، ٧٣٧ ، ٧٨٣ ، ٧٩٧ ،

٨١٢ ، ٨٢٧ ، ٨٣٢ ، ٨٦٢ - تذ - ، ٨٦٧ ،

٨٩٤ ، ٩١٢ ، ٩١٣

(ن)

النصف الكويتية : ٦١٥ ، ٨٥٧

الهلال : ٦١١ ، ٦١٤ ، ١٠٤١

الهلال العشاق : ٥٣٣

المواتم : ٥٠١

(د)

الوطن : ٣٨٥ ، ٣١٦

الوفد : ١٠٠٥ ، ٨٨٦ ، ٦١١

الوقائع المصرية : ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٢٩٩ ،

٣٩٠ ، ٤٩١ ، ٩٨١

اخطاء مطبعيه
للمجزء الأول

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٥	٤	الاتصال بـ	الاتصال بـ
٣٤	٢٤	كاب	كابس
٥٣	٥	لبس	لبس
٩٩	١٦	نازلى كامل	نازلى فاضل
١٨٧	٥	حسن باشا واصف	حسن باشا واصف
٢٥٤	٢٠	بامر	بالمز
٢٨٥	١٦	لبير	لا مير
٤٦١	١٠	اسماعيل بك حسن	اسماعيل بك حسنين
٤٨٩	١٣	محمد صدقى باشا	محمد صدقى باشا

عن أهم أعمال المحقق

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان . (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدهولى ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- ٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثوري في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة : مكتبة مدهولى ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى .
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر في محكمة التاريخ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء في مصر .
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الالهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان)
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .
- ١٦ - مصر في عصر السادات .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة -
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ، (القاهرة - الهيئة المصرية
العامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة
١٩٨٧) .
- ١٩ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة -
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ
المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى (القاهرة -
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

مع آخرين :

١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدي
والدكتور يونان لبيب رزق

(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ - تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع د. يونان لبيب رزق و
د. رءوف عباس

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ - تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية ، مع د. يونان لبيب رزق ود.
رءوف عباس .

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف
جون مارلو .

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .



الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية المهرست

الموضوع	الصفحة
التقديم	٦٠٧
١ - الكراسة الحادية عشرة	٦٢٣
٢ - الكراسة التاسعة	٧٣١
٣ - الكراسة الخامسة عشرة	٨٨١
٤ - الكراسة الرابعة عشرة	٩٩٩
● ثبت بمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق	١٠٣٥
● ملحق رقم ١ « مذكرات سعد زغلول ومدرسة الافتراء	
بقلم د. عبد العظيم رمضان	١٠٤١
● كشافات الاعلام والهيئات والاماكن والبلاد والحوادث	
والدوريات	١٠٥١

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٨/٥٣٥٤

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٨٧٥ - ٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٧٥٠ قرش